



كتاب الاشباه والنظائر
كتاب الاشباه والنظائر للفاضل بن النجيم
المصري



اذا لم يكن للمحيط الاضيق والاضيق
 في الموضع ٣٤
 في الموضع ٣٦

لو اذخر البتراسة قدر الخس
 فتقدر اخراجه ٣٨
 لو اضطر وعنده ميتة وما لغيره من الميتة وقيل
 على العكس ٣٩

الكرام على الان في النار والحر
 او التبر وكذا الحريق في السفينة
 مع الوقوع في الماء ٤٠
 يجوز للمخبر في الاستراض
 بالبرج ٤١

احد ان لو كان في الوقت
 في الوقت ٤٢
 اختلط مودة المسكين كوني
 الكفا والقلبه وعندها ٤٣

الشهادة حرة بلا عور
 في الخرج والنسب
 في الطلاق ٤٤
 في تكملة الاقرب ٤٥
 في تكملة الاقرب ٤٦

اشباه ونظائر

لن لا اطلاق فضلا عن كذا
 ٩

مقابل ومصحح
 مصحح

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 KİŞİ AMCA ZADE
 HÜSEYİN PASA
 Yeni
 Eski Kopya NO 169

العلامة
خبره رسول الله
هو الله
حسب الله
والسلام
مهر بنار خليل الرحمن

على خلق الله ثلث فاشتهر به في الدنيا
عشر سنين فزوجته مطلقته وطلعت للزوج
اباه فقبلت انضج ابنها

من يقرأ لا يفتن لانه خطما الدار فاشتهر
طالقان ثلثا فاشتهر به في الدنيا
وفا في العدة وراثا وان دخلت حديجا
قبل الاوى وراثا الاول دون الثانية
فاصطاع كتاب الطلاق
في فصل المقدمة التي
ترت

المراحم القدير ابن الهمام

استفاد اوله

باتم فلا نصف الا ليس
كل كنه جلاله وملكه وغه

عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ
سورة الدخان ليلة الجمعة اصبحت
مغفورا له
في بيضاوية
اخر سورة الدخان

محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اسم مفعول في التمجيد اي كل الانبياء محمدوه
وقيل ان له تعالى سماء محمد افاراذ محمد ان تسمى كنهه كثيرا وسماه الحمد
كانه قال كل الانبياء محمد وفي وانت احمد هم لي قال ابن العربي سمى الله الف
اسم ولنبية محمد عليه السلام الفاسم
حاشية غري
لده

اذا اراد ان يتم ضرب ضرب واحدة ثم حدث فمسخ بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضرب اخرى
للبيدين الى المرفقين جاز
في ضيقه ان يميل
فصل في المسجد

ولو تعجل الدين المؤجل على الهيل يموت الكفيل فادى وارثه من تركته حكما له بالرجوع على
وقت حلول الاجل لا للمحال قال في الرجوع عليه في حال قيد يموت الكفيل لا لوفاء المطلق
قبل الاجل حل الاجل عليه لا على الكفيل اتفاقا قاله ان الاجل لما سقط يموت الكفيل صار الدين
في الرجوع كما لو ادى مورثه وان الدين حل في حق الكفيل لا انتقاله من المدة الى التركة وهي غير
واما في الهيل فالدين كما كان وهم يميل الى العين فلا يسقط حقه في الاجل بغير رضاه

شرح في كتاب الكفاية
في كنه الكفاية
اي هو الذي كان
او الساطع كالنقد
اي قال مالك يضمن في الساطع
فصل في كونه
في كنه الكفاية
اي هو الذي كان
او الساطع كالنقد
اي قال مالك يضمن في الساطع
فصل في كونه
في كنه الكفاية

كل ما ليس كله يدرك
كله لا يستحق ان يترك

والعرف معني بالسور لان السور مخلوط باللفا وكلم اللف والعرف واحد لان كليهما متولد من اللحم صدر الشريعة

والعرف كالتسور لم يقل معني بالسور لان موجب تعديهم القائل لان السور مخلوط باللعاب وحكم اللعاب والعرف واحد لان كليهما متولد من اللحم اعتبار السور والعرف كمالا يخفى

اصلاح وايضا في
سور وهو يقيم السور مهور على وزن
سول بفتح السين فيمن الشراب في قم
الانا وكذا في الصحاح اخي

التي هي من قرنت اي جمعت والمقارنة
التي هي من قرنت اي جمعت والمقارنة
التي هي من قرنت اي جمعت والمقارنة

نوله ولا نفقة للمنفقة عنها زوجها سواء كانت حائضا او حائلا الا اذا كانت
م ولده وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في الفتاوى وانما لم يجب
نفقة المنفوعة عنها زوجها لان ملك المهر نال الى الورثة فلو اوجبتا لم
اوجبتا في ملك الغير وهذا لا يصح

لا يخرجون عن ذلك الا جلت عا شيئا فليد من الزمان فانها مثل في
غاية العلة منه اي لا يخرجون اصله وصيغه الاستفعال لا شعار بعجزهم ووجوبهم
عن ذلك مع طهرهم له وليس من اي ولا ينفقون عليه وهو عطف على استأجر
لكن لا ينفق انتفا التقدّم مع انه في نفسه كالتأخير بل للمنفقة في انتفاء التاخير
بنظر في تلك المسئلة عطف كانه في نفسه وليست التوبة للذين يعملون السيئات
حتى اذا حضروا هم الموت قال ان ثبت الان ولا الذين يؤمنون وهم كفار
فان من تكافرا مع ظنهم انهم سوف يوفونهم الموت فلو لم يوفوا لم يوفوا
من سوفها الى حضور الموت اذا تابوا بغير رجوع ووجدوا التوبة وعدها بالمرّة
وقبل الاداء كجبي الدنو حيث يمكن التقدّم في اجلة كجبي اليوم الذي ضرب
لهلاكهم ساعة منه وليس بذلك وتقدّم بيان انتفاء التوبة لما ان التوبة
بالذات بيا عدم خلاصهم من العذاب امانا في قوله تعالى تسبيح من انية
وما يتأخرون في تسبيح السبيح في الذكر فقل ان المراد هناك بيان سر
تأخير اهلاكهم مع استحقاقهم له حسبما ينبغي عنه قوله تعالى ذرهم ناكلوا
ويتمتعوا ويلهمهم الا مل فسوف يعلمون فالاهم هناك بيان
السبيح

لا يخرجون ساعة و

امصار الوالسعود

ونظ على هذا الكتاب المستطاف فوجدته كذا بانشرح بمطالعة الصدور
وتبذل في جلب حذرانه نقاب المهور لما اشتمل على من خرب المسائل في توير
الدلائل ونبين المراد ودفع ما يحصل من الايراد شكراته سعي مولف
وغفر الله له ولجميع المسلمين امين امين قال ذلك باللسان
ورقمه بالبيان احقر ابو السعود الفقيه
غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما

في غرضي الكفر والفساد
محمود راجي



الفن الاو في القواعد الكلية
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام
الفاعلة في الامور بقا صدام

في غرضي الكفر والفساد
محمود راجي

الكتاب في التوبة
 كتاب في التوبة
 كتاب في التوبة
 كتاب في التوبة
 كتاب في التوبة

الصلوة	الزكاة	الصوم	الحج	النكاح	الطلاق
٧١	٧٣	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦
العقار	الايمان	الحدود	السير	اللفيط	الشركة
٧٨	٧٩	٨٠	٨٠	٨١	٨١
الوقف	البيوع	الكفالة و احواله	القضاء و الشهادة	الوكالة	ملاقرار
٨٢	٨٧	٩١	٩٢	١٠٥	١٠٧
الصلح	المضاربة	الهبة والديون	الاجارات	الامانات	الحج وماذون
١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٦	١١٩
الشفعة	الفقعة	الفصل	الحفظ والابانة	الرهون	اجنابات
١١٩	١٢٠	١٢٠	١٢٣	١٢٣	١٢٣
الوصايا	الغوايض	التبليغ	في الجمع والفرق	احكام	احكام الاكرام
١٢٣	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧
احكام السكان	احكام العبيد	احكام الاعمي	احكام النقذ	ما تقبل الاسقا	١٣٠
١٣٢	١٣٢	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
بيان ان الاسقا	بيان ان التام	احكام المغنوه	احكام المحزون	احكام الانثى	١٣٧
١٣٥	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦	١٣٦
احكام الذمي	احكام ايجان	احكام الحارم	احكام عيبوبة	احكام المفقود	١٣٨
١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨	١٣٨
احكام الغسوف	احكام الكتابة	احكام الاشارة	القول في الملك	القول في الدين	١٤٣
١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
القول في مثل	القول في اجرة المثل	القول في مهر المثل	القول في الشرط	القول في التعليل	١٥١
١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	القول في احكام	١٥٧
١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧

قوله تعالى يا حسرة على العباد...
 ما ياتهم رسول الا كانوا به يستهزئون فان استهزئنا بالحقين المخلصين المنوط بنفهم
 خير الله اربابا...
 ويجوز ان يكون تحذرا من الله تعالى عليهم على سبيل الاستعارة لتعظيم حاجتهم على انفسهم
 ويؤيده قراءة يا حسرة العباد...
 تحذرو وقراء يا حسرة العباد...
 جري الوقف

شبهه ونظام

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٧

٣٢٨

٣٢٩

٣٣٠

٣٣١

٣٣٢

٣٣٣

٣٣٤

٣٣٥

٣٣٦

٣٣٧

٣٣٨

٣٣٩

٣٤٠

٣٤١

٣٤٢

٣٤٣

٣٤٤

٣٤٥

٣٤٦

٣٤٧

٣٤٨

٣٤٩

٣٥٠

٣٥١

٣٥٢

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٥

٣٥٦

٣٥٧

٣٥٨

٣٥٩

٣٦٠

٣٦١

٣٦٢

٣٦٣

٣٦٤

٣٦٥

٣٦٦

٣٦٧

٣٦٨

٣٦٩

٣٧٠

٣٧١

٣٧٢

٣٧٣

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

٣٧٧

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٨٢

٣٨٣

٣٨٤

٣٨٥

٣٨٦

٣٨٧

٣٨٨

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٤

٣٩٥

٣٩٦

٣٩٧

٣٩٨

٣٩٩

٤٠٠

٤٠١

٤٠٢

٤٠٣

٤٠٤

٤٠٥

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١٠

٤١١

٤١٢

٤١٣

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

٤١٨

٤١٩

٤٢٠

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥

٤٢٦

٤٢٧

٤٢٨

٤٢٩

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٣٣

٤٣٤

٤٣٥

٤٣٦

٤٣٧

٤٣٨

٤٣٩

٤٤٠

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

٤٥٤

٤٥٥

٤٥٦

٤٥٧

٤٥٨

٤٥٩

٤٦٠

٤٦١

٤٦٢

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٥

٤٦٦

٤٦٧

٤٦٨

٤٦٩

٤٧٠

٤٧١

٤٧٢

٤٧٣

٤٧٤

٤٧٥

٤٧٦

٤٧٧

٤٧٨

٤٧٩

٤٨٠

٤٨١

٤٨٢

٤٨٣

٤٨٤

٤٨٥

٤٨٦

٤٨٧

٤٨٨

٤٨٩

٤٩٠

٤٩١

٤٩٢

٤٩٣

٤٩٤

٤٩٥

٤٩٦

٤٩٧

٤٩٨

٤٩٩

٥٠٠

٥٠١

٥٠٢

٥٠٣

٥٠٤

٥٠٥

٥٠٦

٥٠٧

٥٠٨

٥٠٩

٥١٠

٥١١

٥١٢

٥١٣

٥١٤

٥١٥

٥١٦

٥١٧

٥١٨

٥١٩

٥٢٠

٥٢١

٥٢٢

٥٢٣

٥٢٤

٥٢٥

٥٢٦

٥٢٧

٥٢٨

٥٢٩

٥٣٠

٥٣١

٥٣٢

٥٣٣

٥٣٤

٥٣٥

٥٣٦

٥٣٧

٥٣٨

٥٣٩

٥٤٠

٥٤١

٥٤٢

٥٤٣

٥٤٤

٥٤٥

٥٤٦

٥٤٧

٥٤٨

٥٤٩

٥٥٠

٥٥١

٥٥٢

٥٥٣

٥٥٤

٥٥٥

٥٥٦

٥٥٧

٥٥٨

٥٥٩

٥٦٠

٥٦١

٥٦٢

٥٦٣

٥٦٤

٥٦٥

٥٦٦

٥٦٧

٥٦٨

٥٦٩

٥٧٠

٥٧١

٥٧٢

٥٧٣

٥٧٤

٥٧٥

٥٧٦

٥٧٧

٥٧٨

٥٧٩

٥٨٠

٥٨١

٥٨٢

٥٨٣

٥٨٤

٥٨٥

٥٨٦

٥٨٧

٥٨٨

٥٨٩

٥٩٠

٥٩١

٥٩٢

٥٩٣

٥٩٤

٥٩٥

٥٩٦

٥٩٧

٥٩٨

٥٩٩

٦٠٠

٦٠١

٦٠٢

٦٠٣

٦٠٤

٦٠٥

٦٠٦

٦٠٧

٦٠٨

٦٠٩

٦١٠

٦١١

٦١٢

٦١٣

٦١٤

٦١٥

٦١٦

٦١٧

٦١٨

٦١٩

٦٢٠

٦٢١

٦٢٢

٦٢٣

٦٢٤

٦٢٥

٦٢٦

٦٢٧

٦٢٨

٦٢٩

٦٣٠

٦٣١

٦٣٢

٦٣٣

٦٣٤

٦٣٥

٦٣٦

٦٣٧

٦٣٨

٦٣٩

٦٤٠

٦٤١

٦٤٢

٦٤٣

٦٤٤

٦٤٥

٦٤٦

٦٤٧

٦٤٨

٦٤٩

٦٥٠

٦٥١

٦٥٢

٦٥٣

٦٥٤

٦٥٥

٦٥٦

٦٥٧

٦٥٨

٦٥٩

٦٦٠

٦٦١

٦٦٢

٦٦٣

٦٦٤

٦٦٥

٦٦٦

٦٦٧

٦٦٨

٦٦٩

٦٧٠

٦٧١

٦٧٢

٦٧٣

٦٧٤

٦٧٥

٦٧٦

٦٧٧

٦٧٨

٦٧٩

٦٨٠

٦٨١

٦٨٢

٦٨٣

٦٨٤

٦٨٥

٦٨٦

٦٨٧

٦٨٨

٦٨٩

٦٩٠

٦٩١

٦٩٢

٦٩٣

٦٩٤

٦٩٥

٦٩٦

٦٩٧

٦٩٨

٦٩٩

٧٠٠

٧٠١

٧٠٢

٧٠٣

٧٠٤

٧٠٥

٧٠٦

٧٠٧

٧٠٨

٧٠٩

٧١٠

٧١١

٧١٢

٧١٣

٧١٤

٧١٥

٧١٦

٧١٧

٧١٨

٧١٩

٧٢٠

٧٢١

٧٢٢

٧٢٣

٧٢٤

٧٢٥

٧٢٦

٧٢٧

٧٢٨

٧٢٩

٧٣٠

٧٣١

٧٣٢

٧٣٣

٧٣٤

٧٣٥

٧٣٦

٧٣٧

٧٣٨

٧٣٩

٧٤٠

٧٤١

٧٤٢

٧٤٣

٧٤٤

٧٤٥

٧٤٦

٧٤٧

٧٤٨

٧٤٩

٧٥٠

٧٥١

٧٥٢

٧٥٣

٧٥٤

٧٥٥

٧٥٦

٧٥٧

٧٥٨

٧٥٩

٧٦٠

٧٦١

٧٦٢

٧٦٣

٧٦٤

٧٦٥

٧٦٦

٧٦٧

٧٦٨

٧٦٩

٧٧٠

٧٧١

٧٧٢

٧٧٣

٧٧٤

٧٧٥

٧٧٦

٧٧٧

٧٧٨

٧٧٩

٧٨٠

٧٨١

٧٨٢

٧٨٣

٧٨٤

٧٨٥

٧٨٦

٧٨٧

٧٨٨

٧٨٩

٧٩٠

٧٩١

٧٩٢

٧٩٣

٧٩٤

٧٩٥

٧٩٦

٧٩٧

٧٩٨

٧٩٩

٨٠٠

٨٠١

٨٠٢

٨٠٣

٨٠٤

٨٠٥

٨٠٦

٨٠٧

٨٠٨

٨٠٩

٨١٠

٨١١

٨١٢

٨١٣

٨١٤

٨١٥

٨١٦

٨١٧

٨١٨

٨١٩

٨٢٠

٨٢١

٨٢٢

٨٢٣

٨٢٤

٨٢٥

٨٢٦

٨٢٧

٨٢٨

٨٢٩

٨٣٠

٨٣١

٨٣٢

٨٣٣

٨٣٤

٨٣٥

٨٣٦

٨٣٧

٨٣٨

٨٣٩

٨٤٠

٨٤١

٨٤٢

٨٤٣

٨٤٤

٨٤٥

٨٤٦

٨٤٧

٨٤٨

٨٤٩

٨٥٠

٨٥١

٨٥٢

٨٥٣

٨٥٤

٨٥٥

٨٥٦

٨٥٧

٨٥٨

٨٥٩

٨٦٠

٨٦١

٨٦٢

٨٦٣

٨٦٤

٨٦٥

٨٦٦

٨٦٧

٨٦٨

٨٦٩

٨٧٠

٨٧١

٨٧٢

٨٧٣

٨٧٤

٨٧٥

٨٧٦

٨٧٧

٨٧٨

٨٧٩

٨٨٠

٨٨١

٨٨٢

٨٨٣

٨٨٤

٨٨٥

٨٨٦

٨٨٧

٨٨٨

٨٨٩

٨٩٠

٨٩١

٨٩٢

٨٩٣

٨٩٤

٨٩٥

٨٩٦

٨٩٧

٨٩٨

٨٩٩

٩٠٠

٩٠١

٩٠٢

٩٠٣

٩٠٤

٩٠٥

٩٠٦

٩٠٧

٩٠٨

٩٠٩

٩١٠

٩١١

٩١٢

٩١٣

٩١٤

٩١٥

٩١٦

٩١٧

٩١٨

٩١٩

٩٢٠

٩٢١

٩٢٢

٩٢٣

٩٢٤

٩٢٥

٩٢٦

٩٢٧

٩٢٨

٩٢٩

٩٣٠

٩٣١

٩٣٢

٩٣٣

٩٣٤

٩٣٥

٩٣٦

٩٣٧

٩٣٨

٩٣٩

٩٤٠

٩٤١

٩٤٢

٩٤٣

٩٤٤

٩٤٥

٩٤٦

٩٤٧

٩٤٨

٩٤٩

٩٥٠

٩٥١

٩٥٢

٩٥٣

٩٥٤

٩٥٥

٩٥٦

٩٥٧

٩٥٨

٩٥٩

٩٦٠

٩٦١

٩٦٢

٩٦٣

٩٦٤

٩٦٥

٩٦٦

٩٦٧

٩٦٨

٩٦٩

٩٧٠

٩٧١

٩٧٢

٩٧٣

٩٧٤

٩٧٥

٩٧٦

٩٧٧

٩٧٨

٩٧٩

٩٨٠

٩٨١

٩٨٢

٩٨٣

٩٨٤

٩٨٥

٩٨٦

٩٨٧

٩٨٨

٩٨٩

٩٩٠

٩٩١

٩٩٢

٩٩٣

٩٩٤

٩٩٥

٩٩٦

٩٩٧

٩٩٨

٩٩٩

١٠٠٠

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فلما تيسر الله تعالى
باتمام كتاب الاشباه والنظائر الفقيهية على مذهب الحقيقة المشتمل على
سبعة انواع اردت ان افرس في اوله ليسهل النظر فيه **الاول**
في القواعد **الاولى** لا ثواب الا بالنية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرط
وما لا تكون وفيها بيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات
والمناهي والترك **الثانية** الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشئ الواحد
يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في النية يقع في
عشر مواضع **الاول** في بيان حقيقتها **الثاني** فيما شرعت لاجله **الثالث**
في تعيين المنوي **الرابع** في بيان التعرض لصفة المنوي من القرينة
والسنية والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاخلاط **السادس** في بيان
الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان عدم
اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركن **التاسع** في محلها **العاشر** في شروطها
وفيه بيان ما ينافيها وفا عدة في البهيم وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشبه
تدخل النية اولا وبيان ان البهيم على نية الخالف والمستخلف وبيان

ان الايمان مبني على الاتفاظ دون الباعراض وفيها فروع في الظلال
وبيان دخول النية في النية وبيان ان القاعدة تجري في علم العربية
ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحوها وبيان سماع آية السجدة ممن
لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه تجري في الفروض ايضا **القاعدة الثالثة**
اليتقين لا يزول بالشك فيها فروع **الاولى** للاصل بقاء ما كان على ما
عليه وبيان ما تفرع عليها من الطهارات والعبادات والطلاق والختار
المرأة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التكليف من الوطء والسكنى
والردة والرجعة في العدة وبعد ما واختلاف المتبايعين في الطوع ودعوى
المطلقة المحجل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف
في القيمة والجواب على ما اوردها عليها **الثالثة** من شك هل فعل ام لا **الرابعة**
فلاصل عدمه ويدخل فيها من يتقن الفعل وشك في القليل والكثير و
بيان ان ما ثبت بيقين لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء
والصلوة هل صلا ما او لا والشك في تعويض المتروك وبيان
ما اذا خبره عدل بترك شئ منها والاختلاف بين الامام والقوم
وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره
وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصدقة والمنذور وفي البهيم
كونها بائنة او بطلاق او عتاق **الرابعة** الاصل لعدم وفيها بيان
في وصول العتق وفي ربح الشريك المضارب في ان المال قرض او مضاربة
وفي قدم العيب اشتراط الخيار وفي الردية وفي بيان الشك في وصول الدين
الى جوف الرضيع بعد ما ادخلت ثديها في فيه وفي آخرها التنبيه على تقييد القاعدة
بما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحادث الى اقرب فاته وبيان

وجود النجاسة في الثوب والغارة في البئر وبيان ما اذا اقرت بقا على العبد
 في ملك البائع وكذا يشترى وفي اختلاف الورثة مع المرأة في اباستها في المرض
 او الصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما لو اختلفوا
 في اسلامها بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاضي المعزول وغيره
 وبيان ما خرج عن هذه القاعدة السادسة السابعة في الاشياء الاباحة
 او الخطا والتوقف ببيان ثمره الاختلاف السابعة الال في الابضاع التحريم
 وفيها مسائل التحريم في الزوج وبيان الطلاق المبهم والعقود المبهم في بيان
 ما خرج عنها وفيها بيان وطى السراي الثاني يجلين الآ من الروم والهند ومن
 ان اصحابنا احتاطوا في الزوج الا في مسألة وفيها قاعدة ان الال في الكلام
 الحقيقة وبيان ما خرج عليها وبيان ما جعل الصحيح الفاسد وما يخص بالصحيح
 وبيان ما اورد عليهما مع جوابه وفيها قاعدة فيها فوائد الاولي يستثنى من قولهم
 البتة ليزول بالفكر الثانية بيان الشك في الوعم والظن وغالب الظن واكثر
 الراي الثالثة في بيان حد تعذيب وجعته وما خرج عليه **القاعدة الرابعة**
 المشقة تجلب التيسير وبيان ان المشقة في السفر والمرض والاكراه والنسيان
 والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص فيه بيان ما توسع فيه ابو حنيفة في العبادات
 وغيره على هذه الامور مع في الاثمة الاربعة وختمنا هذه القاعدة بفوائد
 مهمة الاولي المشقة على فسمين وفيها تنبيه في الفروع بين مرض الزوج ومرضها
 الثانية ان تخفيفات الشرع انواع الثالثة ان المشقة والمرح انما يعتبران عند
 عدم النقص الاربعة بيان قولهم اذا ضايق الامر التسع واذا التسع ضايق وبيان ما
 جمع بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان ما استثنى عليه من ابواب الفقه وما يتعلق
 بها قواعد الاولي الضرورات تنجز المخطورات الثانية ما يبيح للضرورة يتقرب

عليها
مسألة

ويقرب منها ما جاز له بطل بزواله الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وبيان
 انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يتحمل في الضرر الخاضع لضرر عام وبيان ما
 فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران او مفسدتان وبيان الحكم من يتلى
 بيلتين وبيان قولهم في المفسد او في من جلب المصالح وما يفرغ عليها **القاعدة**
السادسة العادة محكمة وبيان ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والخض
 والنفاق والعلل المفسدة للصلوة وكون الشيء مكيدا او موزونا وصوم يوم الشك
 يومين قبل رمضان وقبول الهدية للقضاة وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير
 اذن صريح وبيان الايمان والنذور والوصايا والاوقاف عليها وبيان ما ثبت على
 وبيان انها انما تعتبر اذا طردت وغلبت لان نذرت وفيها حكم بيان البطالة في المدا
 وفيها بيان مساحاة الامم في كل شهر سبعة للاستراحة او لزيارة اهله وفيها بيان تعارض
 العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان بمنية على الفرس
 وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة الشرط وما يفرغ عليها في تخاف الاجرة بلا شرط
 اذا جرت العادة بان يعمل الاجرة وفيه بيان ان الواجب اذا شرط ضمانها هل يصح ولا وبما
 جواز البنات وان لا يجب السوال عند الشراء من اسواق وبيان ان العرف الذي يعمل عليه
 الا لحاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعاليم والدعاوى والاقاير وفيه
 بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في ذلك ثمة فاعتنا ثم صار الا ان
 هل يكون له او لا وبيان اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلده او للموقوف عليه
 بيان ان المعقب العرف العام لا الخاضع لهذا من القواعد الكلية **النوع الثاني** في قواعد كلية
 يتخرج عليها ما لا يخفى من الصور الخيرية الاولي الاجتهاد ولا ينقض مثله وفيها بيان ان القا
 اذا اردت شهادة فليس بغير قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشي ثم تغير اجتهاده
 صححان ما خرج عنها وبيان ما استثناه اصحابنا من قولهم واذا رفع اليك حكم

اي تجعل العادة حكما
فيكون مقتضاها حكم

جعلوا القواعد فروعين والمجموع خمس
وعشر قواعد هي بيننا في النسخ
الاول لكن انما بعض القواعد قد اعدت
ضميمة بغيره ووجه في العدد

امضاء وبيان قولهم وحكم بحجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا شريطة الشرعية
وحكاية شتم الشريعة الحكوان مع قاضي عنبته وبيان عدم الفرق بين الحكم بالحقبة
والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في حجة وبرهانية مرجوح عنها
او خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواو كذا لفظ
بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع والاراد
القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال وبيان ما تنفع عليها
من اشتباه محرمات باجنيات وما اذا كان احدا بويه مأكولا والاخر غير مأكول
وما اذا شارك الكلب المعلم غيره او كلبا لم يعلم بحجبه وما اذا وضع المحسوس يده على
يد المسلم الذاب وما اذا عجز المسلم عن دفعه فاعانه مجوسى ووطع الجارية
المشركة وما اذا كان بعض الشجرة او الفاكهة في الحلال وبعضها في الحرم وما لو اختلفت
الذكاة بالميتة وما اذا اختلفت ودك الميتة بالزيت وما اذا اختلفت زوجه بغيرها
وقتها اذا اسلم وتحت حريمه ما اذا رمى صيدا فوقع في ماء او سطح ثم الى الارض بيان
خرج عنها من السائل العشرة وفي التيمم فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية
وبيان دخوله في ابواب النكاح والبيع والاجارة والكفالة والابراء والهبنة
والهدية والوصية والاقرار والشهادة والقضاء والعبادة والطلاق والعناق و
عارية الرهن والوقف من حرة تنبئ على ما اذا اجتمع في العبادة جانب المحضر والسفر ثم
فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع الا في مسائل **القاعدة**
الثالثة هل يكره البشارة بالقرب **القاعدة الرابعة** التابع تابع وبطل فيها قواعد
الاولى انه لا ينفرد بحكم وفيها بيان حمل الجارية والشرع الطريق وخرج عنها مسائل القاتلة
التابع يسقط بسقوط المستوع ويقرب منها قولهم بسقط الفرع بسقوط اصله **القاعدة**
يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وفيها بيان ما يغتفر ضمنا لا قصدا **القاعدة الخامسة**

بلغ

يقرب الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي
اخرها تنبيه على نفر القاضي في اموال الناجي والاوقاف وفيها بيان احكامه للوظائف
شرط الاوقف وتغيره في المرتبة في الاوقات **القاعدة السادسة** الحد ودرأ بالشبهة
وفيها بيان ان نقصا صرح بالحد والافى في مسائل وبيان مخالفة التعزير لها **القاعدة**
الابعة الحرا لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها **القاعدة السابعة** اذا جتمع
امر من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان ما
يفرق عليهما من اجتماع الحدين وما يوجب الجلاء على الحرم وبيان ما يجزى عن كحة المسجد
وركنى الطواف تلاوة اية السجدة وبيان تعدد كسوف في الصلوة والفرق بين طاهر
الصلوة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا او شرب مرارا او جماعه وما اذا وطئ في رمضان
مرارا وتعد جناية المحرم والوطئ بشبهة وما اذا زنى بامته فقتلها او حرة كذلك وما
اذا تعددت الجناية على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة **القاعدة الثامنة**
اعمال الكلام اولى من افعال المتى امكن والا اهل وفيها بيان الحقيقة اذا تعذرت او
هجرت شرعا او عرفا وما اذا تعذرت الحقيقة والمجانسة وفيها بيان ما اذا جتمع بين احواله
وغيره في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف بقول بنقض القسمة وما ذكره بسببه
والخصا وفيها تنبيه لتاسيس خبر من التاكيد وبيان ما تنفع عليه من انه لو كثر الطلاق او
اليمين بامته لم ينتج او معلقا **القاعدة العاشرة** الخيارات وفيها بيان ما دخل
فيها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** السؤل معاد في الجواب وبيان كلمة نعم وبلى
القاعدة الثانية عشر لا ينزل في ساكن قول بيان ما تنفع عليها وما خرج عنها في ذلك
القاعدة الثالثة عشر الغرض افضل من النقل الا في مسائل **القاعدة الرابعة عشر**
ما حرم اخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه حرم غلبة طلبه الا في مسألتين
القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه وسان ما تنفع عليها

او وقف مرارا صحيح

وما خرج عنها وفي غيرها لطيفة في العربة القاعدة السادسة عشر الولاية الخافضة
من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات القاعدة السابعة عشر لا جنة باطن
البيتين خطأ القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يخفى كذكر كل بيان ما خرج
القاعدة التاسعة عشر اذا جمع المباشرة والمتسبب اضيف الحكم الى المباشرة وبيان
ما خرج عنها الى عناصر القواعد ثمانية وعشرين **النس الثاني** في القواعد من الظاهرة
الى الغرض على ترتيب الكثرة **الثالث** في الجمع الفروع من الاشياء والنظائر وفي
اول بيان احكام بكثرة دور ما يقع بالقبض جعلها في احكام الناس الى اهل المكة واحكام
القبض والعبيد والسكران والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربعة الاقتصار الاستثناء
والتبين والانتفاء وحكم النعوت وما يتبعها وما يحوي فيها احكامها مكان الآخر
وما لا وبيان الساقط هل يعود وان لم يترك لا يملك الاصيل وما يقبل الاستعانة
من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدرامم الزبوف كالجيا في بعض المسائل دون بعض
واحكام النيم والمجنون والمعنونه وما يعبر فيه المعنى دون اللفظ وعكس واحكام
الانثى والخنثى والجان والمارم وغيبوبة المستشفة وما فارق فيه البطلان الاحكام
العقود والضيوع والملك والديار وعن المثل ومهر المثل وجره المثل والشرط والتعاقب
والسفر والمسجد والحرم ويوم الجمعة بين الاجتماع والافراق في بعض المسائل وفي اخرها
اشتملت على بعض قواعد **فائدة** في اقسام العلوم وما يكون فرض عين
وفرض كفاية ومنه وبها وما ذكره **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل
واجبا **قاعدة** عن الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي **قاعدة** في اعتناء
الانسان في تدبره من غير **قاعدة** المفرد المضاف يعبر في مسائل والايتم في اخرى **قاعدة**
العلوم ثلثة **قاعدة** ثلاثة من الدناءة **قاعدة** من يدخل الجنة من الحيوان وهم خمسة
قاعدة المؤمن يقطع خمسة **قاعدة** في الدعاء برفع الطاعون **قاعدة** في الكف

في بيان ما لا يخفى
في بيان ما لا يخفى
في بيان ما لا يخفى

وما لا يتبعين
ص

واحكام الكفاية والاشارة
وفيه قاعدة اذا اجتمع
الاشارة والعبارة

واحكام
ص

ادام

ام لا
ص

في

بلغ

اذا هدم واحد منها هل تقادم **قاعدة** العنق هل يمنع الشهادة والقضاء
وغير ذلك في الصلوة على ميت موضوع على كان هل يكن ام **قاعدة** في الفروع
بين علم القضاء وقضا **قاعدة** في شروط الامانة المتفق عليها والمختلف فيها
قاعدة كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله الا الله **قاعدة** اذا ولي
السلطان مد رسا هل تقض توليته او **قاعدة** ثلثة لا يستجيب عاؤهم **قاعدة** كل شئ
يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **قاعدة** هل يجوز وضع خزانة في المسجد لا حفظ
المحاضر والسجلات او **قاعدة** ما معنى قول العلماء الاشبه **قاعدة** اذا بطل الشئ بطل
ما في ضمنه الا في مسائل **قاعدة** المبنى على الفاسد فاسد الا في مسألة **قاعدة** اذا
اجتمع الحقان ما يقدم فيها **الرابع** فن الالف **السادس** فن الجمل **السادس**
فن الاشياء والنظائر **الرابع** فن الحكامات وفيه وصية الامام الاعظم للامام
الثاني رحمه الله تعالى ورضي عنه **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحمد لله على النعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم **وبعد** فان الفقه اشرف
العلوم قدرا واعظمها اجرا واتمها عائدة وانها **قاعدة** واعلمنا ما مرتبة
واسنا ما منقبة تملأ العيون نوراً واللوب سروراً والصدور اشراقاً ونعيد
الامور اعادة وانفاها هذا لان ما بالخاص العام من الاستقراء على سنن
النظام والاستمرار على تيرة الاجتماع والالتزام **قاعدة** يعرف الحلال من الحرام
والتمييز بين الجائر والفاسد في وجوه الاحكام بحوره زاهرة ورياضه ناضرة
ونجومه زاهرة واصوله ثابتة وفروعه نابذة لا ينبغي بكثرة الانفاق كثره
ولا يبلى على طول الزمان عزه وان لا يستطيع كنه صفاته ولو ان اعضاء
جميعا تحلوا قوايم الدين وقواه وبهم ابتلافة وانتظام واليه المخرج في الاخرة
معدنيا والمرجع في التدريس والفتوى فصوصا ان اصحابنا رحمهم الله لهم خصوصية

والاشارة
قاعدة ٢

الفقه

كتاب الاشياء والنظائر والالف والسادس
الحقق المذهب في الفقه الاسلامي
بين جليله وادنىه
في بيان ما لا يخفى
في بيان ما لا يخفى
في بيان ما لا يخفى

السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة
رحمته ولقد انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليستظر الى
كتب ابي حنيفة كما نقل ابن وهبان عن حماد وهو كما لصديق رضي الله عنه اجره
واجر من دون الفقه والف فرغ احكامه على اصوله الى يوم القيمة وان المشايخ
الكرام قد افاضوا ما بين مختصر وطول من متون وشروح وقفاوي واجتهدا
في المذهب الغنوي وحرزوا ونحو اشكر الله عيهم الا اني لم ار لهم كتابا يكمي
الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي شتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت
في شرح الكنتري تبين باب السبع الفاسد الفت كتابا مختصرا في الضوابط و
الاستثنائات منها سميته بالفوائد الزينية في فقه الحنفية وصل الى خمس مائة
فالمثل ان اصنع كتابا على النمط السابق شتملا على سبعة فنون يكون هذا النوع
النوع الثاني منها **الاول** معرفة القواعد التي يراد بها وافروا الاحكام عليها
وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقى الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفقه
واكثر فروعا ظفرت به في غريبتة او عشرت به في غير مظنة الا اني يحول
الله وقوته لا انقل الا الصحيح المعاصر في المذهب وان كان مغرعا على قول ضعيف
او رواية ضعيفة بنهت على ذلك غالبا وحكي ان الامام ابا طاهر الدباس
جمع قواعد مذهب ابي حنيفة سبعة عشر قاعدة ورده اليها وله حكاية
مع سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغ ذلك سافرا ليد كان ابو طاهر
ضربا بكرة كل ليلة تلك القواعد بمسجده بعد ان يخرج الناس منها فالتفت
الهروي بحضرة وخرج الناس واغلاق ابو طاهر المسجد وسرد منها سبعة فحصل
للهم وكى حلة فاحتسب ابو طاهر فخره واخرجه من المسجد ثم لم يكررها فبعد
فرجع الهروي الى اصحابه وتلاها عليهم **الثاني** في الضوابط وما دخل فيها

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
التي هي من كتب الفقه الحنفية
التي هي من كتب الفقه الحنفية

اني صح

مد الكلام
كلما رايت شيئا كنت

عليه

وما فرج عنها وهو النفع الا قام للمدرس المغني والفاقي والابن المؤلفين
بذكرنا بطاويستني من اشياء فاذكر فيه اني زدت آخر من لم يطلع على المزيد من الدخول
وهي خارجة كما ستره ولهذا وقع موثقنا عند اهل الانصاف واستهج به من
من هو من اولي الالباب **الثالث** معرفة الجمع الفرق **الرابع** الاغراض **الخامس**
الحيل **السادس** الاشياء والنظائر **السابع** ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبه
والمشايخ المتقدمين والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والمراسلات
والغريبات وارجم من كرم الفلاح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير نزهة
للمناظرين ومرجعا للمدريين ومطلبا للمحققين ومعمدا للفقهاء والمفتيين
وغنيمة للمحصلين وكنا فاكرا للكبائر الملهمون بهذا الان الفقه اول فنوني طالع
في عمومي واعلمت بدني اعمال الجدمابين بصري ويدي وظنوني ولم ازل من زمن
الطلب اعيتني بكتبته قديما وحديثا واسعى في تحصيل ما يجر منها سعيا حثيثا الى ان
وقفت منها على اجم الغفر وحطت بغالب الموجود في هذه القاهرة مطالعة
تأملات حيث لم يغتنى الا اندر اليسير كما ستره **سرد** بامع ضم الاشتغال والمطالعة
لكتب الاصول من ابتداء امرى ككتاب البزدي والامام الشافعي والنقوي لابي
زيد الدبوسي التقيح وشرحه وشرح شرحه وحواشيه ونسخ البزدي من كشف
الكبير والتقرير حتى اختفرت تحريه المحقق ابن الهمام وتتميمه لب الاصول ثم تحت
المناشر شر حاجا بحول الله وقوته فايغا على نوعه **فشرع** ان شاء الله تعالى بحول
الله وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف بعد تسمية بالاشياء والنظائر تسمية
له باسم بعض فنونه سائلا من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه ومن نظر فيه انه خير
ما مول وان يدفع عنه كيد الحاسدين واقتراء المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا
يدرك بالتمني ولا ينال بسوف ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف عن ساعده

نشر اشياء صح

اندر القليل الشافعي
اكتفى به

وشرح واعزل اهل وشه الميزر وفاضل بحار وخالط العجاج يدأب في التكرار
والمطالعة بكرة واصيلا وبنصب نفسه للتأليف والتحرير بياناً ومقيلتين
لهمة الامعة يجلها او تصعبه عزت على القاصرين في رتق اليها ويجلها
على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو فضل الله يؤتيه من يشاء وما انا اذ الكتب
التي نقلت منها مؤلفاتي النفيسة التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان و
ستين وسعمائة **ف** شروح الهداية النهاية وغاية البيان والغاية ومراجع الدرر
والبنية وفتح القدير ومن شروح الكثر الزيلعي والعيني مسكبن ومن شروح القدر
الشرج الوهاب والجوهرة والمجتبى الاقطع ومن شروح المجمع المصنف وابن
الملك ورايت شرحاً للعتبي وقفا وشرح منية المصلي لابن امير حاج وشرح
الواني الكافي وشرح الوقاية النقاية وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير
للعلاء الفارسي وتلخيص الجامع للصدر الشهيد والبدائع للكاشغري وشرح التحفة
والمبسوط شرح الكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر لملا حسرو
والهداية وشرح الجامع الصغير **ع** مني ان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار **و** من
الفتاوى الحانية والخالصة والبرازية والظهيرية والاولاجية والعدة والعدة
والصغرى والواقعات للحمام الشهيد والقنية والبنية ومآل الفتاوى
والتلخيص للمجهوني والتهديب للقلائسي وقفاوى قارى الهداية والفاسمية
والعمادية وجامع كفصولين والخراج للابى يوسف وادقاف الحصان
والاسعاف والحاوى القدسي والتممة والمجسط الرضوي والذخيرة وشرح منظومة
النسفي وشرح منظومة ابن مبان له ولابن الشحنة والصيرفية وخزانة الفتاوى
وبعض خزائن الاجل وبعض خزائن السراجية والتاتارخانية والتجسس وخزانة
الفقه وخبرة الفقهاء ومناقب الكردى وطبقات عبدالقادر **الفن الاول**

المصفي
ص

الاول

بنی اللیت السمرقندی

في القواعد الكلية الاولى لا ثواب الا بالنية صرح بالمشايخ في مواضع في الفقه ولما
في الوضوء سواء قلنا انها شرط للصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج والا كما في
الوضوء والغسل وعلى هذا قرره واحد ثبت انما الاعمال بالنيات انه من باب مقتضى
الاصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدرة وامضا في حكم الاعمال وهو
نوعان اخوي وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوي وهو الصلة والفساد
وقد اريد الاخرى بالاجماع للملح على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فان قيل الا
ان يكون مراد اما لا يشترط ولا عموم له او لا ندفع الضرورة به من صحة الكلام
فلا حاجة الى الاخر والثاني اوجه لان الاول لا يستلزم الخصم لانه قائل بالعموم يشترط
مخشيئ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض الكتب
ان الوضوء الذي ليس بمنوي ليس بامور به ولكنه مفتاح للصلاة وانما اشترطت
في العبادات بالاجماع اذ بآية وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول اوجه
لان العبادة فيها بمعنى التوحيد بقرينة عطف الصلوة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
والغسل وسخ الحفين وازالة النجاسة الحقيقية بل الثوب البدن والمكان والاول
للصحة واما اشتراطها في التيمم فدلالة اية فيها لانه المقصد واما غسل الميت
فقالوا لا يشترط لصحة الصلوة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
الغرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الغير في غسل نكثا في قول ابى يوسف في
رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الايفل مرتين وان لم ينوي فثلثا
وعنه بغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط لصحتها الا السلام
فانه يصح به ونهاه بليس قولهم ان اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بخرق ذنبه الاسلام
بخلاف الكفر كما سنيت في بحث الزكوة واما الكفر في شرطه لينة لقولهم ان كفر المكره
غير صحيح واما قولهم اذا تكلم بكلمة الكفر نازلا بكفرانا هو باعتبار ان عينه كفر كما علم

اوله
والاول
رضه

مجلس غزل الفریق

أقول إذا كان طاعة العباد

واما الكفر فيشته طالم البنية

9

فان التبرع المستطير
 الوضوء حتى لو سقط في الماء
 فافسل أعضاء وضوءه وهو
 محذور او جمع بينه وهو
 جنبه حار فلو تبرد
 في الصلوة لا يخرج منه
 في الصورة المذكورة
 وغسل حيث لم يمسح
 الصلوة لكن لا يجزئ
 ثوب الوضوء في كل
 ٣ وانما جاز الشافعي
 الاول وجهه ان عطف
 على العام لزيادة التأكيد
 لتمامه كما جاز وقوع في الكلام
 واللفظ على العبادة اذ
 لم يعم على كل

[illegible]

اشترطت في العاشر بالاجماع
او بالانحياز
فصل العاشر
انفاذ

وَقَدْ قَاتَى فَا ضَحَا
لَيْتَ ضَنَا وَدَّ

دری المسمی بالجنس

بخط العتيق
اجاز والفقه
وكان كان العتيق

فوج لا يقال كذا

فصل بعد ما وقع للرجل الغرض عن فمه
واما ما وقع له

للفريقين طالع البنية

ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وإن لم ينو أممتها فأصحها في فصل يفسد الصلوة

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس بفسادها وجبته
او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمخالف ولو نوى الانتقال عنها
الى غير ما كان كانت النية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منفصلا والافلا والما
يصح اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدون نيتهما خلافا للكرخي والى حفص الكسبي
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتدى به ببلانية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احدا فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل تحث قال في الحانية تحث قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حث قضاء وكذا لو اتم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة
صحت وحث قضاء ولا يحث اذا اتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الناس نوايا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حث وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجود التلاوة
كالصلوة وكذا سبب الشارح على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف
في سببها لا في الجواز وكذا هو ولا نفرة نية عدمه وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعوده المنبر فقال
الحمد لله للعطال غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقولهم يشترط لها ما يشترط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلا تشترط لصحة وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجحان في الصحة البنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصل في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصل الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا تشترط لصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة
بل يناب على نيته وان كانت فاسدة بغير قصد كالموصلي محمدنا على ظن طهارته

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس بفسادها وجبته
او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمخالف ولو نوى الانتقال عنها
الى غير ما كان كانت النية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منفصلا والافلا والما
يصح اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدون نيتهما خلافا للكرخي والى حفص الكسبي
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتدى به ببلانية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احدا فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل تحث قال في الحانية تحث قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حث قضاء وكذا لو اتم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة
صحت وحث قضاء ولا يحث اذا اتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الناس نوايا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حث وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجود التلاوة
كالصلوة وكذا سبب الشارح على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف
في سببها لا في الجواز وكذا هو ولا نفرة نية عدمه وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعوده المنبر فقال
الحمد لله للعطال غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقولهم يشترط لها ما يشترط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلا تشترط لصحة وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجحان في الصحة البنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصل في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصل الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا تشترط لصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة
بل يناب على نيته وان كانت فاسدة بغير قصد كالموصلي محمدنا على ظن طهارته

انما في النسخة

لا بد من نية في حال الشك

وسبب تحقيقه واما الزكوة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فمذكور القائل لا يجزئ
ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتجزية لان الامام
ولاية اخذها مقام اخذ مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد في المنع
عدم الاخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكوة فالساعي لا يايخذه
كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار ولكن تجبره بالجلس ليؤدى
بنفسه انتهى وخرج عن اشتراط طهارتها ما اذا تصدق بجميع النصاب ببلانية فان
الغرض ليقطعه واختلوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به قالوا واشترط
نية التجارة في العروض ولا بد ان تكون مقارئة للتجارة فلو اشترى شيئا
للقيمة ناولا ان وجد ربحا بانه لازكوة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج
من ارضه العشرة او الخراجية او المستاجرة او المستفارة لازكوة عليه
ولو قاربته مال ليس بدل مال بل مال كالهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية
لا تصح على الصحيح وفي السنة لا بد من قصد انمايتها للزكاة والنقل كثر الحلول
فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قاربته شراء وان قصد به الحمل او
الركوب او الاكل فلا زكوة اصلا واما البنية في الصوم فشرط صحته لكل يوم و
لو علقها بالمشية صحت لانها انما تبطل الاقوال والنية ليست منها الغرض و
النقل في اصلها سواء واما الحج فشرط صحته ايضا فرضا كان او نفلا والعمره
كذلك ولا تكون الا سنة والمندور كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه
الاجته الاسلام كما لو نذر الاجتهاد والقضاء في الكل كالاداء من جهة اصل البنية
واما الاعتكاف فشرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا واما الكفارات
فالنية شرط صحتها اعتقا او صياها او اطعاما واما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن
عند الشراء لا عند الذبح وتغفر عليه لو اشترى ببلانية الاضحية فذبحها بغيره بلا اذن
لا على شرائها عند الشراء

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس بفسادها وجبته
او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمخالف ولو نوى الانتقال عنها
الى غير ما كان كانت النية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منفصلا والافلا والما
يصح اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدون نيتهما خلافا للكرخي والى حفص الكسبي
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتدى به ببلانية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احدا فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل تحث قال في الحانية تحث قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حث قضاء وكذا لو اتم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة
صحت وحث قضاء ولا يحث اذا اتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الناس نوايا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حث وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجود التلاوة
كالصلوة وكذا سبب الشارح على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف
في سببها لا في الجواز وكذا هو ولا نفرة نية عدمه وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعوده المنبر فقال
الحمد لله للعطال غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقولهم يشترط لها ما يشترط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلا تشترط لصحة وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجحان في الصحة البنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصل في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصل الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا تشترط لصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة
بل يناب على نيته وان كانت فاسدة بغير قصد كالموصلي محمدنا على ظن طهارته

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس بفسادها وجبته
او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمخالف ولو نوى الانتقال عنها
الى غير ما كان كانت النية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منفصلا والافلا والما
يصح اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدون نيتهما خلافا للكرخي والى حفص الكسبي
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتدى به ببلانية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احدا فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل تحث قال في الحانية تحث قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حث قضاء وكذا لو اتم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة
صحت وحث قضاء ولا يحث اذا اتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الناس نوايا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حث وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجود التلاوة
كالصلوة وكذا سبب الشارح على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف
في سببها لا في الجواز وكذا هو ولا نفرة نية عدمه وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعوده المنبر فقال
الحمد لله للعطال غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقولهم يشترط لها ما يشترط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلا تشترط لصحة وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجحان في الصحة البنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصل في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصل الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا تشترط لصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة
بل يناب على نيته وان كانت فاسدة بغير قصد كالموصلي محمدنا على ظن طهارته

في الاصول من بحث الحزب فلا يصح صلوة مطلقا ولو صلوة جنازة لا بأس بفسادها وجبته
او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمخالف ولو نوى الانتقال عنها
الى غير ما كان كانت النية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منفصلا والافلا والما
يصح اقتداء بامام الابنية ونصح الامامة بدون نيتهما خلافا للكرخي والى حفص الكسبي
كما في البنية الا اذا صلى خلفه فان اقتدى به ببلانية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعبد من صحيح ولو حلف لا يؤتم احدا فاقضى به ان صح
الاقتداء وهل تحث قال في الحانية تحث قضاء لا وبانية الا اذا شهد قبل
الشروع فلا حث قضاء وكذا لو اتم الناس هذا الحالف في صلوة الجمعة
صحت وحث قضاء ولا يحث اذا اتمهم في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
ولو حلف ان لا يؤتم فلما قام الناس نوايا ان لا يؤتم ويؤم غيره فاقضى به
فلان حث وان لم يعلم بانتهى ولكن لا ثواب على الامامة وسجود التلاوة
كالصلوة وكذا سبب الشارح على قول من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف
في سببها لا في الجواز وكذا هو ولا نفرة نية عدمه وقت السلام
واما البنية في الخطبة للجمعة فصحتها حتى لو عطف بعد صعوده المنبر فقال
الحمد لله للعطال غير فاصلا لم يصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من ذلك
لقولهم يشترط لها ما يشترط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان
فلا تشترط لصحة وانما يشترط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط
الرجحان في الصحة البنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان
يصل في الصحراء وانما في علي ما اذا كان يصل الى محراب كذا في البنية واما
ستر العورة فلا تشترط لصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة
بل يناب على نيته وان كانت فاسدة بغير قصد كالموصلي محمدنا على ظن طهارته

فان اخذ بامذبحه ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا تجزئ كما في اضحية الذبيحة وهذا
ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن ما كلفها فلا ضمان عليه هل تعين الاضحية بالنية
فقالوا ان كان فغير او قد اشترى ما يشترى تعينت فليس لبيعها وان كان غنيا لم
تعين والصحيح انها تعين مطلقا فتصدق بها الغني بعد ايام حاجته ولكن له ان
يقوم غير ما مقامها كما في البدائع الاضحية قالوا والهدايا كالاضحية **واما العتق** فغنيته
ليس بعبادة وضعا لبيل صحة من الكافر ولا عبادة له فان نوي وجه الله تعالى
كان عبادة ثابا عليه وان اعتق ببلانية صح ولا ثواب له اذا كان صريحا واما الكتابة
فلا بد لها من النية وان اعتق للضم او للشيطان صح وان اعتق لاجل مخلوق
صح وكان مباحا لا ثواب لا اثم وينبغي ان يخص الاعتاق للضم بما اذا كان العتق
كافرا اما المسلم اذا اعتق له فاقصد التعتيق كفر كما ينبغي ان يكون الاعتاق للمخلوق
مكرها والتدبير والكتابة كالعتق واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد له من خلوص
النية واما الوضوء فكالعتق ان قصد التقرب فلا ثواب والا فلهي صحيحة فقط
واما الوقف فليس بعبادة **فان** بديل صحة من الكافر فان نوي القرينة فلا ثواب
والا فلا **واما النكاح** فقالوا له اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل
من التحلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى النية
لتحصيل الثواب وان يقصد اعفاف نفسه وتخصيصها وحصول ولد وفترة
الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكفر ولم يكن فيه شرط صحي قالوا يصح النكاح مع
الزنا لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه فيه اختلاف والفنوى صحي علم به
اولا كما في النزازية وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول
الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليما واقفاء وتضييفا
واما القضاء فقالوا ان العبادات فان الثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامه الحدو

بلغ

والنعاذير وكلما يتعاطاه المحكام والولاية وكذا تحمل الشهادات وادائها **وأما**
المباحات فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى
على الطاعة او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطي
وأما المعاملات فانواعها لا يتوقف عليها وكذا الاقارة والاجارة لكن قالوا ان
عقد مضارع لم يقدر بسوف واليس يتوقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كما
بيعا والا لا يختلف صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية والمضارع المتخض
للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكنز
وقالوا لا يصح مع النزل لعدم الرضا بكمه **وأما** الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو
وهب ما زحاصحت كما في البرازية ولكن لو تلقن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل
ان النية شرطها وانما هو لفقد شرطها وهو الرضا وكذا الوكراهة عليها لم تصح بكذا
الطلاق والعقاق فانها ينعان بالتلقين ممن لا يعرفها لان الرضا ليس
بشرطها وكذا الوكراهة عليها ينعان **وأما** الطلاق فيصح وكناينة فالاول لا
يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا او ساهيا او محظنا وقع حتى قالوا
ان الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة قضاء ولكن ما بدان بقصد ما باللفظ
قالوا لو كثر مسائل الطلاق بحضرتها وبقول في كل مرة انت طالق لم يقع
وكذا لو كتب امراتي طالق او انت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليها
لم يقع لعدم قصد ما باللفظ ولا ينافيه قولهم ان الصحيح لا يحتاج الى النية
وقالوا لو قال انت طالق ناويا الطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء
وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق المحظي واقع قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصحيح
لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها نازلا يقع
قضاء وديانة لان الشارح جعله زجرا وقالوا لا تصح نية الثلاث في ان طالق

٧
أما
ليس في البرازية نفوس ما ذكر لأن المذكور في أوّل العوالم
لوقال بسبب على وجه المزاج في طلب الهبة ثم في وقت من ذلك
فإن المزاج انما وقع في طلب الهبة ثم في وقت من ذلك
ظاهرا مستتجبة ثم يطهرها والظاهر في طلب الهبة
فلا يقال إن الهبة تصح لا تصح على القديس
ذلك لا يصح فامك
٢
كان يقول خلاف وتلاخ
وتلاخ وتلاخ وتلاخ
غنى البرازية
لا بد ان يراى ان الحاجة الى التلاخ في الصباح
ارادة الملة به حتى يخرج بالوكان كمرسل
الطلاق بخبرها كما مر لا يصح على القديس

کتابیات اطفالی
۱۶

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The page shows signs of age, including discoloration and some staining.

[Handwritten Persian text, likely a signature or title, written diagonally across the page.]

قوله الطحاوي هو الصحيح
قال في الخلاصة واصحابه
والادراك صحيح ان
الطحاوي يجوز في كونه
جانب الخاضع لادب الله
وليس في نفسه قسمة القدر على
قوله الطحاوي هو الصحيح

صلوة

صلوته واجبتا عنه في شرح الكفرا بانه في حمله فلا يتغير بغير نيته وقالوا ان المأموم
اذا قراء الفاتحة في صلاة الجنازة بنية الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
في الصلوة. واما الضمان فهل شرع في شيء بمجرد النية من غير فعل
فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا ثم نزع ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد الحرجاء
وان قصد ان يعود اليه بعد الرجاء يلبس وقالوا في المودع اذا لبس ثوبا
الوديعة ثم نزع ومن نية ان يعود الى البس لم يبرأ من الضمان. واما التزويك كترك
المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند الكلام على حديث نيا
الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه يحتاج الى نية
الخروج عن عهدة النية. واما حصول الثواب فان كان كافا وهو ان تدعو النفس
اليه قادر على فعله فيكف نفسه عنه خوفا من ربه فهو ثواب الا فلا ثواب على
تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلح ولا يثاب العيش على ترك الزنا ولا الاعمال
على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكوة لو نوى بالنية ان يكون للخدمة
كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى بها ان يكون للتجارة
لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة
فنتيم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والعوفه والسائمة حيث لا يكون
مسافرا ولا مبطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا
بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومن هنا وما قدناه في المباهات وما سنذكره
عن المشايخ صرحنا بوضع قاعدة للفقه على النية **الامور بمقاصد** كما علمته في
الزكوة وذكرنا ضيخان في فتاواه ان بيع العيص من يتخذة خيرا ان قصد به التجارة
فلا يحرم وان قصد به لاجل تخمير حرم وكذا غرس الكرم على هذا انتهى. وعلى هذا
عصير العنب بقصد الخلية او الخمرية والهجر فوق ثلث دابر مع القصد فان قصد هجر

ع قال جامع الفوائد ذكر بعض كتب الكلام من توبة الماسم الى غير
اصناف فيه والاصح انما تعتبر حتى انما غلبت في القدر عليه كما
يترتب عن الزنا فانما تعتبر فلما ملقها بها صحت قبله بعد انما
وقال ان مسئلة الكتاب خطر سائر ما غلبت قبلنا بالاف
الحق القدي

اما الزنا

العلوية بالفتح والظروف من لوازمها
والعلوية بالفتح والظروف من لوازمها
والعلوية بالفتح والظروف من لوازمها
والعلوية بالفتح والظروف من لوازمها

لع

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

المسلم حرم والا والا والاحاد للامه على ميت غير زوجهما فوق ثلث والشرع القصد
فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا خشي
المصلي بما يستره فقال الحمد لله قاصدا لشكر بطلت او بما يسوؤه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا
للبطلت وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا
فقرأ مجعناهم جميعا وكما اذا قرأوا كاستدعاء عند رزية كاس ولانظاير كثيرة
في النظم التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي فان الغفاري
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه على محمد واله يكون آثما وكذا الحارث
اذا قال في الخرائج لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم
اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال
كبروا ثياب لاله الله والفقاعي يا خذ ان بذلك اجرا رجل جاء الى بنو اشرار
منه ثوبا فلما فتح المتاع سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشري جودة ثيابه ومناعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم
للمذمى طال امد بقاءك قالوا ان نوى قلبه ان يطيل بقاءه لعل الله يسلّم او يودي
الجزية عن ذل وصغار لباسه بلان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين
انتهى ثم قال رجل مسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة
لا يأنم ويخرج له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الغنى قالوا ان نوى
ان الفقير يتفلسف بالفنق وانا اشتغل بالتبجع فهو افضل من
وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سجد لله
في هذا الموضع فهو افضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
المسلم حرم والا والا والاحاد للامه على ميت غير زوجهما فوق ثلث والشرع القصد
فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا خشي
المصلي بما يستره فقال الحمد لله قاصدا لشكر بطلت او بما يسوؤه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا
للبطلت وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا
فقرأ مجعناهم جميعا وكما اذا قرأوا كاستدعاء عند رزية كاس ولانظاير كثيرة
في النظم التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي فان الغفاري
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه على محمد واله يكون آثما وكذا الحارث
اذا قال في الخرائج لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم
اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال
كبروا ثياب لاله الله والفقاعي يا خذ ان بذلك اجرا رجل جاء الى بنو اشرار
منه ثوبا فلما فتح المتاع سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشري جودة ثيابه ومناعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم
للمذمى طال امد بقاءك قالوا ان نوى قلبه ان يطيل بقاءه لعل الله يسلّم او يودي
الجزية عن ذل وصغار لباسه بلان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين
انتهى ثم قال رجل مسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة
لا يأنم ويخرج له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الغنى قالوا ان نوى
ان الفقير يتفلسف بالفنق وانا اشتغل بالتبجع فهو افضل من
وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سجد لله
في هذا الموضع فهو افضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
المسلم حرم والا والا والاحاد للامه على ميت غير زوجهما فوق ثلث والشرع القصد
فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا خشي
المصلي بما يستره فقال الحمد لله قاصدا لشكر بطلت او بما يسوؤه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا
للبطلت وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا
فقرأ مجعناهم جميعا وكما اذا قرأوا كاستدعاء عند رزية كاس ولانظاير كثيرة
في النظم التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي فان الغفاري
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه على محمد واله يكون آثما وكذا الحارث
اذا قال في الخرائج لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم
اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال
كبروا ثياب لاله الله والفقاعي يا خذ ان بذلك اجرا رجل جاء الى بنو اشرار
منه ثوبا فلما فتح المتاع سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشري جودة ثيابه ومناعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم
للمذمى طال امد بقاءك قالوا ان نوى قلبه ان يطيل بقاءه لعل الله يسلّم او يودي
الجزية عن ذل وصغار لباسه بلان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين
انتهى ثم قال رجل مسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة
لا يأنم ويخرج له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الغنى قالوا ان نوى
ان الفقير يتفلسف بالفنق وانا اشتغل بالتبجع فهو افضل من
وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سجد لله
في هذا الموضع فهو افضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الا اعتبار يؤخر على ذلك وان سجد على ان الناس يعمل لغنى كان آثما
قال ان سجد لسلطان فان كان قصده التعظيم والتجدي دون الصلوة لا يكره
اصلا امر الملائكة بالسجود ولا دم عليه السلام وسجود اخوة يوسف عليهم السلام
ولو اكره على السجود للملك لا يقتل فان امره برعلى وجه العباداة فلا يفضل
الصبر من اكره على الكفر ان كان للتجدي فلا يفضل السجود وانتهى وقالوا
الاكل فوق الشبع وام يقصد شهوة وان قصد التقوي على الصوم ولا كل الضيف
فستحب وقالوا الكافر اذا تترس على مسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم
وان قصد قتل الكافر لا خوف الاطالة لاوردنا فروعا كثيرة شاهدة لما
استثنينا من القاعدة وهي الامور بقاصدا وقالوا في باب اللقطة اخذ بنية
رد ما حل رفعها وان اخذ بنية نف كان غاصبا آثما وفي التنازل خاتمة من الخط والابا
اذا تولى الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان غرس في المسجد ان قصد
لا يكره وان قصد منفعة اخرى يكره وكتابة اسم الله على اليد ان كان بقصد العلامة
لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوف فيمنه مخفان قصد الحفظ لا يكره والا
يكره ثم علم ان ما بين القاعدتين يشملها الكلام على البنية وفيها مباحث **الاول**
في بيان حقيقتها الثاني في بيان ما شرعت لاجله الثالث في بيان تعيين الكفو
وعدم تعيينه الرابع في بيان التعرض لصفة المنوي من الغرضية والغفلية والاداء
وكقضاء الخامس في بيان الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع بين عبادة
بنية واحدة السابع في وقعتها الثامن في بيان اشتراط عدم استمرارها وفيها
في كل ركن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها **اما الاول**
فهي في اللغة كما في القاموس نوي الشيء ينويته وتحنف قصده انتهى وفي الشرع
كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى ايجابا والفصل انتهى ولا يرد

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
المسلم حرم والا والا والاحاد للامه على ميت غير زوجهما فوق ثلث والشرع القصد
فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا خشي
المصلي بما يستره فقال الحمد لله قاصدا لشكر بطلت او بما يسوؤه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا
للبطلت وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا
فقرأ مجعناهم جميعا وكما اذا قرأوا كاستدعاء عند رزية كاس ولانظاير كثيرة
في النظم التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي فان الغفاري
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه على محمد واله يكون آثما وكذا الحارث
اذا قال في الخرائج لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم
اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال
كبروا ثياب لاله الله والفقاعي يا خذ ان بذلك اجرا رجل جاء الى بنو اشرار
منه ثوبا فلما فتح المتاع سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشري جودة ثيابه ومناعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم
للمذمى طال امد بقاءك قالوا ان نوى قلبه ان يطيل بقاءه لعل الله يسلّم او يودي
الجزية عن ذل وصغار لباسه بلان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين
انتهى ثم قال رجل مسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة
لا يأنم ويخرج له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الغنى قالوا ان نوى
ان الفقير يتفلسف بالفنق وانا اشتغل بالتبجع فهو افضل من
وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سجد لله
في هذا الموضع فهو افضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
المسلم حرم والا والا والاحاد للامه على ميت غير زوجهما فوق ثلث والشرع القصد
فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا خشي
المصلي بما يستره فقال الحمد لله قاصدا لشكر بطلت او بما يسوؤه فقال لا حول
ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون قاصدا
للبطلت وكذا قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا
فقرأ مجعناهم جميعا وكما اذا قرأوا كاستدعاء عند رزية كاس ولانظاير كثيرة
في النظم التكفير كلها ترجع الى قصد الاستخفاف به وقال قاضي فان الغفاري
اذا قال عند فتح القناع للمشي صلى الله عليه على محمد واله يكون آثما وكذا الحارث
اذا قال في الخرائج لا اله الا الله يعني لاجلها للاعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم
اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال
كبروا ثياب لاله الله والفقاعي يا خذ ان بذلك اجرا رجل جاء الى بنو اشرار
منه ثوبا فلما فتح المتاع سبحان الله وقال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك
اعلام المشري جودة ثيابه ومناعه كره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم
للمذمى طال امد بقاءك قالوا ان نوى قلبه ان يطيل بقاءه لعل الله يسلّم او يودي
الجزية عن ذل وصغار لباسه بلان هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين
انتهى ثم قال رجل مسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة
لا يأنم ويخرج له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الغنى قالوا ان نوى
ان الفقير يتفلسف بالفنق وانا اشتغل بالتبجع فهو افضل من
وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا سجد لله
في هذا الموضع فهو افضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه

النية في التزك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التزك كفا وهو فصل
 المكلف به في النية لا التزك بمعنى العدم لانه ليس اخلاصا للقدرة للعبد كما في
 التحريم وعرفها القاضى البيضاوي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء
 لوجه الله تعالى وامتناعا للحكم ولغة ابتغاث القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من
 جلب نفع او دفع ضرر حالا او مالا الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا
 المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتميز بعض عبادات عن بعض كما في البناءة
 وفتح القدير كالمساك عن المفطرات قد يكون هيئة او ندوبا او لعدم الحاجة اليه
 والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة او لغرض
 دينوي وقد يكون فريضة زكاة او صدقة والدخ قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا
 او للامنية فيكون عبادة او لغدوم امر فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى الله
 يكون بالغرض والتفعل والواجب فشرعت لتمييز ما عن بعضها ففقر على ذلك ان مالا
 يكون عادة او لا يميز بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله كما قدمناه والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية انزاة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تتسبب بغيرها
 وما عدا الايمان لم اره صريحا لكنه خرج عن الايمان المصريح به ثم رايته ابن ولبنا
 في شرح المنظومة قال ان مالا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج
 الى نية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا
 يحتاج الى نية الثالث في بيان نية النوى وعدم الاسل عند ان للنية
 اما ان يكون من العبادات او لان كان عبادة فان كان وفيها ظرف للمؤدى على معنى
 انه يسعد وغيره فلا بد من النية كالصلوة كان نوى النظر فان قرنه بايوم كظهور اليوم
 صح وان خرج الوقت او بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لغيره في الصحيح
 وفرض الوقت كظهور الوقت لا في الجملة فانها بدل لاصل الا ان يكون اعتقاده انها

النية

النية في التزك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التزك كفا وهو فصل المكلف به في النية لا التزك بمعنى العدم لانه ليس اخلاصا للقدرة للعبد كما في التحريم وعرفها القاضى البيضاوي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعا للحكم ولغة ابتغاث القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر حالا او مالا الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتميز بعض عبادات عن بعض كما في البناءة وفتح القدير كالمساك عن المفطرات قد يكون هيئة او ندوبا او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة او لغرض دينوي وقد يكون فريضة زكاة او صدقة والدخ قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او للامنية فيكون عبادة او لغدوم امر فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى الله يكون بالغرض والتفعل والواجب فشرعت لتمييز ما عن بعضها ففقر على ذلك ان مالا يكون عادة او لا يميز بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله كما قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية انزاة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تتسبب بغيرها وما عدا الايمان لم اره صريحا لكنه خرج عن الايمان المصريح به ثم رايته ابن ولبنا في شرح المنظومة قال ان مالا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج الى نية الثالث في بيان نية النوى وعدم الاسل عند ان للنية اما ان يكون من العبادات او لان كان عبادة فان كان وفيها ظرف للمؤدى على معنى انه يسعد وغيره فلا بد من النية كالصلوة كان نوى النظر فان قرنه بايوم كظهور اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لغيره في الصحيح وفرض الوقت كظهور الوقت لا في الجملة فانها بدل لاصل الا ان يكون اعتقاده انها

فان ذكر الاذان ههنا ويحتمل نقله الى العيني انه كالسلاوة والاذكار على

النية

فرض الوقت فان نوى النظر لغيره اختلف فيه والاصح الجواز قالوا وعلامة
 النية للصلوة ان يكون بحيث لو سئل اني صلوة تفعلني يمكنه ان يجيب بلا تأمل
 وان كان وقتها معيارا لها بمعنى لا يسع غير ما كان الصوم في يوم رمضان فان النية
 ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصح بطلان النية وبنيته النفل واجب
 آخر لان النية المستعينة لغو وان كان مريضاً ففیه وباتان والصحيح وقوعه
 عن رمضان سواء نوى واجبا او نفلا واما المسافر فان نوى عن واجبا
 وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل رويانان الصحيح وقوعه عن رمضان وان كان
 وقتها مشكلا لوقت الحج يشبه المعيار باعتبار ان لا يصح في السنة الا تحة واحدة و
 الظرف باعتبار ان افعال لا تستغرق وقتا فيصالح النية نظر الى المعيارية
 وان نوى نفلا وقع عما نوى نظر الى الظرف ولا يسقط النية في الصلوة بضيق
 الوقت لان السبق باقية بمعنى انه لو شرع منسقطا صح وان كان حراما ولا يتعين جوزه
 من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولاً وانما يتعين بفعله كما كانت في البين لا يتعين
 واحد من خصائص الكفارة الا في ضمن فعل هذا في الاداء اما في القضاء فلا بد من تعيين
 صلوة او صوما او حجاً واما ان كثرت الغوايب فاختلوا في اشتراط النية بتعيين الغرض
 المتحد من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فقام يوما ما
 عنه ولكن لم يعين اذ صام عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في مضامين ما لم يعين انه
 صام عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان
 يعين ظهر يوم كذا ولو نوى ان ظهر عليه او ظهر عليه حازه وهذا هو المخلص لمن لم يعرف
 الاوقات الغائبة او اشتبهت عليه واراد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط لان
 نية النية في الصلوة لم يشترط باعتبار ان الواجب يختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة
 الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعاة الترتيب الا بنية النية حتى لو سقط الترتيب بغير الغوايب

النية في التزك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار التزك كفا وهو فصل المكلف به في النية لا التزك بمعنى العدم لانه ليس اخلاصا للقدرة للعبد كما في التحريم وعرفها القاضى البيضاوي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتناعا للحكم ولغة ابتغاث القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر حالا او مالا الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتميز بعض عبادات عن بعض كما في البناءة وفتح القدير كالمساك عن المفطرات قد يكون هيئة او ندوبا او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة او لغرض دينوي وقد يكون فريضة زكاة او صدقة والدخ قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا او للامنية فيكون عبادة او لغدوم امر فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى الله يكون بالغرض والتفعل والواجب فشرعت لتمييز ما عن بعضها ففقر على ذلك ان مالا يكون عادة او لا يميز بغيره لا تشترط فيه كالايمان بالله كما قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية انزاة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تتسبب بغيرها وما عدا الايمان لم اره صريحا لكنه خرج عن الايمان المصريح به ثم رايته ابن ولبنا في شرح المنظومة قال ان مالا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج الى نية الثالث في بيان نية النوى وعدم الاسل عند ان للنية اما ان يكون من العبادات او لان كان عبادة فان كان وفيها ظرف للمؤدى على معنى انه يسعد وغيره فلا بد من النية كالصلوة كان نوى النظر فان قرنه بايوم كظهور اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسبه لغيره في الصحيح وفرض الوقت كظهور الوقت لا في الجملة فانها بدل لاصل الا ان يكون اعتقاده انها

مهر في نية الغوايب اذا كثر

تكتفي بنية النظر لا غير وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاية في غير خلافه وهو معتد
 كذا في التبيين وقالوا في التيميم لا يكتفي بنية الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب بنية
 به الوضوء جاز خلافا للخصاص لكونه يقع لهما على صفة واحدة فميز بالنية كالصلوة
 المفروضة قالوا ليس صحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤتى
 برمانا لان الشر وطبراي وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للصلاة جاز ان يصلي به غيره
صابط في هذا البحث التبعين لتمييز الاجناس في نية التبعين في الجنس الواحد لغو
 الفائدة والتصرف في المصادف محله كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب
 كلها من قبيل المختلف حتى الظاهر من موبين او العبرين من موبين بخلاف ايام رمضان
 فانه يجمع بينهما في الشر فتفرق على ذلك لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم
 آخر او كان عليه قضا صوم يومين او اكثر فصام يوما عن قضا يومين جاز بخلاف ما اذا
 نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى ظهري او ظهرا عن عصر
 او نوى ظهر يوم السبت ^{في ظهر يومين} على هذا اداء الكفارات لا يحتاج فيه الى التبعين
 في جنس واحد ولو عين لغوي في الجنس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكثر
 واما في الزكوة فقالوا لو غفل عن نية ما نوى من سود فملك السود قبل الحول
 وعنده نصاب آخر كان المعجل على الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضا يومين
 من رمضان واحد الا ان ينوي قول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان
 وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز
 ولو وجبت عليه كفارة فطر فقام احدي وسبب يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين
 يوم القضاء جاز وفي الثانية لو غفل الزكوة عن احد المالين فاستحق ما غفل عنه قبل
 الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا الواستحق بعد الحول لان في الاستحقاق
 غفل عن ما لم يكن ملكه فبطل التيميم انتهى وفيها ايضا لو كان له جنس الاصل

لع

الحامل يعني الجبال فيجعل شاتين عنهما وعما في بطونهما ثم تحت تحت قبل الحول اخبره
 عن ما غفل وان غفل عما تحل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجبات
 كالمنذور والوتر على قول الامام والعيد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوي
 الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلوة الجنازة ينوي الصلوة لله تعالى
 للميت ولا يلزمه التبعين في سجود التلاوة لا في سجدة واحدة لها كما في الفينة واما
 النوافل فاتفق اصحابنا انها تصح بمطلق النية واما من الروايات فاختلوا
 في اشتراط تعيينها والصحيح المعتبر عدم الاشتراط وانما يقع بنية الفعل بمطلق النية وتفرغ
 عليه لوصلي ركعتين على ظن انها تيجد لظن بقا الليل فبقيت انها بعد طلوع فجرها
 عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعده للكرهية واما من قال اذا صلى ركعة قبل
 واخرى بعده كانتا عن السنة فمعيد لان السنة لا بد من شئ فيهما في الوقت ولم يوجد
 وقالوا لو قام الى الحامسة في الظهر سابها بعد ما قعد الاخرة فانه يضم سادسة
 ويكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط
 التبعين لان عدم الجواز لكون السنة لم تشترط الا بنية مبتدأة ولم توجد
 واختلف التصحيح في التراجع هل تقع تراوي بمطلق النية او لا بد من التبعين فصح
 قاضي خان الاشتراط والمعتد خلافاه كالسنن الرواتب وتفرغ ايضا على اشتراط التبعين
 للسنن الرواتب وعدمه **مسألة** اخرى هي لو صلى بعد الجمعة اربعاء في موضع يشك
 في صحة الجمعة او باخر ظهر عليه او اقله ادر ركوة ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهرايت وعلى القول
 الاخر لا كما في فتح القدير وهو يفرق على ان الصلوة اذا بطل وصحتها لا يبطل اصلها
 وهو قول ابي حنيفة واية يوسف خلافا للمحمد فينبغي ان يقال فيها انها تكون عن السنة
 الاعلى قول محمد وينبغي ان يلحق اصحابنا المسنونة بالصلوات المسنونة فلا يشترط

ثم ان في التبعين الصلاة في وقتها
 والصلوة لا تكونان عن سنة
 الصلاة في وقتها

الطلوع صح

وصفها
 الصلوة اذا بطل
 لا يبطل اصلها

التعيين ولم أر من نبه عليه **تكميل** السنين الرواتب في اليوم والكبيل اثنتا عشر
ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان
بعد العشاء وفي صلوة الجمعة أربع قبلها وأربع بعد ما والتراويح عشرون ركعة بعشر
تسليماً بعد العشاء في ليالي رمضان وصلوة الوتر على قولهما وصلوة العبدین في أحد
الردائین وصلوة الكسوف على الصحيح قيل واجبة وصلوة الحسنة والاستسقاء
على قول **و** أما المستحب فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي
الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء و
تحية المسجد وينوب عنها كل صلاة إذا ما عند الدخول وقيل تؤدي بعد القعود و
ركعتان **و** أم كذلك تنوب عنها كل صلاة فريضة كانت أو نفلاً وصلوة الضحى وأقلها
أربع وأكثرها ثلثي عشر ركعة وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة كما في شرح منية
المصلح تمامها مع الكلام على صلاة العرايا ليلة براءة مذكور في لابن امير
حاج الجلبى **ضابطها في الأذاعتين وأخطاء** الخطأ فيما لا يشترط التعيين
لا يضر كعقبن مكان الصلاة فإنها وعدا الركعات فلو عتبت عدد ركعات الظهر
ثلاثاً أو خمساً صح لان التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر **ف** قال في البناءة
ونية عدد الركعات والسجرات ليست بشرط ولو نوي الظهر ثلثاً أو خمساً صححت
وتلغو نية التعيين وكما إذا عتبت الإمام من يصلح به فبان غيره ومنه ما إذا عتبت
الأدأ فبان ان الوقت خرج أو القضاء فبان انه بان **و** على هذا الشاهد
ذكر ما لا يحتاج اليه فإخطاء في صلاة بغيره قال في النزاهة لو سألهم الله عن لون
الدابة فذكروا ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا اللون آخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج
اليه لا يضر انتهى **و** أما فيما يشترط فيه التعيين كما خطأ من الصوم إلى الصلوة
و عكس من صلوة الظهر إلى العصر فإنه يضر **و** من ذلك ما إذا نوى الاقضاء بزيادة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بَيْتُهُ الْأَوَّلُ وَالْوَصْلَةُ نَفْصُ

فی تافضل الشاهین

فاذا هو عمر ووالا فصل ان لاتباعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين
فلا يجوز خيبيغ ان ينوي القيام في المحراب كايضا من كان ولو لم يظهر بيانه انه زيد او
عمر وجاز اقتداؤه ولو نوى بالامام القيام وهو يرى انه زيد وهو عمر وصح اقتداؤه
لان العبرة لما نوى للماراي وهو نوى الاقتداء بالامام وفي ان تارخا بنه صلى الله عليه
نوى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فبتين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين
الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز
ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى
شخصه فنوى الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد فاذا هو خلفه جاز لانه عرفه بالاشارة
فلغت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء بالامام
القيام في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا ومثله ما ذكرنا في الخطا في تعيين
الميت فعند كثرة بنوي الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي الفتاوى
عدة لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح لو قال اقتديت بهذا
الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا علمه مجلدان عك انتهى والاشارة ههنا
لا يكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هو الى شاب او شيخ فمائل وعلى هذا النوى الصلوة
على الميت الذكر فبان انه انشئ او عكس لم يصح ولم ار حكم ما اذا عين المولى في عشرة فبان انهم
اكثر او اقل وينبغي ان لا يفرق الا اذا بان انهم اكثر لان فهم من لم يفرق الصلوة عليه هو الزايد
مسألة ليس لاتباع بنوي خلاف ما يؤدى الى الاعتقاد قول محمد بن الجمعة فانه اذا ذكر الامام في
التشهد او في سجود السهو او ما جمعة ويصليها ظهر عنده والمذهب ان يصليها جمعة فلا تشاء
واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل
والتيقن قالوا ان الوضوء لا ينوب لانه ليس عبادة واعتبر في الشارح الزيلعي على الكثرة قوله
وينتهي بنا على نحو الضمير للوضوء وكذا اعتبر ضوا على القدوري في قوله بنوي الطهارة

هذه الخاف مستوحاة من لواقدي بهذا التهايم في الحراب الذي هو زيد فاذا هو عوجاج
والذي نظره لي ان هذا انما صح لان معنى قوله الذي هو زيد اي الذي لطنه زيد الا بطل
الاشارة به وكل هذا على ان جزم بان ما شاف فقط وانما الفرق بين هذا وعكس ان
الشاب يدعي شيئا فعبه ولعل هذا وجد التامل في البزارة زاد بعد قوله على العكس
يجوز وقيل يجوز قلت ولعل وجهه بان اعتبار ما كان او ان في الشبان وهذا رسم
الارادة الظن في مقام الصحة فليس كذلك على العهد

وفي الحديث لو قال نوبت الاقدار بهذا الشئ
يجزى به خلاف اذا نوبت الاقدار بان شئ
هو شئ انتهى
مطلوب
نيت المذكور ان يكون

لو قال خيوني خلاف ما بنوي
لكان اوضح اعترافي

ولو ادرک الامام فی صلوة الجمعة بعد رفع رأسه
من الركوع الثاني أو في السجود أو في التشهد قبل
السلام أو بعد السلام قبل سجود السهو أو في
سجود السهو فقد ادرکها فيتمها ركعتين
وقال محمد يصلي اربعاً ويقرأ في الكل
ويقعد على رأس الركعتين
لا محالة كذا في الصلاة

والمدنيان بنوي بالبيع انا بالطهارة لكن العبادات ارفع الحدث وعند البعض نية
 الطهارة يكفي واما في التيمم فقالوا انه بنوي عبادة مقصودة لا تقع الا بالطهارة مثل
 سجدة التلاوة وصلوة الظهر قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان والاقامة
 لا يؤدي به الصلوة لانها ليست عبادة مقصودة وانما هي اتباع لغرض وفي التيمم قراءة
 القرآن وادبائنا فعند العامة لا يجوز كما في الحائض وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما
 اذا كان حيا فتم لها جازله ان يصل بركا في البدائع وقد اوضحناه في شرح **الكتاب الرابع**
 في صفة المنوي من الغريفة والنافلة والعشاء والاداء اما الصلوة فقال في البناء
 انه بنوي الغريفة في الغرض فقال معزنا الى المجتبي لا بد من نية الصلوة ونية الغرض
 ونية التيمم حتى لو بنوي الغرض بخبرية انتهى والواجب كالترايض كما في التاتار
 واما النافلة والسنة الراتب فقد منا انها تقع بمطلق النية ونية مبين وتفي على
 اشتراط نية الغريفة انه لو لم يعرف افراض الخ لا ان يصلها في اوقاتها لا يجوز
 وكذا لو اعتقد ان من فضا ونفلا ولا يميز ولم بنوي الغرض فيها فان بنوي الغرض
 في الكل جاز ولو طعن الكل فكلها جاز وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلا ما مع الامام
 جاز ان بنوي صلوات الامام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سنة من علم
 الغرض منها السن وعلم معنى الغرض انه ما يستحق الثواب بعلمه والعقاب بتركه السنة
 ما يستحق الثواب بعلمها ولا يعاقب على تركها فنوي الظهر وغيره اجزائه واعنت نية
 الظهر عن نية الغرض **والثاني** من يعلم ذلك بنوي الغرض فرضا ولكن ما يعلم
 ما فيه من الغرض ايضا **والثالث** بنوي الغرض ولا يعلم معناه لا يجزئ **و**
الرابع علم ان فيما يصلية الناس فرائض ونوافل فبصلية كما يصل الى سحر لا يميز الفرائض
 من النوافل لا يجزئ لان تعيين النية شرط وقيل بخبرية ما صلى في الجماعة بنوي صلوة الامام
 والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلوة **والسادس** لا يعلم ان الله على عباده صلوات

في صفة المنوي من الغريفة والنافلة والعشاء والاداء اما الصلوة فقال في البناء انه بنوي الغريفة في الغرض فقال معزنا الى المجتبي لا بد من نية الصلوة ونية الغرض ونية التيمم حتى لو بنوي الغرض بخبرية انتهى والواجب كالترايض كما في التاتار واما النافلة والسنة الراتب فقد منا انها تقع بمطلق النية ونية مبين وتفي على اشتراط نية الغريفة انه لو لم يعرف افراض الخ لا ان يصلها في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان من فضا ونفلا ولا يميز ولم بنوي الغرض فيها فان بنوي الغرض في الكل جاز ولو طعن الكل فكلها جاز وان لم يظن ذلك فكل صلوة صلا ما مع الامام جاز ان بنوي صلوات الامام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سنة من علم الغرض منها السن وعلم معنى الغرض انه ما يستحق الثواب بعلمه والعقاب بتركه السنة ما يستحق الثواب بعلمها ولا يعاقب على تركها فنوي الظهر وغيره اجزائه واعنت نية الظهر عن نية الغرض **والثاني** من يعلم ذلك بنوي الغرض فرضا ولكن ما يعلم ما فيه من الغرض ايضا **والثالث** بنوي الغرض ولا يعلم معناه لا يجزئ **و** **الرابع** علم ان فيما يصلية الناس فرائض ونوافل فبصلية كما يصل الى سحر لا يميز الفرائض من النوافل لا يجزئ لان تعيين النية شرط وقيل بخبرية ما صلى في الجماعة بنوي صلوة الامام والخامس اعتقد ان الكل فرض جازت صلوة **والسادس** لا يعلم ان الله على عباده صلوات

مفروضة ولكنه كان يصلها بالوقت لا بجزئية انتهى واما في الصوم فقد
 علمت انه يصح نية مبينة وبمطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء
 نية الغرض حتى قالوا لو بنوي ليلة الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه
 اول رمضان اجزاء واما الزكوة فيشرط لها نية الغريفة لان الصدقة تمتنع
 ولم اركم نية الزكوة المعجلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الغرض لانه يعجل بعد
 اصل الوجوب لان سببه الترتيب النامي وقد وجد بخلاف القول فانه شرط لوجوب
 الاداء بخلاف تعجيل الصلوة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
 للوجوب وشرطا لصحة الاداء واما الحج فقد منا انه يصح بمطلق النية ولكن
 علموه بما يقتضيه انه بنوي في نفس الامر الغريفة قالوا لانه لا يحتمل المشاق الكثيرة
 الا لاجل الغرض فاستنبط منه المحقق انه الهام انه لو كان الواقع ان لم ينو الغرض
 لم يجز لان حرفة الى الغرض حملها عليه عملا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه
 من نية الغرض لانه لو بنوي النفل فيه عليه حجة **السادس** ان كان نفلا ولا بد من نية
 الغرض في الكفارات وكذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تبين
 النية من الليل لان الوقت صالح للصوم النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لها
 في هذا المبحث لعدم اشتراط النية فيها واما التيمم فلا يشترط له نية الغريفة لانه
 من الوسائل وقد منا ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط
 لها نية الغريفة لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها
 نية الغريفة وان شرطنا لها النية لانه لا ينتقل بها وينبغي ان تكون صلوة الجائزة
 كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما هو جاز وكذا الايعاد نفلا ولم اركم صلوة الصبي في
 نية الغريفة وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه ولكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا
 التي فرض الله على المكلف في هذا الوقت ولم ارا ايضا حكم نية فرض العين و

فرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط وأما الصلوة المعادة لا ترتب كبره
او ترك واجبا فلا شك انها جازية لا فرض لهم بسقوط الفرض بالاولى فغلب هذا
لكونها جازية لنقص الفرض على انها نقل تحقيقا وأما على القول بان الفرض يسقط
بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية وامانة الاداء والقضاء ففي التاتارخانية
اذا عين الصلوة التي يؤذيها صح نوى الاداء او القضاء وقال في الخلاصة
وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى يجوز
الاداء بنية القضاء وبالعكس وبيانه ان ما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعبادة
المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والحراج والكفارات و
كذا ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانهما اذا قامت مع الامام
يصلون الظهر وأما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فلا يشترط ايضا قال في فتح
القدير لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروج جراه وكذا عكس وفي
البنية لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوى
فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينوبها ولا ينوب فرض الوقت للاختلاف فيها وفي
التاتارخانية كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج المختار
الجواز واختلفوا ان الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه
فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء هو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول
في الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنيته من نوى اداء الظهر اليوم بعد
خروج الوقت على ظن ان الوقت باق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان
فتحري شهر او صامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكس كنيته من
نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام
رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه اتى باصل النية لكنه

مطل
2 الاداء بنية القضاء
وبالعكس

اخطا في الظن والخطأ في مثله معفو انتهى وأما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه بنية
التمييز بين الاداء والقضاء **الحق في بيان الاخلاص** صرح الزيلعي بان المصلح
يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم ار من اوضحه لكن صرح في الخلاصة بانه لا
رياء في الغرايض وفي البرازية شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الربا بالغير
للسابق ولا رياء في الغرايض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لارضاء الخصوم
لا يقبل بل يصلح لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يغف يؤخذ من حسنة يوم القيامة
جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لدائق سبعه صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية وان غفا
فلا يؤخذ به فما الفائدة في انتهى وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب
ان الغرايض مع الربا صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكر وانى كتاب الاصححة بان
البدنة تجري عن سبعة ان كان الكل يريد من القرية وان اختلف جهاتها من اصحية
وقرآن ومثقة قالوا فلو كان احدهم مريدا للحال اهله او كان نفرا نيا لم تجري عن
واحد منهم وعلما بان البعض اذا لم يقع قرينة خرج الكل عن ان يكون قرينة لان
الارادة لا تجزى على هذا الوجه اصحيتها له وبغيره لا تجزى بالاولى وينبغي
ان تحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من حج او غيره او امير
او غيره يجعل المذبح ميتة واختلفوا في كراهية الذبح فالشيخ السفكردى وعبد الواهد
الدري الحديدي والسففي والحاكم على انه يكفر والفضلى واسماعيل الزاهد على انه
لا يكفر انتهى وفي التاتارخانية لو افتتح خالصا لم يتعمد دخل في قلبه الربا فهو على ما
افتتح وآثر بان لو دخل على الناس لا يصلح ولو كان مع الناس يصلح فاما لو صلى مع الناس
يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب اصل الصلوة دون الاحسان ولا
يدخل الربا في الصوم وفي الينا بيع قال ابن ابراهيم بن يوسف لو صلى ربا فلا اجر
له وعليه الوزر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر وهو كان لم يصل في وفي الولو

مطل
الصلوة لارضاء
الخصوم

ثواب صحيح

مطل
في الذبح للقادم
من حج او غيره

مطل
في الربا

مطل
في الصوم

واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف ان يدخل عليه الريا فلا ينبغي ان يترك
 لانه امر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوقي لا سهم له لانه عند
 المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اغراض الدين وارهاب العدو فان قاتل استحق
 لانه ظهر بالمقاتلة ان قصد القتال والتجارة تتبع فلا يضره كالحاج اذا التجر في طريق
 الحج لا ينقص حجه ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا اجر له وصرحوا
 بانه لو طاف طابعا غير عمدا لا يجزيه ولو وقف بعرفة طابعا غير عمدا والفرق ظاهر
 وقالوا لو فتح المصلي على غير امام بطلت صلاته بقصد التعليم ورايت فرغاني
 بعض كتب الشافعية حكاية النووي فيمن قال له ان صلى الظهر فخذ دينار
 فصلى هذه النية انه يجزيه صلاته ولا يستحق الدينار انتهى ولم ار مثله لاصحنا
 وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما لا جرم فلما قدمنا ان الريا لا يجل
 الغرائض في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان اداء
 الغرائض لا يدخل عند الاجابة الا ترى الى قولهم لو استاجر الباب ابنه للخدمة لا اجر
 له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل افق المتقدمون بان العبادات لا تصح
 الاجارة عليها كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتمد ما افق به
 المتأخرون من المجاوز وقدنا ان اذا نوى الاعتقاد لرجل كان مباحا ولم ار حكم
 ما اذا نوى الصوم والجمعة وشملها ما اذا اشرك بين عبادة وغيره فاقبل تصح العبادات
 واذا صححت هل يثاب بقدره ولا ثواب اصلا واما الخشوع فيها بظاهره وباطنه
 فمستحب وفي القنية شرع في الغرض وشغل الفكر في التجارة او المسألة حتى انتم
 صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا بعيد وفي بعضها لم ينقص جوده اذا
 لم يكن من تقصيره انتهى **الدرر في بيان الجمع** بين عبادتين وحاصله **جمع**
 انه اما ان يكون في الوسائل او في المقاصد فان كان في الوسائل ارتفعت

فيمن قال له ان صلى الظهر فخذ دينار
 فصلى هذه النية انه يجزيه صلاته ولا يستحق الدينار انتهى
 ولم ار مثله لاصحنا

فان الكل صحيح قالوا لو غتسل الجنب يوم الجمعة ولفرجه جنباً ارتفعت جنبته
 وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او
 تغلبين او فرضاً ونغلاً اما الاول فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة او في غيرهما فان
 كان في الصلوة فلا يصح واحدة منهما قال في السراج الوماح لو نوى صلواتي فرض الظهر
 والعصر يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال
 محمد يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجعله لايهما شاء وقال
 محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكوة وكفارة الظهار جعله عن ايهما شاء ولو نوى الزكوة وكفارة
 اليمين فهو عن الزكوة ولو نوى مكتوبة وصلوة الجنازة فهي عن المكتوبة وقد
 ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه فمضموم القضاء
 اقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار وكفارة
 الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكوة وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين
 فالزكوة اقوى واما في الصلوة فيقدم للاقوى ايضا كذا قدنا المكتوبة على صلوة
 الجنازة وكذا قال في السراج الوماح لو نوى مكتوبين ففي المكتوبة دخل وقتها ولو
 نوى فائتين ففي الاولى منهما ولو نوى فائنة ووقية ففي للفاية الا ان يكون
 في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفرج وعليه العجز من يومه فان كان في اول وقت الظهر
 ففي عن الفجر وان كان في آخره ففي عن الظهر انتهى بقي اذا كبرنا وبالله التوفيق
 وللزكوة واما اذا طاف للفرض وللوداع وان نوى فرضاً ونغلاً فان نوى
 الظهر والتطوع قال ابو يوسف يجزيه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد
 لا تجزئ المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكوة والتطوع يكون عن الزكوة وعند
 محمد عن التطوع ولو نوى نافذة وجنازة فهي نافذة كذا في السراج الوماح واما
 اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركتي الفجر التيمم والسنة اجزأت عنهما ولم ار حكم ما

فان قيل عن السراج الوماح من يخالف ظاهره
 يستقل عنه وهو انه لو نوى مكتوبين
 ففي المكتوبة دخل وقتها فاعلم

يعني كجئت لو قضى الفائنة بقية
 الوقتية خط الوماح على

المراد بالاول ما قبل ضبط الوقت
 في خط الوماح على

اذا نوي سنين كما اذا نوي في يوم الاثنين صومته وعن يوم عرفه اذا وافقه
 فان سئل النية انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود واما التقيد في الحج فقال
 في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان
 تطوعا عندهما في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام ولو احرم حججيين معا
 او على التعاقب لزماه عند ابن حنيفة وابي يوسف عند محمد في المعية يلزم احداها وفي
 التعاقب الاول فقط واذا الزماه عندهما ارتفعت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا
 في حال الرخص فعند ابى يوسف عقيب صبر ورتبه محرابا له وعند ابى حنيفة اذا شرع
 في الاعمال وقيل اذا توجه سائر اوقاف في المبسوط وعلى انه ظاهر الرواية وثمره
 الخلاف فيما اذا جئ قبل الفروع فعليه ان يلجأ الى احرامين ودم واحد عند
 ابى يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه ان يلجأ ودم ثالث للرفض فانه يرضى
 احدهما ويمضي في الاخر ويقتضي التي مضى فيها وحجة وعمره مكان التي رفضها ولو
 صيدا فعليه قتيان او حكمه فدان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بعثتين معا وعلى
 التعاقب بلافصل انتهى واما اذا نوي عبادة ثم نوي في انائها الانتقال
 الى غير ما كان كبرنا وبيا للانتقال الى غير ما صار خارجا عن الاولى وان نوي ولم يكبر
 لا يكون خارجا كما اذا نوي تجديد الاولى وكبر ونماه في مفسدات الصلوة من
 شرجنا على الكثرة **فان** يتفرع على الجمع بين شيئين في النية فان لم يكن في العبادة
 ما لو قال لزوجه انت على حرام ناويا الطلاق والظهار او قال لزوجه انت على
 حرام ناويا في احداهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب الابدان
 شرح الكثرة نقلنا عن المحيط **سابع** في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات
 ولكن الاول حقيقي وحكي فقالوا في الصلوة لو نوي قبل الشروع فحسن محمد ولو
 نوي عند الوضوء ان يصلي الظهار والعصر مع الامام ولم يشغل بعد النية باليسر حسن

الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت الصلوة بتلك النية
 وهكذا روى عن ابن حنيفة وابي يوسف كذا في الخلاصة وفي التخييل اذا نوي في
 منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلوة بتلك النية فان لم يشغل عمل آخر
 يكتفي ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان النية المتقدمة بنيتها الى وقت الشروع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغير ما انتهى وعن محمد بن سلمة ان كان عند الشروع
 بحيث لو سئل ان يصلي على البديهة من غير تفكير في نية تامة ولو احتاج
 الى التأمل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة لصحة تلك
 النية مع تقرر حكم بانها صحيحة مع العلم بانها تتخلل بينهما وبين الشروع المشي الى مقام
 الصلوة وهي ليس من جنسها فلا بد من كون المراد باليسر من جنسها ما يدل على
 الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام او اكل او تقول عند المشي اليها من افعالها
 غير قاطع للنية وفي الخلاصة اجتمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقارنة للشروع
 ولا يكون شارعا متاخرا لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزؤ
 ونقل ابن وهبان اخلافا بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل
 عن الكوفي من جواز التاخير عن الترخيم فقبل الى التثا وقيل الى التقو وقيل الى
 الركوع وقيل الى الرفع والكل ضعيف المعتمد لابن القران حقيقة او حكما وفي الجوهر
 للمعتبر بقول الكوفي واما النية في الوضوء فقال في الجوهر ان محلها عند غسل الوجه
 وينبغي ان يكون في قول ابن الن غسول اليدين الى الرسغين لينال ثواب
 ابن المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السن وفي التيمم
 ينوي عند الوضع على الصعيد ثم اروي وقت نية الامامة للتوابع وينبغي ان يكون وقت
 اقتداء اخذ به لا قبله كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة المأموم وان
 كان في انتهاء صلوة الامام هذا للتوابع واما الصلوة الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير

اقول بل ينبغي ان ينوي في الابتداء ان يكون اماكل
 في يقدي به بل في يقدي به لا يراه في الجن
 والملائكة كما ورد في الآثار واما ما قال عليه
 فذكر اول صلوة المأموم ولا يمكن ان تقدم
 اليه النية عليه للرجح القدي

بنيته على ما يشاء
فان نوى ان يتركها
او يتركها في وقت
او يتركها في مكان
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال

والأفضل ان ينوي لا قضاء عند اقتران الامام فان نوى حين وقف على ما به لم يشع
جاز وان نوى ذلك على ظن انه يشع ولم يشع اختلف فيه قبل الاجواز انتهى وآماينة
التقرب لصيرورة المأمستعلا فوترها عند الاعتراف وآما وقترها في الزكوة فقال
في الهداية ولا يجوز اداء الزكوة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار ما
وجب لان الزكوة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان
الرفع يفرق فالتقي بوجود ما حال العزل تيسير لتقديم النية في الصوم انتهى فقد جوزوا
التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل يجوز بنية متأخرة من الاداء فقال في شرح المجلو
وقتها بلا نية ثم نوى بعدها فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا انتهى وآما
صدقة الفطر كالزكوة نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر دون الزكوة
آما الصوم فلا يجوز اداها ان يكون فرضا او نفلا فان كان فرضا فلا يجوز اداها ان يكون
اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس
وبمقارنته وهو الاصل وبمتأخرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا
على الصائم وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز بنية
متقدمة من غروب الشمس لطلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل
القرآن كما في فتاوى قاضي خان وان كان نفلا فكم رمضان اداء وآما الحج فالبنية فيه
سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي
فلا يمكن فيه القرآن والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام ومضى ركنه ونية
شرط على قولين **فائق** هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في القنية نوى
في صلوة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نية ولا تفسد صلوة انتهى **في بيان عدم اشتراطها**
في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلوة لا يشترط النية في البقاء للحرج كذا
في البناء فكذا بقية العبادات وفي القنية لا يلزم نية العبادة في كل جزء وانما تلزم في جملة

بنيته على ما يشاء
فان نوى ان يتركها
او يتركها في وقت
او يتركها في مكان
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال

ما يفعله في كل حال انتهى وفي البناء افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاعلمها على
نية التطوع اجزائه عن المكتوبة ونى الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة
وهي التذلل والخشوع على مبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله
ونية القرية وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي ان يفعلها مصلح له في
دينه بان يكون اقرب الى ما وجب عقلا من الفعل واداء الامانة وابعدها حرم عليه
من الظلم وكفران النعمة ثم ان هذه النيات من اول الصلوة الى اخرها خصوصا عند
الانتقال من ركن الى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن والعقل كالغرض فيها الا
في وجه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الفرايض وتسهيل لها انتهى و
الحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادات افعال يكتفي بالنية في اولها ولا يحتاج
اليها في كل فعل كقضاء بانسحابها عليها الا اذا نوى ببعض الافعال غير ما وضعه قالوا
لو طاف طابا لعزم لا يجزيه ولو وقف كذلك بعرفات اجزاه وقدمناه ونفوا
ان الطواف عهد قرينة مستقلة بخلاف الوقوف وقرينة الزلعي بينهما تفوق اخر
وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد
النية والطواف يقع بين التحلل وفي الاحرام من وجه فاشترط فيه اصل النية
للتعيين انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الغرض ولو
طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجزاه عن الصدر كذا في فتح القدير وهو مسمى
على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفاد منه ان نية التطوع في بعض الاركان
لا تبطله وفي القنية وان تعدل لاني العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا تجزى
الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادة بدون فدت والافلا **التاسع**
في محلها محلها القلب في كل موضع وقد تمنا حقيقتها ومنها اطلاق الاول
لا يكتفي التلفظ بالاداء ونى القنية والمجتبى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي

ادفع الى ان نية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام
فلا يحتاج الى تجديد النية في كل ركن منه كالصلوة وغيره لا بد من
نوى في الاحرام في كل وجه فلا يحتاج فيه الى تجديد النية
والطواف يقع بعد التحلل يقع في الاحرام في وجه
فيشترط فيه اصل النية فلا يشترط في غير النية
النية على ما يشاء

بنيته على ما يشاء
فان نوى ان يتركها
او يتركها في وقت
او يتركها في مكان
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال
او يتركها في حال

وقد ساء انتهى صح
بيان صح

بقلب او يشك في النية كيفية الحكم بل انه لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى
ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلوة فيما سهوا معفو
عنه و صلوة مجزية وان لم يستحق بها ثوابا ومن فروع هذا الاكل انه لو اختلف
الاكل والقلب فالمعتبر ما في القلب وفروع عن هذا الاكل اليمين فلو سبق للنسأ
الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الحلف على شيء فسبق لسانه
الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما في الطلاق ولعنائه فيقع قضاء لا ديانة
ومن فروع ما لو قصد بلفظ غير معناه الشرعي وانا قصد معنى اخر كلفظ الطلاق اذا اراد
به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الثانية انت حر وقال قصدت
بين عمل كذا لم يصح في قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الجاهل
شيئا فلم يعطه فقال تخبر انهم طلقتم ثلثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فاشتهت
امام الحرمين بوقوع الطلاق وقال الغزالي في القلب منه شيء انتهى قلت
يتخرج على ما في فتاوى قاضينا من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرار او قال
عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده وهون اهل بغداد او قال كل عبيد اهل بلخ
او قال كل عبيد اهل بغداد او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال
ابو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعقوب وعلى هذا الخلاف الطلاق ولو لم
اي يوسف اخذ عصام بن يوسف وبقول محمد اخذ ثلثا او الفقوى على قول ابى
يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة وعبده في السكة او قال كل عبيد في مسجد
الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبيد فيها يعقوب
عبيده في قوامه ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم انتهى فتعقضا
ان لو اعطى ان كان في دار طلق وان كان في الجامع والسكة فعلى الخلاف والاول
تخرجها على مسألة اليمين لو حلف لا يكلم زيد فلم على جماعة هو فيهم قالوا احنت وان

لو اصلح اللسان
والقلب في النية
فالمعبر القلب

منه في النية
فالمعبر القلب

لوائيم دون دين ديانة لا قضاء انتهى فتعذر عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه
فان في مسألة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيد فيهم ولا ويتفرع على هذا
فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كيار
وهو اسمها في الثانية وقرئ المحبوبي في التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين
العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجر الطلاق وقال اردت به التعليق على
كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم
يقبل كذلك وفي الكنتز قلت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلقت
المخالفة وفي شرح الجامع لقاضي خان وعن ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذ
مشايخنا وفي المبسوط وقول ابى يوسف اصح عندي ولو قيل له اكل امرأة غير
هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين مسألة
الكنتز مذكور في الولوالجية وفي الكنتز كل مملوك لي حر عتق عبده العتق وانتهى
اولاده ومدبروه وفي شرحه للزليقي ولو قال اردت به الرجال دون النساء
دين وكذا لو نوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض او عكس لا يدين
لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه
التخصيص ولو نوى بالنساء دون الرجال لم يدين وفي الكنتز ان لبت واكلت
او شربت ونوى معينا لم يصح اطلاقه ولو زاد ثوبا او طعاما او شرابا يدين
المحيط لو نوى جميع الاطعمة في الاياكل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شرابا
قضاء انتهى وفي الكشف الكبير يصح ديانة لا قضاء وقيل قضاء ايضا وفي
الكنتز ولو قال لموطوءة انت طالق ثلثا السنة وقع عند كل طهر طلقه وان نوى
ان يقع الثلث الساعة او عند كل شهر واحدة صحى انتهى وفي شرحه انت
طالق للسنة ونوى ثلثا جملة او متفرقا على الاطهار صحى خلافا لصاحب الهداية

منه في النية
فالمعبر القلب

في نية الجملة وفي الخاتمة ولو جمع بين منكوحة ورجل فقال احديكما طالق لا يقع الطلاق
على امراته في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأة واجنبية
وقال طلعت احديكما طلقت امراته ولو قال احديكما طالق ولم يؤشرا لا تطلق
امراته وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امراته وما ليس محل للطلاق كالبهيمية والحجر
وقال احديكما طالق طلقت امراته في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا
تطلق ولو جمع بين امراته الحية والميتة وقال احديكما طالق لا تطلق الحية انتهى
ولا يخفى انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيه نه يدبر وفيها لو قال لها يا طاعة
ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج كمن مات وقع الطلاق عليها وان كان
لها زوج طلقها قبل ان لم ينوالا خبرا طلقت وان نوى به الاخبار صدق ديانه
وقضاء على الصحيح ولو نوى بالشتم ومن فقط **الاصل الثاني** من المتاح
هو انه لا يشترط في نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في المحرم
لا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ او يستأوي بغيره اقول اختار في الهداية
الاول لمن لا يجمع غيرة وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
التلفظ بالنية في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انه لم ينقل
عن الائمة الاربعة وفي المفيد كره بعضنا النطق باللسان وراه الاخر
سنة وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسنة
لي وتقبلها مني ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية
العبادات وقد حققناه في شرح الكفر وفي القنية والمجتبى المختار انه مستحب وخرج
عن هذا الال مسائل منها النذر لا يكفي في ايجاب النية بل لابد من التلفظ صرحوا
به في باب الاعتكاف ومنها الوقف ولو سجد لا بد من التلفظ الال عليه
واما توقف شرعه في الصلوة والاحرام على النذر ولا يكفي النية فلان من شرطه الشروع

في بيان انه لا يشترط في نية القلب
التلفظ بها في جميع العبادات

م ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
التلفظ بالنية

في المحيط الذكر باللسان سنة
فينبغي ان يقول اللهم اني اريد
صلوة كذا فيسنة

في بيان انه لا يشترط في نية القلب
التلفظ بها في جميع العبادات

واما الطلاق والعقاق فلا يقعان بالنية بل لابد من اللفظ الا في مسئلة في
قضاوى قاضي خان رجل له امراتان عمره وزينب فقال يا زينب فاجابة
عمره فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأة
وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابت وان قال نويت
زينب انتهي فقد وقع الطلاق على زينب بمجرى النية **ومنها** حديث النفس لا يؤاخذ
به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وحال ما قالوه ان الذي يقع في النفس
قصده المعصية على من مراتب الكهاجس وهو ما يلحق فيها ثم جريتها وهو الذي
ثم حديث النفس هو ما يقع فيها من التردد وهل يفعل او لا ثم الغم وهو ترجيح قصد
الفعل ثم الغم وهو قوة ذلك القصد والحزم به فالحاصل لا يؤاخذ به جماعا لانه
ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والظاهر الذي
كان قادرا على دفعه بغير الكهاجس قول وروده ولكنه هو وما بعده من
حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع
ما قبله بالاولى وهذه الثلث لو كانت في الحسنات لم يكتب بها اجر لعدم القصد
واما الغم فقد بين في الحديث الصحيح ان الغم بالحسنة كتبت حسنة وان الغم بالسيئة
لا كتبت سيئة وينتظر فان تركها لا كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة
والاصح في معناه انه كتبت عليه بفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الغم مرفوع
واما الغم فالمحققون على انه يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي الزاوية
من كتاب الكراهية مع بعضه لا ياتى ان لم يصير غم عليه وان غم بالغم ثم الغم
لان الغم العمل بالجوارح الا ان يكون امرا يتم بمجرى الغم كالكفر انتهى **العاشر**
في شروط النية الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب
التيمم عند قول الكفر وغيره فلعن تيمم كافر لا وضوءه لان النية شرط في التيمم

لا يقع الطلاق والعقاق الا في مسئلة

عبارة الخاتمة اخرج الطحاوي
عن الترمذي وغيره في حديثه
وعلى ان الوقوع على الاولى بالاشارة وعلى الاخرى
بالاقرار لا بالنية في كلامه
فقدور الشيخ على ذلك في بيعه في النسخة
في بيان ان الذي يقع في النفس
قصده المعصية على من مراتب الكهاجس

في حكم الهم بالحسنة والهم بالسيئة

في شرط وط النية

والتي تسمى بذكر الله تعالى ما ذكر بعد كل صلاة من قطع غيبه
 حتى يكتب الامور وقوله قال ان الملتقط
 حيلة مستفادة سبقت دليلا على
 وجود النية في الصلاة على طهارة الكفاية
 قبل الصلاة وهي ان يكون النية
 قبل الصلاة بعد غيبه عن الوجود
 من خطاها او غيرها

مطلوب
 في حوزة تعليم النوازل القديمة والقرآن
 في حوزة التعليم فلا يكتفى بالمصنف وان
 جاز الاستقام فلا يكتفى بالمتن

مطلوب
 في حوزة التعليم من حوزة الامام
 في حوزة التعليم من حوزة الامام
 في حوزة التعليم من حوزة الامام

مطلوب
 في بيان ان عدم النية
 والمجنون خطأ

مطلوب
 في انتفاض وضوء الكبر
 بطلان صلوة بالكبر

مطلوب
 او ام غرض الله عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم

دون الوضوء فيصح وضوءه **مطلوب** فاذا اكتم بهما صلى بهما لكن قالوا اذا انقطع
 دم الكتابة لا قل من عشرة حل وطهرا بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الفعل
 لانها ليست من اهل وان صح منها وصحة طهارة الكافر قبل اسلامه **فائق**
 قال في الملتقط قال ابو حنيفة اعلم النصارى الفقه والقرآن لعله يستدعي ولا يش
 المصحف وان اغتسل ثم غسل بالاباس به انتهى ولم يصح الكفارة من كافر فلا ينفقه
 يمينه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان تكفروا بايمانهم اي الصورة وقد كتبنا في الفوائد
 ان نية الكافر لا يعتبر الا في سلة البرزخية والخلاسة هي صبي في فراخ حرجا الى
 ميسرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر فطر الكافر لا اعتبار قصده للصبي
 في التحارر انتهى **مطلوب** التمييز فلا يصح عبادة صبي غير متميز ولا مجنون ومن فروع
 عدم الصبي والمجنون خطأ ولكنه اعم من كون الصبي متميزا او لا وينتقض وضوء
 السكران لعدم تمييزه وبطلان صلوة بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهب
الثالث العلم بالمنوى فمن جهل فرضية الصلوة لم يصح منه كما قد تناه عن القية
 الا في الحج فانهم صحوا الاحرام المبرهم لان عليا احرم باحرام النبي صلى الله عليه وسلم
 وحج فان عين حج او عمرة صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع بقيت
 عمرة **الرابع** ان لا ياتي بمناف بين السنة والمنوى قالوا ان النية المتقدمة
 على التحريمة جازية بشرط ان لا ياتي بعد بمناف ليس منها **مطلوب** وعلى هذا بطل
 العبادة بالارتداد في اثنا عشرها وبطل صحة التني صلح بالردة اذا مات
 عليها فان لم بعد فان كان في حيوة عليه السلام فلا مانع من عودها والا ففي
 عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع فان نوى قطع الايمان صار
 مرتدا للحال ولو نوى قطع الصلوة لم يبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلوة
 ينوى الرد في افرى فالتكبير هو الناقط للاولى لا مجرد النية **واما** الصوم **مطلوب** الفرض

اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقل الى صوم فله ان لا يبطل والفقر
 ان الفرض والنفل في الصلوة جنس مختلفان لا رجحان لاحدهما على الاخر في الترجيح
 وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي خزانة الاكمل لو افترق الصلوة
 بنية لغرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعا صار تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعلا مناف في الصلوة لم يبطل **مطلوب** ولو نوى الصوم من
 الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف اذا رجع بعدما امسك بعد الفجر فانه
 لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع سفره بالاقامة صار
 وبطل سفره بشرط ترك السفر حتى لو نوى بالاقامة سائر المصالح وصلاحيه الموضع
 فلو نواها في بحر او جزيرة لم تصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرائي فلا يصح
 نية التتابع كذا في معراج الدررية واذا نوى المسافر الاقامة في اثناء صلوة في الوقت
 تحول فرضه الى اربع سواء لو نواها في اولها او في وسطها او في آخرها وسواء كان
 منفردا او مقبلا او مدركا او مسبوفا اما اللاحق لا يتم نيتها بعد فرائض امامه لا تكتم
 فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة ولو نوى بالاجارة الحذرة كان للحذرة بالنية
 ولو كان على عكس لم يؤثر كما ذكره الزيلعي **واما** نية الحيازة في الوديعة فلم ارها صحتها
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنائيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم زال التقيد
 ومن نية ان يعود اليه لا يزول التقيد انتهى **فروع** ويقرب من نية القطع نية القلب
 وهي نقل الصلوة الى اخرى قد تناه ان لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية
 فلا بد ان تكون الثانية غير الاولى كان يشترع في العصر بعد افتتاح الظهر
 ان لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى مطلقا وقد ذكرنا تفاريها في
 مفردات الصلوة من شرح الكنتز **فصل** ومن المنافي التردد وعدم الجزم
 في اصلها وفي الملتقط وعن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو بنو ان اصاب

بلغ

ربحا بانه لا زكوة عليه وقالوا لو لم يكن يوم الشك انما من شعبان فليس يصام وان كان
 من رمضان كان صائما لم يصح نيته ولو رد في الوصف بان نوى ان كان من شعبان
 فقتل والا فمضى رمضان صحت نيته كما بينا في الصوم وينبغي على هذا انه لو كان عليه
 فبانه فشك القضاء او لا فقصا ما ثم تبين انها كانت عليه ان لا تجزئ له للشك وعدم
 الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها في الوقت لم
 يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر
 انه قد دخل لا يجزئ به انتهى وفي خزائن الاكمل ادرك القوم في الصلوة ولا يدري انما
 المكتوبة او الترويحية يكتب وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها ما يعنى
 العشاء فاذا هو في العشاء صح وان كان في الترويحية تقع فعلا انتهى **فروع**
 عقب النية بالمشية قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلوة لم
 تبطل وان كان يتعلق بالاقوال كالطلاق والعنق بطل تكميل النية شرط عند
 في كل العباد باتفاق الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير
 الاحرام المعتمد انها شرطا كالنية وقيل لركبتها **قاعدة** في الايمان تخصيص
 العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء ايضا فلو قال كل
 امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نوبت من بلدة كذا لم تصح في ظاهر المذهب
 خلافا للخصاص وكذا من غضب ايمانا فلما حلف الخصم عاما نوى خا
 وما قاله الخصاص فخلص لمن حلف ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتوقع في يد
 الظلمة واخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولوجية ولو قال كل مملوك ملكه
 فهو حر وقال عيت بالرجال دون النساء بخلاف ما لو قال نوبت السود دون
 البيض وبالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقوله نوبت النساء دون الرجال والفرق
 بيناه في النسخ من اليمين بالطلاق والعنق وانما يقيم الحاصل لنية فلم اره الا ان

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

مطلب في اليمين

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

قاعدة فيها ايضا اليمين على نية الحالف ان كان مطلقا وعلى نية المستحلف
 ان كان ظاهرا كما في الجملة **قاعدة** فيها ايضا الايمان مبني على الاغلاظ لا على
 فلو اغتاض من ان ان خلفه لا يشتري له شيئا بفلس فاشترى له بلاء درهم
 لم يثبت ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر وبسبعة لم يثبت مع ان غرضه الزيادة
 لكن لا حث بل الاغلاظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه باحد عشر حث وتمايم
 في تلخيص الجامع وشعره للفارسي **فروع** لو كان اسما طالق او حرة فنادا بان
 الطلاق او لعنك وقعا او الذاء فلما اطلق فالمعتمد عدمه ولو كرر لفظ الطلاق
 فان قصد الاستيناف وقع الكل او التاكيد فواحدة ديانة واكمل قضاء وكذا اذا
 اطلق ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى مع ثنتين فثلاث دخل
 بها او لا والافان نوى واحدة وثلثين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة
 كما اذا نوى الطرف او اطلق ولو نوى الضرب والحساب فذلك وكذا في الاقوال
 ولو قال انت علي مثل ابي او كافي رجع الى قصده لينكشف حكمه فان قال اردت
 الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال اردت
 الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت الطلاق فهو طالق باين
 وان تكلم بنية فليس بشئ عندهما وقال محمد بن طاهر وان عني به التحريم لا غير
 فعند ابي يوسف بلاء وعند محمد بن طاهر ولو قال انت علي حرام كافي ونوى
 طهارا او طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف بلاء وعلى قول
 محمد بن طاهر ومنها لو قرأ الجنب قرأنا فان قصد النكاح حرم وان قصد الذكوة
 ولو قرأ الفاتحة في صلوة على الجنازة ان قصد ثناء ووعا لم يكره وان قصد
 النكاح كره عطف الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صح وان قصد الحمد
 للعطاس لم تصح ذبح وعطف قال الحمد لله فذلك ذكر المصلحة او ذكر او

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

عت

حلف في دخول وقت العبادة فأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير ولو صلى الفرض وعنوان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئ به انتهى

قصد بجواب المتكلم فسدت والا فلا **تكميل** في النية في النية قال في تيمم القنية
 يتم غيره فالنية على الميرض دون التيمم انتهى وفي الزكوة قالوا المعبرية الموكلة
 نوا ما دفع الوكيل بانيته اخراجه كما ذكرناه في الشرح وفي الحج على الغير الاعتبار لنية
 المأمور وليس هو من باب النية فيها لان الافعال انما صدرت من المأمور فالجبرة
 نية **تنبيه** اشتملت قاعدة الامور بمقاصد ما على عدة قواعد كما بينت لك
 وقد اتينا على عيون ما ألفها والافانها لا تضيء وفروعها لا تستقص
خاتمة تجرى قاعدة الامور بمقاصد ما في علم العربية ايضا فاقل ما اعتبروا
 ذلك في الكلام فقال سيوبه والمجربون بشرط القصد فلا يسمى كلاما ما نطقه النائم
 والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمى ذلك كلاما
 واختاره ابو حيان وفرغ على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكلمه فكلما نجا بحيث
 يسمع فانه يحث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظ وعليه في الاحتياط
 اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو يحث لا يسمع صوتا كذا في الهداية
 والحال انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الا ان حكم ما اذا كلمه
 مغنى عليه ومجنونا او سكرانا وفي الخلاصة لو قرأ آية السجدة بالهجا لا يجب
 عليه السجدة ولو قرأ كذلك فقد صلوته ولو سمع آية السجدة من حيوان فهو
 بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية التمسك بخلاف اذا سمعها من جنبا وحائض
 والسماع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا تجب
 سماعها من سكران ومن ذلك المنادى للكررة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف
 وجوبها على الضم والالم يتعرف واعرب بالنصب من ذلك العلم المنقول
 من صفة الا بقصد بلح الصفة المنقول منها ادخل فيه الالافلا وفروع ذلك
 كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند اهله كلام موزون مقصود

هذا هو الوجه في النية
 في النية على الميرض
 دون التيمم انتهى
 وفي الزكوة قالوا
 المعبرية الموكلة
 نوا ما دفع الوكيل
 بانيته اخراجه
 كما ذكرناه في الشرح
 وفي الحج على الغير
 الاعتبار لنية
 المأمور وليس هو
 من باب النية فيها
 لان الافعال انما
 صدرت من المأمور
 فالجبرة نية
 اشتملت قاعدة
 الامور بمقاصد ما
 على عدة قواعد
 كما بينت لك
 وقد اتينا على
 عيون ما ألفها
 والافانها لا تضيء
 وفروعها لا تستقص

به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا ولا ذلك
 خروج ما وقع في كلام الله تعالى كقول من تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون اورسوله
 الله عليه وسلم كقول بل انت الا اصبع وصيت وفي سبيل الله ما لقيت **القاعدة الثامنة**
 اليقين لا يزول بالشك دليلها ما رواه سلم عن ابي هريرة مرفوعا اذا وجدكم
 في بطنه شيئا فانكحل عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او
 تجديحاً وفي فتح القدير من باب النجاسة يوضوئها فتنسوق عنها ثوبها **قوله**
 تطهير النجاسة واجب مقيد بالامكان اما اذا لم يتمكن من الازالة لظن خصوص
 المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه فان غلبت تجراؤ بلا
 تحظره وذكر الوجوبين ان لا اثر للتحري وهو ان يغسل بعضه ان الاصل طهارة
 الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول محلها فلا يقتضي النجاسة
 بالشك كذا اورده الاسي جاني في شرح الجامع الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين احمد
 بن عبد العزيز يقول ويقبى على مسئلة في السير متى اذا فتننا حصنا وفيهم ذم لا يعرف
 لا يجوز قتلهم لقيام المانع يمين فلو قتل البعض واخرج حل قتل الباقى للشك في
 قيام المحرم كذا بينا وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو صلى مع صلوات
 ثم ظهرت النجاسة في طرف فخرج عاده ما صلى انتهى وفي الظهيرية الثوب في نجاسة
 لا يدرى مكانها يغسل الثوب كله عند ما هو الاحتمال وذلك التعليل شكل عندى
 فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل واصله انه
 شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق ان هو
 الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو في مكان النجاسة المعصوم الدم الذي هو
 يوجب اليقين في طهر الباقي واباحة دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا
 فيه ارتقاء اليقين عن تجسسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جاز

الكبير

الذي هو

الصلوة مع الا ان هذا ان صح لم يتبق كلمتهم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرفع بذلك اليقين فمن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين
 وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباء
 ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلما صح
 بعد غسل الطرف لان الشك الطاهر لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه المراد
 من قولهم اليقين لا يرفع بالشك فنقل الباء والحكم بطهارة الباء شكلا والله اعلم ونظيره
 قولهم القسم من المطهرات يعني لو تخمس بعض البرغم طهره لوقع الشك في كل جزء هل
 هو من المستحب لا قلت يتدرج في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على
 ما كان ويتفرع عليها مسائل منها من يتيقن الطهارة وشك في الحدث وهو طهره ومن يتيقن الحدث
 وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجه وغيره لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت الخلاء
 وجلس للاستراجه وشك هل فرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل
 توضا او لا كان متوضئا عملا بالغالبين وفي خزانة الاكل استيقن باليتم وشك في الحدث
 فهو على يمينه وكذا لو استيقن وشك في اليتم اخذ باليقين كما في الوضوء ولو يتيقن الطهارة و
 الحدث وشك في السابق وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى
 لانه اذا فعل رأى البلية بعد الوضوء سائلا من ذكره يعيده وان كان يعرف كثيرا ولا يعلم
 انه بول او ماء لا يلتفت اليه وينفض فرجه وازار به بالافظا للوسوسة واذا بعد عنده
 عن الوضوء او علم انه بول لا ينفذ الحيلة انتهى ومن فروع ذلك لو كان الزيد على عرو الف
 درهم مثلا فبرهن عمره على الاداء او الاداء في شك وجو المتنجس فالاصل بقاء الطهارة و
 كذا قال الامام محمد بن حنفية الصغار والعبيد بالايدي الدنسة والجوار الوضوء بخلاف الوضوء
 منه ما لم يعلم بنجاسته وكذا افتوا بطهارة طين الطرقات وفي المتعطف في فارة كوز

في من زيد على ان عليه ان لا يقبل
 حتى يتبين انها حادثة بعد الاداء او لا يرفع

لا يدري انها كانت في الجرة لا يقضي بفساد الجرة بالشك وفي خزانة الاكل
 راي في ثوبه قد راو قد صلى فيه ولا يدري متى اصابه بعيدا من اخر حدث احده و
 والمنى من آخر قدرة انتهى يعني احيا طاء وعلم بالظاهر اكل خرد اللبل وشك في طهارة
 الفجر صح صومه لان الاكل بقاء اللبل وكذا في الوقوف والافضل ان لا ياكل مع
 الشك وعن ابن حنيفة انه مضي بالاكل مع الشك اذا كان مبرره عليه او كانت
 البلية مقمرة او متقيمة او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طهارة
 لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شيء لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه
 اكل بعده قضا ولا كفارة ولو شك في الغروب لم ياكل لان الاصل بقاء النهار
 فان لم يستبين له شيء قضا وفي الكفارة روايتان وتامة في الشرح من
 الصوم ادعت امرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقدرتين في مدة مديدة
 فالقول لها لان الاصل بقاءها في ذمتها كالمديون اذا انكر وادعى دفع الدين
 وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من العوطي فالقول بالمنكره لان
 الاصل عدمه ولو اختلفا في الكسوة والردي فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كان
 قايمة فالقول له لانه يملك الانشاء فملك الاخبار اختلف المتبايعان في الطوع
 لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنها فبينته مدعي الكسوة وعليه العقوى كما في البرازية
 ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة او ذبيحة مجوس وانكر البائع لم اره الا ان مقتضى
 قولهم القول مدعي البطلان كونه منكر اصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان
 النشاة في حال حيوتها محرمة فالمشتري متمسك باصل التحريم الى ان يتحقق زواله
 ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل
 بقاءها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضى ثم تبين ان لا حمل
 فلا رجوع عليها كما في فتح القدير **قاعدة** الاصل براءة الذمة ولذا لم تقبل

مطلوب الاكل في رمضان

استاذنا في الفقه الميرزا محمد باقر الخليلي

تأعدم الرضا ولو اختلفا العدة
 في الرجعة فيها فالقول لها
 لان الاصل صح

وفي الهداية لان الزوج يدعي لزوم العقد
 وتلك البضع والمراة تدفعه فكلت
 منكرا والقول قول المنكر مد

حبس
 بيع

في شغلها شاهد واحد وكذا كان القول قول المدعي عليه لموافقته الأصل
والبيينة على المدعي لدعواه ما خلا لال فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمقصود
فالقول قول الفارم لان الأصل البراءة على ما زاد ولو اقرب بشئ او حتى قبل تغييره
بما له قيمة والقول للمقرع بميمينه ولا يرد عليه ما لو اقرب برأيه فانهم قالوا لا يتر
ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع ان قيمة اختلافها قليل اقله اثنان فينبغي ان يحل
عليه لان الاصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلثة وعليه مبني الاقرار
قاعدة من شك ان فعل شيئا او لا فالأصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة
اخرى من يتقن الفعل وشك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه المستيقن الا
ان تشتغل الذمة بالأصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى
قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين والمراد به غالب الظن وكذا قال في الملل
لوم بغيره من الصلوات شي واجب ان يقضي صلاة عمره متدارك لا يستحب
ذلك الا اذا كان اكثر ظنه فداء بسبب الطهارة او ترك شرط فيشذ بقضيه
ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لو ردد النهي عنه انتهى شك في صلاة هبل
صلواتا اعاد في الوقت شك في ركوع او سجود وهو فيها اعادة وان كان بعد
فلا وان شك انه لم صلى فان كان اول مرة استأنف وان كثر تحري والالاخذ
بالاقل وهذا اذا شك فيها قبل الفراغ فان كان بعده فلا شئ عليه الا
اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة
واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو كذا في
القدير ولو اجزه عدل بعد السلام انك صليت الظهر اربعا وشك في صدقه
وكذا به فانه يعيد احتياطا لان الشك في صدقه شك في الصلوة ولو وقع
الاختلاف بين الامام والمقوم فان كان الامام على يقين لا يعيد والا عا

من شك في الايقين

يقين

بقوله كذا في الحائسة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك
في الثانية انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس
بشيء ولو تذكر مصلي الظهر انه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر او العصر
الذي هو فيها تحري فان لم تقع تحريه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ثم
يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر فان لم يعيد فلا شئ عليه وفي المجتبى ومن شك
انه كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصابته النجاسة ثوبه او لا او هل
مسح راسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك انها تكبيرة
الافتتاح او القنوت لم يضر شارعا وتامه في الشرح من آخر سجود السهو ولو شك
في ان كان الحج ذكر الخصاص انه تحرك في الصلوة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا
لان تكرار الركوع والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تقصد الصلوة فكان
التحري في باب الصلوة احوط كذا في المحط وفي البدايع انه في الحج بين على الاقل في ظاهر
الرواية وفي البرازية شك في القيام في الغزاة الاولى او الثانية رفضه وقد
قد تشهد ثم صلى ركعتين بفتح الكتاب وسورة ثم اتم وسجد للسهو فان
شك في سجدة انها عن الاولى ام الثانية يمضي فيها وان كان في السجدة الثانية
لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية قد تم قام
وصلى ركعة واتم بسجدة السهو وان شك في سجدة انها صلى الفجر ركعتين او
ثلاثا ان كان في السجدة الثانية فسدت صلواته وان كان في السجدة الاولى
يمكن اصلاحها عند محمد لان تمام الماهية بالرفع عنده فترتفع السجدة بالرفض
ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد للسهو الى ان قال نوع منه تذكرانه
ترك ركعتا قوليا فسدت صلواته وان فعلها حمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدين صلوة يوم وليلة ثم تذكرانه ترك الغزاة في ركعة

اجتصاص صح

فلم يعلم آية صلوة اعادة الفجر والوتر وان تذكرانه ترك في ركعتين وان تذكر
 الترك في الاربعة فذوات الاربعة كلها انتهى. ومما شك هل طلق ام لم يقع
 شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره الاستيعابي الى ان يستيقظ
 بالاكثر او يكون اكبر طنة على خلافه وان قال الزوج عزمت على ثلاث يتركها وان
 اخبره عدول حلفوا ذلك المجاسن بانها واحدة وصدها قد خذ بقولهم كانوا
 عدولا وعن الامام الشافعي حلف بطلاقها ولا يدرك ثلثا نام قل يتجرى وان استويا
 عملوا باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امتني مني وكذا في النوم
 فان تذكر احدا ما وجب الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابى يوسف عملا بالاقول هو الملك
 فوجب عندنا احتياطا كقولهما بالنقض بالباشرة الفاحشة وكقول الامام
 في الفارة الميعة اذا وجدت في بر ولم يدبر متي فعت ومنها فروع لم راها الا في الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيق وفي البرازية من الغضاء
 اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف حرازا عن الوقوع في الحرام وان
 اني خصمه لا حلفه ان اكثر رايه ان المدعى محق لا يحلف وان انبطل سماعه الحلف انتهى
 الشك في ابل وبقو غم سائمة وشك في ان عليه كلها او بعضها ينبغي ان يكون تركه الكل
 الثالث شك فيما عليه من الصيام. الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
 او وفات ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قوله لو ترك صلوة وشك انها
 آية صلوة تلزمه صلوة يوم وليلة الخامس شك في المنذر هل هو صلوة ام صيام
 او عنق او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قوله لو قال علي نذر فعلة كفارة يمين
 لان الشك في المنذر وكعدم تسمية السكول شك هل حلف بانه او بالطلاق او العتق
 ثم راي المسئلة في البرازية قيل لا يمان حلف ونسي بانه او بالطلاق او
 خلفه باطل انتهى وفي التمه اذا كان يعرف ان حلفه معلقا بالشرط ويعرف الشرط

منه في الاربعة فذوات الاربعة كلها انتهى
 ومما شك هل طلق ام لم يقع
 شك انه طلق واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره الاستيعابي الى ان يستيقظ
 بالاكثر او يكون اكبر طنة على خلافه وان قال الزوج عزمت على ثلاث يتركها وان
 اخبره عدول حلفوا ذلك المجاسن بانها واحدة وصدها قد خذ بقولهم كانوا
 عدولا وعن الامام الشافعي حلف بطلاقها ولا يدرك ثلثا نام قل يتجرى وان استويا
 عملوا باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امتني مني وكذا في النوم
 فان تذكر احدا ما وجب الغسل اتفاقا والا لم يجب عند ابى يوسف عملا بالاقول هو الملك
 فوجب عندنا احتياطا كقولهما بالنقض بالباشرة الفاحشة وكقول الامام

انما هو ان يكون الضمير قوله كقولها لعلها الى حنفية وحده
 كضميرها والى الاربعة على ما هو المتعارف المشهور
 وكذا ما غير صحيح لا يدخل في الواقع على نظر
 من خلاصة فقهنا

تختلفه
 انتهى
 صحيح

وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدرك ان كان بانه او بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا
 عليه قال محل على اليمين بانه ان كان الخالف مسلما قيل له قال اعلم اني على ما اكفره
 غير اني لم اعرف عددا ماذا يصنع قال محل على الاقل حلفا واما الاحتياط فلانهاية
 له انتهى **قاعدة** الاصل الغم فيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قولني
 الوطى لان الاصل الغم لكن قال في العتق لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكبر خيرت
 وان قلن ثبت فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة من
 العتق وفي القينة اقرنا وقالت اقرنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها
 لانها تنكر سقوط المهر انتهى ومنها القول قول الشريك المضارب انه لم يبرح لان الاصل
 عدمه وكذا لو قال لم ارج الا كذا لان الاصل عدم الزايد وفي المجمع من الاقرار جعلنا
 القول للمضارب اذا اتى بالعين وقال بما اصل ويرجى للرب المال انتهى لان الاصل
 وان كان عدم الرجوع لكن عارضه اصل آخر وهو ان القول قول القابض فيما قبضه ولو ادعت
 امرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كما لا بد من
 اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة ولادها الصغار بعد فرضها وادعى الآ
 الاتفاق فالقول لمع اليمين كما في الثانية والثانية خرجت عن القاعدة فليست
 وكذا في قدر راس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه مانها عن شراء كذا
 الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرضت الاخرانها مضاربة القول فيها قول
 الاخذ لانها اتفاقا على جواز النكاح الاصل عدم الضمان ولذا قال في الكفر وان قال
 اخذت منك الف دينة وهلك وقال اخذتها غصبا فهو ضامن ولو قال اعطيتها
 ودينة وقال غصبتيها لا انتهى وفي البرازية دفع لاخر عينانم اختلاف فقال دفع
 قرض قال الاخر هدية فالقول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى الابراء عن القبيح
 كون العين منقومة بنفسها ومنها لو ادخلت امرأة حلتها نديها في فم الرضيع ولا يدرك

هذا مقتضى القول اعطيت المال قال
 بعد ذلك المال فالقول لرب المال كان
 الغاية والظهور في غيرها ان يخرج المالك

ادخل اللبن في حلقه لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الولو الجنية وسياتي
تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرة ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين
الموجودة فالقول المنكحة في جارة التهذيب ومنها لو ثبت عليه بين باقرا زينة
فاذعن الاداء او الابرء فالقول للابن لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في
قدم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تعليله فيقول لان الاصل عدم
وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في شرط الجنا فيقول القول لمن نفاه
علما بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
في الشرح والمعمد الاول ومنها لو قال غضبت منك لفا ورجت فيها اربعة
آلاف فقال المصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كما في اقرار
البرازية يعني تمسك باللال وهو عدم الاصل الغضب ومنها لو اختلفا في
رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته
فللبائع لان الاصل عدم التغيير **تنبيه** ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو
في الصفات العارضة واما الصفات الاصلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك
لو اشتراه على انه خبز او كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له لال الاصل
عدمها لكونها من الصفات العارضة ولو اشترى ما على انها بكر وانكر البكارة وادعا
البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة اصلية كذا في فتح القدير
من خيار الشروط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي خبز فهو حر فاذا عاهد
وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكري فهي حرة فاذا جارية انها
بكر وانكر المولى فالقول لها وتمام تفريغ في شرحنا على اكثر في تعليق الطلاق
عند شرح قوله وان اختلفا في وجود شرط **قاعدة** الاصل اضافة الحاشية الى القرض
او قاته منها ما قد مناه فيما لو راي في ثوبه نجاسة وقد يفيده ولا يدري متى اصابته

يعيد بامس اخر حدثا حدثه والمنى من آخر قد ويبرز الغسل في الثانية عند ابي
حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع يعيد من اخر ما احتلم وقيل في البول
يعتبر من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما رغب ولو فتق جيبته فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم
متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب يعيد الصلوة من يوم وضع القطن فيها وان كان
فيها ثقب يعيد بامس ثلاثة ايام وقد عمل الشيخ بهذه القاعدة فحكم بانجاسة البئر
اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير اعادة شئ لان وقوعها حادث
فيضاف الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم فاستحس صلاوة ثلاثة ايام ان كانت
منسقة او منسقة والامن يوم وليد علما بالسبب الظاهر دون الموهوم جيبا طاكما لم يجز
اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات بحال به على المجرور ومنها لو كان في يد رجل عبد
تقال رجل فقأت عينيه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقأته وهو في ملكي فالقول
للمشتري في اخذ ارشه ومنها ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فارقا فترث
وقالت الورثة ابانها في الصحة فلما ترث كان القول قولها فترث وخرج عن هذا الال
مسئلة اكثر من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت
الورثة اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الال المذكور يقتضي ان يكون لها وب
قال زفر وانما فوجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل حكم الحال وهو ان سبب الحرمان ثاب
في الحال فيثبت فيما مضى وما فرغته على هذا الال في التهمة وبغيره لو اقرت لوارث
ثم مات فقال المقر اقر في الصحة والسلامة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الالة
والبينة بنية المقر وان لم يقر بنية واراد استخلا فم فله ذلك وما فرغته على هذا
الال قولهم لو مات مسلم وتحت نفراية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل
موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى
وما خرج عن هذا الال لو قال القاض بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء ودفعها الى زيد

وما فرغته على الاصل في التهمة وبغيره
لو اقرت لوارث ثم مات فقال المقر اقر
في الصحة والسلامة وقالت الورثة في مرضه
فالقول قول الالة وبغيره لو اقرت لوارث
ثم مات فقال المقر اقر في الصحة والسلامة
وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الالة
والبينة بنية المقر وان لم يقر بنية واراد
استخلا فم فله ذلك وما فرغته على هذا
الال قولهم لو مات مسلم وتحت نفراية فجاءت
مسلمة بعد موته فقالت اسلمت قبل موته
وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما
ذكره الزيلعي في مسائل شتى وما خرج عن
هذا الال لو قال القاض بعد عزله لرجل اخذت
منك الفاء ودفعها الى زيد

لان المرأة ادعت ما هو حادث
من كل وجه لان الاسلام بعد الف
طائفة من كل وجه فكانت مدونة
فانقضت اقول لها بالابح
طائفة

قصيت به عليك فقال الرجل اخذت بعد العزل فالصحيح ان القول للقاتل ان
 الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبقا
 البعض واختار السرخسي كمن المعتمد الاول لان القاضى سنده الى حالة منافية
 للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل عقيد القضاء وخرج عنه ايضا
 ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وانا عبد وقال المقر له بل قطعتها
 وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعنته اخذت منك غلة
 كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول
 المولى وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال المولى بعد
 العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قايما كان القول قول
 الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق في الغلة القاعة وما وافق الاصل
 ما في النهاية لو اعنت امته ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت هي قطعتها
 وانا حرة فالقول قولها وكذا في كل شيء اخذه منها عندي حنفية وابو يوسف
 ذكره قيل الشهادات ويحتاج من المسائل الى نظردقيق للفرق بينها
 في الجمع من الافرار ولو اقر حربي اسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالتلاف
 فمعه او مسلم بال حربي في الحرب او بقطع يده قبل العتق فكذبوه في الا
 افتى بعدم الضمان في الكل انتهى يعني وقال لا يضمن وتما فرغ عليه لو اشترى عبدا ثم
 ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالنسبة لان المرض تيزايد
 فيحصل الموت بالترديد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بنقصان العيب كما
 ذكره الزيلعي وليس من فروعهما ما اذا تزوج امته ثم اشترى ابنتها ثم ولدت ولدا
 يحتل ان يكون حادثا بعد الشراء وقبله فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد ولدا
 من جهة انه حادثا ضيف الى اقرب اوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها

تقيرم ولا عندنا قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل هو
 الشافعي والتجريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبة الشافعية الى ابي حنيفة
 وفي البدائع المختار لا حكم للأفعال قبل الشروع والحكم عندنا وان كان اذ لم ير
 ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فاستغنى التعلق لعدم فائدة انتهى وفي شرح
 المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال
 بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى
 انه لا بد لها من حكم لكن نعف عليه بالعقل انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان
 الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما
 اشكل حاله فيها الحيوان المشكل امره والبنات المجهول سميته ومنها اذا لم يعرف
 حال النهر هل هو مبلع او ملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح او
 ملوك ومنها مسألة الرزاق ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحل في الكل والمسئلة
 الرزاق فالمتأخر عندهم حل كلها قال الاسيوطي ولم يذكرنا احد من المالكية
 والحنفية وقواعدهم يقتضي حلها وانه علم قاعدة الاصل في الاباح والتجريم وكذا
 قال في كشف الاسرار شرح فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى
 فاذا تعالى المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كتاب
 الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربعة جوارى اعنت واحدة منهن بعينها
 ثم نسيها فلم يدريتهن اعنت لم يسهل ان يتحرى للوطى ولا للبيع ولا يبيع الحاكم ان
 يتحرى بينه وبينهن حتى يتبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا اطلق احدته بعينها
 ثلثا ثم نسيها وكذلك ان يتركها الا واحدة لم يسهل ان يقر بها حتى يعلم انها غير المطلقة
 وكذلك معتقة القاضى عنها حتى يخبر انها غير المطلقة فاذا اخرج بذلك استخلفه البتة ما
 طلق هذه بعينها ثلثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل بها فلا ينبغي له ان

على الاباحة عند بعض الحنفية
 ومنهم من قال بان بعض
 اصحاب الحديث الاصل في

يعبرها فان باع في المسئلة الاكثرتنا من الجوارى فحكم الحاكم فان اجاز بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل الباقية في المعققة ثم رجع اليه بعد ما باع بشرا او هبة او ميراث لم ينعني لان يطأه لان العاقبة في بيعه غير علم فلا ينبغي له ان يطأ شيئا منهن بالملك الا ان يتزوجها فحينئذ لا بأس لانها زوجة او امته ولا يجوز التحريم في الفروج لانه يجوز في كل باب للضرورة والفروج لا يخل بالضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من رقيقه ونسبها لم يخر لها التحريم ولا يقول للورثة اعتقوا اليه من شيئين او اعتقوا التي اكبر ظنكم انها حرة و لكنه يسألهم فان زعموا ان الميشت اعنق بنين بعينها واعتقها واستحلهم علمهم على ابائهم فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتق بن كلهن واستقطعن من قيمته احداهن وتيسرين فيما بقي انتهى وخرج عن هذا المسئلة في فتاوى قاضي خالصية ارضها قوم كثير من اهل قرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من ارضها واراد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح ولو تطلعت الرخصة بنسب يحزن لم اره الا ان غم رايت في الكافي للحاكم الشهيد باعقيد الحل ونظف ولو ان قوما كان كل منهم جارية فاعتق احدهم جارية ولم يعرفوا المعققة لكل واحد منهم ان يطأ جارية حتى يعلم انها المعققة بعينها وان كان ابر راي احدهم انه هو الله اعتق فاحسب الى ان لا يقرب حتى يتيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحد قد علم ذلك لم يخل له ان يقرب واحدة منه حتى يعرف المعققة ولو اشتراه الا واحدة حل له وطأهن فان فعل ثم اشترى الباقى لم يخل له وطأ شي منهن ولا يبيعه حتى يعلم المعققة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرة فلو كان في الحرة شك لم يعتبر وكذا قالوا لو ادخلت امرأة حلة ثديها في قميصه ووقع الشك في حصول

الابن الى جوفها لم تحرم لان في المانع نسكا كما في العولوا الجنية وفي القينة امرأة كانت تقطع ثديها حبشية واشترى ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن في ثدي لبن حين القتها ثم ولا يعلم ذلك الا من جهرتها جاز لانها ان يتزوج بهن القينة انتهى وفي الثانية فصغر وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر بذلك احد فان اخبر عدل نفعه يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح وبما كبير ان فالاحوط ان يبارقهما ثم اعلم ان البضع وان كان الاكل فيه الخطر يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شرارة زيد قال بكر وكلني زيد ببيعها وبكل وطئها وكذا لو جاءت امته قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية ووطن صدقها حل وطئها ولم يحكم ما اذا وكل شخصها في شراء جارية ووضعها فاشترى الوكيل جارية بالصفحة ومات قبل ان يسلمها للوكيل فمقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان يشترى لنفسه وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفات المعينة ظاهر في الحل وكذا في كسب التجرع وينبغي الرجوع الى قول الواثق لانه خليفة وله نظاير في الفقه ولما كان الاو الا حينا طفي الفروج قال في المختار اذا عقد على امته مقترنا عن وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان يكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا عليها بعقوبتها وقد حنف الخالف وكثيرا ما يقع لا سيما اذا ادوا لها الايدي انتهى فاقول لبعض الشافعية من ان وطئ السراري تجلبن اليوم من الروم والمخذ والترك حرام الا ان ينتصب المغنم من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقتسمها من غير حيف ولا ظلم او يحصل قسمته من محكم او تزوج بعد العتق باذن القاق والمعتق والاجتبا طاجنبا بن مملوكات وجواب انتهى ويرى لاحكام لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجع اليها الى صاحب اليدان كانت صغيرة والى فرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **تنبيه** في معراج الدراية من كتاب الخط والاباحة ان اصحابنا

النساء
قال في الهداية ولا يقبل في الرضاع شهادة رجلين منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين انتهى

بلغ

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with '॥ श्रीगणेशाय नमः ॥' (Om Shri Ganeshaya Namah).

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

لكن يحتاج الى تحرير فان في البرازية خلافه
وفي الاختيار تفصيل ولفظه يدخل البطون
كلها العموم الاسم الاول لكن بقدم الاول فاذا
انقضض قال ساني ثم ضم بعدهم ثم يشتركون فيه
جميع البطون على السواء اقرى بهم وبعيد هم
للسلح المقد

منفرد

۳ و حق

صفحه
سی

من موضع من غران ربيع
كفص و لا ياب و بابه ضخم وفيه
نبي من باب جهنم

مع حافظ و هو ابن
الابن

او مشغلا كان في التوضيح ٤٥
نسبة الدار الى زيد

لاجمع فطسدر

بلغ

اراد بالاصل المذكور كون الاصل في الكلام هو الحقيقة وفيه نظر
فان هذه المسألة على ثلث ورودت في كتب الأصول في التوضيح والبيان
نقضا على اصل في وهو عدم جواز الجمع بين الحقيقة والبيان
وعليه مدار قوله في آخر هذا المحقق ومع الاختلاف

قوله نسبة للسكنى وهي عامة اي للسكنى حقيقة والسكنى دلالة على لو كانت الدار كذلك فلان
ولا يكون فلان ساكن فيها بحيث بالدخول فيها كذا في الوجع وقال في السجود بعد
قوله ولا يكون فلان ساكن فيها سواء كان غير ساكن فيها او لا لقيام دليل السكنى
التقديري وهو الملك صرح به في الخاتمة والظهور في ذكر الامام السرخسي انه
لو كان غير ساكن فيها لا يثبت لانقطاع النسبة بفعل غيره انتهى

اي لا يثبت له

غير محتمل فاعلم مطلق الوقت وادارة النسبة للسكنى وهي عامة والندرج استفاد
من الصيغة واليمين من الموجب فان ايجاب البياح عين كتحريم البض من الاطلاق
لا وجه كذا في البدائع ومن هذا الاسل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يثبت له البتة
لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يثبت حتى يقيد بالسجدة لانه يكون ايتا لجميع الاركان
وهل يثبت بوضع الجبهة او بالرفع قولان هنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما
رجحه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لا يثبت الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة
لم يثبت بادرار الركعة واختلف فيما اذا اتى بالآخر **قاعدة** فيها فوائد في تلك
القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك **القاعدة الاولى** يستثنى منها مسائل الا
المستحقة المتغيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح الثانية اذا وجد
بطلا ولا يدري ما مضى او مضى قد مضى ايجاب الغسل مع وجوب الشك الناشئ
وجد فارة ميتة ولم يدري وقتها وكان قد قضا منها قرضا وجوب العادة
عليه مفضل مع الشك الرابع قد مضى ان لو شك هل كبر للافتتاح او لا او احدث
او لا او سح راسه او لا وكان اول ما عرض له استقبال الحائض اصاب ثوبه
نجاسة ولا يدري اي موضع اصابته غسل الكل على ما قد مضى عن الظاهر مع ما فيه من
الاختلاف السادسة روى جيد اخر صرح غيب عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدري
سبب موته يجرم مع وجود الشك لكن شرط في اكثر من ان يقعد عن طلبه وشرط
قاضي فان ينوارى عن الظهيرة واليه يشير ما في الهداية والمعمدة الاول السابعة
لو اكلت الهرة فارة قالوا ان شربت على فوز الماء يتنجس كشارب الخمر اذا شرب الماء
على فوزه ولو ملكت ساعة ثم شربت لا يتنجس عندا جفيفه لاحتمال غسلها فيها
بلعابها وعند محمد بن نافع على اصله من انها لا تنزل الا بالمطلق كالحكمة
ومنها مسائل تحتاج الى المراجعة ولم ارها الا ان ومنها شك مسافر او وصل ببلده او لا

غيره

القاعدة الاولى
فيما اذا وجد
بطلا ولا يدري
ما مضى او مضى
قد مضى ايجاب
الغسل مع وجوب
الشك الناشئ
وجد فارة ميتة
ولم يدري وقتها
وكان قد قضا
منها قرضا وجوب
العادة عليه
مفضل مع الشك
الرابع قد مضى
ان لو شك هل
كبر للافتتاح
او لا او احدث
او لا او سح
راسه او لا
وكان اول ما
عرض له استقبال
الحائض اصاب
ثوبه نجاسة
ولا يدري اي
موضع اصابته
غسل الكل على
ما قد مضى عن
الظاهر مع ما
فيه من الاختلاف
السادسة روى
جيد اخر صرح
غيب عن بصره
ثم وجده ميتا
ولا يدري سبب
موته يجرم مع
وجود الشك لكن
شرط في اكثر
من ان يقعد عن
طلبه وشرط
قاضي فان
ينوارى عن
الظهيرة واليه
يشير ما في
الهداية والمعمدة
الاول السابعة
لو اكلت الهرة
فارة قالوا ان
شربت على فوز
الماء يتنجس
كشارب الخمر
اذا شرب الماء
على فوزه ولو
ملك ساعة
ثم شربت لا
يتنجس عندا
جفيفه لاحتمال
غسلها فيها
بلعابها وعند
محمد بن نافع
على اصله من
انها لا تنزل
الا بالمطلق
كالحكمة ومنها
مسائل تحتاج
الى المراجعة
ولم ارها الا ان
ومنها شك
مسافر او وصل
ببلده او لا

قوله في الصلاة
لو حلف لا يصلي
صلاة فانه لا
يثبت له البتة
لانها الحقيقة
بخلاف لا يصلي
فانه لا يثبت
حتى يقيد
بالسجدة لانه
يكون ايتا
لجميع الاركان
وهل يثبت
بوضع الجبهة
او بالرفع قولان
هنا من غير
ترجيح وينبغي
ترجيح الثاني
كما رجحه في
الصلاة ولو حلف
لا يصلي الظهر
لا يثبت الا
بالاربع ولو حلف
لا يصلي جماعة
لم يثبت بادرار
الركعة واختلف
فيما اذا اتى
بالآخر قاعدة
فيها فوائد في
تلك القاعدة
اعني اليقين
لا يزول بالشك
القاعدة الاولى
يستثنى منها
مسائل الا
المستحقة
المتغيرة
يلزمها
الاغتسال
لكل صلاة
وهو الصحيح
الثانية اذا
وجد بطلا
ولا يدري
ما مضى
او مضى
قد مضى
ايجاب
الغسل مع
وجوب الشك
الناشئ
وجد فارة
ميتة ولم
يدري وقتها
وكان قد
قضا منها
قرضا وجوب
العادة
عليه مفضل
مع الشك
الرابع قد
مضى ان لو
شك هل كبر
للافتتاح
او لا او
احدث او لا
او سح راسه
او لا وكان
اول ما عرض
له استقبال
الحائض اصاب
ثوبه نجاسة
ولا يدري
اي موضع
اصابته غسل
الكل على ما
قد مضى
عن الظاهر
مع ما فيه
من الاختلاف
السادسة
روى جيد
اخر صرح
غيب عن
بصره ثم
وجده ميتا
ولا يدري
سبب موته
يجرم مع
وجود الشك
لكن شرط
في اكثر من
ان يقعد
عن طلبه
وشرط
قاضي فان
ينوارى
عن الظهيرة
واليه يشير
ما في الهداية
والمعمدة
الاول السابعة
لو اكلت
الهررة فارة
قالوا ان
شربت على
فوز الماء
يتنجس كشارب
الخمر اذا شرب
الماء على
فوزه ولو
ملك ساعة
ثم شربت
لا يتنجس
عند جفافه
لاحتمال
غسلها فيها
بلعابها
وعند محمد
بن نافع على
اصله من انها
لا تنزل الا
بالمطلق
كالحكمة
ومنها مسائل
تحتاج الى
المراجعة
ولم ارها الا
ان ومنها
شك مسافر
او وصل ببلده
او لا

لا يثبت له البتة
لانها الحقيقة
بخلاف لا يصلي
فانه لا يثبت
حتى يقيد
بالسجدة لانه
يكون ايتا
لجميع الاركان
وهل يثبت
بوضع الجبهة
او بالرفع قولان
هنا من غير
ترجيح وينبغي
ترجيح الثاني
كما رجحه في
الصلاة ولو حلف
لا يصلي الظهر
لا يثبت الا
بالاربع ولو حلف
لا يصلي جماعة
لم يثبت بادرار
الركعة واختلف
فيما اذا اتى
بالآخر قاعدة
فيها فوائد في
تلك القاعدة
اعني اليقين
لا يزول بالشك
القاعدة الاولى
يستثنى منها
مسائل الا
المستحقة
المتغيرة
يلزمها
الاغتسال
لكل صلاة
وهو الصحيح
الثانية اذا
وجد بطلا
ولا يدري
ما مضى
او مضى
قد مضى
ايجاب
الغسل مع
وجوب الشك
الناشئ
وجد فارة
ميتة ولم
يدري وقتها
وكان قد
قضا منها
قرضا وجوب
العادة
عليه مفضل
مع الشك
الرابع قد
مضى ان لو
شك هل كبر
للافتتاح
او لا او
احدث او لا
او سح راسه
او لا وكان
اول ما عرض
له استقبال
الحائض اصاب
ثوبه نجاسة
ولا يدري
اي موضع
اصابته غسل
الكل على ما
قد مضى
عن الظاهر
مع ما فيه
من الاختلاف
السادسة
روى جيد
اخر صرح
غيب عن
بصره ثم
وجده ميتا
ولا يدري
سبب موته
يجرم مع
وجود الشك
لكن شرط
في اكثر من
ان يقعد
عن طلبه
وشرط
قاضي فان
ينوارى
عن الظهيرة
واليه يشير
ما في الهداية
والمعمدة
الاول السابعة
لو اكلت
الهررة فارة
قالوا ان
شربت على
فوز الماء
يتنجس كشارب
الخمر اذا شرب
الماء على
فوزه ولو
ملك ساعة
ثم شربت
لا يتنجس
عند جفافه
لاحتمال
غسلها فيها
بلعابها
وعند محمد
بن نافع على
اصله من انها
لا تنزل الا
بالمطلق
كالحكمة
ومنها مسائل
تحتاج الى
المراجعة
ولم ارها الا
ان ومنها
شك مسافر
او وصل ببلده
او لا

ومنها شك مسافر هل ينوي الإقامة او لا وينبغي ان لا يجوز له الرخص بالشك ثم
رايت في التاتارخانية لو شك في الصلوة اعقيم كم سافر صلى اربعاً ويقعد على
الثانية احتياطاً فكذاك اذا شك في نية الإقامة ومنها صاحب العذر اذا شك
في انقطاع فضلي بطلها رتبه وينبغي ان لا يصح ومنها جاز من قدام الامام ونسك مقدم
عليه لا ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير ام لا ثم رايت في التاتارخانية واذا
لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتكبير او لا فان كان اكبر رايه انه كبر بعده اجزاه فان
كان اكبر رايه انه قبل لم يجزه وان اشترك الظن ان اجزاه لانه امره محمول على الشك
حتى يظهر الخطأ انتهى وينبغي ان تكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك
في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائته وشك في قضائها فهي رتبه وفي التاتارخانية
رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الغوايات ام لا يمكن له ان ينوي الغوايات ثم قال واذا
لم يدري الرجل انه بقي عليه شيء من الغوايات ولا الافضل ان يقرأ في سنة
الظهر والعصر اثني عشر في الرابع الفاتحة والسورة انتهى **القاعدة الثانية** الشك
تساوي الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب والوهم رجحان
جهة الخطأ واما اكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ القلب
هو المعبر عنه الفقهاء كما ذكره الماشي في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من
قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود شيء وعدمه سواء استويا وترجح
احدهما وكذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه شيء لانه
للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يتبني عليه الاحكام يعرف من تصف
الكلام في الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بان الغالب كالمحقق ومروا في
الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه يقع **القاعدة الثالثة**
في الاستصحاب وهو كما في الخبر الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه واختلف في

في الشك

بكره ان ينوي

شيء من سنة

لعله ان يقرأ في الظهر
لان السنة ذات الاربع يجب ان يقرأ
في كل ركعة الفاتحة والسورة بقصص
اقول ما ينبغي ان يقال في الظن قد يطلق لانه قد ترجح
عند الفقهاء على احد شيئين التردد في ذلك فثبت
بوجود ما يتم من ذلك التردد على الاحكام على انما فيحصل ذلك
باعتبار ذلك حاله في الاصول وكما صرح به في الفروع
التوفيق بين كلامهم في الظن مطلقاً من حيث اصلا
ولا ينبغي ان يتم استعماله بمعنى الظن الرابع
لانما يتوهم تركهم فقامت فوائدهم
والقاعدة الثانية

[illegible]

ع الاول
ل في انهم
لنا يكتفي

المزكرو من كتابي السمان
القصص السبعون وال
الفان من ابد الصبح

قوله في خير ابناء الماء لانه ضد حرقه الاواني كجوانه اماكنه بنجها كالحجبه على

بحمدہ صلی علیہ وسلم

فرض القديس اننا
قول كنه وعلمه الصوفي
في الحظ وكذا في
لال يوسف وضع في
الصحة الشيخ بن محمد
فوق قلب بطارية
اننا لا نجسمه
او المدن في اخلاص
النخاسة اذا صار
قال المصنف في
عن يوسف بن محمد
ابننا علي دخان
الدين

مريض

طهر

بيان

النور
في ورق
يعلق به

إذا أصاب
الدمهم
قال في
ش والصحيح

تم فداها
لا يحبسها

والموتى من غيرهم

و یکنه سببها و از اد نقل کنانی الوافی و در هر

والعمود على
ذلك هي

فلا يعاربتا نه خشي كنك معضو عنه وليس كذلك
بل هو طر قال في نحو قوم البر اعيش
والكسا والعقل والبق طر وان كثر
لا يغنى

قوله العفو عن الرج والعنف انما هو
ان لا فرق بين ان يكون مستغنيا بالمال
وعدا قال في الاثر ان

الطابق كرمها جو وصاحب الكبير نظرف لطيف كذا في القلعة

ومن ذلك طهارة بول الحفّاش وغرّوه ولبّغوا إذا وقع في الحلب ورمي قبل
التفتت وتخفيف بخاسة الاروان عندها وما يصيب الثوب من بخارات
البخاسة على الصحيح ما يصيبه مما سال من الكنيف ما لم يكن أكبر راية البخاسة
وما الطابق استحسانا وصورة احرقت العذرة في بيت فاصاب الماء الطابق
ثوبا انسان وكذا الاصطبل اذا كان حارّا او على كوة طابق او بيت بالوعة
اذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا كان فيه اهرق البخاسة فمروق
حيطانها وكوترها وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كوز معلق فيه ماء قرش
في اسفل الكوز والقول بطهارة المسك وان كان في اصله دما والزباد وان كان
عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء البني او عكسه
فالفتوى على ان العبرة للطهارة انها كان وما ترشش على الفاسل من غزالة
الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السوق اذا تبل به قدماه ومواطي
الكلاب الطين المسرق وردعة الطريق ومشرعية الاستنجاء بالجمجمة
ليس بمنزلة حتى لو نزل المستنجي به في ماء نجسه والقول بان كل ما يجتمع قاع بزيل
البخاسة الحقيقية مثل المصحف للصبيان للتعليم مسح الحف في الحفرة المستنجية
في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للفعل لعدم تكرره وان لا يحكم على الماء بالانجاسة
ما دام مترددا على العنق ولا بخاسة الماء اذا لا في المتنجس ما لم ينفصل عنه
وانه لا يفرق التغير بالكلث والطين والحلب وكلما يعصر صوته عنه وابعاده المشي
والاستدبار عند سبق الحدث وابعادتهما في صلاة الخوف وابعاده النافعة على
الدابة خارج المصرا بالاباء وفيه في رواية عن ابي يوسف وابعاده العقود فيها بلا عذر
ووسع ابو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل ان غسل المرأة والذكر ناقض ولم
يشترط النية في الطهارة ولا الذكركم وقس في المياه ففوضه الى رأي المتكاتبين ولم

طابق موصوفه
في العاموس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

يشترط مقارنته النية للتكبير ولم يعين من القراءة شيئاً حتى الفاتحة علماً بقوله تعالى
فأقروا ما تيسر من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عشر واسقط القراءة
على المأموم بل منعه منها شفقة على الإمام ودفعاً للتخليط عنه كما يشاهد بالجامع الأزهر
ولم يحقق تكبيرة افتتاح بلفظ وإنما جوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن
عن المصلح فجوزها بالفارسي تيسيراً على الخاشعين وروى رجوعه واسقط
فرض الطهارة في الركوع والسجود تيسيراً واسقط لزوم التفرغ على الأضحية
الثمانية في الزكاة وحصة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
لصوم رمضان ولم يجعل للحج الأركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط
الطهارة له ولا الاسترو ولم يجعل السبعة طهارة كما نابل الأكر ولم يوجب العمرة
كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك الأبراد بالظفر في شدة الحر ومنعه
الأبراد في الجمعة لاستحباب التكبير إليها على ما قيل ولكن ذكر الاستسجاء بها
كما ظهر في الزمانين وترك الجماعة للمطر والجمعة بالأعداء المعروفة وكذا اسقط
أبو حنيفة عن الأعيان الجمعة والحج وأن وجد قائداً دفعاً للشفقة عنهم وجوز
قضاء الصلوة عن الخائض لتكررها بخلاف الصوم بخلاف المستحاضة لتدور
ذلك وسقوط القضاء عن المعنى عليه إذا زاد على يوم وإبله وعن المريض العاجز
عن الأبناء بالراس كذلك عن الصحيح وجوز الصلوة الغرض في السفينة قاعداً
مع القدرة على القيام لحوف دوران الراس وكان الصوم في السنة شهر الحج
في العمرة والزكاة ربع العشر تيسيراً وكذا قلنا إنها وجبت بقدر ميسرة
حتى سقطت بهلاك المال وأكل الميتة ومال الغير ضمان البدل إذا اضطر وأكل
الوصي والولي من مال اليتيم بقدر حاجة عمله وجوز تقديم النية على الشروع في
إذا لم يفضل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخر ما عن طلوع الفجر إلى ما قبل

فلا بد من
العلم والادب
والصبر واللين

بنا عبد الكل ولا وجه للاضافة
الاستقام الى ابى حنيفه
ليرفض بهانى

مجلس
الشيخ
الشيخ

$\frac{2}{141}$
 $\frac{2}{154}$
 $\frac{2}{127}$

ان هذا انكر بار طاهر على الظاهر
بأنه في الصوم والظاهر
نصف النهار ثم في عرس
قوله ما في غليظ القابل فبر

۳۳۷

مطلب
اباۃ اعی ضیاع الحرم للعلی بن ابراهیم
تیسرا

ما يتعلق بذلك
٩١

المولى

والظاهر ان صاحب نظر السيد لعدم
كون وجه انقضاء من العدة
وجماجم النظر اليه فبال
لعمري المرحوم
عليه صلوات

قال قاضي البدر اذا كان المعلق عليه في القضاة لانه
لا يدخل تحت حكم القاضي ان كان لا يريد وقعه
وفعله فهو غير ان شاء وفي البدر ان شاء
كفارة اليمين انتهى

هذا الاطلاق غير صحيح بل بالمعذور الذي يقبل التملك
بعقد من العقود قال في وصايا النهاية واما بشرطها
فكثرة منها كون الموصي به بعد موته الموصي ثانيا فاما
للمتلك من الغير بعقد من العقود حال حيوة الموصي سواء
كان الموصي به موجودا في الحال او معدوما ولهذا
قلنا بان الوصية بما يمتثل له العام او ابد يجوز
في كل من هذه الوجوه

من فوائد سرور الدنيا
حيوة الموصى انى
لا يقبل منك حال

التيمم للخوف من شدة البرد للجناية فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على
 نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض وكذا شرط في البدائع لجواز
 من الجناية ان لا يجد مكانا يابا ويه ولا ثوبا يند في فيه ولا ماء مستحسنا ولا حماما ولا صحنا ولا
 يجوز للحدث الاصفى في الخائنة لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضاء الوضوء واما المشقة
 التي تنفك عنها العبادات غالبا فليمراتب الاولى مشقة عظيمة قادمة كمشقة الخوف على
 النفس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للرجل طريق الا ان
 البحر وكان الغالب عدم السلام لم يجب الثانية مشقة خفيفة كادنى وجع في اصبع وادنى
 صدى في الراس او سوء مزاج خفيف فهذا الاثر له ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات
 اولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا
 ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن واجب فانه يقع عانوى ان كان مرضا لا يضر معه
 الصوم والايقوع عن رمضان بان لا يضر ليس بمريض للفطر في رمضان وكلامنا في مرض
 رخص له الفطر بتبني مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة خلوة بها
 بخلاف مرضها انما تامة متوسطة بين ما بين كمرض في رمضان يخاف من الصوم بزيادة المرض
 او ببطء البرء فيجوز له الفطر وكذلك في المريض المسبح للتيمم واعتبروا في الحج الزاد والرحلة
 المناسبين للشخصية قال في فتح القدير بعينه في حق كل ان لا يصح موبد نه وقالوا
 لا يكتفى بالعقبة في الرحلة بل لابد من شئ محمل او سبب للموت من المشكل التيمم فانهم اشترطوا
 في المرض المسبح له ان يخاف من الماء على نفسه او عضوه ذنبا او منفعة او حدوث مرض او
 بطيء ولم يبيحوه بمطلق المرض مع ان مشقة السقوط من ذلك كثيرة ولم يوجبوه
 شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا اليسيرة **الفائدة** الثانية تخفيفات الشرع انواع
 الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود عذر ما انما تخفيف تنقيص كالقصر
 في السفر على القول بان الاتمام اصل واما على قولنا ان الفقر اصل والاتمام فرض بعده

الا من البحر

منه

والحال عن ان المريض من المشقة على التكليف
 وانما المشقة في حاله من المشقة في التكليف
 وانما المشقة في حاله من المشقة في التكليف
 وانما المشقة في حاله من المشقة في التكليف

(Faint handwritten text on a separate piece of paper pasted onto the right page, mostly illegible due to fading and bleed-through.)

فلا الصورة الثالث تخفيف ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيتم والقيام في الصلوة
 بالعود والاضطجاع والركوع والسجود بالاياء والقيام بالطعام الرابع تخفيف
 تقديم كالجع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة العطر في رمضان وقبله على الصحيح
 بعد ملك النصاب في الاول ووجود الراس لصفة المؤنة والولاية الخامس تخفيف
 تأخير كالجع بعد زكاة الفطر وتأخير رمضان للبرص المسافر وتأخير الصلوة عن وقتها في حق
 مشتقل بانقاذ غيب ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلوة المستمع مع بقية النجوة
 وشرب الخمر لغضبة السابع تخفيف تغيير تغيير نظم الصلوة للنفوس **القاعدة الثامنة**
 المشقة والخرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه وامع النص بخلافه فلا وكذا قال ابو
 محمد بخرقة رعي حشيش الحرم وقطعة الااذخر وجوز ابو يوسف رعيه للحرج ورد
 عليه بما ذكرناه ذكره الزبلي في جنبايات الاحرام وقال في باب اللباس ان الامام
 يقول بتقليظ نجاسة الاوراث لقوله عليه الصلوة والسلام انما ركس لي نجس ولا اعتبار
 عنده باللبس في موضع النص كما في بول الادنى فان البلوى فيه علم انتهى وفي شرح
 منه المصنف من المتأخرين من زاد في تنبيه الغليظة على قول ابى صيغة ولا خرج في اجتناب
 كما في الاختيار وفي الغليظة على قولها ولا بلوى في اجنبته كما في الاختيار ايضا
 المحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمراد بقوله ولا جرح
 في جنابه ولا بلوى في اجنبته على اختلاف العارفين انما هو بالنسبة الى جنس
 المكلفين فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ما عمت عليه خفت
 قضيت انتهى **القاعدة الرابعة** ذكر بعضهم ان الامر اذا اضاف الى شئ واذا افسح ضاح وجب فيها
 بعضهم بقوله كلما تجاوز عن حد انكس للضد ونظر ما بين القاعدة بين التماس
 قولهم يقتصر في الاوامر ما لا يقتصر في الابتداء وقوله يقتصر في الابتداء ما لا يقتصر في
 البقاء وسيأتي ان شاء الله ذكر فروعها **القاعدة الخامسة** الفرز ان الصلوة

تجوز صلوة الفطر
 وقبله يجوز على الصحيح

يجوز تأخير الصلوة
 عن وقتها في حق مشتقل
 بانقاذ الغيب

شرب الخمر لغضبة

رعي الحشيش

لا اعتبار عنده
 باللبس في موضع
 النص

ما عمت عليه
 خفت نصية

تأخير تأخير تأخير

الله عليه وسلم لا يفر ولا يفر اراخه مالك في الموطا عن عمرو بن يحيى عن ابيه مسكوا واهب
 الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابى سعيد الخدري واهب ابن
 ماجه من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت وفسره في المغرب بانه لا يفر الرجل
 اخاه ابتداء ولا جزاء انتهى وذكره اصحابنا في كتاب الغصب والشفقة وغيرهما وبحثني
 على هذه القاعدة كثيرا من ابواب الغفلة من ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الجنارات
 والجرسائر انواع على الحق به والشفقة فانها للشريك لدفع ضرر القسمة والجار لدفع
 ضرر جارا السوء بغيرها تغلوا ليار وترخص القصاص والحدود والكفارات وضمان التلحق
 والجبر على القسمة بشرط ولصق اللأمة والقضات ودفع السائل وقال المشركين البغاة
 وفي البرازية من كتاب الكراحيية باع اغصان فصادوا المشتري اذا ارتقى لقطوعها
 يطلع على عورات الجيران يومر بان يجزئهم وقت الارتقاء ليست وامرة او مرتين فان فعل
 والارفع الى الحاكم لينصف من الارتقاء انتهى ومن القاعدة مع التي قبلها ممتدة او متدا
 ويتعلق بها فوايد الاولي الضرورات تتبع المحظورات ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضقة
 واساعة التمتع بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا التلاف المال واخذ مال المتعص
 من اداء الدين بغير اذنه ودفع السائل ولو ادى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة
 لشرط عدم نقصانها قالوا فيخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يخل اكله للمضطر لان حرمة
 اعظم في نظر الشرع من ثمة المضطر انتهى ولكن ذكره اصحابنا ما يفيد فانهم قالوا
 لو اكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله اثم لان مفدة قتل نفسه اخف من
 مفدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين لا ينش عليه لان مفدة ميتة حرة
 اشد من عدم تكفينه الذي قام الشر بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن غلغل
 واحصل التراب صلى على قبره **الثانية** ما يبيح للضرورة يتقدر به رعا وكذا
 قال في ايمان الظهيرة ان الايمان الكافية لا تباح للضرورة وانما تباح التعويض

والاخر

مطلب

اقول في تخفيف زكاة الفطر
 اذا كان في وقتها
 او قبلها او بعدها
 او في وقتها او بعدها

القاعدة

لو دفن بلا تكفين

لا ينش عليه

بغير دفن

لوعمره احد الشريكين احكام
بلا اذن شريكه ذكرني
الاشباه ١١٨

سبق ما يتعلق
بذلك في ورق
٣٣

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

سید محمد بن علی

سجی فی کتاب القسمہ
ما یفلق بذک
۱۲۰

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

وكتبنا في شرح الكفر في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك بحجر عليها في
ثلاث مسائل ولا يجزئ السيد على تزويج عبده او امته وان تضرروا لا ياكل المضطر
طعام مضطر آخره لا شئ من بدنه **تنبیه** يتحمل الضرر الخاص لاجل دفع ضرر عام وهذا
مقتضى ان الضرر لا ينزل بمثله وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى كفارتهم سواء ^{بصبي}
المسلمين ومنها وجوب نقض عائط مملوك مال الطريق العامة على ما كدها دفعا للضرر
العام ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند اية حينة في ثلاث المقتضى الما من
والطبيب الجاهل والمكاري للفلس دفعا للضرر العام ومنها بيع مال المديون ^{المحبوس}
عندهما لقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد ومنها جواز هبة على نفسه
عندها وعليه الفتوى لدفع الضرر العام ومنها التسبب عند تعدى رباب الطعام في بيعه
بغبن فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبر عليه عند الحاجة واعتقاده في البيع دفعا
للضرر العام ومنها منع اتحاد حانوته للطبخ بين البزازين وكذا الكل ضرر عام كذا في
الكافي وغيره وقامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى **تنبیه** اخر تفيد القادة
ايضا بما لو كان احدهما اعظم ضررا فان للاشد نزال بالاخف فمن ذلك الاجابة على
قضاء الدين والتفقات الواجبة ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على
ولده بخلاف المديون ^{منه فان كلا منهما من قبيل} ومنها لو غصب لجة اى حشبة وادخلها في بناء فان كانت
قيمة البناء اكثر ثمنها صاحبه بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق
المالك عنها ومنها لو غصب ارضا فبنى فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر ثمنها
وردت للاضمن لقيمته ومنها لو ابتعت دجاجة لؤلؤة تنظر الى اكثر مما قيمة فضمن
صاحب اللؤلؤة قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فضيل غيره في داره فكبر فيها ولم يكن اخراجه
الا بهدم الجدار وكذا لو ادخل بقر ^{اصحابا} راسه في قدر النحاس فتقدرا خراجه هكذا ذكر
كما ذكره الزبيعي في كتاب الغصب وفصل النشافة فقالوا ان كان صاحب البهيمة

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد البر
ابن عبد البر بن عبد الوهاب بن عبد البر

اطلاق الغني الفاضل على البع
بالزائدة محذوف الزائدة

قوله يا ايها الناصر ارفع يداك
كان الخ من يقال بالميم
رافلتيدي بر عسى اراد

تسبحوا
احدما اعظم
الضرر المرضى فان الاستقراض مثلا عالما بوجوب
قبول ذلك الزوج مثلا عالما
بوجوب النفقة قبول لها
من خطبته او اخر اراده
الافان قال كفى في هذا
بعضكم في كل حال
مردود في كل حال

افسانه قول الكرمي في حديثه
بعضنا منكم في الحج والعمرة

شاء وعندهما يصبر ثم اذا التى نفسه في النار فاحرق فعمل المكره القصاص بحال
ما اذا قال للثنين نفسك من راس الجبل ولا تقتلك بالسيف قال في نفسه فمات فعند
ابن حنيفة تجب الدية وهي سلة القتل بالمشغل انتهى ونظر القاعد الرابعة عدة
خامسة وهي ذرء المفسد او لى من جلب المضاع فاذا تعارض مفسدة ومصلحة قدم
دفع المفسدة غالباً لان اعتناء الشرع بالمنهيات اشد من اعتناءه بالمأخوذ ولذا قال
عليه الصلوة والسلام اذا امرتكم بشئ فاتوا منه ما استطعتم فاذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه
وروي في الكشف حديثاً ترك ذرة مما هي اليه افضل من عبادة الثقلين ومن ثم
جاز ترك الواجب دفعا للمثقة ولم يساغ في الاقدام على المنهيات خصوصاً الكبائر ومن ذلك
ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لم يجدره ترك الاستنجاء ولو على شط نهر لان النهي راجح
على الاخر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقضي الامر التكرار انتهى والمرأة اذا وجب عليها
الفعل ولم تجدره بين الرجال فانها مؤخره بخلاف الرجل اذا لم يجدره بين الرجال
فانه لا يؤخره ويختل وفي الاستنجاء اذا لم يجدره يتركه والفروع ان النجاسة الحكيمة
اقوى والمرأة بين الشاكال رجل بين الرجال كذا في شرح النقاية ومن فروع ذلك الميتة
في المضمضة والاستنشاق مسنونة ونكرة للصبام وتحليل الشعر سنة في الطهارة ونكرة للحرم
وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع اختلاك شر طمن من وطئها
من الطهارة والستر والاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى
في ان لا ينجس الاعلى الاحوال وتعتذر بشئ من ذلك جازت الصلوة بدون تعديها
لمصلحة تروبو عليه جاز كالكذب لاصلاح بين الناس على الزوجة لاصلاحها وهذا نوع راجع
الى ارتكاب خف المفسدين في الحقيقة **القاعدة الرابعة** من الخامسة الحاجة تنزل منزلة
لضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جازت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولا اقلنا لا تجوز
جارة بيت بمنافع بيت لا يتحد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدرك

مكرر المفضضة والاشياء
للصالح

حبیب مصدق
الکون منسوخه ترجمه و تفسیر
الاصول علی بن ابی حمزه و ابن
۷

والقاعدة الرابعة من الخمسة
بما ذكره بقوله فيما سبق
ونشاء من هذه القاعدة
قاعدة رابعة

مطلب
حول الطام
مع هلال الملك
فيها

لعل هذا انما جازيناه على الصراط
اما ان افق بالبرج فانظروا
لا يجوز لانه زيادة مقطعة
على سلمه

Σ 1291

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

اهل الكوفة وآمانه عوفي
انه لما خيف على عايده
عرفوا لنا قال له احط

حسن نعل سان

مطالع
فيها الضمان على
المستعير

مطلب من المطالب المهمة
في العارية

ففيه اختلاف والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك
 الجهاز ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشركا فالقول للاب كذا في
 شرح منظومة ابن وهبان وقال فاضل خان وعندى الاب ان كان من كرام
 الناس واشرفهم لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول له انتهى
 وقال في الكبرى للخاضعي ان القول بعد موتها وعلى الاب البيعة لان الظاهر
 للزوج كمن دفع ثوبا الى قصار يقصره ولم يذكر الاجرة فانه يحمل على الاجارة
 بشهادة العرف الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور الى العرف فالقول
 المفتي به نظر الى عرف بلدنا وقاضينا نظر الى حال الاب في العرف ما في الكبرى
 نظر الى مطلق العرف من الاب انما يجزى ملكا وفي الملتقط من البيوع وعن
 القاسم الصفار الاشياء على ظاهرها جرت به العادة فان كان الغالب الحلال
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت وكان الرجل
 ياخذ المال من حيث وجده ولا يتامل في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن
 انتهى وفيه ايضا ان دخول البردعة والكاف في بيع الحمار مبني على العرف
 وفيه ايضا ان حمل الاجرة الاحمال الى اخل الباب مبني على التعارف كره في الاجارة
 وفي اجارات مينة المفتي دفع غلامه الى حايك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم
 يشترط الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى
 من الاستاذ ينظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف
 يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه انتهى وما
 يهوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استاجروا حارسا وكرهوا بالقانون فان
 الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتامة في مينة المفتي وفيها لو دفع
 غزلا الى حايك لنسج بالنصف جوزه مشايخ بخاري وابو الليث وغيره للعرف

صحيح

سواء كان مينا على العرف
 غير وف
 اهل السوق اذا جروا
 حارسا وكرهوا بالقانون
 يؤخذ الاجرة من الكل

بلغ

انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
 دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة للعرف الطارى فكذا اعتبر العرف للمعالم
 ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف في البسوط اذا اراد
 الرجل ان يغيب خلفه امراته فقال كل جارية يشتريها فهي حرة وهو يعني كل
 سفينة جارية عملت بنية ولا يتبع عليه العتق قال الله تعالى ولا الجوار المنشأة في
 البهائم كالاعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك عملت بنية لانها ظالمة في هذا
 الاستحلاف ونية المظالم فيما يخلف عليه معتبرة وان حلفت بطلاق كل
 امرأة اتزوجها عليها فليقل كل امرأة اتزوجها عليك فهي اتى وهو يتزوج
 بذلك كل امرأة على رقبته فتعمل بنية لانه نوى حقيقة كلامه انتهى واتما
 الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق ورجع ما تقدم الوجوب على العرف الغالب
 وكذا لو اقر بدينهم ثم فترها انها زبوف او بنهرجة يصدق ان وصلوا
 اقربا لف من مثن متاع او قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زبوف وصل او
 فصل وصداقاه وصل وان اقربا لف غضبا او ودية ثم قال هي زبوف صدق
 مطلقا وكذا الدعوى لا ينزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا
 يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشرة الحال فيقيد العرف قال في البرازية
 من الدعوى معزيا الى الاشياء اذا كانت النقود في البلدة مختلفة احدها روج
 لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حمر وفي البلدة نقود مختلفة
 حمر لا تصح بلبان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج انتهى وقد اوعنا
 الكلام في ذلك في شرح الكسرة من اول البيع ويمكن ان يخرج عليها مسئلتان
 احدهما مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بجاني اشهر خصوصه حمل عليها
 ما وقف بعد ما لا ما وقف قبلها **الثانية** اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم

على صح

انما يشك ان النظر كونه على عموم النقط حيث
 لم يخصه او قضايا لشيء وليس بشيء قبل
 حمل النقط على العرف فثبت المراد به
 كما لا يخفى على من اراد ان يفهم

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

اذ ذاك شافعيان صار لان حنفيا لا قاضي غيره الا نية بهل يكون كلفه لانه الحام
اولا متاخر فلا يحمل المتقدم عليه فقضي القاعن الثاني وكذا قالوا في الامان
لو حلفه والى بلدة ليعلم منه بكل ادخل البلدة بطلت اليمين بقول الوالي فلا بحث
ادالم يعلم الوالي الثاني ولم ار الا ان حكم ما اذا حلف متى راي منكرا فوجه الى القاضي
هل يتعين القاضي حاله اليمن ومن هذا النوع لو وقف بلدا على الحرم الشريف
وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد الموقوفة او قاضي
بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة ما لو كان البيت في بلد وماله في بلد
آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد البيت او لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون
النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه
اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبه يحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما
اذا كان العقار لاني ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض اخر فنهتم من يصح
قضاؤه ونهت من ينظر الى التداي والتراجع واختلف التصحيح في هذه
المسئلة **تبين** هل المعبر في بناء الاحكام العرف العام ولو كان خاصا لا يذهب
الاول قال في البرازية معزيا الى الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لا
يثبت بالعرف الخاص وقيل ثبت انتهى ويقتض على ذلك لو استقرض القا
واستاجر المقرض لحفظه رآه او لم يلقه كل شهر عشرة وقيمة ما لا يزيد على
الاجر فيها ثلاثة اقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارج
والصحيح كراهته للاختلاف والفا دلان صحة الاجارة بالتعارف العام
ولم يوجد وقد افق الكا بر برف ادناه وفي الفية من باب الاستيجار المستقرض
المقرض التعارف الذي ثبت بالاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة
عند البعض وعند البعض ان كان يثبت لكن احده بعض اهل بخاري فلم يكن

انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

لا يستترض بالجلدة

او مطلق الوف

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء لم يعرفه عاشره بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف
بهذا القدر قال رضي الله تعالى عنه وهو الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراهية قبل
التي لو تواضع اهل بلدة على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها الدرهم والابريسم
على مخالفة ساير البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة الاشل المسيرة استباحه
لحج طعاه بغيره منه فالاجارة فاسدة ويجب اجارة المثل لا تجاوز المسير وكذا لو دفع
حاكيا الى حاكم اخر لا على ان يسير بالثلث وشايج بلح وخوارزم افوا اجارة اجارة
الحاكم المعروف وبه افق ابو علي النسيغ ايضا والفتوى على جواب الكتاب لانه مقتضى
عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها من البيع القسدي الحكم على بيع الوفا في
القول السادس ومن انه صحيح قالوا لاجابة الناس فرار من الربوا فاجل عندا
الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبجاري عماد والاجارة الطويلة والابن في
الاشجار فانظر ولا يبيعها وفاء وما ضاق على الناس امر الا التسع حكمه انتهى فالحل
ان المذهب عثم اعتبار العرف الخاص لكن افق كثير من المشايخ باعتباره فاقول
على اعتباره ينبغي ان يقتضي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلواتها وانبت
لازم ويصير للموفا الى نوت حلاله فلما ملك صاحب الخانات اخراج منها ولا اجارتها
غيره ولو كانت وقفا وقد وقع في خوانيت المملون بالغورية ان السلطان الغوري
لما بناها سكنها للتجار بالخلو وجعل لكل خانوت قدرا اخذ منهم وكتب ذلك بكتوب
الوقف وكذا القول على اعتبار الوفا في صقد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول
عن الوظائف بل يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يمكنه ذلك لاحول ولا قوة الا بالله العظيم
وهذا قد اعتبر واعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السكن في
البيت المبيع بالقاهرة دون غيرا لان بيوتهم طبقات لا يستغنى بها لانه وقد

هذا هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد
انما هو الحق لا يخفى على احد

البرازية في
والعجبان المصالح فبالثابت ان الحق الجدة
لا يجوز الا على ما افق في بيع الوفا في
بان وقاف ولقد رأت كثيرا من فقهاء الموردين
على جواز بيع التزول على قول المصنف في هذا المقام وان قيل
بان المصنف في امتثال هذه المواضع غير مصيب فلا يعبر
بقوله مصطف على الله

كيف ينبغي ان يقتضي بيع كونه
مخالفا لشرع الفرف جواز

كيف ينبغي الجواز وان لم يشرع
انما يعتبر اذا لم يكن بخلافه والامر
تحليل ما تفرقه العوام وبعض الخاص
من المكدرات
موسى راد الله

كيف ينبغي الجواز وان لم يشرع
انما يعتبر اذا لم يكن بخلافه والامر
تحليل ما تفرقه العوام وبعض الخاص
من المكدرات
موسى راد الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ع. ا. س. ف.

فليسدر مطاوعه
كان يحيا سلطان الوفاء
لوقفه وامر بصفحة فاض
وان اطلقه فقصا
كان يحيا بصفحة
غير منجل ان الوفاء
واذا اطلق جارا واغاد مع
كلما يحيا
من انه لو كنت مع
ونكسر بال اخطا والنداء
والخط

فخرى وصلى ثم وقع تحريم على طهارة الاخر لم يعتبر الثاني وعلى هذا الثاني
الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم النحر، وطائفة يومه بالكوفة لغنا
فان قضى باحدا قبل حضور الاخر لم تعتبر الثانية لانقال القضاء بها ونقضى الاول
انه لو تحرى وطى طهارة احد الانبياء فاستعمل وتركه الاخر ثم تغير طهانه لا يعمل بالشك بل يتم
ولكن هذا مبني على جواز التحري في الانبياء وفي شرح المجمع قيل يتم لو كانا انبياء
يرتفع ما يتم اتفاق انتهى ومنها لو حكم الحاكم بشي حتى تغير جهاده لا ينقض
الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا. ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية
لا ينقض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع اليه حكم حاكم اخفاه
الا ان يخالف بالكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى القضاء
في شرح الكفر وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم اعلم ان بعضهم استثنى
من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسئلتان احدهما نقض
القسمه اذا ظهر فيها غيب فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض بمثلها
الجواب ان نقضا لغوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن
صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بغوت شرطه فانه ينقض قضاءه
الثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره حيث كان من امور
العامة والجواب ان هذا حكم يدور مع المصلحة فاذا رأى الثاني وجب اتباعها
تنبيهات الاول كثر في زماننا وقبله ان الوثائق يكتبون عقبا الواقعة عند
القاضي من بيع ونكاح واجارة ووقف واقرار وحكم بموجبه فهل تنقض
لو رفع الى آخر فاجبت مرارا بان ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من حكم
على خصم منعه والا فلا ليكون حكما صحيحا تمسكا بما ذكره العمد في فصوله و
تبعه في جامع الفصولين والكردري في فتاواه البرازية والعلامة قاسم

في قواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى فان
فات هذا الشرط كان فتوى حكمي وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى
شافي بموجب بيع عقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للجار ولو كان القاضي خيالا
يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع وشي عليه ابن القيس
واوضحه بامثلة **الثاني** لو قال المولى وكل بموجب حكمي مستوفيا بشرط الشفعة
فهل يكتب مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفيه
الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبتت
الحوادث الحكيمه انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وكل انما لا يتحقق
قاضي عنسنة بخاري كان يكتب الامام لم لو اني في محاضرهم لا فوردوا عليه اجوبته
في سجلاته كتبت تلك السنه بعينها نعم فقال انكم لا تعرفون الشهادة وبذلك القاء
على السقف وقبله شئنا ابو علي النسخ وكان لا يخفى عليها فاما انت وامثالك لا تنوح
بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع وقال
كنا نأمل في ذلك كشفا حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها هيئته فتحقق
عندي ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
الاهل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب
بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادع
هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضره الى ان قال
وكذا لا يكتب بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى
المدعي هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولغة الشهادة
تمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندي على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكيمه
الى اخره وكل فيها واقعة الملواني مع قاضي عنسنة الى ان قال والمحاضر في هذا الباب

في قواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى فان فات هذا الشرط كان فتوى حكمي وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى شافي بموجب بيع عقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للجار ولو كان القاضي خيالا يكون قضاء بان الشفعة للجار الى آخر ما ذكره من الفروع وشي عليه ابن القيس واوضحه بامثلة الثاني لو قال المولى وكل بموجب حكمي مستوفيا بشرط الشفعة فهل يكتب مرارا بانه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفيه الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندي بما ثبتت الحوادث الحكيمه انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وكل انما لا يتحقق قاضي عنسنة بخاري كان يكتب الامام لم لو اني في محاضرهم لا فوردوا عليه اجوبته في سجلاته كتبت تلك السنه بعينها نعم فقال انكم لا تعرفون الشهادة وبذلك القاء على السقف وقبله شئنا ابو علي النسخ وكان لا يخفى عليها فاما انت وامثالك لا تنوح بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع وقال كنا نأمل في ذلك كشفا حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها هيئته فتحقق عندي ان الصواب هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاهل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادع هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتب بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا الى ان قال ويكتب في السجل حكم القاضي ولغة الشهادة تمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندي على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكيمه الى اخره وكل فيها واقعة الملواني مع قاضي عنسنة الى ان قال والمحاضر في هذا الباب

ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يراد من مهر آخر فلا يكون في التدارك
جرح انتهى **الثالث** انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء
في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين في الصحة كان الحكم بالحيثما
وان لم يقع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من
موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقفت الدعوى بشرطها كان حكما بالحيثما
فقط دون غيره والا فلا **قال** اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شرطها وثبت
ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاض حنفى وحكم بالصحة الوقف ولزومه
موجبه لا يكون حكما بالشرط **فلو** وقع التنازع في شئ من الشرط عند مخالف
كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشرط
انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم باطلاله
باعتبار شرط العقل او النظر والاستبدال **الرابع** بنيان في الشرع حكم اذ اعلم
بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها **وما** اذا خالف مذهبه عند اوتيا
الى مس مما لا ينفذ القضاء ما اذا قضى بشئ مخالف للجماع وهو ظاهر وما خالف
الائمة الاربعة مخالف للجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير
ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لا نقضا لمذاهبيهم
واشتهارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالنقض
بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كمنشئ الشارع صرح به في شرح الجمع
للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في قواه بان ما خالف شرط الواقف فهو
مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفسه في الوقف نصا او ظاهرا
انتهى **ويدل** عليه قول صاحبنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه
لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه **وفي** بعض نسخ القدرى بان

ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يراد من مهر آخر فلا يكون في التدارك جرح انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين في الصحة كان الحكم بالحيثما وان لم يقع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقفت الدعوى بشرطها كان حكما بالحيثما فقط دون غيره والا فلا قال اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شرطها وثبت ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاض حنفى وحكم بالصحة الوقف ولزومه موجبه لا يكون حكما بالشرط لو وقع التنازع في شئ من الشرط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم باطلاله باعتبار شرط العقل او النظر والاستبدال الرابع بنيان في الشرع حكم اذ اعلم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه عند اوتيا الى مس مما لا ينفذ القضاء ما اذا قضى بشئ مخالف للجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعة مخالف للجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لا نقضا لمذاهبيهم واشتهارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالنقض بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كمنشئ الشارع صرح به في شرح الجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في قواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفسه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول صاحبنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدرى بان

ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يراد من مهر آخر فلا يكون في التدارك جرح انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين في الصحة كان الحكم بالحيثما وان لم يقع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقفت الدعوى بشرطها كان حكما بالحيثما فقط دون غيره والا فلا قال اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شرطها وثبت ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاض حنفى وحكم بالصحة الوقف ولزومه موجبه لا يكون حكما بالشرط لو وقع التنازع في شئ من الشرط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم باطلاله باعتبار شرط العقل او النظر والاستبدال الرابع بنيان في الشرع حكم اذ اعلم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه عند اوتيا الى مس مما لا ينفذ القضاء ما اذا قضى بشئ مخالف للجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعة مخالف للجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لا نقضا لمذاهبيهم واشتهارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالنقض بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كمنشئ الشارع صرح به في شرح الجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في قواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفسه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول صاحبنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدرى بان

ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يراد من مهر آخر فلا يكون في التدارك جرح انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين في الصحة كان الحكم بالحيثما وان لم يقع بينهما فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقفت الدعوى بشرطها كان حكما بالحيثما فقط دون غيره والا فلا قال اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شرطها وثبت ملكه لما وقفه وسلم الى ناظر ثم تنازعا عند قاض حنفى وحكم بالصحة الوقف ولزومه موجبه لا يكون حكما بالشرط لو وقع التنازع في شئ من الشرط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمقتضى الشرط انما حكم باصل الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشافعي الحكم باطلاله باعتبار شرط العقل او النظر والاستبدال الرابع بنيان في الشرع حكم اذ اعلم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه عند اوتيا الى مس مما لا ينفذ القضاء ما اذا قضى بشئ مخالف للجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعة مخالف للجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لا نقضا لمذاهبيهم واشتهارها وكثرة اتباعهم السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالنقض بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الواقف كمنشئ الشارع صرح به في شرح الجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في قواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نفسه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول صاحبنا كافي الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدرى بان

عزل ولا يجل مع

الى آخره ويدل عليه ايضا ما في الذخيرة والولوالجيه وغيرهما من ان القاضى اذا
تورث ارضا للمسيح بغير شرط الواقف لم يجل للفرش تناول المعلوم انتهى وهذا
علم حرم احداث الوطايف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضى ان وقع
الشرط نفذ والارد عليه فاعلم **الفائدة الثانية** اذا اجتمع خلل والحرام
غلب الحرام وبمعناها ما اجتمع حرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ
حديث وورده جماعة ما اجتمع خلل والحرام الاغلب طرام الحلال قال
العراقى لا اصل له وضعفه البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود
وذكره الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصدوق فاعلم فروعها ما اذا تعارض
دليلان احدهما يقتضى التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم وعلمه الاصوليون
بتعليل النسخ لانه لو قدم المبيح لزم تكرار النسخ لان الأصل في الأشياء الاباحة
فاذا جعل المبيح منافيا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير خائفا للمبيح
وهو لم ينسخ شيئا كونه على وفق الأصل وفي التحريم يقدم المحرم بتعليل
للسنخ او احتياطاً وقد وضحه في شرح المنار في باب التعارض ومن ثم قال
عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليمين احلتهما اية وحرمتها
اية فالتحريم احب اليك وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من
الحايض ما فوق الازار وحديث صنعوا كل شيء الا النكاح فان الاول يقتضى
تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضى اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم
وهو قول البيهقي وابي يوسف ومالك والشافعي وخض محمد شعار الدم و
به قال احمد عملاً بالثقة ومنها لو اشبه محرم باجناس محصور لم يخل كما قد عرفت
في فاعنة المال في الابضاع التحريم ومنها ما من ابيه مأكول والاخر غير مأكول
لا يخل اكله على الاصح فاذا نزل اكله على شاة فولدت لا يוכל الولد واذا نزل

النزاهة السقاة

اجبة في كل من يملك اليمين احلتهما اية وحرمتها اية فالتحريم احب اليك وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الحايض ما فوق الازار وحديث صنعوا كل شيء الا النكاح فان الاول يقتضى تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضى اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم وهو قول البيهقي وابي يوسف ومالك والشافعي وخض محمد شعار الدم و به قال احمد عملاً بالثقة ومنها لو اشبه محرم باجناس محصور لم يخل كما قد عرفت في فاعنة المال في الابضاع التحريم ومنها ما من ابيه مأكول والاخر غير مأكول لا يخل اكله على الاصح فاذا نزل اكله على شاة فولدت لا يוכל الولد واذا نزل

المورد من الوطى الا ان اذ كانت
وضعية لا يجوز ونزل الوطى على شاة فولدت قال
عامة العلماء لا يجوز وقال الامام احمد في كل من كان يشبه
الامم يجوز ونزل الوطى على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام احمد في كل من كان يشبه
يجوز ونزل الوطى على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام احمد في كل من كان يشبه

الحمار على فرس فولدت بغلام يؤكل والاهلي اذا نزل على الوحشي فتج لا يجوز
الاضحية به كذا في الفوايد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم او
كلب مجوسي او كلب لم يذكركم الله عليه عمدا حرم كما في الهداية ومنها ما في صيد
الثانية مجوسي اخذ بيد مسلم فذبحه والسكين في يد المسلم لا يخل اكله للاجتماع
المحرم والمبيح في حرم كما لو عجز مسلم على مذقوسه بنفسه فاعانته على مده فحرم
لا يخل اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة ومنها لو كان بعض
الشجرة في الحل وبعضها في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الاستيعابي ان الاعتناء
لقوامه لا لراسه حتى لو كان قائما في الحل وجب الجراء بقتله تغليب الخطر على الاباحة
انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على
ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع
اغصانها القيمة الثاني ان يكون اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على
القاطع في اصلها واغصانها الثالث بعض اصلها في الحل وبعضه في الحرم فعلى
القاطع الضمان سواء كان الفص من جانب الحل او من جانب الحرم ولا انتهى
ومنها لو اختلطت مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علاوة تميز وكانت
الغلبة للميتة او استويا لم يكر تناول شيء منها ولا بالتحريم الا عند المحضه واما اذا
كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحريم ومنها لو اختلطت ودك الميتة بالزيت
نحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلان في صلوة الخلاصة من فصل شاة
القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقر بلبن اثنان او ماء وبول عدم جواز
التناول ولا بالتحريم ومنها لو اختلطت زوجه بغيره فليس له الوطى ولا بالتحريم
سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبرم قالوا لو طلق واحد
زوجتيه مبهما حرم الوطى قبل التعيين ولهذا كان وطئ احدهما تعينا لطلاق

فانما لا يخل مع
لما كان في طهرها
لا يخل مع
فانما لا يخل مع

ومنها لو كان بعض الصبي
تأورس في الحرم فلا شيء بقتله ولا بشرط ان
يكون جميع فوائده في الحرم حتى
لو كان بعضها في الحرم وبعض
في الحل صح صح صح

وعلمه الميتة انما اذا البنت
في الماء بوطى الدم

انما اذا البنت
في الماء بوطى الدم

قوله بطل النكاح ان كان تزوجهم بعقد واحد
فتفرق بينه وبينهن قوله فان رتب اي
ان تزوجهم على التعاقب قوله فالأخرى
يبطل نكاح الآخر وهو نكاح الخامسة او نكاح
الأربعة لو نكح واحدة ثم اربعاً والاختلاف
والثانية في الام والبنات اذ لم يدخل بها قوله
وخير اي محمد المسلم قوله مطلقاً اي رتبتهن
او لم يربهن قوله احدى لاختين والبنات اي
بخلاف البنات لكون نكاحها صحيحاً دون الام
لان الام حرمت بالعقد على البنات فان قلت
اذ لم يكن التخيير ثابتاً في البنات فامها كيف عطف
البنات على اقبله قلت هذا من باب التخليص
تعالى كناية عن قوم شعيب لئلا يخرجك يا شعيب
والذين امنوا معكم قوتينا اولئك واولئكم
في ملتنا ادخلوا شعيباً في العوالي ملتهم
لم يكن منهم قط كذا في شرح المجمع لابن ملك

فيهم به
فيهم به
فيهم به
فيهم به

الآخر من صور ما لا واسم على اكثر من اربع فانه يرم على الوطى قبل الاختيار على قول
من خيرة وهو قول محمد والشافعي واما الشافعي فقال لا يبطلان النكاح قاله
في المجمع من فصل نكاح الكافر ولو سلم وقتة خيس واختان أو أم وبنات بطل
النكاح فان رتب فالأخر وخيرة في اختيار اربع مطلقاً واحداً لاختين والبنات
انتهى ومنها لورني صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم تدرى منه الى الارض
حرم الاحتمال والاحتياط الحزمة بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل
لانه لا يمكن التخرج عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاول
من احاد ابو بوب كسابي والاخر مجوسى فانه يحل نكاحه وذبحته ويجعل كتاباً ويعقبه
ان يجعل مجوسياً وبه قال الشافعي ولو كان الكتابي الاب في النكاح عنده فليسا
لجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر للصغير فان المجوسى شر من الكتابي فلا
يجعل الولد تابعاً له الثانية الاجتهاد في الاولاني اذ كان بعضها طاهر وبعضها نجساً
والاقل نجس جائز ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يرقى للكل
ويستعمل كذا كان الاقل طاهر أعلا بالاعتماد في ثياب تحلط بعضها
نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً او لا والفرق بين الثياب والاولى
انه لا خلف لهما في ستر العورة وللموضوء حلف في التطهير وهو اليتيم وهذا
كله حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقاً كذا في شرح
المجمع قبيل اليتيم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاولاني الثوب المستنوج لحمة من
حرير وغيره فيحل ان كان الحرير اقل وزناً او استويا بخلاف اذا زاد وزناً
ولم اره الا في الملاحظة من التحري في كتاب الصلوة لو اختلط او ايتى باو
احبابه في السفر وهم غيب او اختلط برغيف بارغفة غيره قال بعضهم فيتحرى وقال
بعضهم لا يتحرى ويتربص حتى يجي احبابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الخطر

الثالثة

فيهم به
فيهم به
فيهم به
فيهم به

وليس سداه في الحرير ونحوه في غير الحرير
يكوه بزازيه في الكواشي

جاء التحري مطلقاً انتهى وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يفعلوا بين
كون الاكثر تقيداً او قرأنا ولو قيل باعتبار الغالب لكان حسناً الرابعة
لوسعي شاة فخر ثم ذبحها من ساعته فانه يحل بلا كراهة كذا في البرازية ومقتضى
القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علمها علماً حراماً لم يجرم لبنها ولحمها وان كان
الورع الترك قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم محل مع الكراهة انتهى
الثانية ان يكون الحرام سهماً فلو اكل المحرم شيئاً قد استهلك فيه الطيب
فلا فيه وقد اوضحناه في شرح الكفر من جنبايات الاحرام السادسة اذا اختلط
ما يلح طاهر بما مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا
ويشافي الطهارات من شرح الكفر بماذا يعتبر لعلبة السابعة لو اختلط لبن ام
بماء او دواء او لبن شاة فالعبرة بالغالب وثبتت الحزمة اذا استويا احتياطاً
كافي الغاية واختلف فيما اذا اختلط لبن امرأة بلبن اذى والصحيح ثبوت الحزمة
منها من غير اعتبار للعلبة كما بيناه في الرضاعة الثامنة اذ كان غالباً بالملح
حلالاً فلا بأس بقبول هديته واكل ماله ما لم يتبين انه من حرام فان كان غالب
ماله الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه طلال ورثه واستقرضه قال الحلواني
وكان الامام ابو القاسم الحاكم يافه جوايز السلطان والحيلة فيه ان يشتري شيئاً
بمال مطلق ثم ينفقه من اى مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان
المبتاع بطعام السلطان والنظمية يتحرى فان وقع في قلبه حذر قبل اكله والا
لا لقوله عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن به ورع وصفا
قلوب ينظرون الله تعالى ويذكر بالفراصة كذا في البرازية من الكراهة السادسة
اذا اختلط حاتم المملوك بغير المملوك فطاهر طاهرهم انه لا يحرم وانما يكره قال في البرازية
من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويولفها ولا يتركها بلا علف

فيهم به
فيهم به
فيهم به
فيهم به

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضمير قوله وعدم لانقسام المسمى المهر لا محالة قلت عبارة الهداية ثم جميع المهر المسمى للمهر لا محالة لا محالة
 الى حنفية وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المراد
 بانقسام المسمى المهر في قولها انقسام على مهر مثلها وبعد انقسام في قولها الى حنفية ان يكون جميع المهر المسمى للمهر لا محالة لا محالة لا محالة
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه بعد انقسام المهر المسمى مطلقا فليست بد

قوله قالوا الوجه بين من تحل ومن لا تحل في تحلل
 ومن لا تحل له كما في لفظ الهداية والثلث المذكورة
 بعدهما من حرمة ومجوسية ووثنية تمثيل بين
 لا تحل له وحده وانما اقتصر على ثلث لان امثلة
 منه تحل له ظاهرة فاشية والضمير في حرمة المخرج
 بقرينة السابق قوله وخطية ومنكوسة وهي
 لوجع بينهما واخلية خلاف المنكوسة مأخوذ
 من ناقة خلقة مطلقه في عقابها ترى حيث
 شئت كما في المصباح المنير والمراد
 بالمنكوسة منكوسة غير قوله
 او مقعدة ومجوعة مثال اخر
 للجمع المذكور تحقيقه يحتاج
 الى تدبر زائد فليست بد

المحيط كما في البرازية فحالة
 المهر المسمى للمهر
 لفظ الهداية في تزوج
 امرأتين في عقدة واحدة
 احديهما لا تحل له فاحدها

كذلك لا يتقرر النكاح فان اخلط جام غير صاحبه لا ينبغي له ان ياخذ ما ولو اخذ ما طلب
 صاحبه كما لفتاة الى اخرها فيها العشرة قال في القنية من الكراهية غلب على ظنه ان
 اكثر بيعات اهل السوق لا يخلعون الف فان كان الغالب هو الزوام فبشره عن شره
 ولكن مع هذا لو اشتراه لطيب له انتهى وقد مناه عن الملقط في البيوت الثالث من
 قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا باس بشره اذ هو لال الله بعد الجوز في اخذ من كل
 الف عشرة وشرطه السكافين اذ كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز
 شراء بيض المقارن للكسرة وجوزاتهم ان عرفانه اخذ ما قار انتهى واما
 مسئلة الخلط فمذكورة باقسامها في البرازية من الوديعة واما مسئلة ما اذا خلط
 الحلال بالزوام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان يقوم دلالة على انه من الزوام
 ثم بدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال ورام في عقد او بنة وخلقت
 ابواب منها النكاح قالوا الوجه بين من تحل ومن لا تحل كحرمة ومجوسية ووثنية
 وخطية ومنكوسة او مقعدة ومجوعة صح نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام
 وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وفي الهداية وليس منه ما اذا جمع
 بين خمس واختين في عقد فانه يبطل في الكل لان الحرم للجمع لاحداهن واحديهما
 فقط وكذا لو تزوج امه ورامه في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى كل واحد
 كان تزوجا على عشرة دراهم وذن من فخر فلها العشرة وبطل الحرم ومنها الخلع
 فكما لم يفهمها غلب الحلال الزوام لما ان اشتراطه بئزلة الشرط الفاسد ومما لا يبطلان
 واما اذا زوج الوالي الصغير اكثر من مهر المثل فان كان ابا او جدي عليه الف
 النكاح وقيل يصح به المثل ومنها البيع فاذا جمع بين حلال ورام صفقة
 واحدة فان كان الزوام ليس بالجامع بين الميتة والزكينة والمهر والعبد
 فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الزوام وكذا اذا جمع بين كل واحد

في المهر المسمى للمهر
 في المهر المسمى للمهر
 في المهر المسمى للمهر

وان كان الزوام ضعيفا كان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والقن او بين
 القن والمكاتب او ام الولد او عبد غيره فانه لا يسرى الفاد الى القن لضعفه
 واختلف فيما اذا جمع بين وقف وملك والاصح انه لا يسرى الفاد الى القن لان
 الوقف مال لغم اذ كان مسجدا غامرا فهو كالمال العام بالمعجزة اي الخراب فكذلك
 ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل
 فيما زاد بل يبطل في الكل كمن اذا اسقط الزايد قيل دخوله انقلب البيع صحيحا ومنه
 ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع كان المجهول لا يفيض جهالة الى الممازعة
 لا يتصرف والافسد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لانتشارهما في
 انهما لا يبطلان بالشرط الفاسد ومهر حوا بان لو استأجر دارا كل شهر بكذا فانه
 يصح في الشهر الاول فقط ولم ار الا ان حكم ما اذا استأجر متاعا ليس له ثوبا بطل
 كذا وعرضه كذا مخالف بزيادة او نقص من استحق بقدره او لا يستحق اصلا وثنا
 الكفالة والابراء وينبغي ان لا يتعد الى الجائر وقالوا لو قال طاعتك لكفتلك
 كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها العتية وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعد
 الى الجائر ومنها الاهداء قالوا الواهب الى القاني من له عادة بالاهداء قبل القضا
 وزاد برد القاني الزايد لا الكل كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائر وظاهر كلامه
 ناد في القدر واما اذا زاد في المعنى كان كانت عادة اهدى ثوب كان فاهدي
 ثوبا حرم ثم اراده الان لاصحابنا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته
 لعدم تميزه من الجائر ومنها الوصية فلو اوصى لاجبني ووارثه فلا جني نصفها وطلت
 للوارث كما في اكثر وكذا لو اوصى للقاتل والاجبني ومنها الاقرار قال الزيلعي فيها
 لو اقر بعين او دين لوارثه ولا جني لم يصح في حق الاجبني ايضا انتهى وفي الجمع من
 الاقرار لو اقر لوارث مع اجبني فكذا بالشركة صح في الاجبني انتهى ومنها باب

قوله لو اقرت مع اجبني قالوا في رخصه بطلان الفدية صحتها في قوله فكذا
 الشكر بان قالوا لا بد ان يقر بشئ ما يشترطه كاشف قبيح بالتكليف فان صدق
 المقر فبطلان الاقرار اتفاقا اما اذا كذب الوارث المقر فبطلان الاقرار اتفاقا
 الاجبني فبطلان الاقرار على خلاف ايضا كذا في صحيحه ان يقال يجوز الاقرار اتفاقا
 في مذهب شيخ الاسلام كذا في صحيحه

50
 في المهر المسمى للمهر
 في المهر المسمى للمهر
 في المهر المسمى للمهر

قوله في انقسام المسمى المهر وعدم الضمير قوله وعدم لانقسام المسمى المهر لا محالة لا محالة لا محالة
 الى حنفية وعندها يقسم على مهر مثلها انتهى ولا يمكن توفيق ما في الاشباه لهما الا بان يحل كلامه على اللفظ الشرعي غير مرتب يكون المراد
 بانقسام المسمى المهر في قولها انقسام على مهر مثلها وبعد انقسام في قولها الى حنفية ان يكون جميع المهر المسمى للمهر لا محالة لا محالة لا محالة
 اللفظ الشرعي مرتب فان الامام لا يقول بانقسام المسمى المهر ولا صاحبه بعد انقسام المهر المسمى مطلقا فليست بد

خفاء ان مدته مدة المسافر واما لو احرم قاصرا فبلغت سفينة دار اقامة
فانه يتم ولو شرع في الصلوة في دار الاقامة فسارت سفينة فليس له كسرها ولم
ارها الا ان وعندنا فاية السفر اذا قضاها في الحضر بقضائها ركعتين وكل يقضيها
اربعا لان القضاء يحكي الاداء واما باب الصوم فاذا صام مقيما فخر في اثناء النهار
او عكسه حرم الغطر **فصل** في هذا القاعن قاعنا اذا تعارض المانع و
المقتضى فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت او المانع عن سنن الطهارة حرم فعلها
ولو جرحه جرحا عمدا او خطأ او مضمونا وهدأ ومات بهما فلا قصاص في خروجها
مسائل الاولى لو استشهد الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل
كقولنا الثانية لو اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار فمقتضاها عدم التفسير
لكل والثاففة يقولون بتغسيل الكل ولم يفسلوا واصحابنا فصلوا فقال
الحاكم في الكافي من كتاب النجوى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار
فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان
لم يكن عليهم علامة والمسلمون اكثر غسلوا وكفوا وصلى عليهم وينون بالصلوة
والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان سواء
او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين
وقدر رجح المانع على المقتضى في مسألة غسل لرجل وعلولا فرفان كلامها ممنوع
عن التعريف في ملكه حتى لا يخرج من ملكه فمقتضى حق الاخصر مانع وكذا انصرف
الراهن والموجب في المقتضى والعين الموجهة منع حتى المرنس والمستاجر
واما قدم الحق هنا على الملك لانه لا لا يغتصبه الا منفعة بالتأخير وفي تقدير الملك
تغويت عين عن الاخر وتما في العبادية من مسائل الجحطان لم ارها الا ان الاصحاب
وارجوا من كرم الفلاح ان يفتح او يفتح من مسائلها وهي الايتار في القرب

القاعدة الثالثة
لم ارها الا ان

في نسخة
في نسخة
في نسخة

قال الشافعية الايتار في القرب مكروه وفي غير ما محبوب قال الشيخ ويوثرون
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا ايتار في القرب
فلا ايتار بجاء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادة
التعظيم والاحلال فمن آثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل
الوقت وموت ميتا فوجبه لغيره ليتوضأ به لم يجز الا عرف فيه ظاهرا لان الايتار
انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في
شرح المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجلسي مجلس في موضعه فان قام
باختياره لم يكره فان انتقل الى بعد من الامام كرهه قال اصحابنا لانه اثر بالقربة
وقال الشيخ ابو محمد في النوف من دخل عليه وقت الصلوة وضع ما يقيه طهارته و
وبناك من تخاجه للطهارة لم يجز له الايتار ولو اراد المضطر ايتار غيره بالطهارة
مجهدة كان له ذلك وان خاف فوت محبة والنوفان للحن في الطهارة فله ان يتوضأ
في الايتار والحق في حال المحبة لنفسه وكره في ايتار الطائفة بغيره بالقراءة لان قراءة
العلم والساعة اليه قرينة والايتار بالتوب مكروه قال لا سيوطي من المشكل على
من القاعنة من جاء ولم يجد في الصف قرينة فانه يخرج شخصه بعد الاحرام ويندب
للجور وان يساعده فذا يغتسل على نفسه قرينة وهو ابر القصف الاول انتهى ثم تأت
في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فاراد ان يوتر الفقراء على نفسه
علم انه يصبر على الشدة فالأيتار افضل والا لا اتفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة**
التابع تابع يدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرد بالحكم ومن فروعهما الحكم بدخل في بيع
الام تبعا ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق بدخلان في بيع الارض
تبعا ولا يفرد ان بالبيع على الاظهر ومنها الكفارة في قتل الحن ومنها لالغان بنفسه
وفرج عنها مسائل منها بيع اعناق الحن دون انه بشرط ان غلده قل من ستة اشهر

اقول ان هذا من فتن
بناؤه واما ايتار جرحه
فانه غير مكروه
احرم على كل حال
النجاسة

يكره ان يقال ان الميت
في قبره او في قبره
الصفوف وهذا لا يكون
في القبر ولا في القبر
فقال في القبر لا يجوز
فقال في القبر لا يجوز

الرابعة صح

لا بد من

ومنها يقع أفرادها بوقفة بالشرط المذكور ومنها يقع الايصاء ولو حل ائنه ومنها يقع
 الاقرار له ان بين المقر سببا صالحا ودلا لا قل من ستة اشهر ومنها ان شرط
 بشرط ولادة جثا ومنها انه يورث فقسم الخوة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها
 فالقعة ومنها يقع الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لائق المدة في
 في الادمي وفي مدة يقصور عند اهل الخبرة في ابراهيم ومنها صحة تديره ومنها ثبت
 نسبة فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تشرى على الحمل قبل وضعه
 ليس على اطلاق ما علمت من ثبوت الاحكام له قبل الملامد بعضها كما اشار اليه الغاية
 وخرج عنها ايضا لو قال المديون تركت الاجل او بطلت او جعلت الحمل جالافا بطل
 الاجل كما في الخاتبة وغيره ما عدا انها صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بها كما
 خرج عنها لو اسقط الجوده فانه يصح لانه حق وما خرج لو اسقط حقه في جس
 الرهن قالوا صح ذكره كعادى في الفصول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع
 ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقا لثا فية في الرهن وكفيل
 على الاصح وخالفوا في الجوده والجل فارين بان شرط القاعلة ان لا يكون الوصف
 مما يفرد بالعقد فان افردها للرهن والكفيل افردها بالحكم **الناحية** التابع يسقط
 المتبوع منها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتلنا بعدم القضا لا يقضى سننها الروا
 ومنها من فاته الحج والحمل بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانها تابعان للو
 وقد سقط ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها من لم يصب
 ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبهم والمغتربين والغنائم يعرفون لاولادهم
 ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اختلفنا في شرح الكثرة وما خرج الاخرس
 يلزمه تحريك **الان** في كبرية الاقتراح والتبعية على القول به واما بالقراءة
 فلا على انهما مع ان المتبوع قد سقط هو التلغظ ومنها اجر المولى على رسله الا فرغ عنه واجب

قال المصنف في شرحه ان شرط القاعلة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان افردها للرهن والكفيل افردها بالحكم **الناحية** التابع يسقط المتبوع منها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتلنا بعدم القضا لا يقضى سننها الروا ومنها من فاته الحج والحمل بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانها تابعان للو وقد سقط ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها من لم يصب ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبهم والمغتربين والغنائم يعرفون لاولادهم ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اختلفنا في شرح الكثرة وما خرج الاخرس يلزمه تحريك **الان** في كبرية الاقتراح والتبعية على القول به واما بالقراءة فلا على انهما مع ان المتبوع قد سقط هو التلغظ ومنها اجر المولى على رسله الا فرغ عنه واجب

قال المصنف في شرحه ان شرط القاعلة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان افردها للرهن والكفيل افردها بالحكم **الناحية** التابع يسقط المتبوع منها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتلنا بعدم القضا لا يقضى سننها الروا ومنها من فاته الحج والحمل بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانها تابعان للو وقد سقط ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها من لم يصب ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبهم والمغتربين والغنائم يعرفون لاولادهم ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اختلفنا في شرح الكثرة وما خرج الاخرس يلزمه تحريك **الان** في كبرية الاقتراح والتبعية على القول به واما بالقراءة فلا على انهما مع ان المتبوع قد سقط هو التلغظ ومنها اجر المولى على رسله الا فرغ عنه واجب

على المختار **فليس** يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل من فروعه
 قوله اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل
 ومن فروعه لو قال لزيد على عمر الف وانما من به فانكر عمر ولم يثبت الكفيل اذا ادعى ما
 دون الاصيل كما في الخاتبة ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بابت ولم يثبت
 المال الذي هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعت عبدا من زيد فاعتقه فانكر زيد ولم يثبت
 المال الذي هو الاصل في الخلع ومنها بعت من نفسه فانكر العبد عتق بلا عوض انما نشأ
 التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الارقا
 ان انتقل قبل مثا ركة الامام وقر عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه في الركوع
 والسجود في الرابعة **الرابعة** يقتصر في التتابع ما لا يقتصر في غيرهما وقريب منها يقتصر في
 الشيء ضمنا ما لا يقتصر قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين
 فيما ثبت ضمنا حكما ولا يثبت قصدا منه قرن لهما اعتق احدهما وهو مرفوض في
 المعتق نصيب الساكن لم تجز ولا يمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لكن لو ادى المعتق
 الضمان الى الساكن ملك نصيبه **فمنه** غصب قنا فابا من يده ومنه المالك ملك الغاصب
 ولو شره قصدا لم تجز ومنه فضولي روجه امرأة بر غنا ثم الزوج وكله بعده بان
 يزوجها امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولها ولكن زوجها با
 بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه شرى كبر بزوج امر المشتري بالتابع بقبضه للمشتري لم
 يصح ولو دفع اليه غرارة وامره ان يكيله فيها اذا الباع لا يصلح وكيله عن المشتري في
 القبض قصدا ويصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومن شرى ماله بيرة فوكل وكيله بقبضه
 فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه
 الوكيل وهو براءه سقط خيار الرؤية موكلا عند ان حقيقة خلافا لهما وقريب من هذا
 من لا يجوز اجازته ابتداء ونحو انتهاء منه القاضي اذا تخلف مع ان الامام لم يول

مطلب ضمان الكفيل
 ضمان الاصيل
 عتق العبد
 والشرع في ما بين
 بين ضمنا والاصل قصدا
 عدم المأموم على

ما لا يقتصر قصدا

الاختلاف لم يجر ومع هذا الوحكم خليفة وهو يصلح ان يكون قاضيا واجاز القضاة
 احكامه يجوز ومنه ان الوكيل لا يسع له ان يملك التوكيل به ويملك اجازة يسع بايعه فقتلوا
 والمعنى فيه انه اذا اجاز خطيبا على ما اتى بخليفته ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته
 في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابداء ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع
 يومين بان كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام
 التي لم يكن ولاية القضاء فاذا اجازته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى **قاعدة**
 ظفرت بمسكتين يفتقر في الابداء ما لا يفتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة
 الاولى يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق انزل عند
 بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه **الثانية** لو ابقى الكاذبون في
 ولو اذن للابن في كافي قضا المعراج وقيدته قاضي خان بما في **الفاصل**
 نعرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح
 في مسئلة صلح الامام على الظلمة المبينة في طريق العامة وصرح به الامام ابو يونس
 في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجبايات ان السلطان لا يصح عفو
 عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعلته في الايضاح بانه يغيب
 ناظر او ليس من النظر المستحق العفو واصله ما افرجه عبيد بن منصور عن
 البر قال قال عمر رضي الله عنه اتى انزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة والى
 النبي ان اجئت اخذت منه فاذا اليسرت رددته فان استقيت استغفرت
 وذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله
 عنهما بن ياسر على الصلوة والحب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت
 المال وبعث عثمان بن حنيف على مساحاة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم
 شطرا واطمأنتهم العمار وروى بها لعبد الله بن مسعود وروى بها الاخ لعثمان بن حنيف

السلطان لا يصح عفو
 عن قاتل من لا ولي له

وقال اني انزلت نفسي وياكم من هذا المال بمنزلة والى النبي فان الله تبارك وتعالى قال
 ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف والله ما ارى احدا
 يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استسرع فرا بها انتهى فعلى هذا لا يجوز له التفضيل ولكن
 قال في المحيط من كتاب الزكوة والاراء الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يعمل
 في ذلك الى هو ولا يحل له الاما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال
 شئ بعد ائصال الحقوق الى اربابها قسم بين المسلمين وان قصر في ذلك كان له
 عليه حسيبا انتهى وذكر الزيلعي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة
 انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط
 بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يخص به الى ان قال ويجب على الامام ان يثق الله
 بما ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان
 الله عليه حسيبا انتهى وفي كتاب الخراج لابن يوسف ان ابا بكر الصديق رضي
 الله عنه قسم المال بين الناس بالتسوية فجاءنا من فقالوا له يا خليفة رسول الله انك
 قسمت هذا المال فتسويت بين الناس ومن الناس ناس لهم فضل
 وسوابق وقدّم فلو فضلت اهل السوابق والقدم والفضل فضلهم فقال
 اما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني بذلك وانما ذلك شئ
 ثوابه على الله تعالى وهذا معاش فالاسوة فيه خير من الاشارة فلما كان عمر بن الخطاب
 وجاء الغنوج فضل وقال لا تجعل من قاتل رسول الله صلعم من قاتل معه فرفض
 لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدر الاولم يشهد بدر
 اربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر وون ذلك انزلهم على قدر
 منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمتعلم كان ابو بكر
 يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر بن الخطاب يطيهم على قدر الحاجة والفقير

اموال بيت المال
 اربعة انواع

النفقة

مكتب في نفوذ
السلطان وعلم
نفوذهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فان في النسخه سده كذا او في حاشيه
قوله ان شغله اوسع اذ اذا كان الشغل
آخرا ان شغله اوسع الساعه و
يستعمل الكره ويقلل الساعه و
ويقلل عاين وان يغفل في
تدويره فحينئذ لا يجد الكثر
او هذا اذا اشتغل بعد الكثر
الاستعماله وحينئذ لا يشك
ربما على هذه المسامحه
ايضا على ما هو
ازداد اهتماما
على

لها
بقينه
صل
من
كبش
بالاخر

[illegible]

ما بين من هذا القبيل من لا يوافق
المدارس والربط من لا يوافق
المستقل وينبغي ان يكون اوقاف
قسيغا ان تدرها ما يوافق اوقاف
كوارضات السجدة السجدة السجدة
التي فيها بالان

لو كان الزوج
معتقاً لم يكن
معتقاً

لا يصح تأجيل
القاضي

الى الطريق فاشهد واحد على ما كلفه ثم ابراه الله لم يصح كما في التمهيد وكذا لا يصح
تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين **القاعدة السادسة** الحد وندرا
بالشبهات وهو حديث رواه الاسيو على معزيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس
واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة اذ دفعوا الحدود ما استطعتم واخرج الترمذي
والحاكم من حديث عائشة في قولها سبيلهم فان الامام لا يخطئ في العفو خير من ان
يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا اذ روا الحد وودو القتل
عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير اجمع فقها الامصار على ان الحد وندرا
بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقية لامة بالقبول والشبهة ما يشبه
الثابت وليس ثابت واصحابنا قسموا الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه
والى شبهة في المحل فالاولى يتحقق في حق من اشبهت عليه اكل والحكمة فظن غير الدليل
دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وفي جارية زوجة وابيه
او امه او جده او جدته وان علنا وفي المطلقة ثلثا في العدة او باينا على ماء
او المختلعة وام الولد اذا اعتقها وهي في العدة وفي الحد جارية مولاه والمرئ
في حق المرونة في رواية مستعير الرهن كالمترم في هذه المواضع لاحد اذا قال
انها حل لي ولو قال علمت انها حرام على وجه الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يصح
لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمها بالحكمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة
والمطلقة طلاقا ثابتا بالكتابيات والجارية المبعة اذ اوطنها البائع قبل تسليمها الى
المشتري والمجولة مهر اذ اوطنها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الكوا
وغيره والمرئ اذ اوطنها المرئ في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمتخارة
ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم
وبدخل في النوع الثاني وفي جارية عبدة الماذون والمذبون ومكاتبه وفي البائع

في حق المرونة في رواية مستعير الرهن كالمترم في هذه المواضع لاحد اذا قال انها حل لي ولو قال علمت انها حرام على وجه الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يصح لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمها بالحكمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة والمطلقة طلاقا ثابتا بالكتابيات والجارية المبعة اذ اوطنها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجولة مهر اذ اوطنها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الكوا وغيره والمرئ اذ اوطنها المرئ في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمتخارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها حرام لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم وبدخل في النوع الثاني وفي جارية عبدة الماذون والمذبون ومكاتبه وفي البائع

الجارية المبعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها الحياء للمشتري وجارية التي
هي اخته من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة او بالمطاهرة لا
اذ جماع لانها انتهت في الفتح ومنها شبهة ثالثة عند ابن حنيفة وهي شبهة العقد فلا حد
اذا ولى حره بعد العقد عليها وان كان علما بالحكمة فلا حد عليه من ولى احره نكروها
بلا شهود او بخلاف مولاه او مولاه وقالا لا حد في ولى حره المعقود عليها اذا قال
علمت انها حرام والفقوى على قولها كما في الخلاصة ومن شبهة وفي امرأة اخلف في صحة
نكاحها ونكاحها شرب الخمر للندوى وان كان المعتد تحريمه ومنها انه لا يجوز التوكيل
باستيفاء الحدود واختلف في التوكيل بانباتها ومما يبنى على انها لا تثبت
بشهادة الشا ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا بقل
الشهادة بمقدّم مقام سوى حد القذف الا اذا كان بعدهم عن الامام ولا يصح
اقرار السكران بالحدود والخالصة الا انه يضمن المال ولا يخلف فيها لانه لرجا الكو
وفي شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير بين ولا تصح الكفالة بالحدود وفي
ولو برهن القاذف برجلين او رجل وامرأتين على اقرار المقذوف بالزنا فلا حد عليه
فلو برهن بثلثة على الزنا حد و حدوا ولا قطع بسرقة مال اصله وان علما ونزعه
وان سفل واحد الزوجين وسيد وعبده ومن بيت ماذون في دخول ولا
فيما كان اصله مباحا كما علمت تفارجه في كتاب السرقة ويسقط القطع بدعواه
كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة
زوجته ولم يعلم ذلك **تنبيه** يقبل قول المترجم في الحد وكيفية ما فان قيل وجب
ان لا يقبل لان عبارة المترجم يدل عن عبارة العج والحد ولا يثبت بالابدال الا ان
انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي احيب بان كلام المترجم
ليس يدل عن كلام الاجمعي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم

حنيفة عليه السلام
كذا في الخلاصة

لا يستخلف في الحدود
الخالصة

اذا انكر القاذف
ترك من غير بين

مسئلة اللص
الظريف

وفي الحدود التي هي حق الله تعالى كزنا وشرب
الخمر لا يقضي بعلمه وفي القصاص حد القذف
يقضي بعلمه خلاصة الجلس الرابع من كتاب القضا

فثبت فان ما ذكره من الاطباء لا يطالب لا يجرى في
ذلك الاشكال الباطل لان ما ذكره لا ينبغي البطلان
وجه المصير الى البدل في تلك الصورة في ما ذكره
المولى اعني رده

في كل من هذه النسختين

يعرفه ويتف عليه فكانت عبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل
لانه يصار الى التزويج عند العجز عن مودة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار
كذا في شرح الادب للصدر الشريفي من النسخ والتلخيص **تبيين** العصاص كالحدود
في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت بالحد وما في عليه لو ذبح نياها فقال
ذبحته وهو ميت فلا قصاص وجبت الدية كما في العدة ومنها لو جرح القاتل بعد
الحكم عليه بالقتل فانه يتقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقلني فقتله
اغتلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقل عبيدي او اخي او ابني
او ابني لكن لا شيء في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في خزانة المفتين ما اذا قال
اقل عبيدي او اخي او ابني وهو صغير فانه يجب العصاص وتامة في البرازية ويتبع
ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه يحقون الدم على التام او لا في الخاتمة ثلثة قتلوا
رجلا عمد ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم
الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف
يقبل في حق الواحد وقال الحسن اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا مسئلة في العفو
في شرح الكثر من الدعوى عند قوله وقبل الخصم اعطى كفيلا فترجع وكتب في الفتاوى
ان العصاص كالحدود والاف في مسائل الاولى يجوز العصاص بعلمه في العصاص والحدود
كما في الخلاصة الثانية الحدود ولا تورث والعصاص يورث **الثانية** لان
العفو في الحدود ولو كان هذا العفو بخلاف العصاص الرابعة العاصم لا يمنع من
الشهادة بالقتل بخلاف الحدود وسوى هذا العفو الخامسة ثبتت بالاشارة
والكناية من الاخر بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة
لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في العصاص **السابعة** الحدود وسوى هذا العفو لا
لا توقف على الدعوى بخلاف العصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم

في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين

وفي فتاوى قاضيان قال اقلني فقتله كان عليه الدية ولم يذكر خلافا عن زاده

مطلب العصاص
بعد الحكم عليه بالقتل
فانه يتقلب دية

قد ذكرته هذه المسئلة في كتابي تروا

الامام يقضي بعلمه حد القذف والعصاص
والعزير كذا في التراجيح في الاشياء

في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين

ان قلت ان والد المقتوف ان علا وولده
يقام حد القذف بطلبها والظاهر لا بطريق
الارث قلت لا بل بوقوع القذف في نفسها
تقذف المقتوف لان العاصم لا يمنع من
الجرية فيقتل ولهم القذف معنى وعلم هذا بتمام
الحد بطلبهم وان كانوا محرمين عن الارث
للموانع اخرى زاده

بلغ

اعدا حد في الخلاصة

في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين
في كل من هذه النسختين

في كل من هذه النسختين

التعزير يثبت مع الشهادة ونذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويؤثر فيه الحلف
فيه بالكلول والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان فانها
تسقطها وكذا لا يجب مع النسيان والخطا وبافاصوم مختلف في صحة
كامل في حكمة واما الغدية فكل يسقطها لم اربا الا ان ومن العجب ان الشفاعة
شرطوا في الشهادة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله والذمي فانه
يقتل به وان كان موافقا لراي ابي حنيفة ومن شرب النبيك ولا يراي خلاف
ابي حنيفة انتهى **الفائدة السابعة** الحولا لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صبها
فلو غصب حبسا فمات في يده فحاجة او تجي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة او
حبسه او ينقله الى ارض مسبعة او الى مكان الصواعق والى مكان يغلب فيه
الحمل والامراض فان دية على عاقلة العاصب لانه ضمان الملاف لا ضمان غصب
والمر يضمن بالاملاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمرا لا يضمن بالغصب ولو عصفرا
وتامة في شرح الزيلعي قيل باب الفاسد وام الولد كالمرا ولم اذكر الحكم ما اذا ولى
حرة بشبهة فاحبها وماتت بالولادة ويتبع عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كان
امة ومن فروع القاعد لو طاعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخاتمة ولو
الواحي صبيا فلا حد ولا مهر وهذا ما يقال لنا وعلى خلافه العقر والعقوبة بخلاف
ما اذا طاعته امة تكون المهر حتى السيد وخرج عن القاعد قول اصحابنا اذا
تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما او دخل بها احدهما فوالا لا يكون
دليلا على سبق عقده **والاولى** ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لا قدمناه و
لقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معللين بانها في يد الزوج فهي
وما في يده فاني يده فيقال في اصل القاعد الحولا لا يدخل تحت يد احد الا الزوجة فانها
في يد زوجها والله اعلم ثم رايت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه امرأة

في كل من هذه النسختين

في كل من هذه النسختين

في كل من هذه النسختين

في دار رجل يدعى انها امرأة وخارج يدعيها وهي تصدق فالقول لرب الدار فقد
 صرح بان اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كما في المصنف انتهى **القاعدة الثامنة**
 اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالباً فمن
 فروعهما اذا اجتمع حدث وجنابة وحيض كفي الغسل الواحد ولو باشر المحرم فيما دون
 الفرج ولزمت شاة ثم جامع ومقتضاهما لاكتفاء بموجبهما ولم اره الا ان حرماً
 ومنها لو قص يد يد رجل في مجلس احد فانه يجزى واحد اتفاقاً وان كان في مجلس
 فلكذلك عند محمد وعليه قولهما يجب لكل يد دم وكل رجل دم اذا وجد ذكر في كل مجلس
 يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد او رجل فمغلنا ما جنابة واحدة معنى الثاني
 المقصود وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس بعينه المعنى واذا اختلف بعينه جناباً كقولها
 اعضاء متبانية وعليه هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة
 الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية
 عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخاتمة فان جامعها مرة اخرى في غير ذلك المجلس قبل
 الوقوف بعزفه ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قوله
 ابي حنيفة والي يوسع ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني
 شيء انتهى ومنها لو دخل المسجد وصل الفرض او الراتبة دخلت فيه النجاسة ولو طأ
 القادوم عن فرض ونذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طأ في اللافضة لا يدخل
 فيه طواف الوداع لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد حرام
 فصل مع الجماعة لا ينوب عن حجة البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضته عقب طواف
 ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف حجة المسجد لان ركعتي الطواف واجبة
 فلا يسطر بفضل غيره بخلاف حجة المسجد ولو تلا آية فوجد صلاته قبل ان
 يقرأ آيات كفت عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعظيم وكذا الورع لها فوراً

لو دخل المسجد وصل الفرض او الراتبة دخلت فيه النجاسة

افاض الناس من عرقا الى منى في فصول
 فكل دفعه افاضه يعني سرقة
 كيتك ترجان صحاح

اجزات قياساً وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لو
 تلا آية وكررها في مجلس واحد كتنى بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلوة
 لم يتعد الجابر بخلاف الجابر في الاحرام فانه يتعد ويتعد الجنابة اذا اختلف جنسها
 لان القصد بسجود السهو رغم انف الشيطان وقد حصل بالسجدة الثانية في الصلوة
 والمقصود بالثاني جبره على الحرة فكل جبر فاختلف المقصود ولو زنا وشرب وسرق
 حرار كني واحد سواء كان الاول موجباً لما اوجب الثاني اولاً فلو زنا بكراً ثم غيباً كني
 الزرع ولو قد زنا مراراً واحداً او جماعة في مجلس واحد كني واحد بخلاف ما اذا زنا
 ثم زنا فانه يحد ثانياً ولو زنا وشرب وسرق اقيم لكل لا اختلاف الجنس ولو وطئ
 في نهار رمضان حراراً لم يلزم بالثاني وما بعد شيء ولو في يومين كانا من رمضان
 تعددت والا فان كفر الاول تعددت والا اتحدت ولو قتل المحرم صيداً في الحرم
 فعليه جزاء واحد للاحرام لكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوباً مطيباً فعليه فديتان لاختلاف
 الجنس وكذا قال الزبيدي في قول الكفر او غضب راسه جناباً هذا اذا كان ما يعا
 واذا كان مطيباً فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى ويتعد الجزاء
 على القارن فيما على المفرد به دم كونه محرماً باحرامين عندنا وقوله لا ان يتجاوز الميقا
 غير محرم استثناء منقطع لانه حال المجاوزة لم يكن قارناً ولو تكرر الوطئ بشبهة
 واحدة فان كانت شبهة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت
 شبهة اشتباه وجبت لكل وطئ مهر لان كل وطئ صادف ملكه الغير فالاول كوطئ
 جارية ابنة او مكاتبه والمكوثه فاسداً ومن الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة
 ولو وطئ مكاتبه مشتركة مراراً اتحد في نفسه طها وتعد في نصيب شريكه واكمل
 لها ولا يتعد في الجارية المستحقة كذا في الظاهرية ومن زنى بامه فقتلها وجب الحد
 مع الديه ولو زنى بكبيره فافضاً فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه الحد

الاختلاف اصل النكاح وهو
 في الزنا والحد والنفقة
 في الزنا والحد والنفقة
 في الزنا والحد والنفقة

لو تعدد السهو لم يتعد الجابر
 ولو تعدد السهو لم يتعد الجابر

لو تعدد السهو لم يتعد الجابر
 ولو تعدد السهو لم يتعد الجابر

لزمت احد والقيمة لا تضلها
 ولو زنى بكرة فقتلها صح

والاشي في الافضا لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا
شي في الافضا ووجب العقر من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها فان لم
تستكم بولها فعليه الدية كاملة والا حد ومن الدية وان كان مع دعوى شبهة
فلا حد عليها وان كان البول يستكم فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية
وان لم يستكم البول فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند مخالفا للحد وان كانت
صغيرة فجامع مثلها في كالكبرة الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجامع مثلها
فان كان يستكم بولها فعليه ثلث الدية وكما للمهر ولا حد عليه والا فالدية فقط
كذا في شرح الزبائي من الحدود واما الجناية اذا تعدت بقطع عضو ثم قتلها
لا تدخل فيها الا اذا كانا خطابين على واحد ولم يتجلها ببرد وصور ما سئ
عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عدي او خطابين او احدهما عمد والاخر خطأ
وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل من الثانية اما ان يكونا قتل قبل
البرد او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والعقضاء المعنوية اذا
وطئت بشبهة وجبت اخرى وتداخلتا والمترى منها سواء كان الواجب صاحب العدة
الاولى او غيره لحصول المقصود وقد علمت ما احترزنا عنه بقولنا من جنس واحد
وبقولنا ولم يختلف مقصودهما ويقولنا غالبا والله موثق **القاعن** **المتعة** اعمال
الكلام اولى من ايماله متى امكن فان لم يمكن اهل ولذا اتفق اصحابنا في الاصول
على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلا حلف لا ياكل من هذه النخلة
او هذا الدقيق حث في الاول باكل ما يخرج منها وبثمنها ان باعها واشترى بها كولا
وفي الثانية بما يتخذ منه كالخبز ولو اكل عين الشجرة والدقيق لم يحث على الصحيح
المجهور شرعا او عرفا كالمعذر وان تعذرت الحقيقة والجواز كان اللفظ
مشتركا بلا مرجح اهل لعدم الامكان والاول قوله لامرأة المعروفة ايها هذه

قوله

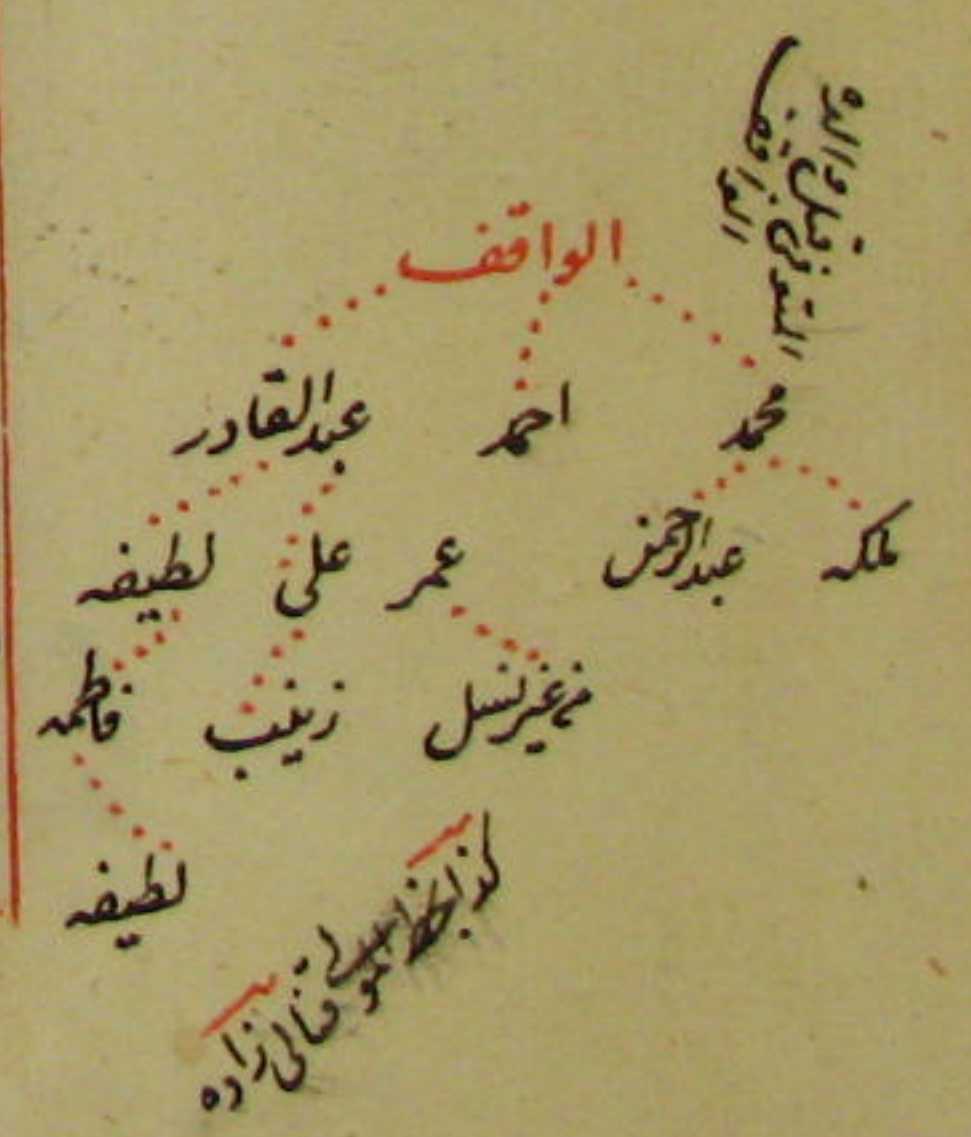
بنتي لم تحرم بذلك ابدا والثاني لو اوصى لمواليه ولم يعقق بالكسر ومعقق بالغ بطلت
ولو لم يكن معقق بالكسر وله موال اعتقتم وله موال اعتقتم انصرف الى مواليه لانهم
الحقيقة ولاشي لموالي مواليه لانهم المجاز ولايجع بينهما وما فرعة على هذه القاعدة ما في
الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربع ففالت اثلاث بنفسني فقال
الزوج او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شي وكذا لو قال الزوج **الثلاث**
لك والباقى لصا جئت لك لاطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فاحل لان الشايع
حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على احد وفيها حكاية الاستناد والطلاق حكما
بثمة الدهم من الطلاق ولو جع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احد الحكماء
في الخاتمة ولو جع بين منكوحته ورجل وقال احدكم طالق لا يقع كطلاق على امراته
في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف انه يقع ولو جع بين امراته واجنبية وقال طلق احد
يكما طلقت امراته ولو قال احدكم طالق لم ينوشيا لا تطلق امراته وعن ابى يوسف
ومحمد انها تطلق ولو جع بين امراته وبين ما ليس بمحل للطلاق كالبهيمة والجرور
قال احد الحكماء طلق امراته في قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تطلق
ولو جع بين امراته الحية والميتة وقال احد الحكماء لا تطلق الحية انتهى ثم قال
فيها ولو جع بين امراتين احداهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احد
الحكماء لا تطلق صحيحة النكاح كما لو جع بين منكوحته واجنبية وقال احد الحكماء طالق
انتهى وحاصله انه اذا جع بين امراته وغيرها وقال احدكم طالق لم يقع على امراته
في جميع الصور الا اذا جع بينهما وبين جد او بهيمة لان الجدار لما لم يكن اهلا لعمل اللفظ
امرأة بخلاف ما اذا كان المضموم آدميا فانه صالح في الجملة الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوجب
بالطلاق عليه وكذا لو قال لها انا منك طالق لغى وقد يقال ان الطلاق لازمة الكونه
ومشتركة بينهما وما فرعة على القاعدة قول الامام الاظم لعبد الكبر سنانه هذا

قوله

ابن فانه اعلمه غنا جاز عن هذا خروما اعملاه وقال في المنار من بحث الحروف من او
وقالا اذا قال لعبد ودابة هذا خروما فانه باطل لانه اسم لاهدها غير عين وذك
غير محل للعقود وعند هو كذا لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسئلة
العبدى والعمل على محله بالجملة او من الماهدا رجعنا ما وضع طيفقة مجازا على محله
وان احتمال حقيقة واما يكران الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى قيد بالولادة
لو قال لعبد ودابة احدكم خروما بالاجماع كما في المحيط وبينا الفرق في شرح المنار و
منها لو وقف على اولاده وليس له الاولاد اولاد حمل عليهم صونا للفظ عن الابهة
علما بالمجاز وكذا لو وقف على ماله وليس له ماله او اقاله ماله ماله استحقا كما في
التحريم وليس منها ماله الى بالشرط والجواب بلا فانه لا نقول بالتحليل لعدم امكان
فيسخر ولا يبنى خلافا لما عن ابي يوسف وكذا انت طالق بمكة فيسخر الا اذا اراد
في دخول مكة فيدين واذا دخلت مكة بغيره وقد جعل الامام الا سيوطي من فروعها
ما وقع في قفاوى السبكي فنذكر كلامها بالتمام ثم نذكر ما يستر له كما يما يناسب اصولنا قال
السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم على اولاده ثم اولادهم وبناته وعقبه ذكرنا وانما في ذلك
مثل حظ الانبياء على ان من توفي منهم عن ولد او نسل عاد ما كان جارية عليه من
ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم على نسبه على الفريضة وعلى ان من توفي من غير نسل
عاد ما كان جارية عليه على من في درجته من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالأقرب
ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه
لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اخلا من استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا
الى ان يصير اليه شي من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا
انقرضوا فعلى الفقهاء او توفي المتوفى عليه وانتقل الوقف الى ولديه احد وعبد القادر
ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي وعمر ولطفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حياة

التعيين

وقف



والده وبها عبد الرحمن وملكته ثم توفي عن غير نسل ثم توفيت لطفة وتركت
بناتها في فاطمة ثم توفي علي وترك بنات سمي زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطفة
عن غير نسل فالي من ينقل نصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الآن
ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقف على ستين جزءا عبد الرحمن منه اثنا
وعشرون وملكته احد عشر وزينب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم فيهم
بل كل وقت بحسبه قال بيان ذلك ان عبد القادر لما انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة
وهم علي وعمر ولطفة لا كمثل حظ الانبياء لعلي فاه ولم ير فاه ولطفة فاه
وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال يشترك عبد الرحمن وملكته وكذا محمد المتوفى
في حياة ابيه ونسب لا منسبة ابيهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان ولعمر السبعان
وللطفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ما هذه ثلاثة
امورا احدها ان مقصود الوقف ان لا يحرم احد من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد
اذ لم يدل عليها اللفظ لا يعتبر الثاني اذ خالفه في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل و
فرع لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في
وقف للفظ اقتضاه فيه لست اعتمد في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الكوفي
ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده فاه وهذا قوي لكن انما يتم
لو صدق على المتوفى في حياة والده انه من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد وقع مثلها
في الشام قبل التعيين وسمائه وطلبوا فيها نقلها ولم يجدوه فاسألوا الى الديار
المصرية يابسون عنها ولادري ما اجابوهم لكن رايت بعد ذلك في كلام الاحصاء
فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات ولاد
له انتقل الى الباقي من اهل الوقف فمات واحد عن ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر
عن غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه هار من اهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انما هار

اقول هذا الوقف قطعاً كان في شرط
الوقف صراحة كما في الوقف على كل طبقة
ما تحته بان يقول كما بعد نسل بان يحذف كل
طبقة ما تحته كما يقع في بعض الاوقاف فانه لو كان
كذلك بعد ذلك على ما تقدم من طبقة ما تحته
فما كان من اهل الوقف ليقوم مقامه على ان
عبد القادر كان ولا يحذف ما تحته قال علي بن
اللفظ واما هنا فلم يقل ما تحته نصيبه الى اولاده فينتقل
توفي من اهل الوقف الى اولاده ولا ينتقل الى ولدي
نصيب عبد القادر الى لطفة ثم يولد له ولد
محمد فينتقل المص الى لطفة ثم يولد له ولد
الترتيب ويجوز طبقة ما تحته وبموجب الكلام
فيما قبل للمعتمد انهم على أصل الحاشية

اقول ان الوقف من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه
لشي من منافع الوقف ترك ولدا او اخلا من استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا
الى ان يصير اليه شي من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا
انقرضوا فعلى الفقهاء او توفي المتوفى عليه وانتقل الوقف الى ولديه احد وعبد القادر
ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي وعمر ولطفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حياة

في حق من كان له ولد

من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده
ليس من اهل الوقف وانما يصدق عليه اسم اهل الوقف بعد موت والده اذا آل
اليه الاستحقاق قال وما بينه وبين اهل الوقف والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا
من وجه فاذا وقف مثلاً على زيد ثم عروم وولاده فعروم موقوف عليه في حياة زيد لانه
معين قصده لواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط
استحقاقه وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من اهل
الوقف ولا يقال في كل واحد احواله موقوف عليه بخصوصه لانه لم يقيد لواقف وانما هو
عليه جهة الاولاد كالفرا قال فقبي من ذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن
من اهل الوقف اصلاً ولا موقوفاً عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال
ان المتوفى في حياة ابية يستحق ان لو مات ابوه جرى عليه الوقف فيستقل هذا الاستحقاق
الي ولاده قال وهذا قد كنت في وقت البحث ثم رجعت عنه فان قلت قد قال
الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من اهل الوقف
مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل
محمد والد عبد الرحمن وكله في ذلك فتحقان ونحن انما نرجع في الاوقات الى ما دل
عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء ام لا قلت لان مخالفة ذلك لما
قلناه اما اولاً فانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه شيء فيجوز ان يكون
قد استحق شيئاً صار به من اهل الوقف وبزيت استحقاق آخر فيموت قبله فنقص
الواقف على ان ولده يعوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل
استحقاقه فيجوز ان يقال ان الموقوف عليه او البطل الذي بعده وان وصل اليه
الاستحقاق اعني انه صار من اهل الوقف قد بناه استحقاقه اما لانه مشروط بطبيعة كونه
في كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر او ما اشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف

هذا هو الوجه في حق من كان له ولد

هذا هو الوجه في حق من كان له ولد

والا لان ما استحق من الغلة شيئاً اما لعدم شرط الاستحقاق بمعنى زمان
او غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عن غير نسل انتقل نصيبه
الى اخوته على بشرط الواقف من في درجة فيصير نصيب عبد القادر وكل من بينهما اثلاثاً
لعلى الثلثان وللطفيفة الثلث ويسمى من عبد الرحمن وكله ثلثاً ماتت للطفيفة
انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وكله شيء لوجود اولاد
عبد القادر وهم حجبونهم لانهم اولاد وقد قدمهم على اولاد الاولاد الذين هم من اهل الوقف
توفي على ابن عبد القادر وحلف بنته زينب احتل ان يقال لنصيب كل واحد ثلثا نصيب عبد القادر
لها على ان يقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنت عمتها
مستوعبين نصيب عبد الرحمن ثلثاه وللطفيفة ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر
كله يقسم الان على اولاده على ان يقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد
اثبت لجميع الاولاد الاولاد استحقاقاً بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن وكله وهم من
اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقضت الاولاد زال الحجب فتحقان وتقسم نصيباً
بين جميع اولاد اولاده فلما حصل لزيت جميع نصيبها وينقص ما كان بيد فاطمة
بنت لطيفة وهذا امر اقضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد
من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله
ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي بنت زينب مستمر
نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فخالفناه بهذا العمل فهما جميعاً ولو لم تخالف ذلك لزمنا مخالفة صح
قول الواقف ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد فقط وهو يشمل الجميع فهذا
الظاهر ان تعارضاً هو قارض قوي صعب ليس في هذا الوقت بمحل صحت
وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها الشرط
المقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف الشرط

في حق من كان له ولد

في حق من كان له ولد

المتقدمة لا يخرجهم بقوله مات انتقل نصيب لولده متاخر فالعمل المتقدم اولى لان
 هذا ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتاخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات
 اهل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفسير لذلك الال فالنكاح التمسك بالكل
 اولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم
 واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا
 الشرط فكان اعطائه من جميع افعال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغاء لما اول
 من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم
 تعاضلا لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان
 استحقاق زينب لا يقل الامر من هو الذي يحقها اذا اشرك بينهما وبين بقية اولاد
 الاولاد محقق وكذا قاله والزايد على المحقق في حقها شكوك فيه وشكوك في استحقاق
 عبد الرحمن ومكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللطيفين ليقسم بينهم
 فيقسم بين عبد الرحمن ومكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين
 فيكون لعبد الرحمن خمسة وكل من الاناث خمسة نظر اليهم دون اصولهم او
 نظر الى اصولهم فينزلون منزلةهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزینب
 خمسة ولعبد الرحمن ومكة خمسة في احتمال وانا الى اثبات اميل حتى لا يفضل فذ على فخذ
 في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقي من اهل
 الوقف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن ومكة ولدا عموها وكلهم في درجتها وجب قسم
 نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصف ومكة ربعه ولزینب ربعه ولا نقول هنا ننظر الى اصولهم
 لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى
 فاجتمع لعبد الرحمن ومكة الخمسان حصلا لهما بموت علي ونصف ورابع الخمس الذي
 لفاطمة بينهما بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومكة ثلثا

لا قرب

خمس ورابع خمس واجتمع لزینب الخمسان بموت والدتها ورابع خمس فاما ما تجادل
 عند يكون له خمس وثلث ورابع وهو ستون فقسمنا نصيب عبد القادر عليه زينب
 خمسة ورابع خمسة وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف
 خمس وثلاث خمس ومكة احدى عشر وهي ثلثا خمس ورابع خمس فاما ما ظهر لي ولا اشترى احد
 من الفقهاء يعتقد في بل ينظر لنصف الكلام السبكي قلت قائله الكسوي الذي يظهر اختياره
 دخول اولاد عبد الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر على بقوله ومن مات من اهل هذا الوقف
 الى آخره وما ذكره السبكي رحمه الله من انه لا يطلق عليه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره
 في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الانهزام بل
 صريح كلام الواقفين ان اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الوقف
 بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانه
 نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فيعم لان المعنى ولم يستحق
 شيئا من منافع الوقف وهذا الصريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله
 استحقاقه مكان يستحق المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف
 فمن الالفاظ كلها صريح في ان مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله اولا على ان من مات عن ولد عاد ما كان جارا عليه على ولده فانه
 يعني عنه ولاننا في هذا اشتراط الترتيب في الطبقات بنم لان ذاك عام يخصه
 هذا كما يخصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الى آخره وايضا فانا اذا علمنا بعموم اشتراط
 الترتيب لزوم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا
 التقدير ان ما استحق عبد الرحمن ومكة ما استووا في الدرجة اخذ من قوله عادكا
 من في درجة بنعي قوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره مهمل لا يظهر اثر في
 صورة بخلاف ما اذا علمناه وخصصنا بعموم الترتيب فان فيه اعمالا لكلامين

اشترطه

نسخ

را

وجميعا بينهما وهذا المسمى ان يقطع بحيث نقتول لما مات عبد القادر قسم نصيبه
 بين اولاده الثلاثة وولدوا له اسباعا لعبد الرحمن ومكة السبعان اثلاثا
 تقامات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر
 كله بينهم لعلمهم ان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن ومكة خمسان اثلاثا ولما توفيت
 لطيفة انتقل نصيبها بكمالها لبنتها فاطمة ولما مات على انتقل نصيبه بكمالها لبنته زينب
 ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجاتها زينب وعبد الرحمن ومكة قسم
 نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي لعبد الرحمن
 نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث بموت فاطمة
 نصف خمس ومكة بموت عمر خمس وثلاثا خمس بموت فاطمة ربع خمس فيقسم
 نصيب عبد القادر ستون جزءا زينب سبعة وعشرون وهي خمسان و
 ربع خمس ولعبد الرحمن اثنتان وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث ومكة احد
 عشر وهي ثلثا خمس وربع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق لعدم استحقاق عبد الرحمن
 ومكة والجزء من حيث هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة
 المشكوك في استحقاقه وكفى لانه رد في ذلك **مسئل السبكي** ايضا عن رجل
 وقف على خيرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرطان من مات من اولاده انتقل
 نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه شيء من منافعه الوقف لم
 ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات خيرة وحلف ولدين سما
 عماد الدين وعديك وولد وولد ما ابوه في حياة والدهن وهو نجم الدين بن مؤيد الدين
 بن خيرة فاخذ الوالدان نصيبها وولد الوالد نصيب الذي لو كان حيا ابوه لافقه
 ثم مات عديك فحل نصيب اخيه الباقي او يشاركه ولد اخيه نجم الدين فاجابته قاضي
 فيه اللفظان فيحمل المشاركة ولكن الراجح اختصاص الاخ ويرجى ان يقتضي

ما في

نصف وخمس

على الاول

على الاخوة وعلى الباقيين منهم كما خاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم
 الخاص على العام انتهى هذا آخر ما اوردته الكسيوطي في هذه المسئلة وما انا اذكر حال
 السؤال وحال جواب السبكي وحال ما خالف فيه الكسيوطي ثم اذكر بعده ما عندي في ذلك
 وانما اطيل فيها لكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها مرات اما حال السؤال ان الوقف
 وقف على ذرية مرتب بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين وشرطان ان نصيب
 المتوفى عن ولديه وعن غير ولد الى من هو في درجته وان من مات قبل استحقاقه
 وله ولد قام مقامه لو لم يبق حيا فمات الوقف عن ولدين ثم مات احد سماع ثلاثة
 وولدي بن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد عن غير
 نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحال جواب السبكي ان ما خص المتوفى و
 هو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته
 ومن مات من الثلاثة عن غير نسل ونصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما ومن
 مات عن ولد فنصيبه له مادام اهل طبقة ابيه ثم من مات بعد ثم يقسم نصيبه بين جميع اولاد
 الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حيات ابيه فتتقضى القسمة بموت الطبقة الثانية
 ويتردد الجواب عن ولد المتوفى في حياة ابيه عملا بقوله ثم على اولاد اولاده وانما اعلم
 بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطون الاول فمن مات من اهل البطون
 الاول انتقل نصيبه الى ولد البطون الاول ويقسم الربع على هذا فان لم يبق احد من
 البطون الاول تنقضى القسمة وتكون بينهم بالسوية فمن مات من اهل الساعين وولد اهل
 نصيبهم الى ان يقرض اهل تلك الطبقة فتتقضى القسمة وتقسيم بينهم بالسوية و
 هكذا يفعل في كل بطون وحال مخالفة الكسيوطي في شيء واحد وهو ان اولاد
 المتوفى في حياة ابيه لا يكرهون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم
 ووافق على تقاضى القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفى في حياة ابيه فوا

الخاص على العام

ما في

نصف وخمس

للمذكورة المكسوبة واما قوله ينقص القسمة بعد انقراض كل بطن فهذا في بعض علماء العصر
وعزو ذلك الى الحذف ولم يتبينوا المالك الحذف وما صوره السبكي فانا اذكر
حال ما ذكره الحذف بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الحذف صوراً
الاولى وقف على ذرية بلا ترتيب بين البطن استحق الجميع بالسوية الاعلى والافضل
فتستوفي القسمة في كل سنة بحسب قسمتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شرطاً
تقديم البطن الاعلى ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثانية مادام واحد من الاعلى
ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاحتفال مع اهل
البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثاني وقف على اولاده واولادهم ونسبهم
لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف
عليه خرج المتوفى قبله الرابع وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية على ان يبدأ
بالبطن الاعلى ثم وثم وقلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى قواماً واحداً
من البطن الثاني وترك ولداً مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا شيء لولد البطن
الثاني لانه من الثالث فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على
اولاده واولاد اولاده وذرية ونسبهم ولم يرتب وشرط ان من مات عن
ولد فنيصيب له وحكمه فسمي بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان
لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهم للجدول معهم بالسوية وما انفصل اليهم
والده اكادته وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور وولده
واولاد اولادهم ونسبهم وحكمه فسمي الفلانة بين ولده ذكر او انثى واولاد
ذكر او انثى فاذا انقرضوا اولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية فيدخل اولاد
بنات البنين فلو قال بعد يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولده لصلبه ذكر او انثى
فاذا انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولادهم هؤلاء ابداً

تساقط الوقف على الاولاد
في كل سنة بحسب قسمتهم
وكثرتهم الثانية وقف
عليهم شرطاً تقديم
البطن الاعلى ثم ولم
يزد فلا شيء لاهل
البطن الثانية مادام
واحد من الاعلى ومن
مات عن ولد فلا شيء
لولده ويستحق من
مات ابوه قبل الاحتفال
مع اهل البطن الثاني
لامع الاول لكونه
منهم الثاني وقف على
اولاده واولادهم
ونسبهم لا يدخل ولد
من كان ابوه مات قبل
الوقف لكونه خصص
اولاد الولد الموقوف
عليه خرج المتوفى
قبله الرابع وقف على
اولاده واولاد اولاده
وذرية على ان يبدأ
بالبطن الاعلى ثم
وثم وقلنا لا شيء
للبطن الثاني مادام
واحد من الاعلى قواماً
واحداً من البطن الثاني
وترك ولداً مع وجود
الاعلى ثم انقرض
الاعلى فلا شيء لولد
البطن الثاني لانه من
الثالث فاذا انقرض
الثاني شارك الثالث
الخامسة وقف على
اولاده واولاد اولاده
وذرية ونسبهم ولم
يرتب وشرط ان من
مات عن ولد فنيصيب
له وحكمه فسمي بين
الولد وولد الولد
بالسوية فما اصاب
المتوفى كان لولده
فيكون لهذا الولد
سهمان سهم للجدول
معه بالسوية وما
انفصل اليهم والده
اكادته وقف على
ولده لصلبه ذكر او
انثى وعلى اولاد
الذكور وولده
واولاد اولادهم
ونسبهم وحكمه فسمي
الفلانة بين ولده
ذكر او انثى واولاد
ذكر او انثى فاذا
انقرضوا اولاد
الذكور ذكر او انثى
بالسوية فيدخل
اولاد بنات البنين
فلو قال بعد يقدم
الاعلى ثم وثم
اختص ولده لصلبه
ذكر او انثى فاذا
انقرضوا صار لولد
البنين دون اولاد
البنات ثم لا اولاد
هم هؤلاء ابداً

السابعة وقف على ثمانية واولادهم واولاد اولادهم وحكمه ان الفلانة لبنات
ونسبهم فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان شرط بعد انقراضهم و
نسبهم لولد الذكور ونسبهم اتبع فان مات بعض ولده الذكور عن اولاد وبقى
البعض ولهم اولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الفلانة لهم سواء كان رتباً الفلانة
للبنات من ولده فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده
وولد ولده ونسبهم بتباً شرطاً ان من مات عن ولد فنيصيب له وعن غيره ولد فراجع
الى الوقف وحكمه ان الفلانة للاعلى ثم وثم فان قسمت سنين ثم مات عن كل قال
تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده الحاضرين
لبعد فاما اصاب لاهياء اخذوه وما اصاب لميت كان لولده وانما جعل لولد من
مات حصته ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه
قال بعض ان من مات عن ولد فنيصيب له وكذا الوفاة الاعلى الا واصلاً يجعل سهم
الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن
الاعلى عشرة فمات اثنان بلا ولد ونسبهم مات اخوان عن ولد لكل ثم مات
اخوان عن غير ولد وحكمه ان تقسم الفلانة على ستة على مولاء الاربعة وعلى
الميتين اللذين تركا اولاداً فاما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان
لاولادهم ولومات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسبهم
على سهمين سهم للجدول وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمنا مائتين بين اهل
وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن اربعة اولاد واحد عن
اولاده ثم مات من الاربعة واحد وترك ولد او مات آخر من غير ولد تقسم الفلانة
على ثمانية فاما اصاب لاهياء اخذوه وما اصاب المتوفى كان لاولادهم لكل سهم
ايسم ثم ينظر الى ما اصاب الاربعة يقسم ارباعاً فير سهم من مات عن غير ولد الى

الوقف على الاولاد

تساقط الوقف على الاولاد

في كل سنة بحسب قسمتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شرطاً تقديم البطن الاعلى ثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثانية مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاحتفال مع اهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثاني وقف على اولاده واولادهم ونسبهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد الولد الموقوف عليه خرج المتوفى قبله الرابع وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وثم وقلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى قواماً واحداً من البطن الثاني وترك ولداً مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا شيء لولد البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية ونسبهم ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنيصيب له وحكمه فسمي بين الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهم للجدول معهم بالسوية وما انفصل اليهم والده اكادته وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعلى اولاد الذكور وولده واولاد اولادهم ونسبهم وحكمه فسمي الفلانة بين ولده ذكر او انثى واولاد ذكر او انثى فاذا انقرضوا اولاد الذكور ذكر او انثى بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعد يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولادهم هؤلاء ابداً

اصل الوقف فتعد القسمة على ثمانية فاصحاب والدم قسم بين الاثنين الباقيين
وبين اخيه الميت الذي مات عن ولد اثنتان فاصحاب الميت كان لولده فلو لم يمت
احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد او مات بعض الاعلى ثم من الثاني
رجل او رجلان عن ولد وكله انه لا شيء لولده من مات قبل ابيه وللاولاد من مات
من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفى الصورة الثانية من غير
زيادة ولا نقص وقرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان له ابان ماتا قبل الوفاة
وترك كل ولد لاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلا حق لهما
حتى ينقضى فلو ماتا العشرة وترك كل واحد من نصيب ابيه ولا شيء لولده من
مات قبل الوقف وانما استواء في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة
فاصاب اثنى اخذه وما اصاب الموتى كان لاولادهم فان مات العشرة عن ولد
انقضت القسمة لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد
العشرة واولاد الميت قبل الوقف فقطم الغلة بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من
مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الاعلى فقطم على عدد البطن الاعلى
فاصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى انقضت القسمة وجعلنا ما
على البطن اثنى ولم يعمل اشتراط بانفعال نصيب الميت الى ولد هنا لكون الوقف
قال على ولده وولد ولده فلم يدخل اولاد من مات قبل الوقف ولزم تقنين
القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فالتوا واحد بعد واحد وكل مات واحد
ترك اولاد حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلثة اولاد
ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحد اليس قلت فمن مات كان نصيبه
لولده قلنا مات العاشر كيف يقسم الغلة قال انقضت القسمة الا وادد
ذلك الى عدد البطن اثنى فانظر جاعته فاقسمها على عدد دم ويبطل قوله من مات

عن ولد انقضت نصيبه لولده لان الامر ينزل الى قوله ولد وكذا لو مات جميع ولد
ولد الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدنا من ثمانية انفس وكذلك
كل بطن نصيب لهم فانما يقسم على عدد دم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض المحققين
من الصورة الثانية وبيان حكمها ان الحنفى قال بنقض القسمة في مثل مسألة السكك
ولم يتناول الفرق بين الصورتين فان في مسألة السكك وقف على اولادهم واولادهم
بكلهم ثم بين الطبقتين وفي مسألة الحنفى وقف على ولد وولد ولده بالاولاد ثم
فصل مسألة الحنفى انقضت اشترى البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السكك انقضت
عدم الاشترى كالفعل بنقض القسمة وعدم معنى على هذا الدليل عليان الحنفى بعد ما قرر
القصة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول عندك المعول به وتركتم قوله كما حدث
على احد منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولد وولد ولد ونسله ابدلنا ما تسلموا قال
من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويحب حقه فيها بنفسه لا بابية فعلنا بذلك قسما
الغلة على عدد دم انتهى فقد افاد ان بنقضها دخول ولد الوالد مع الولد بصدر الكلام
فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت قد
ان الحنفى صور ما بالاولاد ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى
فاستويا قلت نعم لكن هو اخرج بعد الدخول في الاول بخلاف النجاشي ثم من اول الكلام
فان البطن اثنى لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يسدل بكلام الحنفى على مسألة
السكك مع ان السككي بنى القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متساويين
يعمل باوتهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فان كان هذا الى السككي
في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان من باب النسخ في رتبة فهو مشكل على
قوله ان شرط الواقف انقضت الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر وحيث كان مبنى
كلام السككي على ذلك لم يصح القول به على من ذهبنا فان من ذهبنا العمل بالمتاخر منها قال الامام

هذا الفرق لا يوجب خلاف الحكم

من ان كان الامام الحنفى لا يبيد
المضى الفوق فانهما فرقان بعضهما
بنفسه لا بابية وذلك على ما يكون فيكون بالاولاد
او يتم فانه قال على اولاد اولاده يدخل فيه مات
قبل الوقف وقبل دخوله النسخ على القدي

اقول قد بين المحققون ان القول بالمتاخر لا يوجب خلاف الحكم
فليس قول الواقف كقول الشارع فيما ذكر لان الشارع ان يثبت
كلمة بوقت ثم يدلي بها اما الواقف فليس بعد الوقف
وتماثل بيده لان جعل لنفسه كلاما السككي في النسخ
ذلك في الصورة المذكورة فلهذا لا يوجب على النسخ على القدي

الحنفى

الحنفى

الحنفى

ولا

الحضاف انه لو كتب في اول الكتاب بعد الوقف لما بيع ولا وجب وكتب في آخره على ان لا
 بيع ذلك والاستبدال ثمة كان له قال من قبل ان الاخر ناسح للاول ولو كان على عكس
 امتنع ببعده انتهى فالجواب ان الوقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد الاولاد
 لولاده ثم على ذرية ونسب طبقة بعد طبقة ويطا بعد بطن تحجب الطبقة العليا السفلى على
 ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو
 في درجته وذوي طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
 منافع وترك ولدا وولدا وولدا واسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا
هذه الصورة كثيرة الوقف بالقاهرة لكن بعضهم يعبر بين الطبقات و
 بعضهم بالوفا فان كان بالوفا يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولادها
 في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما حصل بايهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد
 الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته فيستمر الحال
 كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي سلة الحضاف الذي قال فيها بنقض القسمة حيث
 ذكر بالوفا وقد علمت وان ذكر ثم في مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى
 ولده ويستمر له لا ينقض اصله بعده ولو انتفى من اهل البطن الاول فاذ مات احد
 ولد الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف
 الاخر للعشرة فاذا مات ابن الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استوتوا
 في الطبقة فنقول على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطن فلا يرعى ترتيب
 فيه ثم من كان كشي يتنقل لولده وهكذا الى اخر البطن حتى لو قدر ان الميت قد
 مات عن ولد واحد وهكذا الى ان البطن العشرون مات عن عشرة حلف كل
 اولاد حتى وصلوا الى ثمانية في البطن العشرون يعطى الواحد نصف الوقف والنصف الاخر
 بين المائة وان استوتوا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة

حلف ولدا واحدا

ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل ال يجب فروع غير فلاحق لاحد من اهل البطن
 الثاني مادام واحد من البطن الاول موجود وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان ال يجب نفسه
 لافرع غير ولكن يقع في بعض كتب الاوقات انهم يقولون لبطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة
 العليا السفلى ولا تشك ان من باب التاكيد وان حجب السفلى العليا مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة
 ويطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا تشك ان اذا جمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيد الا ان
 ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في النفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عند
 الشك نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقفين غير ما نقله الكيوطي وذكر ان
 بعضهم نسب السبكي لا التناقض وكفى عنه انه كتب خط تحت جواب ابن القلاج بشي ثم بين ان
 فراجع عنه واطال في تقريره ونظم للمواقفة ابياتا فمن لم زيادة الاطلاع فليراجع
 اليد ولم تنزل العلماء في سائر العصار مختلفة في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله الله
 الموفق الميسر لكل غير **تبيين** يدخل في هذه القاعدة قوله التامس ختم التاكيد
 فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التامس ولذا قال اصحابنا لو قال لزوجة انت طالق
 طالق طلقت ثلثا فان قال اردت به التاكيد صدق وديانة لافضاء ذكره الزيلعي في الكفايات
 وفي الخلاصة اذ حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان يفعله
 ابدان فاعلم ان نوى عينا والتشديد او لم بنو فعلية كفارة يمينين ولو نوى بالثاني
 الاول فعلية كفارة يمين واحدة وفي التجريد عن ابي حنيفة اذ حلف بايمان فعلية لكل
 يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال غنيت بالثاني الاول لم يستقم
 ذلك في اليمين بالله تعالى ولو حلف بجملة او عمرة يستقم وفي الكل ايضا لو قال يهودي
 يهودي ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال يهودي ان فعل كذا يهودي ان
 فعل كذا فها يمينان وفي النوازل رجل قال لا افر والله لا اكل لوما والله لا اكل
 شهرا والله لا اكله سنة ان كل بعد ساعة فعلية ثلثة ايمان وان كل بعد الف

انما ان العلم تلك القاعدة انما ينظر في صورة ما كنتم
 وغيره من الصور المذكور استقرا فذكر

يعني ان قول يهودي ان فعل كذا يهودي ان فعل كذا
 لما كان محتملا للتاكيد والتامس حمل على التامس
 بناء على القاعدة واما قول يهودي يهودي ان فعل
 كذا فليس مما يحتمل التاكيد والتامس لعدم تكرار الجملة
 الشخصية بل تعين التاكيد فلا يكون منها قدرا

الحضاف

الحضاف

الحضاف

فعلية بمينان وان كل بعد بشر فعليه ميين واحدة وان كل بعد سنة فلا شيء عليه انتهى
 ما في الخلاصة **القاعدة العاشرة** الخراج بالضمان هو حديث صحيح رواه احمد وابو
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عايشة رضي الله عنها وفي
 بعض ظرفه ذكر السبب هو ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد
 عيبا في صم الى النبي صلى الله عليه وسلم فؤده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي
 فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث غلة العبد
 بشره الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب ذكسه البايع فيرده ويأخذ جميع
 الثمن وبغور بقله كلها لانه كان في ضمانه فلو هلك ملكك من ماله انتهى وفي الغايين
 كل ما خرج من شيء فهو خراج فيراج الشجر ثمرة وخراج الطيور دتره ونسله انتهى و
 ذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 المحامنا في باب ضمان العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا يمنع الرد
 بالعيب كسب الغلة ولم المشتري ولا يفر حصو له اجمالا لانها لم تكن جزءا من المبيع
 فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان وبغلة طبيب الرج الحديث ومنها سوالان لم ارهما
 لا محامنا احد بما لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوايد قبل القبض للبايع
 ثم العقدا والفسخ لكونه من ضمانه ولا قبل به واجيب بان الخراج يعلل قبل القبض
 بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر
 عند البايع واقطع لطلبه واستبعاده ان الخراج للمشتري الثاني لو كانت الغلة
 الضمان لزم ان تكون الزوايد للغاصب لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا
 احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع الغصب واجيب بان
 صلح فسخ بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن سوا ملكه اذ ائلف تلفه على ملك
 وهو المشتري والغاصب لا يملك الغصب وبان الخراج هو المنافع جعلها للمعطي الضمان

التدليس في البيع كتمان عيب السلعة
 تحارصا

الزيادة المنفصلة لا يمنع
 الرد بالعيب

محمدة

ولا خلاف في ان الغاصب لا يملك الغصب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول
 موضع الخلاف ذكره السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا دفع اللئيل البين الى الكفيل
 قبل الاداء عن فسخ الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الرجح لطيبه واستدل المحامنا في فتح القدر
 بالحديث وقال الامام يرد على اللئيل في رواية ويتصدق به في رواية وقال في البيع فاسدا اذا
 الفسخ فانه يطيب للبايع ما ربح للمشتري والحاصل ان الجنب ان كان لعدم الملك
 فان الرجح لا يطيب كما اذا ربح في الغصب والامانة ولا فرق بين المتقين وغيره و
 ان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لانيما يتعين ذكره الزيلعي في البيع العسر قال
 السيوطي خرج عن هذا الأصل مسئلة وهي لو اشتقت المرأة عبدا فان ولاده يكون لابنها
 ولو جنى جنبا فخطا لعقل عن عصبته دونه وقد يجي مثله في بعض العصباء يعقل ولا يشتر
 انتهى واما منقول من شاخنا فيها **القاعدة الحادية عشر** السؤال معافي الجواب قال
 البرزازی في فتاواه من آخر الكوكلاء وعن اشكال امرأة زيد طالق او عبده حر ولي للمشي الى
 بيت الله تعالى انما دخل هذا الدار وقال زيد نعم كان بطله حالف لان الجواب يتضمن اعادة
 ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك لم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال اجرت ذلك على
 ان دخلت الدار والبرقة نفسي ان دخلت لزم فان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى اخره
 وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق فقال نعم طلقت ولو قال طلقت فقال نعم لا
 وان نوى قبل له الست طلقت امرتك قال بل طلقت لانه جواب الاستفهام بالاجاب ولو قال
 نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت انتهى ومن كتاب الايمان قال
 فقلت كذا اسر فقال نعم فقال السائل لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي
 اقرار القينة قال لاخرى عليك كذا فادفعها الى فعال استهزاء نعم احسنت فهو اقرار عليه
 ويؤاخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم ولى ما فرغ على كذا فخرج النار من فصل الاداء الفقة
 في شرح قوله والعام اذا خرج مخجج للبراء الى اخره فمن دام الاطلاع فليرجع اليه وفي بتمية

قوله واما منقول من شاخنا فيها
 بعد بيان في اصله وهو الاظهر

الملك لا يملك الغصب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف

الملك لا يملك الغصب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف

قوله واما منقول من شاخنا فيها بعد بيان في اصله وهو الاظهر

قوله واما منقول من شاخنا فيها بعد بيان في اصله وهو الاظهر

الدهر في فادى اصل العصر قالت لزوجه الف على نقل طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب الى ساكت قول
فلوراي اجينا بيع ما لم فسكت ولم ينه لم يكن وكيلاً بسكوت ولوراي الكهنة الصبي والمعتوه
او عبد سابع ويشتري فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولوراي المهرين الراهن ببيع
الرهن لا يطل الرهن ولا يكون رضا في رواية ولوراي غيره تلف ما لم فسكت لا يكون اذنا
بالتلف ولوراي عبد ببيع عينا من ايمان المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في المال
ولو سكت عن وطئ امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه اخذ من سكوت عند التلف ما لم ولو
راى المالك رجلاً ببيع وهو حاضر سكت لا يكون رضا عند خلاف لابن ابي السيل ولوراي
قته تزوج فسكت ولم ينه لا يصير اذنا في الطحاح ولو تزوجت من غير كفوف فسكت
عن مطالبة التوقي ليس برضا وان طالق لك وكذا سكوت امارة العينين ليس برضا وان
اقامة معسدين وهي في جامع الفضولين وفي عارية الخائنة الاعارة لا تثبت بالسكوت
وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الا وسكوت البكر
عند استئجار ولها قبل التزويج وبعده الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة
سكوتها اذا بلغت بكر الرابعة حلفت ان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت جنته
الخامسة سكوت المقصدق عليه قبول الموهوب له السادسة سكوت المالك
عند قبض الموهوب له والمتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل قبول
ويرتد بوجه الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بوجه التاسعة سكوت المغض
اليه قبول للتفويض وله رده العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بوجه
وقيل لا الخلائع عشرة سكوت احد المتبايعين في بيع التركة حين قال صاحبه قد بولي
ان جعل بيعاً صحيحاً الا ان عشرة سكوت المالك القديم حين قسمه ما له بين الغائبين

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

مطلب
السكوت كالنطق
نقل المصنف في شرحه عن الخائنة لو حلفت لا تاذن
في الزواج فزوجها وليها فسكت لم يثبت فرق
بينهما بان اذنا على الزواج وقد وجد شرعاً وعرفاً
وما في الخائنة على الاذن ولم يوجد والايمان
مبنية على العرف فيشكل عليه مسألة الفضولي
المشهوره فانه لا يقع عليه طلاق مع اجازة
يفعل بغيره يقع على السكوت الذي هو ترك
السمع على القدي

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

رضا الثالث عشر سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد ببيع ونشترى سقط خياره
الرابع عشر سكوت البائع اكثر من خمس المبيع حين راي المشتري قبض المبيع اذن
بعقده صحيحاً كان البيع او فاسداً في خمس عشر الشفع حين علم بالبيع السادس عشر
سكوت المولى حين راي عبده ببيع ونشترى اذن في التجارة السابع عشر لو حلف
المولى لا ياذن لم فسكت حث في الظاهر الرواية الثامن عشر سكوت الفقه وايقنا
عند بيعه او رهنه او رفعه بخباية اقراره ان كان يعقل بخلاف سكوت عند اجازة
او عرضه للبيع او تزويجه التاسع عشر لو حلف لا ينزل فلان في داره وهو نازل في داره
فسكت حث لا لوقال لم اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العاشر وسكوت
الزوج عند ولادة المرأة وتمنيته اقارب فلا يملك فتيه الحادي عشر وسكوت
المواخذ ولادة ام ولده اقراره الثاني والعشرون السكوت قبل البيع عند الاجازة
بالعيب رضئ العيب ان كان المجر عدلاً لا لو فاسقاً عنده وعند مما هو رضئ ولو فاسقاً الثاني
والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزويج الولي على هذا الخلاف الرابع والعشرون
سكوت عند بيع زوجته او قريب عاقر اقراره بان ليس له على ما افتى به مشايخ سمرقند
لمشايخ بخاري فينظر للفتي الخامس والعشرون رايه ببيع عرضا او دارا ففسق في
المشتري زمانا وبوساكت فسقط دعواه السادس والعشرون احد شرطي الفدا
قال للآخر اني اشترى هذه الاثنية لنفسي خاصة فسكت الشريك لا تكون لها السابع
والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل شراء معين اني اريد شراءه لنفسي
فشراءه كان له الثامن والعشرون سكوت ولي الصبي العقل اذ رايه ببيع ونشترى
اذن التاسع والعشرون سكوت عند روية غيره شيئاً رقة حتى سال ما فيه رضا الظاهر
سكوت الخالف لا يستقيم ملكه اذ اخذ به بلا امره ولم ينه حث بين الثلاثون في جامع
المضولين وغيره وزدت ثلاثاً اثنين من القينة الاولى دفعت في تخييرها بالشرها

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

مطلب
السكوت كالنطق
نقل المصنف في شرحه عن الخائنة لو حلفت لا تاذن
في الزواج فزوجها وليها فسكت لم يثبت فرق
بينهما بان اذنا على الزواج وقد وجد شرعاً وعرفاً
وما في الخائنة على الاذن ولم يوجد والايمان
مبنية على العرف فيشكل عليه مسألة الفضولي
المشهوره فانه لا يقع عليه طلاق مع اجازة
يفعل بغيره يقع على السكوت الذي هو ترك
السمع على القدي

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

في رواية اخرى ان الزوج قال لزوجته انت طالق ثلاثا فان اخذت هذا الشيء
فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً
او يكون تنخيلاً فقال بل يكون تنخيلاً انتهى

قوله واخرى على خلاف فيها سكوت المدعى عليه ولا عذر به في لسانه او سمعه قوله
 انكار كذا في اكثر النسخ وهو الموقوف لما في الخلاصة اي ينزل سكوت منزلة الانكار ويوجد
 في بعض النسخ بدل لفظ انكار اقرار ولا يظهر له وجه صحة مع عدم مطابقة لما في الخلاصة

قوله وقيل لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

قوله وقيل لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

من امتعة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية انفتحت الام في جهازها ما هو
 معتاد فسكت الاب لم تقض الام الثالثة باع جارية وعليها حلق وقطان ولم يشترط
 ذلك للمشتري لكن تكلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوت
 بمنزلة التسليم وكان الحلق كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى القاءة على الشئ وهو
 ساكت نزل منزلة نطفة في الصبح واخرى على خلاف فيها المدعى عليه ولا عذر به انكار
 وقيل لا يحسب وهي في قضاء الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رايته اخرى كتبها
 في الشرح من الشهادات سكوت المزكي عند سواله عن الشاهد تعديل السابعة
 والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة كما في الفقيه **القاعدة**
الثالثة عشر النرض افضل من النفل الثاني ما لى الاولى برأ المعسر
 افضل من انظاره الواجب الثانية ابتداء السلم سنة افضل من رده الواجب
 الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء بعد الوقت وهو فرض
القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذه حرم اعطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان الكاف
 والرشوة واجرة الناجح والزام الا في مسائل الرشوة خوفا على نفسه وماله او ليسوى
 امره عند سلطان او اقره الا لكافة فانه يحرم الاخذ واعطائه كما بيناه في شرح الكفر من القضاء
 وفك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف فحبه ولو خاف الوصي ان يستولى غاصب على المال
 فله ادائه شئ ليخلصه كما في الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سال ومعه قوت
 يوم ترد الاكل في شرح المشارق فيه نقضه اصل القاعدة الحرة الا ان يقال ان
 الصدقة منها سببه كالصدق على الغني **تنبيه** يقرب منها قاعة ما حرم فعله حرم
 طلبه الثاني مسئلتين الاولى ادعى دعوة صادقة فانكر الغريم فله تجليف الثانية
 الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه عطاؤه ما لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام
 فاعطاؤه اياها ما هو كاستمراره على الكفر وهو حرام والاولى منقولة عندنا ولم

قوله وقيل لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

قوله لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

قوله لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

قوله لا يثبت اي لا يكون سكوت انكارا ولكن يحسب
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه
 كذا ذكر في الخلاصة والى الامام الرضائي قوله على خلاف فيها لسانه

٨ اقول هذا على ما لا يتم خامطون بالفرع وعلى ما لا يتأتى بهذا
 ٩ يعني ان الخلاف كما زعموا فكذا عليه ان يفرق بين حكمته الذي عليه طلب
 احكام كذا يرد عليه ان الذي لا يطلب كونه بل يطلب كونه على ما ينبغي
 نعم ان يرد عليه ان الذي لا يطلب كونه بل يطلب كونه على ما ينبغي
 في تلك الحالة عدة صورة الطلب بل حقيقة كونه الشريعة

فان كان الخلاف كما زعموا فكذا عليه ان يفرق بين حكمته الذي عليه طلب
 احكام كذا يرد عليه ان الذي لا يطلب كونه بل يطلب كونه على ما ينبغي
 نعم ان يرد عليه ان الذي لا يطلب كونه بل يطلب كونه على ما ينبغي
 في تلك الحالة عدة صورة الطلب بل حقيقة كونه الشريعة

ارثانية **القاعدة في العتق** من استعمل الشيء قبل اذ ان عوقب بجرمانه ومن فروعهما حرمان
 القتل موثره عن الارث ومنها ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له
 قدرة على الاداء فاقره ليدوم له النظر الى سيده لم يخرجه ذلك لانه منع واجبا
 عليه ليبقى ما يجرم عليه اذا اده نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن
 لا يبعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي كونه من فروعهما وانما هي من فروع خدما
 وهو انه من اخر شي بعد اذ ان فليتا مل في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب
 بجرمان شي ومن فروعهما اطلاقها على شي بلا رضا ما قاصدا حرمانها من الارث
 في مرض موته فانها ترثه وخرج عنها سائل الا اولى لو قتل ام الولد سيده اعتقت و
 لا تحرم ارثها **الثانية** لو قتل المذنب سيده عتق ولكن يسعي في جميع قيمته لانه لا وصية
 لقائل **الثالثة** قتل صاحب الدين المديون حل دينه **الرابعة** امسك وجنته شيئا
 عشرتها لاجل ارثها ورنها **الخامسة** امسكها كذلك لاجل اخلع **نقطة السادسة** شرب دوا
 في اختم **نقطة الصلوة** البقرة باع مال الزكوة قبل الحول فرارها صحيح ولم تجب
الثامنة شرب شيئا لمرض قبل ان يفرغ من رعايته جازله **الغفر لطيفه** قال الكسبي
 رايت لهذا القاعدة نظير في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان يفت بعد استغناء
 معموله فان لغت قبل امتنع علمه من اصل انتهى **القاعدة السادسة عشر** الولاية الخاصة
 من الولاية العامة ولهذا قالوا ان القضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا بعد عدم الولى
 لهما في النكاح ولو ذارحم محرم او انا او معتقا وللولى الخاص استيفاء العقاصي
 والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو بقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي
 الحقوق كما ثبت قاله اكثر واتقنى كلاب الوصي يصح فقط اى فلا يقتل ولا
يعفو ضابطه الولى قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والجدة
 قد يكون وليا في النكاح فقط فهو سائر العصبات والام وذوى الارحام وقد يكون

٦٩
 كون هذه المسئلة ما خرج عن القاعدة المذكورة محل توقف فالمدبر
 لا يذهب عليها ان معنى الاستحجال غير هذا المسئلة غرضه
 لا يذهب عليها ان معنى الاستحجال غير هذا المسئلة غرضه

مطلوب الولاية العامة والخامسة
 ولا يعارضه ما قاله في اكثره ولا المعتوه
 القود والصلح لا العفو
 على قدر الديه او اكثر منه وان صالح على قدره
 لا يصح ويحب الديه كاملة عمن زاده
 قوله يقتل وليه اى يقتل زوجه كذا في عبارة الوفاية
 ان اضافة الفصل الى الولى في اضافة المصدر الى مفعوله عمن

الصلح

وكان

فانما

الولاية

الولاية

الولاية

الولاية

في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها من ابنت الاولى ولاية الارب
 الجدي وصفي ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على انها لو غلها لنفسها لم ينقل
 الثانية السفلى وهي لاية الوكيل وهي غير لازمة فلم يكل عن ان علم والوكيل عن نفسه يعلم
 موكله الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يجر له ان يقول نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلف
 الشبان فجوز الثاني للواقف غل بلا اشتراط ومنع الثالث وخلف التصحيح والمعتمد
 في الاوقاف والقضاة قول الثاني واما اذا غل نفسه فان اخبره القاضي فخرج كما في
 القينة وفي القينة لا يملك القاضي القرف في مال اليتيم مع وجود وصيته ولو كان منصوب
 انتهى وعلى هذا لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل **القاعدة**
الباب عشر لا عبرة بالظن البين خطأ وصرح به كجائنا في مواضع منها في
 باب قضاء الغوايت قالوا لو ظن ان وقت الفرج ضاق ففصل الفرج فبين ان كان
 في الوقت سعة بطل الفرج فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصح القضاء في غير
 فان لم يكن فيه سعة بعد الفرج فقط وتامه في شرح الزيلعي ومنها لو ظن المأخوذ
 به ثم تبين انه طاهر جاز وصونه كذا في الخلاصة ومنها لو ظن المدفوع اليه غير مرف
 للزكاة ودفع له ثم تبين انه مصرف اخراه اتفاقا وخرج عن هذه القاعدة **مسألة** الاول
 لو ظن مصرفا للزكاة فدفع ثم تبين انه غني او ابنه اخراه عند خلافه لا يلى
 ولوتبين انه عبده او مكاتبه او جرت له بخره اتفاقا **الثانية** لو صلى في ثوب
 وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر اعادة الصلوة الثالثة لو صلى وعنده انه محدث
 فظهر انه متوضئ **الرابعة** صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان
 قد دخل لم يجزه فيها وهي في فتح القدير من الصلوة **والثانية** يقتضيه ان كل
 مسألة الخلاصة قلنا اذا لم يقبل انما اذا حصل فانه بعد في هذه المسئلة
 الاعتبار لما ظنه المكلف لا لما في نفس الامر وعلى عكسها الاعتبار لما في نفس الامر

في هذه المسئلة لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل
 في هذه المسئلة لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل

فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر وان الوقت قد دخل او انه متوضئ فبان
 اعادة وينبغي ان لو تفرق امره وعنده انها غير محل فبين انها محل او عكسه
 ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود ولو طلى امرأة وجد ما على
 فراشه ظاننا انها امراته فانه يحكم ولو كان اعلى الا اذا نادى ما فاجابته ولو اقر
 بطلاق زوجته ظاننا الوقوع باقائه المقتضي فبين عدمه لم يقع كما في القينة ولو اكل
 ظنة ليلا فبان انه بعد الطلوع قضى بالكفيرة ولو ظن الغروب فاكل ثم تبين بقاء النهار
 قضى وقالوا لو ارسوا فظنوه عدوا فقتلوا فظنوه عدوا فقتلوا فظنوه عدوا فقتلوا فظنوه عدوا فقتلوا
 اشترط حرفة العدو وقالوا لو استناب امرئ في حج الغرض ظاننا انه لا يعيش
 ثم صح اداء بنفسه ولو ظن ان عليه نيا فبان خلافه رجع بما ادى ولو طاب امراته
 بالطلاق ظاننا انها اجنبية فبان انها زوجته طلقت وكذا في العتاق **القاعدة**
الثامنة عشر ذكر بعض مالا يتجزئ كذكر كلة فاذا اطلق نصفه تطليقة وقعت
 واحدة او طلق نصف المرأة طلقت ومنها العفو عن القصاص اذا عفى عن بعض
 كان عفوا عن كلة وكذا اذا عفى عن بعض الاولياء سقط كله وانقلب بصيب الباقي
 مالا ومنها النكاح اذا قال احرمت بنصف النكاح كان محرما ولم اره الا ان يحيا
 وخرج عن القاعدة العتق عند ابني حنيفة فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله
 لم يدخل لانه ما يتجزئ عنده والكلام فيما يتجزئ **ضابطه** لا يربط البعض على الكل الا في
 مسألة واحدة وهي اذا قال انت على كذا فاني فانه يبرح ولو قال كذا في كذا
القاعدة التاسعة عشر اذا اجمع المباشرو المسبب الحكم الى المباشرة فلا
 ضمان على حافر البئر تعديا بالتلف بالتقاء غيره ولا يضمن من دل سارقا على مال
 فسرقة ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال تزوجها فانها
 حرة فظهر بعد الولادة انها امه ولا ضمان على من دفع الى صبي شيئا او سلاخا

في هذه المسئلة لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل

في هذه المسئلة لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل

في هذه المسئلة لا يملك القاضي القرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يبق قبل

يعني اذا وقع الاختلاف بين حافر البشر على سبل
التعدى وبين ولي من بات فيه فقال الولي مات
لوقوعه فيه ثم غير اختياره وقال حافر
او وقع نفسه فيه قلت وانما كان القول
لحافر لانه ينكر الضمان والقول للمعد
بسمينه لاني زاده

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

ليمكنه فقتل بنفسه وخروج عنها سائل الاول لودل المودع السارق على الودعة
فانه يضمن ترك الحفظ الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة لو قال
وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امة الغير رجوع المغرور ببيعة الولد الرابعة دل حرم حلالا على
الصيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الامن بخلاف الدلالة على
صيد المحرم فانها لا توجب شيئا بقاء امنه بالمكان بعد ما كانت الا فتا بضمين
الساعي وهو قول المناظرين لغلبة السعاة السادسة لو دفع الى صبي كسنا يمكنه
فوقع عليه في حمة كان على الدافع **فائق** في حقه البز قال الولي سقط وقال الحافر سقط
نفسه فالقول للحافر وكذا في التوضيح **تكميل** يضاف الحكم الى حقه البز وشق الرزق
وقطع جبل القذيل وفتح باب القرض لفاعله على قول محمد وعندهما لا فاعله كل قيد العبد
وتعام في شرفنا على المنار وانه سبحانه اعلم وهذا آفا ما كتبناه وحررناه من النوع
الاول من الاشياء والتظاير من القواعد الكلية وهو الغنى المهم منها والى هذا صارت
خمس وعشرين قاعدة كلية ويتلوها الغنى الثاني الفوائد وهي الست التي ذكرناها في اول
الغنى وسماها بالقواعد الكلية والستة عشر التي ذكرنا في النوع الثاني من الغنى الاول
وضمنها باخا قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخرج من الصور الجزئية فتمت
بسم الله الرحمن الرحيم **الفصل الثاني** في الفوائد
الحمد لله ولام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فقد كنت الغنى الثاني في الاشياء
والتظاير وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى ثمانمائة فائدة ولم اجعل لها
ابوابا حتى كرايت ان اربتها على كتب الفقهاء المشهورة كالمداية والكنز بسبب الروج
اليها وصنمت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكثير للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط
والاستنساآت والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعا في ابواب شتى
والضابط تجمعها من باب واحد هذا هو **الكتاب الطاهر** شرابطها نوعا وشروطها

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

فول الثوب يطهر بالفرك مني لا يطهر بالفرك مني رواية وظاهر الرواية
ان البدن يطهر منه بالفرك كالثوب للبول وعدم الطهارة رواية عن ابي حنيفة مع رطوبة كذا في شرح الجمع وظاهره انه
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح كما في الثانية وقال المصنف في الشرح والخلق في الثوب شمل الجدي والعسل فيطهر كل منهما
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة احتراز عن الجديد فانه لا يطهر بالفرك لم اراه فيما عدى من الكتب لغرضه وهو يعيد كما لا يخفى
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور
الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتخرج خطاب المكلف
وتضييق الوقت وشروط صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء
وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقض في حق غير
بذلك **المطهرات** للنجاسة خمسة عشر المائع الطاهر القانع وذكر النمل بالارض وجفاف
الارض بالشمس وشح الصقيع وبحث الحطب وفرك المني من الثوب وشح المحام بالخروج
المشقة بالماء والثار والقلاب العين والذباغة والتعوي في الفارة اذا ماتت في سمن
والذكاة من الاهل في المحل ونزع البز ودخول المني جانب فروجه من آخره وفرو لارض
بقلبه لا على اسفل وذكر بعضهم ان شدة المني في المطهرات فلو تجس بتر فقسم طهر وفي
التحقيق لا يطهر وانما جاز كل الانفعال للشك فيها حتى لو جمعت عادة الثوب لا يطهر
من المني الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديدا او انني عقب بول لم يزل به بالما
وقد ذكرناه في شرح الكفر الابواب كلها نجسة الابواب الخافش فانه طاهر واختلف
التصحيح في بول الحرة ومرايات كل شئ كبول وجره البعير كبقية الدماء كلها نجسة
الادم الشهيد والدم الباقي في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في
الكبد والطحال ودم قلب الشاة ودم بل من بدن الانسان على الخمار ودم البوق ودم
البراغيث ودم القمل ودم السمك فالستة عشرة الحرة نجس لاخره طير ما كول وغير
ما كول على احد القولين وخرو الفارة على احد الروايتين الجزء المنفصل من الحي كمنته
كالاذن المقطوعة والسن الساقط الا في حق صاحبها فطاهر وان كثر ما لا ينقص اذا نجس
فلا بد من التحفيف الا في البدن فتوالى الغسل كما يقوم مقامه بشرطه في الاستنجاء ازالة
الراية عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون
توضاها ونجس وحنك من يعلم بغيره من عليه الاعلام راي في ثوب غيره بخاسته مانعة

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

في قوله لا يطهر بالفرك
ان البدن يطهر منه بالفرك
لا فرق بين مني الرجل والمرأة وهو الصحيح
بالفرك قيده في غاية البيان يكون الثوب غسيلة
استحيى وانما مسئلة ما لو سبقه بول فقد قد مناه الكلام
عليها فلا نفيه وانما علم شرف الدين الخ

فان قلت يلزم من قول ابن النخيم اقتداء الانسان بآدني حاله فاسد مطلقا
فساد اقتداء الصالح بالطالح لانه آدني حاله فقلت لا يلزم كون صلوة
الصالح فاسدا لان الطالح يكون عالما وقاريا وذات ركوع وسجود ومكس
وغير معذور ولا يصير حال الطالح ظاهرا آدني في حال الصالح لان ابن عمر
وانسار رضي الله عنهما صلوا خلف حجاج مع انه كان افسق اهل زمانه
فمن قال هذا القول مناقض بحديث صلوا خلف كل بر وفاجر لم ينل باخراج
الكلام والله الموفق لتحقيق المرام

ع قال شيخ الاسلام خايزاده قالوا يجب ان يحل الخمر الى الخمر ويحل
الخمر الى الخمر ليس يصير حلالا للنجاسة من غير حاجة ونظير هذا قالوا
في المسئلة باس ان يدعو الكلام الى المسئلة ولا يحل المسئلة الى الكلام
وكذلك قالوا فيمن يضربني اعني هو مسلم لا باس بان يعود
في البسطة الى المنزل لا يجوز بل ان يعود في المسئلة الى البسطة
لان في ذلك عانة على المصيبة فلذا هذا كذا في كتاب الشريعة في عانة
الباس

٢
الضالة إلى المرأة المظللة التي كان لها أيام ظهر وحيض موزون
فاستحيضت فلم تهتم لديها حتى إلى على ذلك ما أن ثم بدت
على فزلت فجاءت تفتي وهي لا تعلم موضع حيضها
ولا موضع طهرها وتعلم عادتها في الحيض والطهر والألم
فإنها تحثي عن ذنابها غفراناً وحسن الع.

انما سبقت قلم وذلك ان قولهم ولا يقيدى بهى از اقام القضاء
سابق بر اهل الاحكام لا ريبه كلها انما هى اذا قام وآ لا يبط
قولهم لا يقيدى لا نه مقتد اذا كان كذلك فلا معنى ليهنا
الاستثناء وعيى المصنف كيف ذكر فى شرحه على الكنز
انما سبهو وتبعه ما مع ان تا ليف انما متا خر كذا قيل
قاله عمرى زاره له الحى وزياره .

الثاني ما اشد قارى باقى صلواتها فاستدرك المستثنى من الايضاح **واذا ادرك**
 الامام راكعا فشرع في تحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الى الاولى مع فوتها **شرع**
 مستغفلا بثلاث ولم يركع قضاء ركعتين شرع في الجهر ناسبا سنته **مفنى ولا يقضيها الا اقل**
 بالسنة عقب الغرض افضل الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور كل ذكر فاتحة
 لم يات به فلا يكمل التبتيح بعد رفع راسه ولا ياتي بالتسليم بعد رفع راسه من الركوع
 صلى كشوف الراس لم يكره **الرابعة** المسنونة كالغرض فلا يصلح في القعدة الاولى ولا يستفتح
 اذا قام الى الثالثة الا في حق الزيادة فانها واجبة في جميع ركعاتها بقا في كل ركعة الفاتحة
 والسورة الاولى ان لا يصلح على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلوة اديت مع ترك
 واجب او فعل مكره تحريما فانها لتعاد وجوبا في الوقت فان خرج للتعاد اذا رفع
 راسه قبل ما عهد فانه يعود الى السجود من جمع بامله لا ينال ثواب الجماعة الا لعذر دخل
 المسجد في الجهر فوجد الامام يصلح فانه ياتي بالسنة بعيدا عن الضوضاء اذا خاف سلام
 الامام سجد المحلة افضل من الجماعة اذا كان عالما **مسجد المحلة** في حق السوفى نهارا ما
 اذا كان عند حالوته **وليل** اذا كان عند منزله يكره ان لا يرتب بين العصور الا في النافلة
 فتقليل الزيادة في سنة الجهر افضل من تطويلها نذر النافلة وقيل لا التكلم بين السنة
 والغرض لا يسقطها ولكن يسقط الثواب بكونه ان يخصه صلوة مكانا في المسجد
 وان فعل فسبقة غيره لا يغيره يكون شادعا بالكثير الا اذا اراد به تعجب دون التعظيم
 اذا تفكر المصلح في غير صلوة كتمجراته ودرسه لم يتبطل وان شغله بمهمة عن خشوعه لم
 ينقض اجزه ان لم يكن عن تقصير ولا يستجيب اعادتها لكن الاحتشوع لا ينبغي للمؤذن
 والامام ان ينظر احدا الا ان يكون شريفا يعجب اقتداء الرجل بالمصل وان لم ينو الجماعة و
 لا يصلح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعيدين ونصح نية امامتين في
 غيبتهن فخرج الخطيب بعد شروع مستغفلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة

لا يصلح في القعدة الا ان يلقى سنة الظهور وسمي سائعا فعلا لسروره ولا يصلح في الارباع قبل الحجة
وبعد ما وادانام الا لا تشر في الارباع في الصيف وفي المو في الصيف في سبعة من يومه في القعدة في
الحج من كل قال بن ميمون في شرح الحجة وهذا في الارباع التي قبل الظهور ستم سائعا
على انها مسطرة واحدة كالظهور عند الشافعي في الارباع التي بعد الحجة ففي الحاقها
بالارباع التي قبل الظهور نظرهم فيها فبقوا لها في الحكم بالارباع قبل الظهور
فلا يلحق بها في هذا الحكم ايضا كذا استدل في خط بعضنا في حق بعضنا بالارباع
ففيها في الارباع

استثناء من قوله الرابعة السنوية
كالقروض أخر زاده

مطلب فی جمع باطله
اجماعه الاغده

ای من صلی جماعۃ من غلمانہ و اولادہ
فی بنیۃ اضرارہ

كان عادتها اولى في غير وجوب وانما بعد الوقت
فلا يعاد قنالى زاده.

[illegible]

حجہ مخدومہ

١٢٠٠
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

لم تجب الزكوة الا اذا كان المودع من المعاش دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل
اذا كان الزوج لا يريد اداءه يكره اعطاء نصاب لفقيرها الا اذا كان مديونا او صاحب
عيال لو فرقة عليهم لم يخص طاعتهم نصابا يكره نقلها الا الى قرابة او هج او من دار
الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الزنا ولو كانت زكوة معجلة الخنا اذ لا يجوز
دفع الزكوة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجين كان زوجها معسرا جازوا ان كان معسرا
وكان مهرها اقل من النصاب فلكذا وان كان المعجل قدره لم يجز وبقيت وكذا في لزوم
الاشجعة الولد من الزنا لا يثبت نسب من الزنا في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني
وفي الزكوة لا يجوز دفع زكوة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من لها زوج معز
كما في جامع الفضولين الزكوة واجبة بعد مدة ميسرة تسقط بهلاك المال بعد الحول وصحة
القطر وجبت بعد مدة مكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم يسقط انفق على قاربه نفية
الزكوة جازا الا اذا حكم عليه بنفقةهم وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا يكتفي وعياله
سنة ومن ماله فدية عليها كره له الاخذ واخراج الدافع ولو كان له قوت سنة
يساوي نصابا او كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصنف فالصحيح حل الاخذ عليها
عن نصاب عنده فتم الحول وعنده اقل من نصابا ان دفعها الى الفقير لا يسترد ما
مطلقا والى الساعي استرد ما اقاما وان قسمها الساعي من الفقراء ضمنها من مال الزكوة
خلاف المحدث ولو تجل زكوة عمل السوايم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط الا اذا
المعلم اذا اعطى خليفته شيئا من مال الزكوة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه يصح عنها
والا لا **كتاب الصوم** نذر صوم لا بد فاكل لعذر يفدي لما اكل نذر صوم اليوم
الذي يقدم فيه فلا نذر صوم بعد ما نواه تطوعا بنويه عن النذر للزوج ان يمنع زوجه
عن كل صوم وجب يا جبارها الا عن صوم وجب يا جبار من الله تعالى وتوقف
الشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطرت بغير عذر قال اصحابنا لا بأس

فان كان العباد مانع من وجوبها
دين الله تعالى اذا كان له مطالبة
العباد مانع من وجوبها قاله البرازي
والمطلوب ان كل من له مطالبة العباد
سواء كان له زكوة والعشر واخراج العباد
كالنفس والاحرة ونفقة الحرام والمطلوب ان لا يذبح
والكفارة واجبة لا يمنع اشتى قلت فلو قال المصنف رحمه الله
وكل من له مطالبة العباد مانع من وجوبها كان اول شتمها
القبيل كما لا يخفى والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

ان دفع

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الجليل ان يكون المراد تصديقهم فيما يجزونه عن كونه
والكل من بانهم ان لا يجزوا والا تصح الصلاة العكسية تدل على جواز
معنيته ولو ان نصيبه في العالم وهذا يسمى علم الحكم وهذا علم لا يشك
وحكم لا يصح فان دعوا الجزم بها لزموا ما يجوز احكاما يشك في العلم
في اليوم الغالي في وقوع الحجب في الليلة الغالية فانها امور حسنة
مبنية على رصا واقتضا فلا يدخل في شئ من مقتضى العلم بالعلم والعلم
باجزائه من تعلم الهيئة قدر ما تعلم بمواقف الصلوة والعلم
بالقبلة من خط الدول على طي قنار زاده رحمه الله

اختلف في صدقة الفطر هل
تجب على الفور وعلى التراخي فقولنا
مضيقا في يوم الفطر عينا وقيل يجب
موسما في يوم كركرة وصحة البدائع
معلقا بان لا موزة اذ بها مطلق ثم التفت
فلا تصح الا في آخر المدة والحق
في كركرة لا هو بانته قبل العقد بالوقت
لا المطلق لقوله عليه السلام اغنواهم بهذا
اليوم عن المسئلة فبعد قضاءه والرجوع
القول الاول انه علم فمما شئ
شرف الدين القزويني

بالاعتماد على قول النخعيين وعن محمد بن قائل انه كان يسلمهم ويعتد قوطع بعد ان يتفق
على ذلك جماعة منهم ورد في الامام الحسن بن المجدي من صدق كاهنا او مجنا فقد كفر بما
انزل على محمد نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا يفسد اذا اكل او شرب ما يتعد به او يفسد
به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس
الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشترى كوا مع في الزاد و
اختاروا الفطر صوم يوم الشكر مكروه الا اذا نوي تطوعا او واجبا آخر على الصحيح
والا افضل فطره الا اذا وافق يوما كان يصومه وكان مغتيا لا يصوم العبد والامة
والمذنب وام الولد تطوعا لا باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان
مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستاجر اذا تفرقا بالصوم لا يلزم التذرع
الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التبعين فلهما
التذرع بالمعاصي ولا بالواجبات فلو تذر في الامام يلزمه الا اذا حق ولو تذر
صلوات سنة وعن الغياض لاشئ عليه وان عني مثلها لزمته ويكفي المغرب ولو
عبادة المريض لم يلزمه في المشهور ولو تذر التبت كاد بر الصلوة لم تلزمه
الرجوع اذا اذن لزوجه بالاعتكاف ليس له الرجوع وموتى الاة يفتح رجوعه
ويكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما
قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسيها فاكل عندهم فعليه
القضاء والكفارة راي صائما ياكل ناسيا بخبره الا اذا كان يهتف عنه المسافر
يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضوعه جاز قال الامام الاعظم اذا شهد احد بالهلال فضا موا
تلتسن لم يفطر حتى يصوموا يوما اخر رمضان يقطع الشنايع في حق المقيم لا فرق
بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعها الحجاج في الدبر بوجوب الكفارة

كل من رآه ضعيفا
كل من اخلاصه وغيره

الا اذا كانت قنار زاده
فلهذا ذلك لا اذنه كما في الخلاصة
وهو حسن جدا وجد

قوله راي صائما ياكل ناسيا اقول ما في جوده ان يكون مطلقا
على المخار حيث قال ان راي صائما ياكل ناسيا يسهل يسعه
الليل كره والا فلا والمخار لا يذكر كذا في الواقات
بمعنى ان يفسد صومه في رمضان اذا وقع بين يده
الشهرين شهر رمضان يقطع الشنايع في حق المقيم
دون المسافر هذا عند ابي حنيفة وقال لا يقع
عن الفرض عن زاده رحمه الله

اتفاقاً **الجزء** في
 يستريح الباقي وقد
 فاكلاً فاذا موطأ له

الحج عن الميمنة

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.

2. 11. 11

الخاتمة كتاب النكاح

قانون نان نکر الی

٧٥
الاعلى اذا وجد ادا اوطاة ولم يكن هديا ^{لا يجب}
عليهم حج فقد اتي خيفة وكرة الاختلاف ^{فقد اتي}
وجوب الحج بالبدن والاصل ^{لا يجب} فلا يجب البدل
لانه بدل عن حج بالبدن ^{الاصل هو الحج انتهى}
وعندما يجب لانهم زعموا ^{لا يجب} البدل عليهم
في الذمة وقد عجزوا عنه ^{فوجب} في الذم ^{الذي}

[illegible]

والعصير في الخل
 فوالله ما اقص
 على اسم الله
 لو قضي في غير
 ما في مولا
 في غير مولا

والصغيرة ثابته للاولياء على سبيل الكمال كل الثانية القصاص الموروث ثبت لكل من الورثة
 على الكمال حتى قام الامام للموارث الكبير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان
 البالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الثاني ولاية المطالبين بالزنا
 الفرع العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من رضى المروء على الكمال والضابط ان الحق
 اذا كان مما لا يتجرى فانه ثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المأوى مما يتجرى ليس له عاقبة
 شرعت في عهدهم الى الآن ثم تسمى في الجنة الا الايمان والشكاح المولى لا يتوجب
 على عبده دين فلا مهران زوج عبده من امته ولا ضمن عليه بطلاق سببه ولو قتل
 العبد مولا له ان يعفى عنه سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاق عند الامام
 الفرق ثلثة عشر فقرة سبعة منها تحتاج الى القصاص ستة لافا لاول الفقرة بالجب والعتة
 ونحو البلوغ وبعد الكفاة وينقصان المهر وبابا الزوج عن الاسلام وبالله
 والثاني الفقرة بخيار العتق وبالبلاء وبالردة وبين الدارين وبملك احد الزوجين
 صاها وفي الشكاح فانكس الشكاح يقبل الفسخ قبل التمام للبعده فلم يقع اقالته ولا
 بالجو والاف في مسئلتين فيقبل بعد فردة احدها وملك احدها الآخر ويكمل المهر بربعة
 بالردول وبالطوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وموت احدها للزوج
 ان يضرب امراته على ربع وما بمعنا على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابته الى فراش
 وهي طاهرة من الحيض والنفس وعلى خروجها من منزل بغير اذن بغير حق وعلى ترك الصلوة
 في رواية وقد بينا في شرح الكفر فوطهم وما كان بمعنا لها ان تخرج بغير اذن قبل انقضاء
 المتجل مطلقا وبعده اذا كان لها من او عليها او كانت قابلة او غسالة او نكاحا
 ابويها كل جمعة مرة ولزيارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك زيارة الجانب وعيادتهم
 والوليمة لا تخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للتمام
 والمعتد الجواز بشرط عدم التزوي والتطيب ينقض الشكاح بما افاد ملك العين للحال

قوله كل المهر بربعة قوله ونحوه فان لها حال المهر كما هو حالها فانها اذا ازالها بغيره فانه ينصف
 بوطنها قبل الدخول قال المؤلف رحمه الله في شرح
 في ضرب امرأة
 في الفقرة بخيار العتق وبالبلاء وبالردة وبين الدارين وبملك احد الزوجين
 صاها وفي الشكاح فانكس الشكاح يقبل الفسخ قبل التمام للبعده فلم يقع اقالته ولا
 بالجو والاف في مسئلتين فيقبل بعد فردة احدها وملك احدها الآخر ويكمل المهر بربعة
 بالردول وبالطوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقا وموت احدها للزوج
 ان يضرب امراته على ربع وما بمعنا على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابته الى فراش
 وهي طاهرة من الحيض والنفس وعلى خروجها من منزل بغير اذن بغير حق وعلى ترك الصلوة
 في رواية وقد بينا في شرح الكفر فوطهم وما كان بمعنا لها ان تخرج بغير اذن قبل انقضاء
 المتجل مطلقا وبعده اذا كان لها من او عليها او كانت قابلة او غسالة او نكاحا
 ابويها كل جمعة مرة ولزيارة الحارم كل سنة وفيما عدا ذلك زيارة الجانب وعيادتهم
 والوليمة لا تخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للتمام
 والمعتد الجواز بشرط عدم التزوي والتطيب ينقض الشكاح بما افاد ملك العين للحال

الزوج بالاذن والامانة
 بالزوج اخذ

الاف لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما في هبة الخاتنة لوقال متعتك بهذا الثوب
 كان هبة مع ان الشكاح لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

لا ينفذ به الوطى في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في
 مسئلتين تزوج صبي امرأة مكنته بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما
 في الخاتنة ولو وطى البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويستقطن الثمن ما
 قابل البكارة والافلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
 الزوج ولا يكل لها وصل شعر غير ما شعرها تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه
 كمال المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها يستحق بعد الشكاح كذا في الخاتنة والعذرة
 تذهب باشيء فليحس الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكيلها بالشكاح في اسم
 ابيها ولم تكن حاضرة لا ينفذ الشكاح تزوج امرأة اخرى وخاف ان لا يعدل لاسبوع
 ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة
 له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى محل
 مثلها من مثله واما نصف المستحق فلا يعتد به لانه قديم من قبل الف دينار ولا يجل الا
 اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر متجلا فافا فاما ذلك ليس لها ان تمنع
 وكذا المشروط عادة نحو الحنف والكعب وديباج اللغافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان شرط ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشروط
 وكذا في الملتقط الفقيه لا يكون كفوا للفتية كبيرة او صغيرة الا ان يكون عالما او شرفيا
 كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا يدري لا يلزم الزوج
 كذا في الملتقط لا يثبت للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراقة تطلب ذلك منها
 يجلس من خدر بنت رجل وامراته واخرجها من منزل يجلس الى ان ياتي بها او يعلم موطنها

كذا في الملقط اختلفا في الصحة والنف وقال القول لمدعى الصحة كذا في الحاشية الاقرار
 بالولد من حرة اقرار بنكاحها لا الاقرار بهما وقوله خذى هذا من نفقة عتقك لا يكون
 اقرارا بطلاقها وقولها اعطى مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار البيعة يجوز خلوا النكاح عن
 الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة بنزولها غير الاب والجد ومجورة وموكله
 عينيه النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكره ابو بنو عليان مجوده لا يكون فسحا
 قلت يقبل بعده في ردة احدكما كما كتبته في الشرع واما طرؤ الرضا عليه والمصاهرة
 يفسده ولا يفسخه كما في الشرح **كتاب الطلاق** السكران كالصالح الا في الاقرار بالجدود
 والردة والاشهاد وعلى شهادة نفسه كذا في خلع الحاشية السدء للاعلام فلا يثبت به حكم
 الا في الطلاق يا طالق وفي العتق يا حرة وفي الحدود يا زانية في التعزير يا سارق في فسخه على الا
 قال لباريته يا سارق يا زانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا بد من لانه
 للاعلام للتحقيق ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع **ولد المملوك**
 لا ينشئ نسب في جميع الاحكام من الشهادة والزكوة والمناكحة والعتق بملك القريب
 الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع المجنون لا يقع طلاقه الا في سأل اذا
 علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق
 وفيما اذا كان عيسيا يؤجل بطلبها فان لم يصلها فرق بينهما بخصومة ولية وفيما اذا املت
 وهو كافر وابا ابواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا
 اسلمت فعرض عليه ميمزاقا في وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا وفرق بينهما
 فهو طلاق على الصحيح ويؤهل للكونه مستخفا عليه لعقوبة قريبه كذا في عنين للمعراج
 المعلق بالشرط لا يقع سببا للحال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والندى فاذا
 قال انت حر غدا لم يملك سبعة ايام وملك اذا قال اذا جاء غدا ولو قال لا على التصديق
 بدرهم غدا املك التبعين بخلافه اذا جاء غدا الا في مثلثين فقد سوتوا بينهما الاول في ابطال

۱. اَيَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ مَعَ صَفْوَةٍ كَوْنِ الطَّلَاقِ بَارِعًا عَلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ طَلَا
 يَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ اِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً بِاللَّارِثِ خُرُوطُ الْمَوْتِ اِلَى خُرُوطِ
 قَرِيبَةٍ
 ۲. اَيَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ مَعَ صَفْوَةٍ كَوْنِ الطَّلَاقِ بَارِعًا عَلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ طَلَا
 يَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ اِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً بِاللَّارِثِ خُرُوطُ الْمَوْتِ اِلَى خُرُوطِ
 قَرِيبَةٍ
 ۳. اَيَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ مَعَ صَفْوَةٍ كَوْنِ الطَّلَاقِ بَارِعًا عَلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَهُ طَلَا
 يَحْيِلُ سَلَامًا لِلطَّلَاقِ اِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً بِاللَّارِثِ خُرُوطُ الْمَوْتِ اِلَى خُرُوطِ
 قَرِيبَةٍ

عزيم زاده رجهان
 فتح المولى خير زاده
 الامير السني الزمان بطران
 المولى الامير المتصف
 في المال والى يوجد حال
 ولا يبعد الموت كمن

ظاهره انه لا فرق بين ان يكون سكوتهم مجردا ومنه الاشتراك في المحبوب والفكر والفكر والحصل
 وفي ذلك خلاف الشايع في قول بوجوب كحد بالسكوت من هذه الاشتراك فيقول ينفذ تصرفاته
 ليكون زجرا ومنه قال لا يجب كحد تقول لا ينفذ تصرفاته كذا في تخاميه وقال في البرازية
 المتأخر في زماننا لزوم كحد ووقوع الطلاق وفي شرح الكفر للصنف ان تصرفات السكران
 في المحرم كجبر الفكر الصحيح انها لا تنفذ كما لا تنفذ في الذنوب العقلية بالشيخ استبي
 وبخالفه في ان كسبا ههنا في الطلاق ويحكي في احكام السكران ما لا يوافق فلا يعمل
 غرر بلاه . ر حله .
 ٣٢

[illegible]

٣
قوله فيما لا يعلم من جهتها وأما فيما يعلم
من جهتها فالقول لها كما إذا قال للمرأة
إذا حضت فانت طالق فعالت حضت
وكذبها الزوج كما في الخلاصة غمى رده

قوله وفيما اذا اطلقها للنة وانه يقع
الطلاق في طهر خال عن الطلاق والوطئ
عقيب حيض خال عن الطلاق والوطئ
كافي . فمخطأ عن زياده

خيار الشرط قالوا **لا** يصح تعليق الباطل بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقلت
خيار او قال البطله غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخائنة الثانية **الثانية**
قال ابو الليث والاسكاف لو قال ابرئك غدا واذا جاء غدا فقد ابرئك صحت مع ان **الاحقة**
لا يصح تعليقها ويصح اضافتها ومن فروغ اصل المسئلة ما في بيان الجامع لو حلف **لا** خلف
ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حنت بجل فان دخلت وفي الخائنة تصح اضافتها
فسخ الاجارة المضافة ولا تصح تعليقها طلب المرأة الخلع حرام الا اذا علمت طلاقها
الباين بشرط شهيد وابوجوده فلم يقض بها عليها ان تخاطب في طلب الغد للمعاينة
القول له ان اختلفنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها **لا** في مسائل لو علقه **يعبر**
وصول نفقتها شهر افادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح
كما في الخائنة وفيما اذا اطلقتها لستة وادعى جماعها في الحيض انكرت وفيما اذا
ادعى الموالي قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا علمت بطلانها ثم خيرها
وادعى انها اختارت بعد المجلس وسى فيه كما ان الكافي اذا علقه بغيرها القبل
تعلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضرها فقالت
سررت لم يقع كما في الخائنة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الامنها كبعضها فالقول
لها في حقها واذا علمت بطلانها لا يعلم الا امنها فالقول له على الاصح كقوله للعبد
ان احملت فانت حر فقال احملت وقع باخباره كما في المحيط وفرق بينهما
في الخائنة ما كان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كشرط ثلثا او
والجاء واحد فوجد الشرط مرة طلق واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما
في الخائنة ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالواو او ثم او الغاء طلق الاولى بشتين
والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضرَب واشتت لها لا يتعد الا بالينة ولو جمع
الاول مع الاخرى في الاضراب تعدد على الاول اذا ادخل كلمة او في الابقاع على

٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

جعل طلقاً ثم ثلث فاشتبهت عبد صغيراً
عشرة سنين فزوجته بطلقة فجامعها
ثم ملكها أياً ففعلت الفسخ
لزوج ابن حمام

قوله بعد المدة طرف لا وقت وقوله فيها مطلق
للتربان والمعنى ادعى المولى بعد مضي المدة
انه جامعا في المدة اخي زاده.

المق وعلق طلاقا على حيضها فاخبره بحضها
الضرة فهذا هو الغايده لقوله
الحاكم في زاده

٧ وتكون للمرأة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق
ان لم يكن فلانا والطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق
الثالث يتعلق بالشروط الثاني لو دخلت الدار طلقت سنتين ولو طلت
فلانا طلقت واحدة في الحائض هذه الصورة اي ما ذكره صاحب
الاشباه بقوله ولو ذكر شرط او لا آخ فلو قال في التصريح عطف
بالواو مرتين ثم ذكر شرط آخر فعلق الاوليان اي لكان اصوب
فتدبر عوفي زاده
٢ قوله تعلق الاوليان انما يراد ان قول الاوليان باعتبار الجملة وفيه

٨ قوله طلق علق على صفة انما يراد ان يكون التصريح لم يقع المطلق
اخر زاده ١ قوله اذا قال انت طالق
لا وجه لك في شئ لان الطلاق في تلك الصورة ايضا لم يقع دون وجود
كذا بخط المولى خ زاده

طلاق وعلى الثانية والثالثة كذلك وعلى التي جامعها ثلاث نقل في تحرير عبد الرحمن المصنف في الشام
طلاق واحدة في الثلاث التي لم يحاكمهن حتى طلع الف يقع على كل واحدة في الاخرين مع التي جامعها
لانه تركه جماع واحدة في الثلاث التي لم يحاكمهن حتى طلع الف يقع على كل واحدة في الاخرين مع التي جامعها
طلقة واحدة ولا يقع عليها شيء ويترك جماع الثانية يقع على كل واحد في الاولى والثالثة مع التي جامعها واحدة
فيصير الواقع على الاول والطلاق وعلى الثانية طلقين وعلى التي جامعها طلقين وليس على هذه الثالثة الا الطقة
الواحدة ويترك جماع الثالثة يقع على كل واحد في الاولى والثالثة مع التي جامعها طلقة اخرى فيصير الواقع على الاول
طلقة وعلى الثانية والثالثة كذلك وعلى التي جامعها ثلاث نقل في تحرير عبد الرحمن المصنف في الشام
٩ قوله طلق علق على صفة انما يراد ان يكون التصريح لم يقع المطلق
اخر زاده ١ قوله اذا قال انت طالق
لا وجه لك في شئ لان الطلاق في تلك الصورة ايضا لم يقع دون وجود
كذا بخط المولى خ زاده

قبل الاول ثم الاول ومنه المبدأ في الصفحتين مع ايضا هما من الثانية كل من علق على
صفحة لم ينع دون وجودها الا اذا قال انت طالق اسفلها تطلق الحال ولم ار الآن
ما اذا علق برؤيتها الحلل فراء غير ما وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء
الكل من الكل طالع وفرغ عليه في النهاية من مئتي شئ من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة
درهم جيا ووقال متصلا الا انها ذبوف لم يصح لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له
علي مائة درهم ودينار الا دينارا لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاما
حران سالم ويزيد الا بزيغ اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف
الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما في جملة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم ويزيد حر الا
بزيغ لا يصح لانه افرد كل واحد منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لجملة ما يكلم به فلا يصح انتهى
كتاب العقاق وتوابعه في ايضاح الكرام رجل لم يفس من الرقيق فغالبه
من ماله الا واحدا احرعتق الخمس لان تقديره تسعة من ماله احرار ولا فقه فاعتقوا
ولو قال مائة العشرة احرار الا واحدا اعتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير
وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى ماله احرار اذ اوجبت قيمته على انسان خالف المتعقون
فانه يقض بالوسط الا اذا كان كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى لو دى الاعلى كما في
الظهيرية احد الشريكين في العبد اذ اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان موثرا فان لم يكن
يضمنه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليها عند الامام خلافا لما كان في عتق الظهيرية
دعوة الاستيلاء تستد وتحرير يقتصر الا الى اولى وبيان في الجامع معق البعض
كما في كتاب الا في ثلث الا اذا عجز ليرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين في سنة
البيع يعتد بالبطان الى العتق بخلاف المكاتب اذا جمع الثالثة اذا قبل ولم يترك
وفاء لم يجب العتق بخلاف المكاتب اذا قبل عن غير وفاء فان العتق واجب ذكره
الزبيدي في الجتات والثانية في السراج الوهاج والا في المتون التويمان كالمال والو

فان قيل في قوله تعالى ومنه المبدأ في الصفحتين مع ايضا هما من الثانية كل من علق على صفحة لم ينع دون وجودها الا اذا قال انت طالق اسفلها تطلق الحال ولم ار الآن ما اذا علق برؤيتها الحلل فراء غير ما وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل طالع وفرغ عليه في النهاية من مئتي شئ من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة درهم جيا ووقال متصلا الا انها ذبوف لم يصح لانه استثناء الكل من الكل كما لو قال له علي مائة درهم ودينار الا دينارا لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلاما حران سالم ويزيد الا بزيغ اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكرهما في جملة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم ويزيد حر الا بزيغ لا يصح لانه افرد كل واحد منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لجملة ما يكلم به فلا يصح انتهى كتاب العقاق وتوابعه في ايضاح الكرام رجل لم يفس من الرقيق فغالبه من ماله الا واحدا احرعتق الخمس لان تقديره تسعة من ماله احرار ولا فقه فاعتقوا ولو قال مائة العشرة احرار الا واحدا اعتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلغا فانصرف الى ماله احرار اذ اوجبت قيمته على انسان خالف المتعقون فانه يقض بالوسط الا اذا كان كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى لو دى الاعلى كما في الظهيرية احد الشريكين في العبد اذ اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان موثرا فان لم يكن يضمنه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليها عند الامام خلافا لما كان في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستد وتحرير يقتصر الا الى اولى وبيان في الجامع معق البعض كما في كتاب الا في ثلث الا اذا عجز ليرد في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين في سنة البيع يعتد بالبطان الى العتق بخلاف المكاتب اذا جمع الثالثة اذا قبل ولم يترك وفاء لم يجب العتق بخلاف المكاتب اذا قبل عن غير وفاء فان العتق واجب ذكره الزبيدي في الجتات والثانية في السراج الوهاج والا في المتون التويمان كالمال والو

العتق اسقاط محض لا يقبل الفسخ بخلاف اكتسابه لانها معاوضة

تقبل المكاتب ايضا لانه لو ترك وفاء لا يجب القصاص قاله الدرر والوارث والسيدي لان الصكابة صبيح وان اجتمعوا الى الوارث او رقيقا فعلى الاول الوارث واختلفوا في موته او رقيقا فعلى الثاني الوارث واختلفوا في موته او رقيقا فعلى الثالث الوارث وعلى الثاني في المولى فاشبهه به لا حتى فارتفع القصاص

تقتصر

كالاول

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب

فالتالي سبع للماول في احكام فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول اقل
سنة اشهر والثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت
الاول لتمامها فانه لا يعتق واحدهما الا في مسئلتين الاولى من جنائيات الميسر
لوضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موته والاخر بعد موته وها
ميتان ففي الاول غرة فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول وماراته عقب الثاني
لا من ملك لده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخاه لبيته من الزنا لم يعتق
ولو كانت اخاه من الزنا اعتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء
التدبير وصية فبعث المدبر من الثلث الا في ثلث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
تدبير المكره صحيح لا وصية ولا يبطل الجنون ويبطل الوصية والثلث في الظهير
التاقيت الى مدة لا يعين لان اليها غالباً تايب معنى في التدبير على المختار فلو
مطلقاً وفي الاجارة فققد الى نحو ما في سنة الا في النكاح فتاقيت ليفسد الحكم
بما لا يعلم معناه يلزم حكمه في الطلاق والعنای والنكاح والتدبير الا في مسائل
السبع والخم على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما
في نكاح الحائض المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت في مسئلة لو كان المعتق مجهول
النسب فاقرب الرق لرجل وصدة المعتق فانه يبطل عتاقه كما في اقرار الثلثين الاول
لا يحتمل الا بطلال قلت الا في مسئلة وهي المذكورة فانه يبطل الوالباقراره والثانية لو
ارتدت العتقة وسببت فاعتقها السباي كان الولاء له وبطل الوالباقراره كما في
اقرار الثلثين ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل
كل امه في حرة الا امه جنازة الا امه اشترتها من زيد الا امه نكحتها البارة الا امه
ثيباً ففي حق المثل الاربعه اذا انكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال لا امه بكر او لم اشترها من فلان ولم اطام البارة او الاخراسانية فالقول له

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب

وتامة في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
سعيها وقت التدبير فانه يسعي في قيمته مدبر كما في الثانية من الحجر وفيما اذا قتل سيد
كما في شرح المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كما في البرازية في العتق
في المرض وجنابة جنابة المكاتب كما في الكافي وفرغت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي عنده
وهو حر مديون في الكل وانه اعلم **كتاب الايمان** المعرفة لا تدخل تحت
النكرة الا المعرفة في الجراء كذا في ايمان الظهيرية يمين اللغو لا مواضة فيها الا في
ثلاث الطلاق والعنای والتذكير كذا في الحلكة لا يجوز تعميم لشرك الا في اليمين حلف
يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم حكم حنت كما في المبسو فبطلت الوصية للمولى
الحالة هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل وقف على
اولاده وليس له الا واحد بخلاف بينه وقف على اربعة المقيمين في بلد كذا فلم يبق
الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلثه
ارغفه من هذا الحب وليس له الا واحد كما في الواقعة حلف لا يكلم الفقراء او
المساكين او الرجال حنت بواحد بخلاف رجالاً حلف لا يركب واب فلان لا يلبس لا
يكلم عبده ففعل ثلثه حنت حلف لا يكلم زوجات فلان واحداً قائم واخوات
لا يحنت الا بالكل والاطعمة والثياب مما يحنت فيه بفعل البعض كما في الواقعة
لا يحنت الخائف بفعل البعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يركب
اكله في مجلس احد حلف لا يكلم فلانا وفلانانا ويا احدكم كلام هؤلاء النعم او كلام
اهل بعد اذ على حرام فكل واحد الكل من الواقعة الصغيرة امرأة فحنت بها في قوله
ان تزوجت امرأة الا في مسئلة لا يشترى امرأة لم يحنت بالصغيرة الا ايمان بمنية على الا
لا على الاغراض فلو حلف ليعفدني اليوم بالف فاشترى رغيها بالف وغداه بغيره ولو حلف
ليعتقن مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتقه بغيره ولو حلف

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب
هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتاب

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل

لا يشترط بعشرة حنث باحد عشر ولو حلف بالبيع لم يحنث به لان مراد المشتري المطلقة
ومراد البائع المفردة ولو اشترى وبيع بنصف لم يحنث لان المشتري يستعصم والبائع
وان كان شتر بذاك الحنث بالغرض لا يحنث وانما في الجامع من المساواة حلف لا يحنث
حنث بالتعلق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او يتعلق بمشيئة في ذوات الاشهر
او بالتعلق او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق وان حنث
حنثه او عشرين حنثه او بطلوع الشمس كافي للجامع الحالف على عقد لا يحنث الا بالايجاب
والقبول الا في تسع فانه يحنث بالايجاب وحده والحنث والوجبة والافراد والابراء و
الاباء والصدقة والاعادة والنقض والكفارة ان تزوجت النساء او اشترت
العبيد او كتبت النسا وبني آدم واكلت الطعام او طعنا او شربت الشرا او شربا
يحنث بواحد للحنث ولو قال نساء او عبيدا فبثلاثة للجمع ولو نوى الحنث في اكل صدقة
للحقيقة المعلق بتأخر والمضاف يقان قال لا جنبية انت طالق قبل ان تزوج
بشهر او اطلق لا يحنث ولو قال اذا تزوجت فانت طالق قبل ذلك شهر فزوجه
قبل شهر لا يحنث وبعده تطلق النية انما تفعل في الملفوظ وصحته ان اكلت ونوى طعنا
دون طعام الا اذا قال ان فرجت ونوى السهم المستوع وفيما اذا حلف لا تزوج و
جنبية او عربية المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل اري هذه اهدا وكل غلام
هذا او ابني هذا او اصف الى غيره لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يعلم
يدخل لتكبره الا في الاخرى كاليد والراس وان لم يصف للاتصال التعليل ثم يغا
مرة وبجملته اخرى قال ان شتمت في المسجد او رميت به فشرط حنثه كون الفاعل
فيه وان ضربته او جرحته او قتله او رميته كون المحل فيه الشرط متى عثر على الشرط
يقدم الموقوف المعلق بشرطين ينزل عنهما وباحدهما عند الاول والمضاف
بالعكس مقابلة الجمع بالجمع ينقسم وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط الحنث للصدق

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل

وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في النظرية ويجعل
شرطا للتعذر صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتريا بالاول اسم لفرد سابق
والا وسط بين عددين متساويين والافرد لاصح او في النفي نعم وفي اللاتيات تخص
الوصف المعتمد معتبر في الغيب لا في العين اهتافا بما يعتد به من الاستغناء بجلال
غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط **كتاب الحدود والتعزير** اذا احصا
الافني حقيقيا ثم عاد الى مذهبه يعز عن بعض الانتقال الى مذهب اللادون كذا في
البرزانية من اذى غيره بقول او فعل يعزركما في الثأر خائفة ولو بغير العين ولو قال
لذي يالكافري ان شق عليك كذا في القنية وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر
فيها التعزير وظاهره قصاص من لا يغفر على فيه الكفارة ولم اره لم يدخل دار الحرب
وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يواخذ به الا في القتل فوجب الدية في ما لم يمتد
او خطاء يعز على الورع البار كتعزير خومة كذا في الثأر خائفة قال له يا قاسم ثم ارا
اثبات فسق بالبيت لم تقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كافي القنية التعزير لا يسقط بالتوبة كما
كذا في البيعة من دعوى على رجل فلم يجد فاسك اهل بالنظمية يعز كذا في قية ومم وجسوم
ومزوجه ومزوجه عز كذا في البيعة رجل خدع امرأة انت واخوها وزوجه ما غيره
او صغيرة يجلس المان يحدث توبة او يموت لانه ساع في الارض بالغ كذا في قضا الوثا
علق عتق عبده على ناه فادع العبد وجوز الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا
في كون العبد قاذفا كافي قضا والولوية وفي مناقب الكرد في حمة اللواظ عقلية فلا
وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل يخلو الله تعالى فيكون نفسه الا على
على صفة الذكور والنصف للاسفل على صفة الاناث والصحيح هو الاول انتهى وفي
ان الاب يعز اذا شتم ولده مع كونه لا يحد واستثنى ان في مزوجه التعزير ذوى
فلا تعزير عليهم واختلفوا في تعزيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا اذنب ندم ولم

مسند دخل في
وارتكب ما يوجب الحد

من لم يدخل دار الحرب
وارتكب ما يوجب الحد

في الموطأ

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل
فان الحق لا يفتقر الى دليل

وفي قول المسجود

ومن قال ان لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول

في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول

قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول

بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانه ويكره اذا شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او
او نقصه او صغره وفي قوله لا يبيح الله بيعه كقول الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
عداوة ولوطن الفاجر نبيا لا يبيح الله بيعه كقول الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يعصوا حال
النسوة وقبلها كقول الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
من العزوب **كتاب اللقيط** واللقطة والابق والمنفق ويجعل الجعل لراد
الابق الا اذا رده من في مال السيد او رده احد الابوين مطلقا او الابن الى
احدهما او احد الزوجين للآخر وصي اليتيم او من يعوله او من استعابه ما كره
في رده اليه او رده السلطان او الشحنة او الحفيظ المستثنى عشرة من اطلاق المتون
لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم يخل له وان كان فقيرا فلكل
الاباذن القاضي كما في الحائنة البصية في الاثنا ط كالبائع والعبد كالحرة وان رده
العبد لابق فاجعل لمولاه ان اشهد راد الا بيق انه اخذ له رده على ما كره انتفى الضمان
عنه واستحق الجعل والا فلا بينهما **كتاب الشركة** الشراكة على جوازها بالقبول
التبرع لا يصح الا في موضع يجري فيه مجرى النفع والمفاوض العقد مع من لا يقبل شهادته
له لا يجوز شركة القراء والوفاظ والدالين والشحانين والحقت بهم الشهود
في المحاكم وان شرط الرجوع اكثر من راس مال لم يصح الشرط ويكون المال الدافع
عند العامل بضاعة وكل منهما راجع ماله كما في السراجية وان شرط الرجوع للعامل
اكثر من راس مال لم يصح ويكون ماله الدافع عند العامل مضاربة اذا عمل احد الشريكين
دون الاخر بعد راد او غير عذر فالرجع بينهما بخلاف ما اذا قبل ثلاثة عملا من غير
عقد ففعله احدى كان له ثلث الاجر ولا شيء للاخرين ما اشترت اليوم من انواع
التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى فيه فقال اشترى

في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول

فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة
جاز ليس لاحدهما الفرغ بغير اذن الاخر فان سافر فملك لم يضمن فيما لا عمل له
ولا مؤنة والرجع بينهما تكرر شركتهما مع الذي اختلفت رتب المال مع المضار
في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف
المولى مع غمراء العبد فالقول لهم **كتاب الوقف** لو وقف على المصالح فهي للمال
والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصير المرواح كذا في منظومة ابن وهبان
كل من بنى في ارض غيره بامر فابناء المالكها ولو بنى لنفسه بامر فله وله
رضه الا ان يضر بالارض واما البناء في ارض الوقف فان كان الباقي المتولى عليه
فان كان مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف
وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولى يرجع فهو وقف
والا فان بنى للوقف فوقف ان لنفسه او اطلق رفوعه لم يضر وان اضر فهو للمصالح
قليتر بص الى خلاصه وفي بعض الكتب للنظر ملكة باقل القيمتين للوقف من رعا
وغير من روع بمال الوقف الناظر اذا اجرت ماله فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان
هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع فانها تنسخ بموته كما حزه ابن وهبان معزبا الى
عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا اشترى
اليها لمصلحة الوقف كنعيم وشراء بذر فحجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني ان
لا يتبرع اجارة العين والعرف من اجرة كذا حزه ابن وهبان وليس من الرضا
العرف على المستحقين كما في الفينة والاستدانة القرض او الشراء بالنسبة
وهل يجوز للمشتري ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة و
يكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حزه ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف
على شيء من وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح وقته

في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول
الشيخ في قوله لا يبيح الله بيعه كقول

الغلة الى الفداء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدته او بعد
وبينا مكانا لبناء قبل ان يبني والصحيح الجواز اخذنا من ابي بقية كما في فتح القدير
اقالة الناظر عند الاجارة جائرة الا في مثلين الاول اذا كان العاقد ظاهرا
قبل كافتهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر تجل الاجرة كما في القنية ونحوه على
وهي ان استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الوقف الثانية
اذا غصبه غاصب اجري الماء عليه حتى صار بحر الا يصلح للزراعة فيضمنه الغاصب ونحوه
بها ارضا بدلا الثالثة ان يحده الغاصب ولا يثبت وفيه في الثانية الرابعة
ان يرغب انسان فيه ببدل كثر غلة وحسن صنعا فيجوز على قول ابي يوسف
وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المنزل لا
يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتها الا بالاقل وفيما اذا كان النقصان
يسيرا شرط الوقف يجب تباعه لقولهم شرط الوقف كنص الشارع في وجوب
العمل في المفهوم والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مثل لا وشرطان الثاني
لا يغزل الناظر فله عزل غير الابل الثانية شرط ان لا يوجد وقفه اكثر من سنة
والناس لا يرغبون في استجاره سنة لو كان في الزيادة نفع للفقراء فلقاضي
المصلحة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يفرغ في سنة والتعيين باطل الرابعة
شرطان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرط
فللمقيم التصديق على سأل غير ذلك المسجد وخارج المسجد على من يسأل المصلحة
لو شرط للمستحقين خبز او ثوبا معينا كل يوم فللمقيم ان يدفع القيمة من النقد و
في موضع آخر لم يطلب التعيين واخذ القيمة الـ دسمة يجوز الزيادة من الثمن على
معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكان عالما تقيا التسابعة شرط الوقف عدم
الاستبدال فلو كان الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز فكيف عزل الناظر شرط

بغير اذن المالك
في اجارة الوقف
فان كان المالك
مستغنيا عن الوقف
فلا يجوز له ان يجره
الى غيره

مطلوب
شرط الوقف
الاول
في اجارة الوقف
فان كان المالك
مستغنيا عن الوقف
فلا يجوز له ان يجره
الى غيره

بلا خيانة

بلا خيانة ولو عزله لايصح ان يتولى كذا في فصول العماد ويصح عزل الناظر بلا خيانة
ان كان منصوبا كذا اما عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فنقدم المخرج الى الثاني والثالث
عزله بلا سبب للبعيد ولكن يامره بان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت اعاده
ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكائهما المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا لو
عزل الناظر فان شرطه العزل حال الوقف صحيح اتفاقا والا عند محمد وصح عند ابي يوسف
ومشايخ بلخ اخطاروا قولنا والهدر اخطاروا قول محمد وعليه هذا الاختلاف لو كانت
الواقف فلما ولاية للناظر لكونه وكيله عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته
وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والحق فيها اذا لم يشترط الولاية
في حياته وبعد مائة اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا عندنا حاصل ما في الخلاصة والبر
والفتوى على قول ابي يوسف كما في الولوية وفي العتباتية لو لم يجعل الواقف له قتيما
فنصب القاضي قتيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ار حكم عزل
الواقف للمدرس والامام الذي ولاه ولا يمكن الا لحاق الناظر بتعليمهم لعزله
عندنا لكونه وكيله عنه وليس صاحبا لوظفته وكذا عن الواقف ولا يمكن منعه عن
العزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام المؤذن
وولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم بنى مسمى افتنازع بعض اهل المحلة في العمارة
فأجابنا اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما
اختاره اهل المحلة او من الذي اختاره ائمتنا فما اختاره اهل المحلة او وان كان
سواء فنصبوا بئنا اولى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف موقفا وحرارا
قاصدين بذلك لزوم الاجروان لم ترو بقاء النيل ولا شك في صحة الاجارة لانها لم
تستأجر للزراعة وبها منفعتان مقصودتان لما في اجارة الهداية الارض
تستأجر للزراعة وغيرها قال في النهاية اي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار

الكوفي صح

عزل الواقف دون موقوفه

نصب الامام والمؤذن
في محله صح

نصب الامام والمؤذن
في محله صح

ونصب الفسطاط ونحوها في المراج ففتح القدير من البيع الفاسد ولا يجوز اجارة
المراعى الى الكلا والجملة في ذلك ان يستاجر الارض ليضرب فيها فسطاطا او يجعلها
حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر الزبيلى الجملة ان يستاجر ما لا يقايف الدواب او منفعة
اخرى انتهى والمثال ان المقيلا كان القيولونه وهو النوم نصف النهار قال الرازي في تفسيره ان
المقيلا زمان القيولونه او مكانها وهو الفردوس في الالة وهي صحاب الجنة يؤخذ خير مستقرا
واحسن مقيلا وفي القاموس القايلة نصف النهار وقال قتيلا وقايلا وقيولونه وقالا او
مقيلا انتهى واما المراج فقال في القاموس اراح الابل اردد ما الى المراج بالضم الى الماء
والماء في الصحاح اراح ابله اى ردها وفي المصباح رواج العشي وهو من الزوال الى
الليل والمراج بضم الميم حيث تاوى بالاشية بالليل والنفاخ والماء كمثله وفتح الميم بهذا
المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان المصدر من افعلا بالالف فمفعلا بضم الميم على
صيغة اسم المفعول واما المراج بالفتح فاسم الموضع من راح بغير الالف واكمل المكان
من الثلبا بالفتح والمراج ايضا الموضع الذي يخرج القوم منه او يرجعون اليه انتهى
فخرج معنى المقيلا في الاجارة الى مكان القيولونه ويدل على صحته ما قولهم لو استاجرنا
لنصب الفسطاط جاز لانه للقيولونه ورجع معنى المراج الى مكان ماوى الابل ويدل على
صحته ما قولهم لو استاجرنا ما لا يقايف الدواب او يجعلها حظيرة لغنمه جاز تخليته البعيد
باطلة فلوا استاجر قربة وهو بالمعنى نصب تخليته على الاصح كما في الخانية والظهيرية في البيع
والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتن ان يذهب الى القرية
مع المستاجر فيجاء بيته وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياء مال الوقف اقر الموقوف
عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صحيح في حق
المقدون وغيره من اولاده ووزريته ولو كان مكتوب الوقف فلانا فلان حلا على ان الواقف
رجع عن ما شرط وشرطا ما اقرببه المقدر ذكره الحضاف في باب مستقل واطال في تقريره

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

مطلوب بالفتح واسم الموضع واما المرح

ما شرط الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد الا اذا شرط الواقف الاستبداد لنفسه ولا فرقان للواقف الانفراد لا لفلان كما في فتاوى قاضينا ومقتضاه لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل الشرط بموت احدهما وعلى هذا لو شرط النظر لهما فمات احدهما انما المضي غير وبي للمحي الانفراد الا اذا اقامه العا كما في الاسماء والناظر وكيل الواقف عند ابى يوسف ووكيل الفقهاء عند محمد فينقل بموت الواقف عند ابى يوسف وله عزل ويبطل بشرط له بموته خلافا للمحمد في الكل في الدور والحوانيت المسبكة في اليد المتأجر بمسكنه فاعلى نصف المثل او نحوه لا يعذر اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم ان يأمره بالابتجار باجر المثل ويجب عليه تسليم رد السنين الماخضة ولو كان النعيم ساكتا مع قدرته على الرفع الى العا لا غرامة عليه وانما هي على المتأجر واذا ظفر الناظر بالالك فلما اخذ النقصا منه فيصرفه في مصرفه قضا وديانة كذا في القنية عزل العا فادعى القيمة انه قد اجرى له كذا مشاهرة او مساندة وصدقه المعز في لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه اجر مثل علمه او دونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى يصح تعليق التقرير في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير فاذا قال ان مات فلان او شغرت وظيفته كذا فقد ترك فيها صح وقد ذكره في انفع الوسائل تقفها وهو فقه حسن وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم حتى ما ناسقظ لانه في معنى الصلوة وكذا العا وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر والغرر وجزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث قال بخلاف رزق العا وفي الينبوع للاسيوطي فرع بذلك ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاولاد او قاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل في بيت المال هو

والنوع البتر ^{بالشد} جعلته في سبل الخبز
مضج مغير

شجر البدر خط من الناس
طاهر جامع

مطل
في ايقاف سلاطين

اي مع فضنها ايديها والفقه
في الاصطلاح الذليل
للمو في المرحوم
عليه طبع

او ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاحتياج من عالم للعلوم الشرعية
 وطالب العلم كذلك وهو في علي طريفة الصوفية اهل السنة ان ياكل مما وقعوه
 غير متعبد بما شرطوه ويجوز في هذه الحالة الاستئابة لغيره وغيره وتناول العلوم
 وان لم يباشروا الاستئابة اشتركا اثنين فاكثروا الوظيفة الواحدة والواحدة عشرة
 وظايف ومن لم يكن بصفة الاحتياج من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو
 قرر الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز عن حكم الشرع يجعل احد ما يتوجه
 كثير من النسل من يقول في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما اوقاف
 ملكها واقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى ذكره واذا عجز الوقف عن العز والجميع
 المستحقين فان كانا اصل من بيت المال روي فيه بصفة الاحقية من بيت المال فان كان في
 اهل الوظائف من هو بصفة الاحتياج من بيت المال وكذلك قدم الاولون على غيرهم
 من العلماء وطلبة العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم وان كان كلهم بصفة الاحتياج
 منه قدم الاحوج فالاحوج فان استواء في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤد
 ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخوذا من بيت المال اتبع فيه شرط الوقف
 فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يعسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية
 اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلفت في كثير من الفقهاء في زماننا فاستننا
 تناول معالم الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة الشرط والحال انما تنقله الا سيوطي
 عن فقهاءهم انما هو في بيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان
 وحكم ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعات شرائطه فان قلت هل في
 هذه هبة كذلك اصل قلت نعم كما بينه في الرسالة المرفوعة في الاراضي المهرية وقد نزل
 عن ذلك المحقق ابن الهمام فاجاب بان الامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعبادة بالاسلام
 وبينت في الرسالة ان كان في مصلحة صحيح وان لم يكن حاجة كبيع عقار القيمة على قول المتأخرين

اول من استعمل هذا الكلام من الفقهاء فان قال بعد ذلك
 ما قلنا عليه من انما هو في بيت المال لم يثبت له ناقل
 منها فقلنا كانت ملكا للملك لا ادرى من سبب الاقتصار على
 ما قلنا عليه من انما هو في بيت المال لم يثبت له ناقل
 بين الناس في الدار المهرية واقفي ببيعهم وانما
 غرزة الى الجاهل والقدسي والى دار القباب وقد
 اطلعت على ما في الجاهل فانه يمكن على
 قولنا ان هو

نمن

المفتي به فان قلت هذا في اوقاف الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما
 فان للسلاطين الشرائع وكيل بيت المال وهي جوارب الواقعة التي اجاب عنها المحقق في فتح
 القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب
 بما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة العامة فذكرنا في فتا
 جوازها وهل يرعى ما شرطه دائما واما استواء المستحقين عند الضيق فخالفنا لمذهبنا في الحاد
 القدسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف ثم شرطه الواقف لان ما هو اقرب الى العمارة واعم
 للمصلحة كالامام للمسجد المدرس للمدرسة يعرف بهم قدر كفايتهم ثم السراج والبطا كذلك
 انتهى وظاهر ان المقدم في العرف والامام والمدرس والوقاد والغراش ما كان بمقتضى لغيره
 بالكاف فاما بمقتضى الناظر وينبغي الحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم لاني كل زمان
 وينبغي الحاق الجاني المباشر للجباية بهم والسواق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
 الجمعة لكن قيد المدرس بمدارس المدرسة وظاهره اخراج مدرسي الجامع ولا يخفى باينهما من
 الفرق فان مدرسي المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدري الروم
 واما مدرسي الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرسي المدرسة من الشعائر الا اذا
 لازم التدريس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى وظاهر ما في الحاشية من تقديم
 والمدرس على بقية الشعائر لغيره ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاذ هو المباشر والشاذ
 في غير زمن العمارة والمزطاني والشحنة وكاتب الغيبة وحازن الكتب وبقية ارباب
 الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤمنين بالامام وكذا الميقاني لكثرة الاحتياج اليه
 للمسجد وظاهر في الجاهل تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه
 جعلهم كالعامة ولو شرط الواقف استواء العامة بالمستحقين لم يعتبر بشرط وانما تقدم عليهم
 فكذا هم الجاهلية في الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعمل على كل شبه
 ما يناسب فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يتعبد به من العلوم والحل للاغنياء

فصل في اوقاف السلاطين
 وكيفية ملك من ملك من سلاطين بني
 وبنو بني

في اوقاف السلاطين
 فان قال بعد ذلك
 ما قلنا عليه من انما هو في بيت المال لم يثبت له ناقل
 منها فقلنا كانت ملكا للملك لا ادرى من سبب الاقتصار على
 ما قلنا عليه من انما هو في بيت المال لم يثبت له ناقل
 بين الناس في الدار المهرية واقفي ببيعهم وانما
 غرزة الى الجاهل والقدسي والى دار القباب وقد
 اطلعت على ما في الجاهل فانه يمكن على
 قولنا ان هو

في اوقاف

وشبه الصلابة اعتبارا انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات وعزل فانه لا يسترد منه حصة
 ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتضييق اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذا
 مات المدرس في أثناء السنة مثلا قبل مجي الفلانة وقبل ظهور ما وقد باشره ثم مات وعزل
 فانه لا يسترد منه حصته ينبغي ان ينظر بين وقت قبضة الفلانة الى مدة مباشرةه الى مباشرة من
 جاء بعده ويقسم المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المفصل والمقتطع
 بحسب قدرته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان مجي الفلانة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف
 بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس الفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل
 كذا حرره الطرسوسي في النفع الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الفلانة في حق الاولاد في غير
 الاولاد في الموهبة على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط في كل
 من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في
 فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت الموهوب للوقف الا في مثلين ما اذا اجارها الواقف ثم ارتد
 ثم مات لبطلا الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجارته ثم فقرا على معين ثم مات
 تنسخ ذكره ابن وهب في آخره انظر اذا اجارته فمات مال الوقف عليه لم يضمن كافي
 التاتارخانية بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقرباؤه في يد غيره
 انها وقف وكذا في شراؤها ورثتها صلت وقفا مواظدة له بنوعه وقد كتبنا نظائرنا في الاقرا
 وقوت حادثه وقف على اولاده ثم على اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم الامير فلان ثم
 من بعدهم وسلمهم وعقبهم من الذكور راحة دون الاناث فاذا انقضت اولاد الذكور صرف
 الى كذا فهل قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الابناء
 دون الاباء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الابناء لان
 الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما هو جوابه في باب الميراث في قوله نعم من نساكنكم
 اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وورثتهن وامهاتنكم ولان الظاهر ان المقصود حرمان اولاد

مطلب

مطلب
الناظر اذا
احراز

مطلب
اقارب

مطلب
مطلوب

البنات لكونهم ينسبون الى ابائهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص اولاد البنات ولو كانا
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقضت اولاد الذكور ولم يبق ابنا
 الذكور ولا ابناء الاولاد واسه جازا اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيدا في
 الاباء والابناء ووافق بعض الحنفية فرايت الامام الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف
 يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا
 كان العطف بالاولاد او اما يتم فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصلحة الوصف
 عند الضرورة لا يجوز الاباء ان كانوا ان كان المولى سبيد من يستدين بنفسه كذا في
 خزانة المفتشين الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا
 والا فان فوض في صحة لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية والتمتة وخزانة
 المفتشين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له
 التفويض والعزل كما حرره الطرسوسي في النفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته
 بلا شرط وقلنا بالصحة وينبغي ان لا العزل والتفويض الى غيره كالا بقاء وسبكت
 عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات
 ينتقل للحاكم اولا فاجبت بانه ان فوض في صحة ينتقل للحاكم بموته لعدم صحة التفويض
 وان في مرض موته لا ينتقل له مادام الموقوف له باقيا لقيام مقامه وعن واقف شرط ربا
 له رجل معين ثم من بعده الفقراء ففرع عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت
 بالانتقال ليس لكما ان يقرر وظيفة في وقف بغير شرط الواقف لا يحل للمقرر الاخذ
 الا بالنظر على الوقف ذكر الحامي في واقعة ان لكما نصب القيم بغير شرط وليس له
 نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته يكره اعطاء قيم من وقف
 فقراء ما في درجهم لانه صدقة فاشبهت الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابة فلا يكره كالمسألة
 كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء قلنا

بعد الجمل

سبقت تفصيل هذه المسئلة في الوقف الاول
 من الوقف في القواعد التي لم تستقر
 الامام على الرعية من غير ما بالمصلحة
 في التنبية الكتابية

اذا وقف على قراءته لم يستحي مدعيها الابينة على القربة والفقير والابدين
 جهات القربة ولا بد من بيان انه فقير معدوم ومن لم نفقه على غيره ولا مال له فمقران كانت
 لا يجب الاقبضا كذوي الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير
 كذا في الاختيار اذا حصل تعيم الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كل واحد بعينه
 فاقطع لا يبيع لهم دنيا على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة من التعيم بل من الاحتياج اليه
 ثم لا وفي الذخيرة ما يعيد ان الناظر اذ صرف لهم مع الحاجة الى التعيم فانه يضمن انتهى
 وقاعدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض شي بعد صرف معلوم
 من السنة لا يعطيهما الفاضل عوضا عما قطع ولقد استفتيت عما اذا شرط الواقف
 الفاضل عن المستحقين للعتقا وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعيم هل
 يعمل الفاضل في الثانية لهم ام للعتقا فاجبت للعتقا لما ذكرناه والله اعلم واذا
 قلنا بتضمين الناظر اذ صرف لهم مع الحاجة الى التعيم هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم
 قبضوا ما لا يستحقونه ام لا لم اراه صريحا لكن نقلوا الى باب النفقات ان مودع القفا
 اذا الفق الوديعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن المودع فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع
 عليها لانه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التسليم كما في الهبة وغيرها
 وقالوا في كتاب العصب ان المضمونات يملكها الفاضل مستند الى وقت التسليم
 حتى لو غيب الغائب العين المفصولة وضمنه المالك ملكها مستند الى وقت العصب فنقد
 بيعه السابق ولو اعتق العبد المفصوب بعد التضمين نقد ولو كان محررا غنق عليه كما
 بيناه في النوع الثالث من بحث الملك فلا يخالف ما في القينة من باب الشروط في
 الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر
 دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الوقف
 يسترد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمعتقد في هذه الصورة

لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه الغائب فكان للناظر استرداده بخلاف
 مسئلته لانه متعذر لكونه اصراف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعيم وكذا لا يرد فيما اذا
 اذنه الغاصبي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر حجة النكاح وحلف فانه قال في الغيبة
 ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متعذر
 وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن فانما دفع بناء على صحة اذن الكافي فكان له الرجوع
 عليها لانه وان ملك المدفوع بالضم فليس بممتنع وفي النوازل سئل ابو بكر عن
 رجل وقف دار على سجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد للاحتياج
 الى الغلة للعمارة هل يصرف الى الفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه
 يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار رجال لا تقبل قال الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر
 عن هذه المسئلة فاجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من
 الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار الى العمارة امكن العمارة منها صرف
 الزيادة على الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استغنى عنه ان الواقف
 اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف
 القاهرة فانه يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان
 كان الآن لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا
 فيروى بين اشترط تقديم العمارة في كل سنة والى كوت عنه فانه مع السكوت
 تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يدخرها عند عدم الحاجة اليها **والاشترط**
تقدم عند الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدها عند عدمها ثم
يفرق الباقي لان الواقف اذا جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا اشترط الواقف
تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخرها عند الاستغناء وعلى هذا فيدخر الناظر في كل
سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علم في النوازل

مقدم
 الاوقف رتبة الاستقبال وعده

مادام متصلا فلا يساع ولا يوجب الا في سائل احد عشر يورد فيها الاعتناق والتفكير
والوصية به وله الاقرار به وله بالشرط المذكور في المتن في الوصية والافرار
ولم ار الا حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للمعدوم فالحمل او وينبغي
ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى فلا فرق في كون الجائز لامة بين بني ادم و
الحيوانا فالولد منها لصاحب اللبنة لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية وبنت
نسبه وتجب نفقة لامة وبيرث ويورث فان ما يجب منه من النفقة يكون مورثا بين
ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جاريته ويكون الولد له اذا ولد لاول من سنة
ولا يمتنع في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي اذا استحققت الام بيمينته فانه
فانما يتبعها ولد ما وباقرار لا كما في الكفر ويمكن ان يقال فانه ولد البهيمه يتبع امة
في البيع ان كان معها وقتة على القول برده المبيع بعيب بعقضاء ففسخ في حق الكل الا في
مسئلتين احداهما لو احوال البائع ثم رد المبيع بعيب بعقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باع
بعد الرد بعيب بعقضاء غير المشتري وكان منقولا لم يجر ولو كان منقولا لم يجر ولو كان منقولا لم يجر
ابوجه كذا نظن ان بيعه جاز قبل قبضه المشتري ومن غيره كونه منقولا في حق الكل
قياسا على البيع بعد الاقالة حتى راينا نقض محمد على عدم جواز قبضه قبل قبضه مطلقا كذا
في بيع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ حوا به في مواضع منها الكفالة في بشرط
براءة الاصيل حوالة وهي بشرط عدم براءة كفالة ولو قال بعثك ان شئت او شاء
ابي او زيد ان ذكر ملته ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى والاب للتعليق وهو لا يحتمل
ولو ذهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال
اعتق عبدك عني بالثمن كالمعنى لکنه فمضى اقتضا فلما برع شروطه المقتضى فلا
بدان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفسد بالثمن ورطل من فخره ولو اوجرها بلفظ
الكفاح صححت للمعنى ولو كثرها بلفظ الرجعة صح ايضا ولو قال بعده ان ادبت الى لقا

مطهر
في بيع
في بيع
في بيع

وانما تدعى شروط صح

فانما يتبعها ولد ما وباقرار لا كما في الكفر ويمكن ان يقال فانه ولد البهيمه يتبع امة
في البيع ان كان معها وقتة على القول برده المبيع بعيب بعقضاء ففسخ في حق الكل الا في
مسئلتين احداهما لو احوال البائع ثم رد المبيع بعيب بعقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باع
بعد الرد بعيب بعقضاء غير المشتري وكان منقولا لم يجر ولو كان منقولا لم يجر ولو كان منقولا لم يجر
ابوجه كذا نظن ان بيعه جاز قبل قبضه المشتري ومن غيره كونه منقولا في حق الكل
قياسا على البيع بعد الاقالة حتى راينا نقض محمد على عدم جواز قبضه قبل قبضه مطلقا كذا
في بيع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ حوا به في مواضع منها الكفالة في بشرط
براءة الاصيل حوالة وهي بشرط عدم براءة كفالة ولو قال بعثك ان شئت او شاء
ابي او زيد ان ذكر ملته ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى والاب للتعليق وهو لا يحتمل
ولو ذهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال
اعتق عبدك عني بالثمن كالمعنى لکنه فمضى اقتضا فلما برع شروطه المقتضى فلا
بدان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفسد بالثمن ورطل من فخره ولو اوجرها بلفظ
الكفاح صححت للمعنى ولو كثرها بلفظ الرجعة صح ايضا ولو قال بعده ان ادبت الى لقا

فانت حر كان اذ نال بالتمجيرة وتعلق عتقه بالاداء نظرا للمعنى لا لكانية فاسدة ولو
على ما لا يحصى كمن يجمع نظر للمعنى وهو بيتا المجرى كالنظر الى اللفظ ليكون عليه كما جزم
وينفقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وينفقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل وبلغظ
الاعطاء والاشراك والادخال والبرء والاقالة على قول وقد بينا مفصلا معروا في شرح
الكفر وتنفقد الاجارة بلفظ التملك كما في الخائنة وبلغظ الصلح عن المنافع وبلغظ العارية
وينفقد النكاح بما يدل على ملك العين للحال كالبيع والشراء والهبة والتملك وينفقد
العلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبد هبعته نفسك منك بالف كان اعناقا
على مال نظر للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط
لرب المال كان بفعاثه ولتقع الطلاق بالفاظ العتق ولو شرط عن الف على نصفه
قالوا انه استقاط لكبا في فقعه عدم اشترط القبول كالابراء وكونه عقدا في
القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو شرط المشتري المبيع من البائع قبل قبضه
فقبل كانت اقالته وخرج عن هذا الكس سائل منها لا تنفقد الهبة بالبيع بلائنه
ولا العارية بالاجارة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق برأى فيها الالفاظ لا للمعنى
فقط فلو قال لعبد ه ان ادبت الى كذا في كيس ابيض فاداما في كيس آخر لم
يُعتق ولو كلمة بطلاق زوجته منخر افلقة على كائن لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض
نظر الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء الى جانب المعنى فكانت بيعا انتهيا
فتثبت احكام من الخيارات وجوب الشفعة بيع الا بقر لا يجوز الامن يزعم انه
عنده ولولد له صغير كما في الخائنة الشراء اذا وجد نفاذ على المباشر نفذ فلا يوقف
شراء العضوي ولا شراء الوكيل بالخالف ولا اجارة المعقلى اجرة اللواقف بدوهم
ودان ينفذ عليهم والوصى كالمستوفى قيل تقع الاجارة للتيمم وتطل الزيادة كما في القبية

الا في مسألة الامر والقاضي اذا استاجر اجرا باكثر من اجرة المنزل فان الزيادة باطله
 ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية النزع وصف في المذروع الا في الدعوى والشهادة
 كذا في دعوى البرازية المقبوض على سوم الشراء بمضمون لا المقبوض على النظر كما في الذخيرة
 تكرار اليجاب مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة العقد تتمد بها الثا
 ثا لا يفيد لم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة والصحيح
 اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى واديسكنى دارا واذا قبض المشتري المبيع فاسدا
 ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من
 ماله لابنه الصغير وباعه له كذلك فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط الثا
 لو كان مقبوضا في يد المشتري اعانه لا يملكه ب الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في
الفساد باذن باليه ملكه وتثبت احكام الملك لها الا في مسائل لا يلزم له اكله ولا البه
ولا وطئها لوجارية ولو وطئها ضمن عقدها ولا اشغقت لجاره لو كان عقارا الفا منه
لا يجوز ان يزوجه البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المبتاعان
في الصحة والبطلان فالقول لمدعي البطلان كما في البرازية وفي الصحة والفساد فالقول
لمدعي الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسئلة في اقالة فتح القدير لو ادعى المشتري
انه باع المبيع من البائع ياقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري
مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على العقب تحالفا واذا اسمى شيئا واشار الى خلاف
جنسه كما اذا اسمى ياقوتنا واشار الى زجاج فالبيع باطل كونه بيع المعدوم وخطعوا فما اذا
مروا واشار الى حروي فقبيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد اعيد
وجدد ان الشئ باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح
كذا كما في القينية والهواة بعد الحواة باطلة كما في التلقيح الا في مسائل الاولى الشراء
بعد الشراء صحیح اطلقة في جامع الفصولين وقيت في القينية بان يكون الثا اكثر ثمنا

انتم المفسدون الفاسدة والمفسدين القصب
 الصالحين المفسدين في المثلث وبقية وغير
 الفاسدة المفسدين في المثلث وبقية وغير
 وما قوض علمهم التشرع والقرآن جامع الفضل
 ضمن في المثلث وبقية وبقية كسبح
 بقبضه ويضمن بملكه او قبيحة كسبح
 اذا قوضت اربع الفاسدة

كل عقد عبد وهد
فالتيا في كل
آل السمر

من الاول واقل او محسن آخر والا فلا والثانية الكفالة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف
 الحالة فانها نقل فلا يجتمعان كافي التلقيح والاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول
 فالثانية فسخ للملاهي كافي البرازية التحلية تسليم الثاني مائل الا قبض المشتري المبيع
 قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلع بينه وبين البائع ليكون ردالة الثانية في البيع المسند
 على ما صحه العادي ومحج قاضيه انهما تسليم الثالثة في الجهة الفاسدة اتفاقا البراءة
 في الجهة الجائزة في رواية حينما شرط بيبث ثمانية البيع والاجارة والقصة والصلح
 عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاشفاق على مال الملقن والسيد والزواج
 يمكن في فصول العمد مغزا الى الاستر وشي نقلا على بعضهم ويتبعها في جميع الفصول ورد
 عليها الشرح سبعة اخرى خصارت فحة عشر الكفالة والحالة كافي البرازية والابواب
 الدين كافي اصول فخر الاسلام من بحث النزل وتسلم الشفعة بعد الطلبيين كما ذكره ايضا منه
 والوقف على قول في يوسف والمزارة والمعاملة الحاقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار
 في سبعة النكاح والطلاق والا الخلع لهما واليمين والنذر والافرا لا اقرار العقيد
 قبله والفرق والسلم يشترط التفاضل قبل الافراق في الفرق فان تناقرا قبله بطل
 العقد لا فيما اذا استهلك بطل بدل الفرق قبل القبض واختار المشتري تباع الجاني
 وتفرق العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الفرق لا يفسد عندها خلافا لمحمد
 كافي المجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعنا بشرط رهن وكفيل والحالة
 معلومين واشهاد وخيار وتعدن في ثلاثة وثلاثين النعم الى معلوم وبراءة من العيوب
 وقطع الثمار المبيعة ونكرها على النخل بعد اكرها على المنفعة ووصف مرغوب فيه وعدم
 تسليم المبيع الا اذا عتب ما يطعم الادمي وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها محلويا وكون الفرق
 مملوفا وكون الجارية مملوكة وانباء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل المشتري فيجاءه حمل بالكتابة
 وحذو النخل وحرز الخبز وجعل رقة على الثوب وخطاها وكون الثوب سدا سدا وكول

المسند

المسند

المسند

المسند

المسند

السويق ملتوتا بمن سمن وكون الصابون متخاضا من كذا اجرة من الرزق الا اذا قال
 من فلان وجعلها ببيعة والمشتري في جملتها ان يجعلها مسلم مسجدا او غير ذلك ان اذا
 عينهم في بيع الدار اكل من الثانية الجوزة في الاموال الربوية بدر الثاني اربع مسائل في مال المير
 تعبر الثالث في مال اليتيم والوقف في القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمة فله الرهن
 تضمين الميرهن قيمة ذهابا يكون رهننا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه
 بانفراد صحيح استثناء والا الوصية بالخزنة يصح اقرار ما دون استثنائها من اشترى من لم
 يره وقت العقد وقبله وقت القبض فلا خيار اذا رآه الا اذا حمل البائع الى بيت المشتري
 ظاهريه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع بيع الفضولي موقوف الا في ثلث قبائل اذا
 شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح وفيما اذا باع لنفسه وهي في البايع وفيما اذا
 باع عوضا من غاصب عرض آخر للمالك به وهي في فتح القدير بيع البراءات التي يكتبها الدرا
 على الحال لا يصح فا ورد ان ائمة بخاري جوزوا بيع فطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف
 قائم ثم ولا كذلك هناك في الغنية بيع المردوم باطل لا فيما يستجبه الا انك من التكال
 اذا حاسبه على ثمنها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كما في الغنية من باع او اشترى
 او اوجر ملكا لا قاله اشترى المادون غلاما باللف وقيمة ثلاثة لم يصح ولا يمكن الرهن
 ويمكنه بخيار شرط او روية والتمتع على الوقف لو اوجر الوقف ثم اقال ولا مصلحه لم تجز على
 الوقف والوكيل بالشراء لا يقع قاله بخلافه البيع وقهين والوكيل بالسلم على خلافه نصحه
 اقاله الوارث والوصي ومن الموصل له وللوارث الرد بالعيب ومن الموصل له لا يقع
 الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطه وفي اجارة الغرما بيع المادون المديون بعد هلاك
 الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على جازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في
 القصة كما في قسمه الوالدية لا يجوز تقرب الصفقة على البايع الا في الشفعة ولها
 صورتان في شفعة الوالدية الموقوف عليه العقد اذا جازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة

المسند

المسند

المسند

سقط الرجوع ولو كان
المشتري جاهلا بغيره

في قسمه الولوية اذا اجاز الغريم قسمه الوارث فان له الرجوع الحق المجردة
لا يجوز الاعتراض عنهما حتى الشفعة فلو صالح عنه بال بطل ولا شيء لها ولو صالح به
زوجته بال لشرك فبطل لم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز
الاعتراض عن الوطاف بال اوقاف وخرج عنها حق القصاص ومكس النكاح وحق الرق
فانه يجوز الاعتراض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس فاصحاب الكفول له
بالم لم يصح ولم يجب في بطلانها روايتان وفي حق بيع الموروث في الطريق روايتان وكذا
بيع الشرب والمعتد لا الاتباع العقد فاسد اذا اقلق به حتى عبد لم يرد وارتفع الفدا في
مسائل آجر فاسد اذ المستاجر صحيحا نقضها المشتري من الكره لو باع صحيحا فله ان ينقذه
المشتري فاسد اذا ارجع فلبايع نقضه وكذا اذا زوج الفسخ حرام الا في مثلين
احدهما في الولوية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن ودرهم زيوفا وعرو
مفشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد الم بجز الثانية يجوز اعطاء
الزئوف والنافع في الجبايات للبايع من حبس المبيع للثمن الحال الا في مسائل
في البرازية لو اشترى العبد ثمنه من مولاه ولو امر عبدا بغير ثمنه من مولاه
فاشترى لئلا يرد ولو باع دارا بغير ثمنها اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل نقد
الثمن ثم تصرف فللبايع نقض تصرفه الا في التدبير والا عناق والاستيلاء وله ابطال الكتابة
كما في البرازية شراء الام لابنها الصغرى لا يحتاج اليغيرنا فذ عليه الا اذا اشترت من ابيه
او منه ومن اجنبي كما في الولوية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لكون المسلم فيه دينيا
سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزيلعي من باب التحالف للثمن من بيع عبده ومكاتبه
دون ام ولده ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج كذا في نفقات البرازية
على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن على وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما في شرح الكفر
الجلية في عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن عند احتياق المبيع ان يقر المشتري انه باعه

قال في شرح الكفر والصلح عن دعوى
حق الشرب او حق الشفعة او حق
الجزع يجوز على الاصل ان يرضى
توجهت اليه في الشفعة اي كان
فانقضى البيع بدارهم كونه كذا الوارد
قبل تغيره بان قال كذا في او ضللتني او
رمانى بسوء ونحوه حتى توجرت
البيع بكونه فاقدا فابدرهم يجوز على
الاصل وكذا الوصل من عينة على عشرة
او من دعواه الحق المحبى انتهى مولا
ابن حوى اقدم

اعطاء الزئوف

على البايع

سقط الرجوع ولو كان
المشتري جاهلا بغيره

من البايع قبل ذلك فلورجع عليه كذا في البرازية خيار الشرط داخل على كل حال
على المبيع فلا يبطل الا في بيع الغصون اذا اشترط للمالك ان يبطله في فروع الكرايسى
في دعوى البرازية المرافق عند العام ثلث المنافع والحق والطريق والمسيل ونظائر
البرازية في حقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البايع الا في الاستثناء فيبطل بموت المالك
اذا اختلف في اصل التبايل فالقول لنا في الا في السلم وان اختلفا في مقدار فملاكنا لف
الا في السلم راس المال بعد الما قاله كقولها فلا يجوز التصرف فيه بعد ما قبضها الا في
مسئلتين لا تخالف اذا اختلفا فيه بعد ما قبضها فلا يجوز التصرف فيه بعد ما قبضها الا في
بجلا فقبلها بدل التصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز التصرف
فيها قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الا كما قبضها بخلاف راس المال
والكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للمخالفة الا اذا استملكه في يد البايع غير المشتري
كما في الهدية الربا ام الا في سلم وجوب ثمنه وبين مسلمين اسماؤه ولم يجز جاليا
وبين التولي وعنده وبين المالك وضمن وشربا العنان كما في ايضاح الكرماني **كتاب**
الكفالة والحالة براءة الكفيل موجبة لبراءة الكفيل الما اذا ضمن له الالف التزم على
فلان فبرهن فلان علة قضاها قبل ضمان الكفيل فان الكفيل ببراءة الكفيل كذا في البرازية
ان خير من الكفيل ما خير من الكفيل الما اذا صالح المكاتب عن قتل العبد بمال ثم كلف ان ثم
عز المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الكفيل ولم يطالبه الكفيل الا في الثانية
ولو كان الدين موقفا فلف بفات الكفيل الما حل بموته عليه فقط فلفط لا يخلو من
وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يجل الالف عندنا كذا في الجمع
لواء الكفيل لوجب براءة الما اذا اقاله الكفيل على مديونه **كتاب** براءة مديونه
وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهدية التور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق
فانه آمن فسلكه فاخذ المصوى وكل هذا الطعام ليس بمضمون فكله فالتا ضمان و

ابو الوفاء
البايع ان كان له مال فله ان يرضى
الطالب في الفسخ فله ان يرضى
فمنه مولا

لا يبرأ الكفيل
ببراءة الكفيل

رجل قال باعته اشترى والى فلفظ
لهذا الرجل بالالف التي اعطى فلان ثم ان المولى
اقام البيعة له فلان قد ضاع قبل ان يفتد
الكفيل بقتل بيعة ويراد المولى عن دين
الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب
لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا
منه بالمدين عند الكفالة فلا يبرأ
الكفيل من مديونه

حل الاصل بموت الكفيل
ونظائر

مطلوب في الغرور

كذا الواجزة رجل انما حرة فترد حرة فلو لم تزل ملكة فلا يرجع بغيره الولد على المخرى التي نزلت
الاولى اذ كان الغرور بالشروط كالولد وقبالة على انما حرة ثم استحققت فانه يرجع على
المخرى باعزها المستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري
على البايع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
الدار بعد ان تسلم البناء واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في
التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعا عليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عبدي فقد اذنت له
فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه غير المبيع رجوعا اليه ان كان الاب حرا والا فبعد العتق وكذا
اذا ظهر حرا او مدبرا او مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافة اليه والامر بمبايعته كذا في ما دون
السراج الوهاج الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالمودعة والابحارة
حتى اذا اهلك المودعة او العين المستأجرة ثم استحققت وفي المودعة او المستأجرة
فانهما يرجعان على الدافع بما ضاعاه وكذا من كان بمعاوضة وفي العارية والحقبة لا يرجع
لان القبض كان لنفعه وتام في الخاتمة من فصل الغرور من البيع وقد ذكر في القنية
مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دليلاً لافاشتره بناء على قوله ثم ظهر انه
ازيد من قيمته وقد اختلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما اختلف ويرجع بالنسبة ومنها اذا
غرم البايع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غش فانه
يرده وبغيره وكذا اعز المشتري البايع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قرناه
بظهره قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد امرين بالشروط وبالمعاوضة
فان شرطه على شرط اثباته مستلزم في باب منفقات بيع الكثر اشترى فانه بعد ان
لا يلزم احدا احضار احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القضاء لسماع دعوى
عليها ولا يمنعها منه الا في مثل التكفل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا اقر
بضمان ابنه فطلبه العيا من منه فلعن الاب احضاره لكونه في تبسره كما في جامع المقصولين

قوله وكذا اذا اشترى البايع فيه تسامح
اذا حكم به بنان الصورة هو تسامح البايع
ببيع لارده كما يظهر من القنية غرض زاده

قوله وكذا اذا اشترى البايع فيه تسامح
اذا حكم به بنان الصورة هو تسامح البايع
ببيع لارده كما يظهر من القنية غرض زاده

مطلوب في الرجوع
بغيره الولد

الطلاق فسد بر غرض زاده

قوله وبما قرناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد امرين
بالشروط وبالمعاوضة قاصر يعني ان ترتب الحكم على الغرور ان يكون باحد الامرين
حيث اخذ السبب المحض فيهما حكم العلة اما صورة الشرط فيان يزوج رجل على
حرمة ثم ولد له ثم استحققت يرجع الاب على الزوج بقيمة الولد بخلاف اذا اخبر
رجل انما حرة او اخبرته في تزويجها من غير شرط حرية حيث يكون الولد رقيقا
ولا يرجع على المخرى شي واما صورة المعاوضة فيان يشترى امه فولدت منه
ثم استحققتها استحققت حيث يضمن المشتري قيمة الولد والولد حر كما قرره الزيلعي
ثم ان القصور في عبارة من جهة انه حصر ترتب حكم على الغرور في الامر المذكورين
وليس صورة قول البايع قيمة متاعى كذا فاشتره منه مناهما ولعله مدفوع بان يحمل
الغرور في لفظ الزيلعي على الغرور المتعلق بالولد حيث يقال لذلك الولد ولد
الغرور كما يقتضيه بالاق لا الغرور مطلقا حتى يتجسس عليه ما ذكره وهذا ظاهر
ثم ان باب ثبوت النسب من كتاب الطلاق ولم يذكر فيه شيء مما ذكره والصلوب
باب دعوى النسب موزن كتاب الدعوى فان ذكر مسطور فيه وان كان في عبارة
بغيرها كما نبهناك عليه في سياق القوي فسد بر غرض زاده رحمه الله
قوله وبما قرناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب قول والصلوب
ان يقول في باب دعوى النسب موزن كتاب الدعوى في باب ثبوت النسب من كتاب
الطلاق فسد بر غرض زاده

يأتي وقد قررها كل يوم كاصحوا به فانها صحيحة انتهى ياخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه اذا
 برهن المدعي ولم تزل شهوده او اقام واحدا او ادعى وقال شهوده وحضوره ياخذ
 كفيلا باحضار المدعي ولا يجبر على اعطاء الكفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل نفسه
 اذا كان المدعي عليه وصيا او وكلا ولم يثبت المدعي الوصاية او الوكالة وسما في ادب
 التمس الحذف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكتبة او دينا غير ما وما اذا ادعى
 العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه
 او المأذون المديون فانه يكفل كذا في الحاكم **كتاب القضا والشهادات** **بلغ**
والدعا لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضا
 المأذنين لان القضا لا يغني الا بالجملة وهي البينة او الاقرار او النكول كما في وقف
 اني نية ولو اضطرر المدعي خطا اقرار المدعي عليه لا يكلفه ما كتب وانما يكلف على كل
 المال كما في قضا الخاينة وفي بيع القينة اشترى حانوتا فوجد بعد القبض عابا بمكتوبا
 وقف على سبي كذا لا يردده لانها علامة لا يبنى الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار في
 كتابة الوقف على كتاب او مصحف قلت الا في مسكتين الاولى كتابا لاهل الجرب يطلب
 الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لما في سير الخاينة ويمكن الحاق
 البراءة السلطانية بالوقايف في زمانا ان كانت العلة انه لا يردده وان كانت
 العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم الثانية **فلا** يعمل بدفع السمسار والعراف
 والبيع كما في قضا الخاينة وتعبه الطرسوسي بان مشايخا رددوا على ما كان عليه بالخط
 لكون الخط يشبه الخط فكيف علموا به هنا ورده ابن وهب عليه بانه لا يكتب في دفتره
 الا ماله وعليه وتامه فيه من الشهادات وفي آخر البزازية ادعى مالا فقال المدعي عليه
 كلما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا وكذا الوقايل كان في جريدته
 فعلا اذا كان في الجريدة شيئا معلوما او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال له عليه

منها

ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا ينجي بالجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال يا
 فيها فهو على كذا لم يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجريدة انتهى من عليه حق اذا استغ
 عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المديون لا يضرب في الجبس ولا يعيد ولا يغفل
 قلت الا في نكث اذا امتنع من الاتفاق على قريبه كما ذكره في النكث واذا لم يقسم
 بين نفسه ودعته فلم يرجع كاذب السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة
 انظرها مع قدرته كاصحوا به في بابيه والعلة الجامعة ان الحق يغتفر بالتأخير لا بالحق
 لا يكلف القضا على حق جهول فلو ادعى على شريكه حياثة مبهمة لم يكلف الا في مثل الاولى
 اذا اتهم القضا ومضى اليتم الثالثة اذا ادعى المودع على المودع حياثة مطلقة فانه
 يكلفه كما في القينة الرابعة البرهن المجهول الخمسة في دعوى الغصب السادسة في دعوى
 السرقة وهي النكبات التي تسمع فيها الدعوى مجهول فصارت ستة القضا يقتصر على القضا
 عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة في اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا يسمع دعوى
 احديهم بعده في الحرية الاهلية والنسب ولا العاقبة والنكاح كذا في النكاح
 الهنوي والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في
 الوقف المحكوم به كما في الخاينة وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى
 المقصص عليه منه فلو استحق المبيع من المشتري بالنية والقضا كان قضا عليه وعلى من
 تلقى الملك عنه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق غيره من يد وارث
 بقضا بينية وارث اخر كما في البزازية وفي شرح الدرر والنزول اخر ومن باب النكاح
 والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا الحق
 وفروعه واما الحكم في الملك للمودع فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لزيد
 انت عبيدي ملكك منذ خفي اعوام فقال بكوني كنت عبيدا لزيد ملكك منذ سنة
 اعوام فاعتق وبرهن عليه ان في دعوى زيد ثم اذا قال عمر ولبيد انك عبيدي ملكك

فيما اذا التزم لا يتفق وكذا انفق القريب ينقل
 بعض الزمان وصح في الجلب بغيره

وفي جامع الفصولين قبل الفصل الثاني في
 المديون لو جف قرضه او طرد من ربحه
 المديون لا يضمن مدة الحبس بل ان
 او نكاحه او طرده او طرده
 وقيل بينه وبينه
 او طرده او طرده
 او طرده او طرده

ذكرت انه ورثها كان قضا
 على سائر الورثة والميت
 فلا تسمع بينة صح

منه سبعة اعوام وانت ملكي الآن فبر من عليه يقبل ويغني الحكم بحريته وجعل ملكا لعمرو
 ويد عليه ان قاضي خان قال في اول البوع في شرح الزيارات فصارت مسائل الكتاب
 على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الامل والعصابة قضاء على كافة الناس
 من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية
 عن هذه الفائدة انتهى ومنها فائدة اخرى هي انه لا فرق في كون على الكافة بين ان يكون
 بينية او بقوله انا اذ الم يسيب من اقرار الرق كما صرح به في المحيط البرهاني باختلاف
 الشاهد بين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف
 يقضي باقلها كما في شهادة دفع القدير موزيا الى الحضاف الثانية في المهر اذا اختلفا
 في مقداره يقضي بالاقل كما في النزازية الثالثة شهد احد بها بالحبسة والاخر بالعطية
 تقبل الرابعة شهد احد بها بالنكاح والاخر بالترقية وصح في شري الزبلي الخامسة
 شهد ان عليه الف والافرا انه اقر له بالقبول كما في العدة السادسة شهد احد بها
 انه اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل خلاف الطلاق والصح القبول فيهما
 وهي السابعة والجمعا انها لا تقبل في الغذف كذا في الصيرفية وذكرت في الشرح
 ستة عشر اخرى فالمستثنى ثمانية عشر ونتم رايت في الحضاف في الشهادة
 بالوكالة مسائل تراها عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان والاول
 مسئلة وينتشرها بمقتضى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في
 النزازية والولوا الجثة والفضول وعليها فروع الا في مسئلة في الولوا الجثة فان يوم
 القتل لا يدخل وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه يقبل بنتها بتاريخ مناقض لما
 قضى القاضي به يوم القتل وفي القينة من باب الرفع في الدعوى ذكر مسئلة
 الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت
 وذكر مسائل في خزانة الامل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد اشبعنا

والثاني العصابة على كافة الناس
 الموت وهو قضا على كافة الناس

الكتاب

الكتاب عليها في الشرح من باب دعوى الرجلين شاة بالحسبة اذا افر شهادته لغيره لا يقبل
 لنفسه كما في القينة في احد الشريكين العارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما و
 صيان يخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يجبر كما في الخانية ويصح
 ان يكون في الوقف كذلك الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلث اذ اشهدوا انه كمل
 بنفس فلان ولا يعرفه واذا اشهدوا به هتني لاي عرفوا او بغصب شيء مجهول كما في
 قضا الخانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما من عليه من الدين
 كما في القينة لكما ان يسأل عن سبب الدين احتياطا فان الى الخصم لا جبر كما اذا طلب
 منه الخصم اخراج دفتر الحساب ياعره باخر اجه ولا يجبره كذا في الخانية قضا وكما في
 في موضع الاختلاف جازي لان موضع الخلاف محل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف
 والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في التنازع خانية ومنهم من فرق بينهما بان الاول
 دليل ادون الثاني كل من قبل قوله فعليه العيدين الا في مسائل عشرة مذكورة في القينة الوصي
 في دعوى الاتفاق على التيمم اوراقه وفي بيع التيمم مال التيمم وادى اشتراط البراءة
 من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف او تيمم وفيما اذا ادعى الموهوب
 ملكا لعيين او اختلفا في اشتراط العوي في قول العبد البائع انا ما دون والا صفي
 مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير وخلف مع الشفيع وفيما اذا انكر الابن شاه
 لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه المنولي من العرف للمعق عليه في حادثة لا تسع دور
 ولا بنته الا اذا ادعى تلمي الملك من المدعى والتنازع اذ برهن على ابطال القضاء كما ذكره
 العماد والرفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء كما يسمع الرفع قبله
 بعده لكن بهذه الثلاث وتصح الدعوى بعد القضاء بالكل كذا في الخانية التناقض
 غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والوارث كما في الخانية
 الشهادة اذا بطلت في البعض كما في شهادة النظرية الا اذا كان بين مسلم

بطلت اذا
 آخرها وفيه بغير
 عذر لا يقبل

هذا من احوال المسلمين اذا نكح الناج
 قضا بغير خلع او خلع على غير ما اراد
 الوصي في حال الفسخ من غير ما اراد
 الوصي في حال الفسخ من غير ما اراد

لا بد من قربة في العيدين الا في مسائل عشرة

قال في الاسراف لو قال قضيت الاجرة
 ودفعها الى فلان الموقوف عليهم وانكروا
 ذلك كان القول قوله مع يمينه ولا شيء
 عليه كالمودع اذا ادعى رد الوديعة
 عليه كالمودع كونه شريكا معناه وان كان
 وانكر المودع كونه شريكا معناه وان كان
 مدعى صورة العدة للمنفق وبرز
 المستاجر من الاجرة وانكره لوقال بقت
 الاجرة وضاعت مني او سرقته كان
 القول قوله مع يمينه كونه اسيرا انتهى وجازية
 القول قوله مع يمينه في باب الاختلاف من باب
 ذكر هذه المسئلة في باب الوقف عن عارة
 او بالقاضي ولا بد من اقراره فان المص
 في هذه المسائل النظر من النظرية فان اختلف
 او جازي اجمالا والظاهر من كلامه ان عدم تخلف
 انما هو في غير احوال الكتاب بطلت مطلقا وفيما
 عليه شيء معين والفقهاء من عدم تخلف
 يدعيه من الصرف وهو غير خلاف القول بطلت
 راد

بطلت في الخط

ونصرني فشهد لفرانسيان عليها بالعتق فانها تقبل في حق النظم في فقط كما في العتاق منها
 بنيت النفي غير مقبولة الا في عشرة وفيما اذا على حلالها على عدم شيء فشهد بالعدم وفيما
 اذا شهد انه اسلم ولم يستغن وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى
 وفيما اذا شهد بانتاج الدابة عنده ولم تنزل عن مكانه وفيما اذا شهد بجمع اطلاق و
 لم يستغن وفيما اذا امن الامام اهل مدينة فشهد ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت
 الامان وفيما اذا شهد ان الليل لم يذكر في عقد السلم وفي الارش اذا قالوا لاوارث
 له غيره وفيما اذا شهد انها ارضت النظر بلبين شاة لابلين كما في جامع الفصولين
 وتعل بنيت النفي المتواتر كما في الظهيرية والبرازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط
 بعلم ان شهد اوليا في عدم القبول بنسب اذكره في قوله عبده فخران لم يحج العالم فشهدوا
 بنحوه بالكون لم يفتق بناء على انه نفي معنى لم يحج القضاء محمول على الصية ما كان ولا
 ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القضا في زماننا كما
 في جامع الفصولين الفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القينة
 والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمعروف كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره
 محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرية واما
 مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج الحق لا يسقط بتقادم الزمان قد في
 او قصاصا او قاضا بعد كذا في لعان الجور فاذا اسئل المفتي عن شيء فانه يفتي بالصحة
 جملة على الكمال وهو وجود الشريعة كما في صلح البرازية المفتي انما يفتي بما يقع عليه عنده
 من المصلحة كذا في مذهب البرازية ويتعين الاتفاق في الوقف بالرفع كذا في شرح
 الجمع والمحاوي القديسي يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضع كما في منظومة
 ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الحج والتعديل والتمجيد وفي جود المسألة فيه
 ورداءة وفي الاخبار بالفسس بعد مضي المدة وفي رسول الله صلى الله عليه وآله في اثبات

مطلب
 في النفي مقبولة
 في عشرة

وفيما اذا شهدوا على الاكابر
 مثل ان يقول لا نعلمه بالاكابر
 كسنة ويابيل وقد اخبرنا
 في الشر والعلانية فاقولنا
 ذلك كذا في الواضح

مطلب
 في علم القضا

في شهادة الواحد
 العدل وقبوله في احد عشر

العيب وبرؤية بطلان رمضان عند الاعتلال وفي اخبارنا بشهادة الموت ولا تقدر
 ارش المتلف ورذت اخرى يقبل قول امين القضا اذا اخبر بشهادة شهود على
 عين تعد حصورا كما في دعوى القينة بخلاف ما اذا بعته تخليفا لمخذرة فقال
 حلفتها لم تقبل الا بشهادة معهما كما في الصغرى الناس احرار ببيان الا في الشهادة والقضا
 والحدود والدية اذا اخطا القضا كان خطأ على المقض له وان تعد كما عليه كذا في سير
 الخانية وقامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق في قبل الامانة
 الدرك انه لا يدخل خلاف الشفعة فانها تسقط به وما اذا ابرأ الوارث الوصي ابرأ
 عما بان اقرانه قبض تركه والزم ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى يد الوصي شيئا
 من تركه اليه ثم ادعى على رجل دين استسمع كذا في الخانية وجبت فيه الطرسي بخارواه
 البرهان الرابعة صالح احد الورثة وبراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخايسة الابرار العام في ضمن
 عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرار عن
 الرول الاصل فيسرح الدعوى به وبقتل البينة وفي القيمة لو قال لاحق في في هذه الضعفة
 ثم ادعى ان البذر له تسمع ثم قال لو قال لاحق في في هذه الضعفة ثم ادعى انها وقف عليه
 وعلى ولاده فغنية اختلاف المتأخرين وفي القيمة ايضا مات عن ورثة فاقسموا التركة
 بينهم وبراء كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان احد الورثة ادعى دينًا على
 الميت وعلى تركة الميت تسمع انتهى وفي قسمة القينة قسما ارضا مشتركة و
 او كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه ونزع نصيبه ثم اراد احدهما النسخ بالعين
 فلم ذلك اذا كان العين فاحشا عند بعض المشايخ انتهى وفي اجازات البرازية
 ان الابرار العام انما يمنع اذا لم يقربان العين للمدعي فان اقرعه ان العين
 للمدعي سحها له ولا يمنع الابرار وفي دعوى القينة ان الابرار العام لا يمنع من

يجب هذا المسئلة فليس له اوراق
 كمن قال هذا ان هذا
 فليأخذ

مطلب
 في العلم القضا
 لو قال البرك جميع فاقول لا يصح الابرار
 ان اذا انقضت على وجه
 وهو عند البرك

وبه من يقبل وكذا اذا اقر الوارث
 انه قبض جميع ما على الناس
 من تركه اليه

الابرار عن الابرار

في ظاهر الرواية ليس النسخ
 فليأخذ بالكتب مصطف
 على سلكه

دعوى الكوالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه
 بوكالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها فلان تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال
 لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جامع الفضولين
 ثم علم ان قولهم لا تسلم الدعوى بعد الابرار العام الا في حادث بعده فيجب جواب
 حادثه اقران في ذمته لفلان كذا و ابراه عما ثم ادعى بعد ما انه اقر بعد ما ان لا شيء
 له في ذمته فانه تسلم دعواه ويقبل ببنية ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى بما
 يبطل بعينه لا قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعد على اقراره قبله بانه
 لاحق لم يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى
 يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام يبطل ولكن في جامع
 الفضولين من التناقض كفل عنه بالف لرجل بالف بدعيه فبرهن الكفيل على
 اقرار الكفول له وهو يجديها قارا ومن ثم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند التماس
 براءتها لا يقبل البينة على الاقرار لانها تسلم عند صحة الدعوى وقد بطلت من التماس
 لان كماله اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المداينات من مسألة دعوى الربا بعد الابرار
 واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من السيل مضعفه حيث قال ويقال طلب
 حضاك في صلاته انتهى تسلم الشهادة بدون الدعوى في الحد المأخوذ والوقف وعق
 الامة وحرتها الاصلية وفيما يخص كرمضان وفي الطلاق والايلاء والطهار وتامه
 في شرح ابن وجمان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما
 يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الا في مسألة المخنة
 كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال
 يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الا اذا قال دفع ولم يبين وجهه لاكتفت اليه
 الثانية لو بينه كمن قال بينتي غايته عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها

دعوى الكوالة في الرابع عشر من دعوى البرازية

فاسد لو كان المدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصاهرة الى المجلس التماس كذا في جامع الفضولين
 والامهال هو الملقية بكلمة البرازية وعلى هذا الواقع بالدين وادعى ايفاءه او الابرار فان قال
 بينتي في المصرا لا يقضى عليه بالدفع والا قضي الدفع بعد الحكم الا في المسئلة المحسنة كذا ذكرته في الشرح
 اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاءه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاءه بعد الاقرار به
 التفرق عن المجلس كذا في جامع الفضولين الدفع من غير المدعى عليه للبرهان الا اذا كان
 الورثة لا ينتصب احد اخصا عن احد قصد بغير وكالة وبنابة وولاية الا في مسلمين
 الا واحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن
 ابيته كذا اقر ابن وجمان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرط التمسك الا اذا
 لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده رتبة البقاء
 اسهل من الابداء الا في مسلمين اذا فسق اتم فانه ينزل واذ ادعى فاسقا يصح
 هو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صح واذ ادعى المأذون
 صار محجورا عليه ذكره الزيلعي في القضاء من على اقراره قبلت ببنية ومن لا فلا الا
 اذا ادعى اثرا او نفعه او حضانه فلو ادعى انه اخوه او جده وبنية او ابن ابنة لا يقبل كذا
 الابوة والبنوة والزوجية والاولاد بنوعيه وكذا معتق ابيه وهو من مواليه وتامه في
 باب دعوة النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بعتا او مرفوعة فالاول
 اثبات توكيل كافر كافر بغير كل حق له بالكوفة على كافر فيقتدى الى ضم سلم
 آخر وكذا شهادة كافر على كافر بدين ومولاه سلم وكذا شهادة كافر على كافر موطر
 مسلم وهذا بخلاف العكس في المسلمين كونهما شهادة على مسلم فصداد
 في ما سبق ضمنا والثاني في مسلمين في الايضاشه كافر على كافر انه او مسلم
 كافر واحضر مسلما عليه حق للميت وفي النسب شهدا ان الضراني ابن الميت فادعى
 على سلم بحق وتامه في شهادات الجامع لا يقضى اثرا لنفسه والمر لا تقبل

الاول

دعوى الكوالة في الرابع عشر من دعوى البرازية ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها فلان تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جامع الفضولين ثم علم ان قولهم لا تسلم الدعوى بعد الابرار العام الا في حادث بعده فيجب جواب حادثه اقران في ذمته لفلان كذا و ابراه عما ثم ادعى بعد ما انه اقر بعد ما ان لا شيء له في ذمته فانه تسلم دعواه ويقبل ببنية ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى بما يبطل بعينه لا قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعد على اقراره قبله بانه لاحق لم يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام يبطل ولكن في جامع الفضولين من التناقض كفل عنه بالف لرجل بالف بدعيه فبرهن الكفيل على اقرار الكفول له وهو يجديها قارا ومن ثم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند التماس براءتها لا يقبل البينة على الاقرار لانها تسلم عند صحة الدعوى وقد بطلت من التماس لان كماله اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المداينات من مسألة دعوى الربا بعد الابرار واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من السيل مضعفه حيث قال ويقال طلب حضاك في صلاته انتهى تسلم الشهادة بدون الدعوى في الحد المأخوذ والوقف وعق الامة وحرتها الاصلية وفيما يخص كرمضان وفي الطلاق والايلاء والطهار وتامه في شرح ابن وجمان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الا في مسألة المخنة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الا اذا قال دفع ولم يبين وجهه لاكتفت اليه الثانية لو بينه كمن قال بينتي غايته عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها

دعوى الكوالة في الرابع عشر من دعوى البرازية ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صح اذا اقرانه ثم ادعى انه شراها فلان تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لي قبله ثم ادعى لتسليم حتى يبرهن انه حادث بعد الابرار والفرق في جامع الفضولين ثم علم ان قولهم لا تسلم الدعوى بعد الابرار العام الا في حادث بعده فيجب جواب حادثه اقران في ذمته لفلان كذا و ابراه عما ثم ادعى بعد ما انه اقر بعد ما ان لا شيء له في ذمته فانه تسلم دعواه ويقبل ببنية ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى بما يبطل بعينه لا قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعد على اقراره قبله بانه لاحق لم يقبل ولو برهن بعد على اقراره بعد انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام يبطل ولكن في جامع الفضولين من التناقض كفل عنه بالف لرجل بالف بدعيه فبرهن الكفيل على اقرار الكفول له وهو يجديها قارا ومن ثم لا يقبل ولو اقر به الطالب عند التماس براءتها لا يقبل البينة على الاقرار لانها تسلم عند صحة الدعوى وقد بطلت من التماس لان كماله اقرار بصحتها انتهى وانظر ما كتبناه في المداينات من مسألة دعوى الربا بعد الابرار واخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من السيل مضعفه حيث قال ويقال طلب حضاك في صلاته انتهى تسلم الشهادة بدون الدعوى في الحد المأخوذ والوقف وعق الامة وحرتها الاصلية وفيما يخص كرمضان وفي الطلاق والايلاء والطهار وتامه في شرح ابن وجمان دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الا في مسألة المخنة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الا اذا قال دفع ولم يبين وجهه لاكتفت اليه الثانية لو بينه كمن قال بينتي غايته عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها

شهد له الا في الوضعية لو كان القاضي غيما لم يثبت ان فلانا وصي مع وري بالرفع
 اليه بخلاف ما اذا وقع قبل القضاء امتنع القضا بخلاف الوكالة عن غيب فانه لا يجوز
 القضاء بها اذا كان القاضي يدلون الغائب سواء كان قبل الرفع وبعده وتماضى قضاء
 الجامع اي القاضي كان القاضي لا عهد عليه بخلاف الوضعية فانه تحلف العهدة ولو كان
 وصي القاضي فليس وصي القاضي وامينه فرق من هذه ومن اخرى وهي ان القاضي
 محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو نضوب القاضي بخلاف امينه
 وهو من يقول له انما جعلتك امينا في بيع هذا العبد واخضعوا فيما اذا قال بيع
 العبد ولم يردوا الصلح انه امينه فلا تحلف عهدة وقد وضحاها في شرح الكنترو وصح
 ابن ابي عمير الوكالة انه يلحق العهدة فلا يرجع بنصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على
 الميت دين اوله او لتفدي وصيته وفيما اذا كان للميت والصغير وفيما اذا اشترى
 من مورث شيئا واراد ردّه بحبيب بعد موته وفيما اذا كان الصغير مسرفا مبذرا
 فينصب له حفظا وذكر في قسمه الولو الجية موضع اخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه
 ان يشهد وعند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي
 فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا قاضي القضاة والامور بذلك لا يقبل
 القاضي الحديثة الامن قريب من اوصي جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يرد ولا
 خصومة لها وزدت في موضعين من تهذيب القلاست من السلطان والى
 ووجه ظاهر فان منعه انما هو الخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك فانيب
 لم يراع لاجلها اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلع بلا كشف الا
 في مال اليتيم كما في البرازية والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا يجوز
 قضا الكس لمن لا يقبل شهادته له الا اذا اورد عليه كتاب قاضيه لا تقبل شهادته
 له فانه يجوز له القضاء بذكره في السراج الوماج للقاضي ان يعرف بين شهوده الا في شهادته

في مال اليتيم
 في مال الوقف
 في مال الكس
 في مال الكس
 في مال الكس

انباء قال في الملنقط حكمي ان ام بشر شهدت عند الحكم فقال فرتوا بيننا فليكن
 لك ذلك قال تعالى ان تفضل احدنا فانكره الاخرى فسكت الحكم شاهدا زوا
 اذا تاب تقبل توبته الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملنقط قضاء الا
 جاز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي من الخليفة كذا في الملنقط حكمي القاضي
 الا في اربعة عشر مسئلة ذكرنا في شرح الكنترو وفيه ان حكم لا يتعد الا في مسئلة وذكر
 الحضاف في باب الشهادة بالوكالة مسئلة في اختلاف الشاهدين خالف الحكم
 فيها القاضي كل موضع تجزئ فيه الوكالة فان الولي ينصب ضمنا عن الصغير فيه وما
 لا فلا فانصب عنه في التعزيب بسبب الجب وغيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه
 في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط لا يسمع البيعة على مقر الا في وارث
 معربين على الميت فقام البيعة للتعدي ونهى مدعي عليه اقربا لو صاية فنهى الوصي في مدعي عليه
 اقربا لو كالة فينبهها الوكيل دفعا للفرق قال في جامع الفصولين فمذايد على جوارا قاتلها
 مع الاقرار في كل موضع يتوقع الفرار من غير الحق لولا ما فيكون هذا احلا انتهى ثم رابت
 كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاحتفاظ تقبل البيعة مع اقرار المستحق عليه ليمكن الرجوع
 على بايعه ولا يسمع على ساكن الا في مسئلة ذكرنا في دعوى الشرح ثم رابت خامس
 في الفنية معزاة الى جامع البرغري لو خوصم الاب بجي عن الصبي فاقول لا يخرج عن الخصومة
 ولكن يقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي اياها اذا اخرج عن الخصومة انتهى
 ثم رابت سادس في الفنية لو اقر الوارث للموصي فانه تسلم البيعة عليه مع اقراره ثم رابت
 سابعا في اجارة مينة المفتي آجروا به بعضهما من رجل ثم من آخر فقام الاول البيعة
 فان كان الاخر حاضرا يقبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي هذا المدعي وان كان غائبا
 لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة ويجزم التاخير بعد الطلب الا في مال ان يكون عاجزا
 عن الذم وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان يكون اسرع قبولا وان يكون الحكم جازيا وان يخبره

صورة اخرى على آخر غلار
 انه في يد الوصي
 بالبيعة
 انه في يد الوصي
 بالبيعة

كتمان الشهادة

ادعى الايضاً فشهد بالبراءة والتمليك ادعى العينة فشهد بالصدقة كما في التلخيص وقبلها
 من الخلاصة وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثين وعشرين مسألة فليراجع
 الامام يقضي بعلم في حد القذف والعقاص والتعذية كذا في السراجية وفي التهذيب
 يقضي القاضى بعلمه الا في الحدود والعقاص القاضى اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه
 الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بخلاف الحق بمضي المدة او
 بالتعويض للمخرج عن الاتفاق غايها على الصحيح لا حاضر او بصحة نكاح مرنية ابنة عبدان يوفى
 او بصحة نكاح ام مرنية او بنتها او بنكاح المتعة او سقوط المهر بالنكاح او بعدم تاجيل
 العنين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الجبل او بعدم وقوع
 قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع
 الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبا وبنيص الجاهل من طلقها قبل الوطء
 بعد المهر والتجهيز وبشرها دة بخط ابية او في فسادة تقبل او بالتفريق بين زوجين بشهادة
 المرضعة او قضاء لولده او دفع اليه حكمه او عبد او كافرا او حكمه بحرية او بصحة بيع نصيب
 الساكن من قن حرة احداهما او بيع مذك التسمية عامدا او بيع ام الولد على الاظهر وقيل
 ينفذ على الصحيح او بطلان عفو المرأة عن العقود او بصحة ضمان الخصاص او بزيادة
 حمل الحكة في معلوم الامام من اوقات المسجد او بكل المطلقة ثلاثا يخرج دعوى الثاني او
 بعدم ملك الكافر مال مسلم باجازه بدراسم او بيع درهم بدرهمين يذبيد او بصحة
 صلوة المحدث او بقاءه على اهل الحكة بتلف مال او بجدة القذف بالتعريض او
 بالقرعة في معتق البعض او بعدم لقرعة المرأة في مالها بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل
 هذا ما حرمناه من البرازية والعمادية والهيرانية والتاجانية التي اذا ردت
 شهادة لعلته ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة العبد
 والكافر على مسلم والاعمى والصبي اذا شهدوا فرددت ثم زال المانع فشهدوا

هكذا نفهم

نقل

تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في العينة
 للخصم ان يطعن في اثبدين بثلاثة انهما عبدان او محمد ودان او شريكان في المشهود به
 كذا في الخلاصة القضاة الضعفاء لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهد على خصم حتى وذكر
 اسمه واسم ابية وجده وقضى بذلك الحق كان قضاؤه نسيباً وان لم يكن في حادثة
 النسب وقد ذكر العماد في فصوله فرعين محتملين حكماً وذكر ان احدهما يقاس على الاخر
 وفوق بينهما في جامع الفضولين فلم ينظر وهو من مهمات مسائل القضاة وعلى هذا الوشيد
 بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلاناً في كذا وكذا اعطى خصم منكر وقضى بتوكيلها
 كان قضاؤه بائناً وجبته بينهما ومن حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم
 بشعوت الرضائية ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويذكر بحق على الاخر
 ويتنازعان في دخوله فيقام البينة عاروا به فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل
 واصل القضاة الضعفاء ما ذكره المحاب المتون من انه لو ادعى كفاً على رجل عيال باذنه
 فاقرها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضي عليه قضاء وعلى
 الكفيل الغائب ضمنها له فروع وتفاصيل ذكرنا ما في الشرح قال في خزانة الفتاوى
 اذا مات القاضي انزل خلفاؤه ولو مات احد من الولاة انزلت خلفاؤه ولو مات
 الخليفة لا ينزل ولاته وقضاة انتهى وفي الخلاصة وفي هداية الناضي لو مات القاضي
 انزل خلفاؤه وكذا موت امير الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا
 عزل القضاة انزل نائبه بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القضاة
 انزل نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه هكذا قيل في بعض ان لا
 ينزل نائبه يغزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة لا ترى انه لا
 ينزل بموت القضاة وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي البرازية مات الخليفة و
 له امرأ وعال فاكل على ولايته وفي المحيط مات القاضي انزل خلفاؤه وكذا امرأ

القضاة بالنسبة

على ما يجب استحضار

ان مات القاضي

لو مات الخليفة لا ينزل ولاته وقضاة

الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينزل نائبه واذا مات لا والعقوى
 على انه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والامة وبغزل نائب السلطان لا ينزل القاضي
 انتهى وفي العمادى وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي قفاوى قاضين وان اذامات
 الخليفة لا ينزل قضاته وعلمه وكذا لو كان القاضي ما ذونا بالاختلاف وتختلف غير فوات
 القاضي لا ينزل خليفة انتهى فترى من ذلك اختلاف المباح في انزال النائب بعزل القاضي
 وموته وقول البرازى القوي على انه لا ينزل بعزل القاضي على ان العقوى على انه لا ينزل بموته
 بالاولى لكن علقه بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب لان ينزلون بعزل
 القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينهم احد الا ان
 انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الغرس ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزل
 القاضي وموته فانه نائب من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل كمن جعل في المخرج كونه وكيل
 قاضى القضاة منذ هب الشافعي واحد وعرضا انما هو نائب السلطان وفي التارخية
 ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القيمة لو مات
 القاضي او عزل بغير ما نصبه على حاله ثم رجع فيما انتهى في التذويب وفي زماننا لا تعدت
 التزكية بعلية الفسق اختيار القضاة استخلاف اليهود كما اختار ابن ابي ليلى بجل
 غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكردي في كتابه يوسف اعلم ان تخلف المدعى
 وان هو ممنوع باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في قفاوى القاضي وفخرانه المفتين
 ان السلطان اذا امر قضاة بتجليف الشهود يجب على الحاكم ان ينصحو السلطان
 ويقولوا له لا تكلف قضاك امر ان اطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصى
 يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي
 او وقعت في تبليس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاة ما مضى كما في الخانية
 وفيدة في الخلاصة بما اذا كان مع شرايط الصحة وفي الكفر بما اذا كان بعد دعوى

على ان نزل نائب
 بعزل القاضي وموته

في استخلاف اليهود

مطلق
 تخلف المدعى وانشاء
 امر منسوخ باطل والعمل
 بالمنسوخ حرام

رجوع القاضي

في اقرار بالوقف

صحيحة وشهادته مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولى اذا كان القضاة بعلمه فله الرجوع
 عنه كما ذكره ابن وهبان استنباطا من تقييد الخلاصة بالبيته الثانية اذا ظهر له
 خطأؤه ويجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد
 فيه بخلاف مذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة امر القاضي حكم بقوله سلم المحدث
 الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحجبه الا في مسئلة في العمادية والبرازية وقف
 على الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف شيء من الوقف
 اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير فرصح فعل القاضي حكم منه فليس له
 ان يزوجه البيته التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا ممن لا يقبل شهادته له
 واما اذا اشترى القاضي مال البيتم لنفسه عن نفسه ومن وصتي قام فذكره في جامع
 الفصولين من فضل تصرف الوقف والقاضي في مال البيتم فقال لم يجز بيع الحكماء من شتم
 وكذا عكسه ولما اشار من وصيه وباعه من بيتهم وقبله وصيته له فانه يجوز ولو وصيا
 من جهة القاضي ولو باع القاضي وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرامة ثم ظهر
 مال آخر لم يبطل البيع وشترى بالتمش ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين ارض توقف لان فعل القاضي
 حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسئلة ما اذا اعطى فقيرا من وقف
 الفقراء فانه ليس حكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا اذن
 الولي للمعسر في تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان وكيله فلا يكون فعلة حكما حتى لو
 رفع عقده الى مخالف له نقضه كما في القاسمية فالمتشني مسئلتان وقوله ان فعلة
 حكم يدل على ان الدعوى ناهية شرط للحكم العقوى دون الفعل فليثبت له وقد ذكرناه في
 الشرح اذا قال المقر لمع اقراره لا تشهد على سوان يشهد عليه كما في الخلاصة
 الا اذا قال المقر لا تشهد عليه بما اقر فيمنع لا يبعد كما في جل التارخية

بلغ

الملك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فاذا ظني بصحة جوابي ولم يدل على صحة
 ما ذكره البردوني في هذا الفتاوى من جملة صور البيع الفاسد بجملة العقود الربوية ملك العوض
 فيها بالقبض فاذا استملك على ملكه ضمن مثله فلم يصح الابرار له مثله فيكون ذلك رد ضمان ما
 استملك لارء عين ما استملك وبر ضمان ما استملك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر
 معينه الملك في فضل الربوا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا ليجي ذلك حقا للشرع
 وانما الذي يجب حقا للشرع وعين الربا ان كان قائما لارء ضمانه انتهى وقد اقيمت اخذ
 من الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل موافقة وحيلة
 تقبل لا يجوز اطلاق المحسوس الا برضى خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للعدا
 في غيبة خصمه يقر القاضي الا واقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها باطل وقد ذكرنا
 من ذلك شيئا في الفتاوى وما يدل عليه انه لو غزل ابن الوافق من النظر المشروط له
 وولي غيره بلا ضمان لم يصح كما في فصل العاقد من الوقف وجامع الفصولين من الغنا
 ولو عين لنا طر معلوما وغزل نظر الثاني ان كان ما عينه له بقدر اجره فله اودونه اجراء عليه
 الثاني والاول جعل له اجر المنزل وحظ الزيادة كما في القينة وغيرها ومنها حرة احدات تغير
 فرائض للمسد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعة الحاشية
 ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشيء لم يخرج عن العهد ونقلت هناك فراع من فتوى
 الولوالجية ولا يعارض في القينة طالب العلم المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام
 قاضي قاهرة الكعبة فافرضه ثم مات الامام فخل لا يضمن القيم لانه لا يضمن بالاقرض فاذا
 اكسب لان القاضي الاقرض من مال المسجد وفي الكافي من الشهادة الاصح ان القاضي اذا علم
 ان المحضر لا يجوز واقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصايا بملكهم حافر لا تقبل
 شهادة المغفل ويقبل اقراره كافي للولوية شهادة اذ كانت وبها امراته واخران انطلقا
 فالاولى اولى تنازعاني ولا رجل بعد موته فروع كل ان اعتقه وهو ملكه فاعلم ان بينهما

فتوى
 من فتاوى
 من فتاوى
 من فتاوى

كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما واثب بينة سبقت وقضي بها لم تقبل الاخرى
 سئل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنسبة عن المهر فقالوا لا نعلم
 تقبل كما في الصيرفة الاصح انه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المنفعية والجموع انه لا
 يتحملها من وراء جدار كزاني المجتبي وفي البرازية بطلاق او عناق وقال لا ندرى كان
 في صفة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهدي يصدق حتى يشهدوا انه
 صحيح العقل وفي الخيانة قال لا يجوز الكبري لكن لا ندرى الكبري كطقة اقامة البينة ان
 الكبري من شهد انهما تزوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال احرية ام لا او شهدا
 انه باع منه هذا العيين ولا ندرى انه هل في ملكه في الحال ام لا يقضي بالنكاح والملك في
 الحال بالاكتمال وان اهدى العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرازية معزيا الى الجامع
 انما يهدى عاين دابة تباع دابة ويرتفع له ان يشهد بالملك والنتائج انتهى لا يكلف الكبري
 اذا حلف المدعي عليه الا في مسئلة ذكرنا في الدعوى من الشرع عن المحيط او قال فيه
 انها من خواص هذا الكتاب وغرايبه يجب حفظها اللعب بالشرط لا يسقط العدالة
 الا بواحد من خمس القواعد وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة عن وقتها بسبب اللعب
 به على الطريق وذكر شي من الغش عليه كايضا في شرح الكثرة الدعوى على غير ذي اليد
 لا تسمع الا في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كافي في القيمة
 شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا برزنا ما وقد ذكرنا في حد العقد وفيما اذا
 شهدا على اقرار بانها امة لرجل يبرئها فلا يقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر وقد
 يقول اذنت لها في النكاح كافي في شهادات الخائنة تقبل شهادة الدني على مثله
 الا في مثل فيما اذا شهدا نصرانيا على نصراني انه قد اسلم حيا كان او ميتا
 فلا يصلح عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كافي في الخلاصة الا اذا كان ميتا
 وكان له ولي مسلم يدعيه فانما تقبل لارثه ويصلح عليه يقول وليه كافي

شهادة صحيح

مطلق
 لا يسقط العدالة
 اللعب بالشرط

شهادة الزوج
 على زوجته
 جائزة

وقالوا انما شهدا على
انتم انتم مسلم

الخاتمة وقيل اذا شهد على نصراني ميت وهو يدون مسلم وقيل اذا شهد اربعة
نصارى على نصراني انه زنا بمسلم الا اذا قالوا استكبرها فيجد الرجل وحده كافي الخاتمة وقيل
اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبدا قضي به فلان القاضي المسلم كافي
البدائع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل الا اذا شهد بعفو ولي
المقتول وصورة في شهادات الخاتمة ثلاثة فكل واحد جلا عدا ثم شهد وابعده التوبة
ان الولي عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنه
وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد وقال الحسن
يقبل في حق الكل انتهى وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك ان من تلف
لحم انسان وادعى انه ميتة فلكل شهود ان يشهدوا انه ذكية بحكم الحال كافي الخاتمة
وعلى هذا فرعت لورا واشتد ليس عليه اثار من اقرب شي لهم ان يشهدوا انه
اقرب هو صحيح وكذا عكسه لورا وفي فراش او به عرض ظاهر فله ان يشهدوا انه
كان مرضيا علما بالحال لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدوا بصحة ويكفوا قوله فان
ظهر لهم ما يدل على صحة شهادتهم واما بالي كوا قوله وينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عليه
ما يدل على مرضه فان اضربوا به لم يعمل باخباره انه صحيح والاعل به وهي حادثة الفتور
في جنائيات البرازية شهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات
يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جرحه لانه اعلم لهم به وكذا لا يشترط في الخط
الحايل ان يقولوا آمن سقوطه وان اضافه الاحكام الى السبب الظاهر لازم لا الى
سبب يتوهم الا ترى انه لا تجب القسامة في ميت بحلة على رقبته حتى يمتلئها آتاه
تقبل شهادته العتيق لمقنعة الا في مسألة ما اذا شهد ابا بطن عند اختلافهما
كافي الخلاصة وتقبل عليه الا في مسألة ذكرنا في الشرح قال في بسط الانوار
للتل فيعنه من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي في قضية

قد ذكرت هذه المسئلة
في ورق
٥٦

مطلوب
في شهادة في ح الانسان
وموتة

مات

انتم

مطلوب
في قضاء اخذ عينا
ينبغي ان يوافق

مطلوب
في شهادة بلا دعوى

في خبره عند راجع



اذا لم يكن القاضي له شيء من بيت المال فلاخذ عشرة ما يتولى من اموال القسام والا فاقف ثم
بالغ في الانكار انتهى ولم ار هذا الا صاحبنا لكن في الخاتمة ذكر العشر ليمتثل في مسألة الطائفة
لا تخلف مع البهتان الا في ثلاثة ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت وفي اتحاق
المبيع ودعوى الابن لا تخلف بلا طلب المدعى الا في اربع على قول ابي يوسف مذكورة في الخلاصة
تقبل الشهادة حسب بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الامة وتبديرها والخلع والملاص
والنسب وزدت فها من كلامهم ايضا قد الزنا وحده الشرب والايالة والظهار و
حرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله واما برعيه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسب لا تجوز والشهادة حسب بلا دعوى جائز
في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القينة فصارت اربعة عشر موضع
في الشهادة على دعوى مولاه نسبة ولم ار صريحا في الشاهد حسب من غير سوال الق
اعلم ان شاهد الحبة اذا اخر شهادته بلا عند تفسق ولا تقبل شهادته فصولا عليه في
الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظهار ما في القينة انه في الكل وفي النظرية
والقيمة وقد الفت فيها رسالة قلنا شاهد حسب وليس لنا مع حسب الا في دعوى
الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والغنوى على انها لا تسمع
الدعوى الامن المتولى كافي البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه
قالا جنته بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا وبل تقبل خروج
الشاهد حسب الظاهر نعم لكونه قاصدا لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت عتقه الا
في ثلاثة مذكورة في منية المقتى ولا يحال بين المنقول والمدعى عليه في الامور صغير
منها ايضا لا يلزم المدعى بان السبب ونصحه بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين
على شركته زوجها والثانية في جامع الفصولين والا وفي الشرح من الدعوى الشهادة

بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئين الاول اذا شهدوا بحرية
 الاصلية وانه حية تقبل الابد موتها الثانية شهدوا بانوا وصي له باعناقه
 تقبل وان لم يدع العبد وبما في آخر العادية والا لا مفرقة على الضعيف فان الصحيح
 عنده اشترط دعواه في العارضة والاصلية كما قد تناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير
 العبد الا في مسألة من باب الخالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى على المشتري الشتر
 والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيها وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء
 فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم آفة لجواز ان يكون خرا لاسل
 وانه رقيقه صرح به في آخر العادية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بخبرية الال
 كافي دعوى القينة القضا بعد صدور صحيح لا يبطل باطل احد الا اذا اقر المقضي له
 ببطلانه فانه يبطل الا في المقضي بحرية وفيما اذا اظهر الشهود عبدا او محرودا في
 قذف بالبينة فانه يبطل القضا لكن لكونه غير صحيح يخلف المنكر الا في احد وثلاثين
 مسألة يتينا في شرح الكنز اذا ادعى جلالا كل منهما على ذي اليد استحقاق مانع
 يده فاقرا لاهدما وانكر الاخر لم يستحق للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والبيع
 والاعارة فانه يستحق للمنكر بعد اقراره لاهدما كما في الخاتمة مفصلا في الخاتمة
 كل موضع لو اقر بيزمه فاذا انكره يستحق الا في ثلث وذكرنا والصواب في اربع و
 ثلثين وقد ذكرنا في الشرح يجوز قضا والامر الذي يولي القضاة وكذلك كتابه الى القضاة
 الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فغضى الامر لا يجوز كذا في المتفق وقد اقيمت
 بان تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان
 باطنة لانه لم يعوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضا ان المولى لا يكون
 قاضيا قبل وصوله الى محل ولايته فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعلم
 جواز استنابة بارسان نايب له في محل قضائه وعلى القضاة الآن على ارسال نايب

امته ولا اسم الى ج

هذا الاقضاء بنظر القاضي فانه لا يقبل
 فالله اعلم بالصواب
 ولا يقبل من قبل وصوله الى محل ولايته
 فيكون له قبل قضاء

ارسل القضاة في الاما من قسطنطينية الى القضاة
 في كل سنة لانه لا يقبل من قبل وصوله الى محل ولايته
 فيكون له قبل قضاء

حي

ان كان نوع من الظواهر والنظر فانه لا يقبل
 الا في احوالها من الظواهر والنظر فانه لا يقبل
 الا في احوالها من الظواهر والنظر فانه لا يقبل

حين التولية في بلد السلطان والظاهر ان باذن السلطان وحسب الكلام فيه
 حادثة ادعى انه غرس ارضا في محرومة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة على ان الارض
 ان ظهر لها مالك فاعجزها وان المدعى عليه يتعاضد بغير حق وطالبه بذلك فاجاب المدعى
 عليه بان الاصل المذكور غرسه ستاجر الوقف فاحضر المدعى شاهدين شهدا بان غرسه
 من المدة المذكورة وزاد احد بهما بان واصلع اليه عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم
 يطلب البينة من المدعى عليه فمسئلت عن الحكم فاجبت بان غير صحيح لان المدعى لم
 يبين فيها انه خارج او ذوبد وعلى كل المطابقة بين الدعوى والشهادة والحال
 ان القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واصلع اليه وانه خارج
 وصرف المدعى عليه على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعو
 طلب من الناظر البرهان فان برهن على ادعى قدم برهان الخارج لان الغرس
 مما يتكرر فليس كالنتاج واذا ذكر المدعى انه واصلع اليه وان الناظر المدعى عليه براضه
 وبرهن فبرهن الناظر على غراسه مستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا ومثل
 التراجع لبينة الناظر لكونها ثبتت الغرس بحق والا لا تثبت غصبا قلت لا ترجح
 بذلك ثم سئلت لو اترضا في الغرس فاجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق
 تاريخ ذي اليد فنقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق و
 هذا حكمه ثم رايت في غصب القينة لو غرس المسلم في ارض مستبلة كانت سبيلا اتجه فمقتضا
 ان يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبيل فظاهر ما في الاسماء
 انه لو غرس في الوقف ولم يبرهن له كانت ملكا له لا وقفا ذكر في خزانة المفتين من الوقف
 حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس لا تالف اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم
 دعوى دفع التعرض سموعة على المفتي به كما في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا
 كما في فتاوى قاضي الهداية اختلفا في ما بين مانع الا في احدى وتلخيص مسألة ذكرنا

في الشرح اذا اخبر القاضي بشئ حال قضاة قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل واحد وتام
 في شرح ادب القضاة للصدر السبع الدعوى بدعي على الميت لا على وارثه او وصي او موصي له فلا يصح
 على غيره كما في جامع الفصولين الا اذا اوصى جميع ماله لاجنبي وسلم فانها تسلم عليه كونه زائرا كما
 في فرائد المفتين المدعي عليه اذا وقع دعوى المدعي للملك من فلان بان فلانا اودع اياه
 اندفعت الدعوى بلائحة الا في مسكتين الاولى اذا ادعى الارث عنه فانها لا تندفع بخلاف
 دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال امرني بالعقب منكم لم تدفع والغرق
 في فروق الكرايس دعوى القضاة والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تقع الا في مسكتين
 الاولى الشهادة بالوقوف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصحة صحت الثانية
 الشهادة بالارث اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحت وبما في الخزانة و
 دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسلم الا في اربعة مسكتين القاضي والثلاثة الشهادة
 بانه اشتراه من وصيته في صفة صحيحة وان لم يسمعه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من
 غير بيانه واكمل من جازاته المفتين التي مسكتين نسبة فعل المتولي وقف من غير بيان
 من نصبه على المفتين السادسة فعل الموصي يتيم كذلك ويمكن الرجوع الاخرتين الى
 الاولى القضاة بالحرية قضاة على الكافة الا اذا قضى لعق عن ملك موعود فان يكون
 قضاة على الكافة من ذلك التاريخ فلا يصح فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبل كما ذكره
 ملاحضه وفي شرح الدرر والغفر القول لمنكر الابل الا في السلم فلم ينعى الشرع يمنع
 دعوى الملك كذا الاستدعاء بالضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين فباعها
 او اخذها وديعة ذكره القضاة في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي
 الجاهلية في المنكوسة تمنع الصحة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المختل والا فلو سلمت
 وفي البيع في المبيع والتمن يمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار فادعى الاخر عليه حقا في دار
 اخرى قبايحا المختين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة يمنع الصحة في العين او في الاثر

لو كان المدعي
 في دعوى القضاة
 لا يثبت له
 في دعوى القضاة
 لا يثبت له

فيما

كهذا وهذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا في
 الرهن وفي الاستحلاف تمنع الا في ست هذه الثلاثة ودعوى جناية مبهمة على الموضع و
 تحليف الموصي عن اتهام القاضي له وكذا المتولي وفي الاقرار لا تمنع الا في مسكتين ذكرنا في
 بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي وارثه وفي العتق لو قال عتقت فلانا شيئا
 او جزءا من ماله اعطوه ماشا وافي الوكالة فان في الموكل فيه وتفا حشت منف والار
 فلا ولا يوجب كمال تمنع كذا وهذا وقيل لا وفي الطلاق والعقاق لا وعليه البيان وفي الحدود
 يمنع كذا زان او هذا لا يجوز للمدعي عليه الا ان كان عالما بالحق الا في دعوى العيب
 فان للبائع انكاره ليعقم المشتري البينة عليه ليتكلم من الرد على بايعه وفي الوصي اذا
 علم بالدين ذكرنا في بيع النوازل اذا اقام الخارج البينة على التنازع في ملكه وذواليد
 كذلك قدمت بينة ذي اليد بهذا اطلع اصحاب المتن فقلت الا في مسكتين
 ذكرنا في خزانة الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد
 في ملكي واعتقه وبرهن وقال ذواليد ولد في ملكي فقط خلاف ما اذا قال الخارج ببرته
 او كانت بته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي من امي هذه وهو ابني قدم على ذي
 اليد اذا برهن الخارج وذواليد على نسب صغير قدم ذي اليد الا في مسكتين في الخزانة
 الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امراته هذه وبما حان واقام ذواليد ببنية انه ابنه
 ولم ينسبه اليه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد ذقيا والخارج مسلما فبرهن الذي
 بشهود من الكفار وبرهن الخارج سواء برهن بمسلمين او بكفار و
 لو برهن الكافر بمسلمين قدم على مسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكافر
 على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما في خزانة الاكل اذا شهد باله بانه وارث
 فلان من غير بيان سببه لا يقبل الا اذا شهد وابان فلان القضاة قضى بانه وارث
 فانها تقبل كما في خزانة الاكل اخر الدعوى اذا شهد واله بقرانه كانه اخوه او عمة لاهله

فعله وفي الدعوى
 عليه الدين على الميت
 انكر فاقبم البينة عليه
 لا يقول الاضطرار
 على براءة حقه او كونه فاقبم البينة عليه

انقول المجيب
 في دعوى القضاة
 لا يثبت له
 في دعوى القضاة
 لا يثبت له

الخارج وذواليد اذا ادعى الشرع واحد واقاما
 البينة ولم يوفها يقبض لذو اليد فان اخرج الخارج
 لا يجعل لان المياض وانما دليل على بيعه عند
 والمعاينة افي من الخزانة يقبض
 وتاريخ الخارج افي من الخزانة يقبض
 للخارج كذا في القضاة

فيما

ان يتوالت لابييه واه او لابيويه الا في الابن والبنت وابن الابن والاب واللام
كما في الخزانة المحيطة بينه عاده او اقرارا وكول عن عيين او عيين اوقافه وعلم التع
بعد توليته او قرينة قاطعة وقد اوضحناه في الشرح من الدعوى الا ان الفتوى
على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى
وعليه ما نحن عليه في النزاع من المسائل المحيطة من الدعوى القول قول الاب انه
انفق على ولده الصغير مع اليقين وكانت النفقة مغروضة بالقضاء او بعض الآ
ولو كذبه الام كما في نفقات الثانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت
وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا
تنازع رجلان في عيين ذكر الحكم انها على ستة فثمانين وجها وقلت في الشرح انها
على خمسة مائة واثنى عشر التصديق اقرارا في الحد وكذا في الشرح من دعوى الرجلين
لا يقض بالقرينة الا في مثل ذكرتها في الشرح من باب الخالف القاضي اذا حكم بشي
وكتب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وفلس من السجل لا يجعل القضا
كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعتة وفسخ
البيع بالاباق ونسب الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
كتاب الوكالة الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر
مطلقا والا لا وان كان ناقصا من وجه ضار من وجه فان اكد بالنعى اعتبر والا
لا عليه فروع منها به بخيار فباي بغيره لم يتخذ لانه مفيد لبعه من فلان قبل
من غيره كذلك وبما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن وبعه
قباع نقدا بخلاف بعه فسه لم يبع نقدا ولا يتبع النسبة لبعه نقدا بعه في سوق
كذا فيما في غيره نقدا لبعه الا في سوق كذا لا نظيره بعه بشهود ولا تبعه الا بشهود
فلما في لفتة مع النبي الا في قوله لا يتبع الابا النسبة وفي قوله لا تسلم حتى يقبض

في كل ما ذكره السجل

النسب

التمن كما في العنق فلم يخالف لاتباع حتى يقبض لان التسليم من الحقوق وهي
راجعة الى الوكيل فلما ملك النبي الوكيل ملكا للموقوف كالفد والينها وتامه في
نكاح الجامع الوكيل مصدق في براءة دون رجوعه فلو دفع اليه الفاد وان
يشترى بها عبدا ويزيد من عنده الى خمسة مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا
تخالفا ويعتزم الثمن اثنا عشر للتقديرا بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتامه في الجامع
الصحيح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشر شي بغير عينة او ببيع ماله ذكره
في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فاحضر الوكيل
بشراء معينين والخصومة لا يجز الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه مبرعا
الا في مثل اذا وكله في دفع عيين وغاب لكن لا يجز العمل عليه والمقصود الامانة
سواء وفيما اذا كان وكلا بالخصومة يطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن ذوق الال
لا يجز على الوكيل بالاعتناق والتدبير والكتابة والجهة من فلان والبيع منه وطلق
فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجز الوكيل بغير ارجع على تقاضي الثمن وانما
يجز الموكل ولا يجز الوكيل بدین موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن لا يوكل
الوكيل الا باذن او تقيم تفويض الى الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من غيره بدونهما
غير المديون بالرفع اليه والوكيل يرفع الزكوة اذا وكله غيره ثم وثم فرفع الامر جاز
ولا يتوقف كما في اصفية الثانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على
موكله بالافاء اذا ادعى الدفع وصحة الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كتابه الثاني
وكيل الاب في مال ابنة كلاب الا في مسلمين من بيع الوالوية اذا باع وكيل الاب
لابنة لم يخرج بخلاف الاب اذا باع من ابنة وفيما اذا باع احد الابنين من الاخر يجوز
فخلافه وكذا المامور بالشراء اذا خالف في الجنس نقدا الا في مسئلة في بيع الوالوية
الا كسيرة المسلم في دار الحرب اذا امر ان يابان بشرية بالف درهم فخالف

في الجسر فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمي له الموكل الثمن فاشترى باكثر نقدا على
الوكيل الا الوكيل بشر او لاسير فانه اذا اشتراه باكثر لزوم الامر المسمى في الواقعة
الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر طلق نفسه
تقتصر الا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كافي الثانية الوكيل عامل غيره
فمن كان عاملا لنفسه بطلت وكذا قال في التفرع بطل الوكيل عامل الا في مسألة ما
اذا وكل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح وكذا لا يقتصر بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملا
لنفسه بخلاف ما اذا وكل بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كافي البرازية الوكيل
اذا اسك مال الموكل وفعل بال نفسه فانه يكون متعديا فلو اسك دينار للموكل وباع
ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسألة الوكيل بالانفاق على اهله وحسب مسألة الكفر
الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالاشراء اذا اسك
المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك في حماة الخلاصة
ايضا وقيل الثانية فيها بما اذا كان المال قايما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامة الوكيل
باعطاء الزكاة اذا اسك ونصدق بالمال ويا الرجوع اجزاء كافي القينة ابراء الوكيل
بالبيع اشترى من الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند حنفية واما حاط الكل عنه فيغير
صحيح عندهما خلافا لما في جيل التنازع خائفة وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل
ما يعقده الوكيل لنفسه الوصي فانه ان يشترى مال يتيم لنفسه والشفيع ظاهر ولا
يجوز ان يكون وكيله في شراؤه للغير كافي بيع البرازية الا اذا قيد الفعل بزمان
كبيع خد او اعتقه غدا فعلم الامر بعد جاز كذا في حجة الخائفة من ملك التعريف
في شيء ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما
او في شرا عبدين معينين ولم يسمي ثمنهما اشترى احدهما صح او في قبض دينه ملك
قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كافي البرازية واذا وكله بشرا

مطلب في ابراء الوكيل

فعله

غيره

عيا اشترى نصفه توقف ما لم يشترى الباقي كافي الكثرة الوكيل اذا وكل بغير اذن وتعميم واجاز
ما فعله وكيله نقد الا الطلاق والعناق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكل ان يوكل فلان
في شرا وكذا فعل واشترى الوكيل رجع بالثمن على المأمور وهو على الامر والامر الوكيل على
الامر كافي فروق الكرايمسي الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة ملك كل شيء الا الطلاق
الزوجة وعنف العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
اذا ادعاء وكذب فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا او مديونا كما في
منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسول فملك فان كان رسول الدين
ملك عليه وان كان رسول المديون ملك عليه وقول الدين ابعث به ما مع فلان ليس
رسالة له منه فاذا هلك تملك المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال اليه
فاذا هلك ملك على الدين وبما في شرح المنظومة لا يصح توكيل محمول الا لا سقط عدم
الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكثر ومن التوكيل المحمول
قول الدين لمديونه من جاك بعلامة كذا او من اخذ اصبعك وقال لك كذا فادفع مالي عليك
اليه لم يصح لانه توكيل محمول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القينة الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما
يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل ان كان قبضه في حيوة ودفع
له فانه لا يقبل قوله الا بيمينه كافي فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانة
والا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا
قال بعد عزله بعتة امس وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان بف
درهم وقبضتها وملكته وكذب الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بعينه
بخلاف ما اذا كان مستهلكا من الولو الجينة من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل
مع الموكل وفي جامع الفضولين كما ذكرنا في الاول وقال فلو قال كنت قبضت في
حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر عالم بملك نشاء وكان متما وقد بحثناه

مطلب الوكالة العامة

مطلب

قال في حنفية ان
الوكيل بقبض الدين
قبضت قوله لا يضمن
كان الصالح الا ما في الكائن
يدعي الصالح وقيل لا
صاحبها وقيل لا
في حنفية ان قال
الوكيل بقبض الدين
قبضت قوله لا يضمن
كان الصالح الا ما في الكائن
يدعي الصالح وقيل لا
صاحبها وقيل لا

ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتبين ما فرق به الولوي بينهما بالوكيل
بقبض الدين بويضا يجاب الضمان على الميت اذ الدين يقضى بالمتلما بخلاف الوكيل
بقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكفر في باب التوكيل
بالخصومة والقبض مسئلة لا قبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقع
المحتمية الوكيل بقبض القرض اذ قال قبضته ومدة القرض وكذب الموكل فاقول
للموكل اذ اقامت الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع الزانية
اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في الصرف كذا في منية المفتي
الوكيل اذا اجاز فعل القصور او وكل بلا اذن وتقيم وحفرة فانه ينفذ على الموكل لان القصور
حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعناق لان القصور عبارة والخلع والكتابة كالبيع
كما في مدينة المفتي الشئ المغوض الى اثنين لا يملك احدهما كوكيلين والوصيين و
الناظرين والقاضيين والحاكين والمودعين والمشر وطلما الاستبدال والاداء
والاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر والاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفراد دون فلان كما في الثانية من الوقف الوكيل لا يكون وكيل قبل
العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل بالبيع يكون وكيل
كما في الزانية وفي مسئلة ما اذا وكل المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له و
لم يعلم يكون وكيل او في الثانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع
والوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك يختار في قضيتين ايها اراد اذ املكته وفي
الثانية ايضا **كتاب الاقرار** المقوله اذ كذب المقر بطل اقراره الا في
الاقرار بالحرية والنسب ولا العتاقة كما في شرح الجمع معللا بانها لا تشمل النقص و
يزاد الوقف فان المقر اذ ارده ثم صدق صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب
والرق كما في الزانية الاقرار لا يجمع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في اربع

محل
اقرار
مكر

في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري
كذا في وكالة الثانية **الاقرار** للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا ارد المشتري المبيع
فبرهن البائع على اقراره انه باع من رجل ولم يقينه قبل وسقط حق الرد كما في بيع
الذخيرة الاستبصار اقرار بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استاجر الموكل عبده
من نفسه لم يكن اقرارا بخرجه كما في القينة اذ اقر بشئ ثم ادعى المظالم لقبيل كما
في الثانية الا اذا اقر بالطلاق بناء على اقر به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع
كما في جامع الفضولين والقينة اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق مكرنا فقد اقر
بعض المتأخرين بصحة كذا في سرقة الظهيرة الاقرار اخبار لا انشاء فلا يطالب له لو كان
كاذبا الا في مسائل فان شاء يرد بالرد ولا يظهر في حق الزوايد المستملكة ولو
اقر غير انكر يحلف على انه اقر بنا على انه انشاء ملك لكن الصحيح تحليفه على اصل المال
من ملك الانشاء ملكا لا اخبارا كالوصي والمولى والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار
وتقاريع في ايمان الجامع قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصي على اليتيم فانه
يملك انشاء ما دون الاخبار بها المقر له اذ ارد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلكل شئ
الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر ببيع الصبي
وفي سببه لا اقره بعين وديعة او مضاربة او امانة فقال ليس وديعة لكن على ملك
الف من ثمن مبيع او قرض فلا شئ الا ان يعود الى تصديقه وهو مهر ولو قال اقرت
فله اخذ ما لا تفاقم على ملكه الا اذا صدق خلافا لابي يوسف ولو اقر انها غصب فله
مثلها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكرنا بشرع باطل اقراره فلو
ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالعين واقام البينة فان الشفع ياخذها
بالعين لان الشئ كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استخ
من يد المشتري بالبنية بالفضاء الرجوع بالثمن على بايعه وان اقر انه للبائع كذا في

لها

قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية معينة فانكر فبهر من المدعى وقضى على
 الكفيل كان له الرجوع على المديون اذ كان باعرة وخرج عن هذا السلسل مسلمان في
 قضاء الخلاصة بحجة ان القامى اذا قضى باستحقاق الحال لا يكون كذا **الاول**
 لو اقر المشتري ان البائع اعترف قبل البيع وكذبه البائع فبهر من المدعى على المشتري
 لم يبطل اقراره بالعق حتى يعنى عليه **الثانية** اذا ادعى المديون الايلاء او الابرار
 على رب الدين فجد وحلف وقضى له بالدين لم يهر الغريم كذا حتى لو وجد بينه تقبل
 وزدت عليهم **الاول** اقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بغيره ورجع
 بالنعم لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يومئذ من الدين فانه يومئذ بالسليم اليه **الثانية**
 ولدت وزوجها غايب فظ بعد المدة وفرض القاضى له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب
 ونفاه للنعم وقطع النسب ولها اختان في تخفيض الجامع من الشهادة وعلى هذا
 لو اقرت بغيره ثم اشتراه عنق عليه ولا يرجع بالنعم او بوقفية دار ثم اشتراها
 كما يخفى ومثله الوقف مذكورة في كتاب الاسعاف قالوا اقر بارض في غيره
 انما وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مواخذة له بغيره انتهى وذكر في كتاب
 البرازية من باب الوكالة طرفا من سأل المقر لقر اذا صار كذا باشرعا وذكر في
 كتاب حوزة الاكل مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى ومن جعل مات عن ثلاثة ابد
 وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بغيره يقال له سلم فانكر الابن و
 اقرانه اوصى له بغيره يقال له بزيغ فبهر من المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث
 بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وعزم قيمة للموصى له ثم ذكر بعد هام مسئلة
 تخالفها فلتراجع قبل قوله وكذا الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يبعد ان غيره فلو اقر
 الموهوب ان الدار لغيره لا تنفع الاجارة الا في سأل لو اقرت الزوجة بدين فللمدين
 حبسها وان نضر الزوج ولو اقر الموهوب بدين الا لامن ثمن العين فله بيعها بالعقارة

وقال له

وان نضر المستاجر ولو اقرت بمجولة النسب بانها بنت ابى زوجها وهدى لها الاب
 انفسه النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو طلقها فثنتين بعد الاقرار بالرق لم
 يملك الرجعة واذا ادعى ولد امته المبيعة ولم يخ يثبت نسبة وتعدى الى حرمان
 الاخ من الميراث كونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب لدرجة في حصة اخيه تحت
 وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان المبيع كان لبلغة وقد نضر
 فله الرجوع على بايعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشئ محال باطل كما لو اقر بارش يده التي
 قطعها فحسمه دسم وبداه صحيحان لم يلزمه شئ كما في التاتارخانية من كتاب الجليل وعلى
 هذا اقيست بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارثت ومواز بين الغريضة
 الشرعية كونه في الاشياء مثلا لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما
 نصفين بالسوية قالوا اقرار باطل كما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محال من كل وجه والا
 فقد ذكر في مبيع باعنيته صح الاقرار من اهل البيع والقرض ولا
 يتصور ان منه لكن انما يصح باعتباره ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير عليه
 في الجملة انتهى وانظر لما قلناه من الاقرار للمحل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث
 والوصية وان بين ما لا يصح كالبيع والقرض بطل كونه محالا يملك الاقرار من المالك
 الانشاء فلو اراد احد الدائنين قاييل حصته في الدين المشترك وابى الاخر لم
 يجز ولو اقرانه حين وجب وجب موطلا صح اقراره ولا يملك المقرذوف العفو عن
 القاذف ولو قال المقرذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل التاتارخانية
 من حيل المدانيات ووقعت على هذا الواقر المشتري وطله الربيع انه يستحقه
 فلان دون صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشتري وطله النظر على هذا وعلى هذا
 لو قال المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم يسمع الدعوى
 عليه من وارث آخر وصح الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف

انما رخصت من كتاب الجليل ان لو اقر ان له
 الصغير ان يرضى في مرضه فله ان يرضى

وارثته على الاقرار ولم يشهدوا ان المقر صدق المقر او كذبته قبل كذا في الغيبة اقرني
 المرض بشئ وقال كنت فعلت في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى
 زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا
 العبد من فلان في صحة وقبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيلاء
 الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتام في شرح ابن وهبان
 مجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصدقه المقر لم يصح وصار عبده ان كان قبل
 تأكيد حرية بالقضاء اما بعد قضاء العاقبي عليه كذا كل او بالتقصاض في الاطراف
 لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذ اصح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنايات
 والحدود احكام العبيد وتامة في شرح المنظومة وفي الغيبة يصدق الا في خمسة وجوه
 ومكاتبه ومبصره وام ولد له ومولى عنته اقر بالرق ثم ادعى حرية لا تقبل الا ببرهانا
 كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان العاقبي لو قضى كونه مملوكا ثم برهن على انه حر
 فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف الوكف
 بالنسبة فانه لا تسمع دعوى احديه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا
 ان القضاء بالنسبة فاما يتعدى فعلى هذا لو اقر عبد بمجهول انه ابنه وصدقه وشهد له
 لشدة حكمه بطريقه لم يقع دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر ويصح حيله لرفع
 دعوى النسب بشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمة في الدعوى سئل على
 بن احمد عن رجل مات وترك بالافاقسة الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذه الملية
 كان اباه وابنت النسب عندك بالشهود ان اباه اقر انه ابنه وقضى العاقبي لم يثبت
 النسب فيقول الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل يكون لك
 دفعا فقال ان قضى العاقبي بثبوت النسب ثبت نسبه وبثبوت ولا عاقبة الى الزيادة
 انتهى جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في مسألة ما اذا قال لك على حدنا الف

وقد يجوز ان يقر
 بالرق في مرضه
 ولو كان قبل
 اقراره بالرق
 لم يصح اقراره
 بالرق في مرضه
 ولو كان قبل
 اقراره بالرق
 لم يصح اقراره
 بالرق في مرضه

درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مستثنين ولا يصح ان يكون العبد مديونا
 او مكاتبك اني الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال على عبدا ودار
 فانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال على من شاة الى بقرة لا يلزم شئ سوا
 كان بيعه ولا انتهى اذا اقر بمجهول لزومه بيانه الا اذا قال لا ادري له على
 سدس او ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بوجوهين لزومه
 الشئان الا في الاقرار بالثقل لو قال قلت ابن فلان ثم قال قلت ابن فلان و
 كان له ابنان وكذا في العبد وكذا التزويج والاقرار بالجرامة فثبت كما في
 اقرار منية المنقذ ان اقر بالدين بعد البراء منه لم يلزمه كما في التارخانية
 الا اذا اقر لزوجه به بعد ميثاق المهر على ما هو المثل عند الفقيه ويجعل زيادة اذا قبلت
 والاشبهه خلافا لعدم قصد ما كما في مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها
 كسوة ما يثبت في فتاوى قاري الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان
 يستفسر اذا ادعت فان ادعت بما لا قضاء ولا رضاء لم يسمعها للمستوط
 والاسمها ولا يستفسر المقر انتهى يعني فاذا اقر بانها في ذمته حل على ما بقضاء
 او رضاء فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرافعة انها بغير رضاء وقضى بعد اقراره
 لطلق فينبغي ان لا يلزمه والله اعلم **كتاب الصلح** الصلح عن اقرار
 بيع الا في مستثنين في المستصفي الاول ما اذا اصالح من الدين على عبده وقبضه
 ليس ان يبيعه مراهمة بل ابيان الثانية لو تصادق على ان لا دين بطل الصلح
 وفي الشراء بالدين لا انتهى ويزاد ما في الجمع لو صالحة على شاة على صوفها بخره
 بخره ابو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غير ما لا يجوز اتفقا كما
 في الشرع مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجمعه صاحبه فانه
 لا يلزم ولم يرجع في ثلاث مسائل في شفعه لو لو الجاهل الشفع المشتري

القضاء بعد صدور صحيح لا يبطل باطل احد الا اذا
 اقر القاضي بطلان فانه يبطل الا في القضية الجزئية
 وفيما اذا ظهر الشهود عبدا او مكدودين في ذمته
 بالبينة فانه يبطل القضاء كونه غير صحيح
 المنكر الا في مسائل كما تبين با في الشرح في بعض النسخ
 قوله قريب غلبة ذكره في الشرح

بعد الطلبين للاختصاص وله الرجوع اجلت امرأة العنين زوجها بعد الحول ص ولها
الرجوع استعمل المدعي عليه فامه المدعي ص وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع
فلا يصح مع المودع بعد دعوى المالك اذ لا ينزع وتصح بعد حلف المدعي عليه دفعا
للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوى لا تقبل الا في صلح الكوفي غي
اليتيم على النكاح اذ اصله على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل
ولو طلب بمسئله لا يحلف كما في القينة الثانية اذا ادعى دنيا فاقربه وادعى الاثام او الاثر
فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لقتداء البين كذا في العادة من العا
ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه بطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح
لم تقبل وان بعده تقبل ولو برهن على صلح بطل كذا اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العادة
الصلح على النكاح بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القينة ولكن في الهداية في مسائل شتى
من القضاء ان الصلح على النكاح جاز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحل على ادعاء بسبب
مناقضة المدعي لا لترك شرط المدعي كما ذكره في القينة وهو توفيق واجب فيقال لا في كذا
اعلم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح للبيعة وصلح الوارث مع الموصي له بخين الامة
صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيان في حيل التنازع فانه طلب الصلح والابراء على الدعوى لا يكون
اقرار او طلب الصلح والابراء من المال يكون اقرارا الصلح على النكاح على شئ انما يرفع
النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صالحك على كذا او ابرأك على الباقي الصلح اذا
كان عين مال بمنفعة كان اجارة ولو كان عذبة العبد المدعي الا اذا اصله على غلته او غلته الدار
فانه غير جازية كثره النخل كما في الحكمة اذا استحق المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان
مالا لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة كالتصاغر والعنى والشحاح والخلع كما في الجامع الكبير
الصلح جاز عن دعوى المنافع الادعى اجارة كان المستصفي لا يصح الصلح عن الحد ولا
يسقط به الاحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الحانية صالح المحبوس ثم ادعى انه

كان مكره لم تقبل الا اذا كان في حبس الوالي لان الغالب حسم ظم كما في النزاية الصلح
يقبل الاقالة والنقض الا اذا اصلح عن العشرة على غفلة كما في القينة ادعى فانكر فصالحه
ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل الصلح كما في العادة من العا **كتاب المضاربة**
اذا فسدت كان للمضارب جرم مثله ان عمل الا في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة
فلا شئ له اذ عمل كذا في احكام الصفار اذ ادعى المضارب فسادا فاقول لم يرب المال
او عكسه فلمضارب فاقول لم يدعي الصلح اذ قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشر
وقال للمضارب الثلث فاقول للمضارب كما في الذخيرة من اليسوع للمضارب بشرط الا
الاخذ بالشفقة فلا يملكه الا بالانقض كما في النزاية والمضارب بالبيع بالنسبة الا الى رجل
لا يبيع اليه التجار ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يبي والمضارب ما عينه لم يرب المال الا
اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والا اذا قيد باهل بلد كاهل الكوفة فلا يقييد
به بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فبطل ما عينه تصرف او لك في الهداية
يصح متى ربح المال مضاربة الا اذا صار المال عروضا اذ قال له اعمل لي كذا ثم قال له
لا تعمل براكب صح نهية الا اذا كان بعد العمل اطلقا ثم نهى عن التسرع على نهية الا اذا كان
بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المشغول لا تجوز الا في مسألة ما اذا اوب
الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا اهب له اعي
لانفع له ويحقق مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تمليك
الدين من غير عينة لا اذا سلط على قبضه ومنه لو هبت من ابنها ما على ابيه
فالمعتمد الصلح للتسليط وتوقع على الكس لو قضى دين غيره على ان يكون الدين له لم
يجز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع الفضولين وليس من اقر الدين ان الدين
له كان وان اسم عاينة فيه فهو صحيح كونه اخبارا لا تملك ويكون للمقر ولاية قبضه
كما في النزاية الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كما في الاجارة ولو لولديه

لم اره حكايا العادة اصلها النقص
البايع وانما هو في جامع الفضولين في القفا
منه وليس فيه انقضاء فذكر آراءه في حوى

كتاب الهبة اعلم ان الهبة التي ذكرها في هذا
هي الهبة المشغول بان يبيع له او يهب له
المشغول له ولا يبيع له الهبة المشغول بان يبيع
المشغول له ولا يبيع له الهبة المشغول بان يبيع
المشغول له ولا يبيع له الهبة المشغول بان يبيع

الدين باطل

لا جبر على الصلاة الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العين الموصى به يجب على
 الوارث دفعها الى الموصى به بعد موت الموصى مع انما صلته الثالثة الشفعة يجب
 على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلته شرعية وكذا الوصية الشفيع طلبت
 الشفعة كذا في شرح ادب القضاء للمصدر الشهد من النفقات قلت الرابعة مال
 الوقف يجب على الناظر تسليمه لموقوف عليه مع انه صلته محضه ان لم يكن مقابلة
 عمل والا فنية شأنتها **كتاب المدائيات** وفيه مسائل الابرار عن الدين اذا
 قال الطالب لمطلوب لا تعلق في عليك كان ابراء عاما كقولك لاحق في قبلي الا اذا
 طالب الدين الكفيل فقال لا تعلق في عليه لم يبرأ الا هيسل وهو المختار كما في القينة
 الابرار يرتد بالرد الا في مسائل عديدة ذكرتها اربعة مسائل الاولى اذا ابراء المختار
 المحال عليه فرده لم يرتد كما ذكرنا في شرح الكنز الثانية اذا قال المديون ابرأني فابراً
 فرده لا يرتد كما في النزاهة الثالثة اذا ابراء الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
 في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من مسائل
 شتى من القضاء الابرار لا يتوقف على القبول الا في الابرار في بدل الصرف والسلم
 كما في البدائع الابرار بعد قضاء الدين صحيح لان المساقطة بقضاء المطالبة لا اهل الدين
 في جميع المديون بما اذا ابراء ابراء ابراء استيفاء فلا رجوع
 واحتلفوا فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح بربن وجبان في شرح الهبة
 وعلى هذا الوفاق طلقها بابراءها عن المهر ثم دفع لها بطل التعليل فاذا ابراءته براءة
 اسقاط وقع ورجع عليها وحكي في المجموع خلافاً في صحة ابراء المختار المحال
 فابطله ابو يوسف بناء على انها نقل الدين ومحجج بناء على انها نقل المطالبة فقط
 وفي مدنيات القينة تبرع بقضاء دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلب على
 وجه الاسقاط فلم تبرع ان يرجع بما تبرع به انتهى وتنفذ على ان الدينون تخرج بانها لها

كتاب الكفيل حال صح

مسائل منها لو حلك الرهن بعد ابراء من الدين فانه يكون مضموناً بخلاف ملكه لغيره لا ينفك
 ذكره الزيلعي ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته
 ودفعه لم فانه لا يقبل قوله الا بيمينه لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض
 العين كما في وكالة الوكيل الجنية هبة الدين كالابرار منه الا في مسائلها لو وب المختار
 الدين من الحال عليه رجع به على المحيل ولو ابراءه لم يرجع ومنها في الكفالة كذا ذكره ومنها
 توقفها على القبول على قول بخلاف الابرار ومنها لو شهد احد بالابرار والاخر بالهبة
 فغلبه قولان قيل لا يقبل وبينا في العشرين من جامع الفصولين الابرار عن الدين
 في معنى التملك في معنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط الاول بخوان اد تملك كذا في
 برئ من الدين واذا ادعى كان يصح تعليقه بمقتضى الشرط الثاني فقولنا انت برئ من كذا
 على ان تؤدى الى غدا كذا وتام تعريضه في كتاب الصلح من باب الصلح بين الدين والا
 يرتد بالرد والثاني لا يتوقف على القبول ويصح الابرار عن المحيل للثاني ولو قال الدين
 لمديوني ابرأ احدكم لم يصح لكنا ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو ابراء الوارث
 مديون مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتاً في النظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى
 كونه تملكاً لان الوارث لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما هو جوابه
 فمنها بالاك ولو وكل المديون بابراء نفسه قالوا صح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط
 ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكله بان يسبع من نفسه واستشكل بان
 عامل من نفسه وهو براءة نفسه والوكيل من عمل غيره واجتماعه في شرح
 الكنز من باب تفويض الطلاق كل فرض بر نفعا حرم فكره للمهر من سكنى المهر حرمه
 بانده الرهن كما في الظهيرية وما روى عن الامام انه كان لا يقف في طرد جدار مديونه
 فذاك لم يثبت كذا في كراهيته بالقول للملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد دفع شيئاً فالتقنين للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح

تعيينه من خلاف جنس ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
مقيدا فان كان احدا محالا او به رهن او كفيل والاخر لا يصح والا فلا ولو ادعى المشتري
ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان
المدفوع من المهر وقالته في القول الا في المبدأ للكل كذا في جامع الفصولين كل دين
اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة مسائل **الاولى** القرض **الثانية** الثمن عند الاقالة
الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القينة **الرابعة** اذا مات المديون المستقرض
فاجل الدين الوارث **الخامسة** الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن
حالا فاجله المشتري **السادسة** بدل الصرف **السابعة** راس مال السلم **الخامسة** نسيئة
قضاء للاول عليه الف قرض قبض من مفرغه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت فمفرغه
وعليه بن يفع المقاصة والمقرض اسوة الغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله
الا اذا كان في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان محجورا فانه يلزم تأجيله كما
في صرف الظهيرة **واو** فيما اذا حكم ما لكي يلزمه بعد ثبوت اهل الدين عنده وفيما اذا اقال
المقرض به على ان فاجله المستقرض كذا في مدانيات القينة الوكيل بالابراء
اذا ابراء ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزانة الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضا
لادبانه ان كان بحيث لو علم بما من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الوالوي لكن في خزانة
الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانه وان لم يعلم به وفي مدانيات القينة احوال
انسانا على الزوج على ان يودي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
قال استاذنا وله ثلاث جهل احدها شراء شئ موقوف من زوجها بالمهر قبل
الهبته وان نية صلح ان معا من المهر شئ موقوف قبل الهبة الثانية للهبة
امراة المهر لابن صغيرها قبل الهبة انتهى **وفي** الاخير نظر نذكره في احكام الدين
من الجمع والسوق الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان الاصل

في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر

هذا المقام
مستطوع
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر
في دينه المهر

القول

حتى المديون فلا ينقطع مكره الزيلعي في كفاية وهي ايضا في الثانية والنهاية **وقد** حاشا
عليه بترشرو طائليه في بولاق فلقية الراين بالصعيد وطلب تسليمه في مسقطا عنه مؤنة الحمل
الى بولاق فمقتضى مسئلة الراين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القينة قولين في السلم
وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يعيم المديون بتلك البلدة وقد اقتضت به في
لكل المجازمة المذكورة لانه ولو اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتسرب بالصعيد
اذا اقر بان دينه لفلان صح وحل على انه كان وكذا عنه ولهذا كان حق القبض للمقرض
المديون بالدفوع الى ايها كما في الظلمة والبرازية الا في مسئلة ما اذا اقال المستقرض
المهر الذي على زوج لفلان او لو اكد فانه لا يصح كذا في شرح المنظومة والقينة وهو
ظاهرا لعدم احكام حمل على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى والحيثية في ان المقر لا يصح
قبضه ولا ابراء منه بعد اقراره مذكورة في فن الحيل منه وفي وكالة البرازية للزوج
عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل ارضاء الزوج بخلاف ساير
الديون لان دين النفقة اضعف فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان احد الطرفين
جيدا والاخر رديا لا تقع المقاصة بل اترافى عند رجل وديعة والمودع عليه دين من
جنس الوديعة لم يصح قضاها بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصح قضاها ما لم
يحدث فيه قبضا وان في يده يمكن الاجتماع بلا تجديد قبض تقع المقاصة وحكم المصوب
عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اذا تعارضت بينة الدين وبينه البراءة ولم يعلم
القارى قد تمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينه البراءة قدمت بينة
البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين والله اعلم **كتاب الاجارات**
وفي ايضا الكرماني من باب الاستئصال والاجارة عندنا يوقف على الاجارة فان
اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان بعد فلا وان كان
بعد قبض البعض فالكل للمالك عند ابى يوسف وقال محمد الماضي للغائب المستقبل

بغير

لما انتهى العصب ليقط الاجرة عن المستاجر الا اذا امكن اخراج النفع المتبقية
او حيازة في التنازل خاتمة والقبضة المكنة من الانتفاع لوجب الاجر الا في مثل
الاول اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بقبضة الانتفاع كما في فصول العوائد
وظاهر ما في الاسعار اخراج الوقف فيجب اجرة في الفاسد بالتمكين الثانية اذا استاجر
دابلكر كواب خارج المصرف فبها عند فلا يجوز كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجر ما للركوب
في المصرف فبها ولم يربكها **الثالثة** استاجر ثوبا لكل يوم بدائي فامسكه سنين من غير
لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لو لبسها لخرق كافي الخاتمة وتفرغ على الثانية انها لو ملكت
في زمن امساكها عند قبضه لانه لم يجب الاجر لم يكن ما ذونا في امساكها بخلاف ما اذا استاجر ما
للركوب في المصرف فملك بعد امساكها **عنه** كما في فروع الكرايم في الزيادة في الاجرة من المستاجر
غير ان يزيد عليه احد فان كان بعد قبضه المدة لم يبع والخط والزيادة في المدة جاز بان يزيد على
المستاجر فان في الملك لم يقبل مطلقا لو حقت وهو في الحال البعيم بعمومه وان
كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسد اجرا بالنظر بل اعرض على الاول اذا
لاحق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بعين فاحش رجوع
القاضي الى اهل البصر والامانة فان اخرجوا انها كذلك فسخها والواحد يكتفي عند مخالفا في حكمها
في وصايا الثانية وانفع الوسائل لقبول الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل
كما في انفع الوسائل والافان كانت اضرارا لو تعنت لم تقبل وان كانت الزيادة اجرا للمثل
فالخيار قبولها فيفضيها المتناول ويمضي القاض وان امتنع المتناول فسخها القاض كما في قوله
في انفع الوسائل ثم يوجب ما من زاد فان كانت دارا او حائلا تعرضها على المستاجر فان
قبلها فهو الاصح وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن اول المدة وان انكر زيادة
اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرا ما المتناول وان كانت
ارضاه في فارغة من الزرع فلكل دار وان كانت مشغولة لم يبع اجرتها لغير صاحب الزرع

لكن بضم الزيادة من وقتها على المستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد قبضه او غرس
فان كان استاجرا مشاهرة فانها لو جرت لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبار يتكلم
النظر لقيمة سخي القطع للوقف او يعبر حتى ينخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تجز
لغيره واما بضم عليه الزيادة كزيادة وبها زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير
ان يزيد احد فلكونها فسخها وعليه الفتوى وعالم الفسخ كان على المستاجر المسح كافي الفسخ
هذا ما حوته في هذه المسئلة من كلام مشايخنا اذا فسح العقد بعد قبيل البدل صحيح كان
العقد او فاسدا فلا يقبل جبر البدل حتى يستوفى البدل ذكره الزيلعي في البيع القاسم مقصدا
بان للمستاجر جبر العين حتى يستوفى ما عليه ولا يخالفه ما في اجارة الوالوية لانه
فيما اذا كانت العين في يد المورج وما ذكره الزيلعي انما هو اذا كانت في يد المستاجر وقد
صح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر
الا اذا وقعت عن استهلاك عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخها بلا عذر وحله
في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العال من اعداء المجرور فسخها الدين
على المورج ولا ولاء الا من تمنها فلم فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المعجلة
يستوفى قيمتها لا يبيع الاستيجار لمن نعت عليه الفعل كفعل الميت وحله ودفعه والاجرة
صح استيجار قلم ببيان الاجر والمدة آجر الغاصب ثم ملك ففدت استاجرا فلو وضع
شبهة الصيد جاز وكذا استيجار طريق للممران بين المدة استاجر مشغولا وقارغا
صح في الفسخ فقط اجرا ما المستاجر من المورج لم يبع استاجر نفع في مسكن لخدمته
لم يجز لغيره جازا كالاستيجار لكتابة الفناء او لبناء بيعة وكينسته استاجر لصيد
او ليحطب جازا وقت استاجرت زوجها لم يجره لغيره استاجر شاة لارضاع
ولده او جد لم يجز استاجر لى ما في سنة لم يجز احدا في الاجارة المنافع الدار
جائزة دفع داره الى آخر لم يجرها ولا اجر عليه فهي عارية المستاجر فاسد اذا اوجر صحيا

كلا استكتاب

جارت وقيل لا استاجر دراهم ليعمل فيها كل شهر بكذا في فائدة ولا اجر وفيها ولو لم يكن
 بها جارت ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا
 البان الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقابل ان يقول بالجواز
 وينصرف الى مثل الثياب عليها والذابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة
 دفع غلا الى حاكم ليس في النصف فسد كاستيجي رالكاتب للقراءة مطلقا ليعدها
 الشرط كاستيجي اطعام العبد وعلف الدابة وتطبيب الدار ورحمتها وتخليق الاب
 وادخال جنين في سقفها على استاجر لا يجوز الاستيجي رلاستيفاء الهد والعصا
 استعان برجل في السوق لبيع متاع فطلب منه اجر فاقر بعقد عادتهم وكذا الوادخل
 رجلا في هانوته ليعمل له استاجر شتا ليشفع به خارج المصرفا شفع به في المصرفا كان
 لو با وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولا ربها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير ان
 اذا اخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه
 القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه من المسمى استجره بعقد عادتهم
 الاجر وقيمة لو ملك عمل احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والى
 النصف قصر الثوب المحجود فان قبله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنجاسات
 الخياط اج التفضيل بلا حياطة الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة في الكمل استرد الاجرة
 وفي البعض بحسبه دفع الموجه المفتاح فلم يقدر على الفتح لصناعة ان امكن الفتح
 بلا كلفة وجب الاجر والا فلا اجرت دارا من زوجهاتم سكن فيها فلا اجر
 من دلت على كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان للمتنى على كذا كذا فله اجر المثل
 للمتنى وفي السير الكبير قال امير السرية من دلت على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين
 الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب
 اجر المثل اذا لعقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة الدلالة على العموم لكونه

تفصيله اطلق

كان اخطأ في كل ورقة خير ان شاء اخذه واعطاه اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسبه من المسمى استجره بعقد عادتهم

كذا
 اجرت دارا من زوجهاتم سكن فيها معا

بين الموضع اجارة المتناهي والسمسار والحمام ونحوها جازية للحاجة ان يكون في الاجارة
 رضی وقبول قال الرابع لارضى بالمسمى وانما رضى بكذا ففسكت المالك فرجى لزمه وكذا
 لو قال لك كن اسكن بكذا والا فانقل ففسكن لزمه تسمى الاجرة للمرض كالحاج على المعتمد
 يعني الحادة فاذا استاجر فاللزعة فاضطلم الرزق انه وجب منه لما قبل الاضطلام وسقط
 ما بعده لا يلزم المكاري الذباب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها استاجره
 لحرف عشرة في عشرة وبين الحق فخر خمسة في خمسة كان له ربع الاجرة لان العشرة
 في العشرة مائة والخمسة خمسة وعشرون فكان له ربع العمل استاجره فخر فخر
 فخره فدفع فيه غير حيت المستاجر فلا اجر له بيع كذا وكذا فباع له اجر المثل من
 وجب اجر المثل وجب الوسط منه اكثرها بمثل ما يتكاري الناس ان تفاوتوا لم يصح والاشترى
 دارا كحبة اجارة او اجارة حبة فخر اجارة اجرك بغير شئ فاصدة لا عارية اجير
 القضا رامين لا يضمن الا بالتعدي والعقار على الاختلاف في المشترك وحله عند
 عدم اشترط الضمان عليه اما مع فمض اتفاقا المستاجر اذا بنا فيها بلا اذن فان
 بلبس فله رفعه وان تبرأ بها فلا ضمان على الحامي فيما تلف والنيابي الا بايضا بل هو دغ
 تف اجارة الحمال بطعام معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب بشرط
 الحامي ان اجر من التعطيل محط عنه صحيح لا ان يحط كذا ويعتد بشرط كون مؤنته
 الرد على المستاجر وباشترط اخراجها او عشرها على المستاجر وبرءا مكروبة اجرة جمال
 حنطة القرض على من استاجره الا اذا استاجر المقرض باذن المستقرض امتنع
 الاجير عن العمل في اليوم اكثر اجير نزع بيت الخلاء لا يجب على الموجه ولكن يجزى ان كان
 للحيث وكذا اصلاح المنزلة وتطهير السطح ونحوه لان المالك لا يجبر على اصلاحه لكنه
 واخراج تراب المستاجر عليه وكفاسته ورماه لا تغريغ البالوعة رد المستاجر
 على الموجه واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الا اذا انفسخت تحت

مستاجر

مستاجر

مستاجر

اثنية الاجارة من المستاجر او استاجره للموخر لا يصح ولا تنقص الاكوان النقصان
 عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جازيا **اجر** ما تم اجرا من غيره فالثانية موقوفه
 على اجارة الاول فان رد ما بطلت وان اجاز ما فالاجرة لم استاجره لم عمل سنة قضى
 نصفها بلا عمل فله الفسخ **تنقح** الاجارة بموت الموخر العاقد لنفسه الا في مودة
 كونه في طريق ملكه ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فحقيقى الى ملكه فيرفع الا الى القاضى
 ليفعل الاصل للميت والورثة فيجوز له ان كان امينا او يبيعها بالقيمة فان برهن المستاجر
 على قبض اجرة الاياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البينة هنا بلا خصم لا يبرأ الا بغيره
 من ثمن ما في يده **واذا** اعتق الاجير في اثناء المدة يجرى فسخها فلمولى اجر ما مضى فان اجاز
 فالاجر كله للمولى ولو بلغ اليتم في اثنائها لم يكن له فسخ اجارة الوقضى الا اذا اجر البيتيم
 فله فسخها اجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق ففدت وما عمل في رقه فلمولاه وما عمل في عتقه لم
 ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرضى العبد واباؤه وسرقته عذر للمستاجر في فسخها
 وكذا اذا كان عمله فاسدا لا اعدم حرفة **ادعى** نازل الخان ودخل الخان وسكن المدة
 لا استغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والملاح في
 مقداره فالقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسبه لان يكون الاجر كماله **اختلفا** في
 كونها مشغولة او فارغة حكم الحال **اذا** اختلفا في صحته او فسادها فالقول لمضى الصحة
 قال الفضل **الاذا** ادعى الموجر انها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستاجر انها كانت
 فارغة فالقول للموخر كما في آخر اجارة البرازية استاجر ما المستاجر باكثر مما استاجر ما
 لا تطيب الزيادة له ويتصدق بها الا في مسكتين ان يواجر ما خلا فحسن ما استاجر وان
 يعمل بها عملا كبناء ما في البرازية **اختلفا** في الشب والاجر والخلق والميزان فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والحق والجذع الموضوع فانه
 للمستاجر **كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها** الامانات تغلب **بمن**

مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلث انظر اذا مات تجهلا غلاة الوقف والقاضي اذا مات
 تجهلا اموال اليتامى عنده من اودعها والسلطان اذا اودع بعض الغنمة عند الفارسي ثم
 مات ولم يبين عنده من اودعها هكذا في قاضي قاضي خان من الوقف وفي الخلاصة من
 الوديعة وذكرنا في الوالوي وذكر من الثلاثة احد المتغا وحين اذا مات ولم يبين
 حال المال الذي فيه ولم يذكر القاضي فصار المستثنى بالتلفيع اربعة وزدت عليها مال الا
 الموصى اذا مات تجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين **الثانية** الاب اذا مات تجهلا
 مال ابنه ذكره فيها ايضا **الثالثة** اذا الوارث تجهلا ما اودع عند مورثه **الرابعة** اذا مات
 تجهلا ما القنة الرجوع في بيته بغير علم الخامسة اذا مات البصير تجهلا ما اودع عند جده
 وهذه الثلاثة في تخفيض الجامع الكبير للخطا في فصار المستثنى عشرة وقيدوا بتحصيل الغلة
 لان النظر اذا مات تجهلا مال البذل فانه بضمنه كما في الثانية ومعنى موته تجهلا ان لا يبين
 حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها وقال في حيوة ردتها فلا تجهيل ان
 الوارث على قنائه والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل وكذا قال في
 البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل ان لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث
 الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انما علمتها و
 انكر الطالب ان فسر ما وقال هي كذا وكذا او حلفت صدق انتهى ومعنى ضمانها ميرورها
 دينيا في تركته وكذا الوارث الطالب بالتجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم ما
 وكانت معروفة نعم بملكها فالقول للطالب في الصم كذا في البرازية يلزم العارية فيما
 اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعا ثم باع المعير الجدار فان اشترى لا يمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القينة اذا اتعدى الامين
 ثم ازاله لا يزول الضمان كما لم يشترى واستاجر الا في الوكيل بالبيع او بالخطا فبالا
 او بالاستيجار والمضارب والمستضعف والشريك غنا او منها وضعة والمودع

منه في مكان لا يجر
على ما ذكره في
الكتاب

مطلب
حلف اليمين عند
دفع المال

لا رد فلا جرم المثل الى العظام ولو رجع في فوس الفارسي في اذ استعار دارها للزراعة
وزعمها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يوقت وترك باجر مؤنة رد العارية على المستعير الا في
عارية الرهن كما في المبسوط تحليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قيل لنفي القسمة وقيل
لانكار الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في
وديعه المبسوط لو رد الوديعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح
واختلف الا في اذ رد الى بيت ما كرها او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث
بلا امر القاصصين ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا والافلا اذا دفع لبعضهم ولو
قضى المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ بدين الميت برفع الدين الى الوارث
وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى ذون ما كرها وكذا في القول له في برائة لاني وجب
الضمان عليه الماذون له بالدفع اذ ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان
كان يضمنوننا نكفصه الدين لا كما في قاروي قار الهدياية ومن اشكنا ما اذا اذن المودع
استأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من اليأس وفي احكام المعاد من العما اذا استأجر
بغير ائحة فهو على الزمان دون الحج ولو استعار بغير ائحة فلهما كذا في اجارة الوارث
وفي وكالة البرزانية المستبضع لا يملك المابضاع والايراء والابضاع المطلقة كالوكالة
المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشترى به ثوبا صحيح كما اذا قال اشترى به
اثر ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صحيح والبعض كالخضائر
الا ان المضائر يملك الباع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
او نفع على كذا انتهى العارية كالاجارة تنفس بموت احدكما في المينة القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك لا اذا قال امرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذا
ربها في الاثر فالقول لربها والمودع قها من عند اصحابنا خلافا لابن ابي ليلى كذا في آخر
الوديعة من المال لمح المودع اذا قال لا ادري انما استودعني وادعاهما حلان وان

ادري انما استودعني

مطلب
مان الرجل عليه دين
وعنده ووديعة بغير
عنده فخصص
الوديعة داخل
في الغنا

يخلف لهما ولا يثبت لهما نصيبين ويضمن مثلها بينهما لانه انلفها استودع بجهل مات
رجل عليه دين وعنده ووديعة بغيرها فجميع ما ترك بين الوفاء وصاحب الوديعة لخصص
كذا في الاسل ايضا **كتاب الحجر والماذون** الحجر عليه بالسف على قولها المنة
بكالصغير في جميع احكام الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتبذير وجوب
الزكاة والحج والعبادة وزوال ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات في الاذن
وفي صحة ضمانه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا
يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظلمها صح ولا يجزيه عنها ويصوم لها وتامة شرح ابن
وهبان واما اقراره في الثاثر خائفة انه صحيح عند ابي حنيفة لا عندهما انتهى يعني بناء على
الحج بالسف البصحة المحرر عليه مواخذ بافعال فيضمن انلف من المال واذا قل قال لدية على قلته
الا في مثل لو انلف ما اقترضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعير وما بيع منه بلا
اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي في ثوبه وهو ملك لغيره فلهما كذا نصيبين الا
او الاخذ قال في جامع الفصولين ومع من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه
انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مالها ومنه لم يوجد كالاخي الاذن في الاجارة
اذن في التجارة وعكس كذا في السراجية لا يصح الاذن لابن والمغصوب المحرر
لابينة ولا يصير محررا بها على الصحيح اذن لعبد ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال
بايعوا عبد فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلافه اذا بايعوا
ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان كذا اذنا
بالتجارة كما في الخائفة والامر بالشراء كذلك كما في الوارثية فلو قال لا اشتري ثوبا
ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذنا ومن حادثة الفتوى في حفظ الاذن بالتجارة
لا يقبل التحفصيل الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع واحد فاذا كان لعدة مضاربة
فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عنه التعهيم

كما في الظهيرية اذا ارى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان ما ذوقنا الا اذا كان المولى قاضيا
 كما في الظهيرية السفيرة اذا وجبت بغيرها من كنوع فان نقت عن مذهبها كان للمولى
 الاعتراض ولو اختلفت من زوجها على مال وقع ولا يزورها ولا يصح اقرار السفيرة بالاشهاد
 عليه ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه بغيرها فغنه ولو لم يجز عليه ولو جاز القاضى على فيه
 فاطلقه آخر جاز اطلاقه لان الجبر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذ الجبر الاول خلافه لاختلاف
 وقف الجبر عليه بالسف بطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضى فصح العلم وبطله
 ابو القاسم ولا يصير السفيرة محجورا عليه بالسف عند التمسك والابن جرح القاضى ولا يرفع عنه
 الجبر بالرد ولا يدين اطلاق القاضى خلاف الجبر فيها ولا يشترط حضرة لصحة الجبر عليه كما في
 حواله المغنين ووقعت حادثه جرح القاضى على سفينة ثم ادعى الرشد وادعى ضميمة على
 السفه وبرهن فلم اربها فاعلما صريا وينبغي تقديم بنية البقاء على السفه لما في المحيط
 من الجبر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره في دليل يوسف على ان السفيرة
 لا تجزى الجرح القاضى وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر
 قضى لمن برهن فان برهننا فمن شهد له مهر المثل لم تقبل بنية لانها للثبات فكل بنية
 شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بنية زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل الماذون
 اذا الحقدين يتعلق بكسبه ورقبه الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجارة مئنة
 المفتى العبد الماذون المديون اذا اوصى ببيعه لرجل ثقات ولم يجز الوصي كان ملكا
 للمولى اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه
 في حيوة فلم يجرى ابطالها ويبيعه القاضى فافضل من ثمنه فلو اهب كذا في خرافه المغنين من
 الوصايا الماذون لا يكون ما ذوقنا قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولى لا اسل السوق
 ببيعوا بكمه وال حال انهم لم يبيعوه ولم يعلم العبد ذلك **كتاب الشفعة** هي بيع في
 جميع الاحكام الا في ضمان الغير الجبر فاذا اشترى المبيع بعد البناء فلارجع للمشتري على الشفعة

كما هو هو. والملك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع فروية للمشتري ورضاه
 بالعيب لا يظهر في حق الشفعين كالا جمل ويرد ما على البائع لا تتم للمشتري وذلك المسئلة
 على الشفع دون التحول قال الاسيحي في التحول اصح والابطال به المعلوم لا يجوز
 للموهم فلو قطع بمبنى رجلين فحضر احدهما اقتضاه وللآخر نصف الدية ولو حضر احد
 الشفعين قضى له بكلاهما كذا في جنابايت شرح المجمع باع ما في اجاره الغير وهو شفعين فان
 اجاز البيع اخذ ما بالشفعة والابطال الاجارة ان رد ما كذا في الولو الجية الاب
 اشترى دار لابنه الصغير وكان شفعينها كان له الاخذ بها والوصى كالا با اذا كانت دار
 الشفع ملازمة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازمة فقط وان كان فيه تفرق الصفقة
 الفتوى على جواز بيع دور مئة ووجوب الشفعة فيها يصح الطلب في الوكيل بالشرع ان لم
 يسل الى موكله فان سلم لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفع اصح مطلقا سمع
 بالبائع في طريق مكة يطلب طلب الموائمة ثم يشهد ان قدره والا وكل او كتب كتابا و
 ارسله والابطال وتسليم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم الشريك لم ياخذ الجار رسلا
 الشفع على المشتري لا يبطلها هو المختار الابراء العام من الشفع يبطلها قضاء مطلقا ولا
 يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا اشبع المشتري البناء فجاء الشفع فهو مختار ان شاء اعطاه ما
 زاد الصبيغ وان شاء ترك كذا في الولو الجية وفيه نظر اخر الشفع الجار الطلب يكون القاضى
 كالبائنا فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى حضوره فامتنع فاخر الى يهودى اذا سمع البيع
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جارية انكر المشتري طلب
 الشفع حين علم فاقول لمع يمينه على نفى العلم ادعى الشفع على المشتري انه احنال
 لا بطلها يكلف فان تخلى فلم الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه
 الصغير فاختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين هبة بعض الثمن يظهر
 في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفع له

وفي دار القاضى القضية تسمى بالبيع
 اذا باع الشفعين الجبر والسف بغيره من الميراث
 فان يقر بان الجبر لا ينفك عن الشفع
 فانه يقر بان الشفعين ودين الله
 فاجب ان الحكم

وبنت ظم وباب وعدو وباب ايضا
 وورثتها وورثتها با بفتح الشاء
 محاسن

ان الشفعة انما هي الشفعة لا بطلها
 تسلم الشفعة من الميراث ولو دفع
 شريك ما ولم يتركه ينطق بطل
 ان الحكم

دعوى في رتبة الدار وشفعه فيها يقول من الدار داري وانا ادعها فان وصلت الي والافانا على شفعي فيها استولى الشفع عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنبا لا يملكه وعنه ابى حنفية شيئا على عدد الرؤوس العقل والشفعة واجرة القسم والطريق اذا اختلفوا فيها **كتاب القسمة** الغرامات اذا كانت تحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس في على عدد الرؤوس ورضعها في الولو الحية في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها يتم على هذا وهي في كفاية التاتار خانية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الغزو فالتقوى على القاء بعض الامنعة منها فالقوا فالغرم بعدد الرؤوس لانها لحفظ النفس انتهى **القسمه الفاسدة** لا تعيد الملك بالقبض وهي تبطل بالبشرط الفاسدة وتجزئ بناء المسجد الطريق العام ان كان واسعا لا يفرق كذا اهل المحلة ان يدخلوا اشياء من الطريق في دورهم ان لم يفرق له بناء فله في هوا الطريق ان لم يفرق ان خصم قبل البناء منع منه وبعد هدم المشترك اذا اهدم قاطنا احداهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم اجمعه ليرجع بنى احد ما يفرق من الاخر فطلب رقبته قسم فان وقع في نصيب جنبا في فيها والاهدم له التعريف في ملكه وان نادى جاره في ظاهرواية فله ان يحمل فيها ثورا او حمارا ولا يقضى ما تلف به ينقض القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا المولى بالثلث وهذا اذا كانت بالتراضي اما بغضا لهما لا ينقض بظهور وارث فخلصوا في ظهور الموصي انتهى **كتاب الاكره** بيع المكره بخلاف بيع الفاسد في اربع يجوز بالااجان بخلاف الفاسد وينقض بقرينة مشتري منه ويعتبر القسمة وقت الايجاد دون القبض والتمس امانة في المكره مضمون في غيره كذا في المجنبى امر السلطان

هذا هو الحق في القسمة
فان كان المالك قد اهدم قاطنا
احداهما العمارة فان احتمل
القسمة لاجبر وقسم والابن
ثم اجمعه ليرجع بنى احد ما
يفرق من الاخر فطلب رقبته
قسم فان وقع في نصيب جنبا
في فيها والاهدم له التعريف
في ملكه وان نادى جاره في
ظاهرواية فله ان يحمل فيها
ثورا او حمارا ولا يقضى ما
تلف به ينقض القسمة بظهور
دين او وصية الا اذا قضى
الورثة الدين ونفذوا الوصية
ولا بد من رضا المولى بالثلث
وهذا اذا كانت بالتراضي
اما بغضا لهما لا ينقض بظهور
وارث فخلصوا في ظهور الموصي
انتهى كتاب الاكره بيع المكره
بخلاف الفاسد وينقض بقرينة
مشتري منه ويعتبر القسمة وقت
الايجاد دون القبض والتمس
امانة في المكره مضمون في
غيره كذا في المجنبى امر السلطان

اكره وان لم يتوعدة واه غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال ان لو لم يمتثل امره
تقتله او يقطع يده او يضرب ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه كما في مينة المفتة
اجراء الكفر على ان يوعيد حبس او قيد كقربانته اكره بالقتل على القطع لم
اكره الحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان ما جوارا اكره على العفو عن دم العمد يضمن المكره
اكره على الاعاق فله تقنين المكره الا اذا اكره على شراء من يعيق عليه باليمين او بالقرابة
اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ بقرينة كتابية واجارة الا التبرير والاكسيلة
والامتناع اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به فوكل اكره على النكاح
باكثر من مهر المثل وبب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ انتهى
كتاب الغصب المغصوب منه محير بين تضمن الناصب وغاصب الغاصب الا
في الوقف المغصوب اذا غصب قيمته اكثر وكان الثاني املا من الاول فان المتوكل
انما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه
فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فانت وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث
فالقول للزوج كذا في الغنية من هدم حايط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يوجب لجارتها
الا في عمارة حايط المسجد كما في كراهية الخانية الاجازة لا يلحق الا تلف فلو تلف
بمال غيره تعديا فقال المالك اجرت او منيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية
الاخر لا يضمن بالامر الا في حصة الا اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان هو
للمامور الثالثة اذا كان المامور عبد الغير كما عبد الغير بالابق او تقبله
فان الامر يضمن الا اذا اكرهه باتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير
سيده فان الضمان الكبريغزة لا يرجع على سيده الرابعة اذا كان المامور
صبيا كما اذا اوصيا بابا للاف بالغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع على الامر الحاشية
اذا اكرهه بخرباب في حايط الغير فعلى الضمان على الحافر ويرجع به على الامر وتماحه

ذكر غاصب خان في كتاب التوكيل
بالطلاق انه يقع اكره

في جامع الفضولين السادسة اذا احراب ابنه كافي القينة لا يجوز التصرف
في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراحيمة يجوز للولد والوالد الكثر
من مال مريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على ابوي المودع
بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع راي القاضى لم يضمن استحسانا الثانية
ما ت بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجوزوه بثمنه وردوا البقية
الى الورثة او اعطى عليه فانفقوا عليه من مال لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة الحكم
محمد ذكره الزيلعي في اخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاحسانية ذبح ساة
قصاب شدة لم يضمن ذبح اصحية غيره بلا اذنه في ايامه لم يضمن اطلقه في الا
وقيد بعضهم باذا انجهم بالذبح وكذا لو صنع قدرا على كائون فيه لحم ووضع
الخطب فادخله غيره وطبخ وكذا لو طبخ بر اجمعه في ذوق وربط الحار فاسد وكذا
لو حمل حمله الساقط في الطريق فثلفه وكذا الواعنة في رفع الحجرة فالتكرت وكذا الوفاة
فوت الارض فسقاها حين شدة ما صاحبها ومنها احوام رفيقة لانما وسقى ارضه بعد بذر
المزارع وليس منها سلاح الشاة بعد تعليقها للثناوت والكل من كتاب المرضي من جراح
الفضولين المباشرة من وان لم يتعدو المتسبب الا اذا كان متعمدا فلو رمى سهما
من ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها ان لم يضمنه وفي غير ملكه
يضمنه ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الاضاد
بان يعلم بالنكاح ويكون الارض مفعلا وان يكون لغير حابة والجل عندنا معتبر
لدفع الفد كافي رضاع الهداية العقار لا يضمن الا في مسائل اذا تجده المودع
واذا باع الغاصب وكله واذا رجع اليه بعد العتق كافي جامع الفضولين مناقع الغصب
لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد لا تستقلال مناقع المعد لا تضمن مضمونة الا
اذا سكن بناويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك ما الوقف اذا سكنه احدهما

فالغلبة بدون اذن الاخر سواء كان موقفا للكنى او للاستقلال فانه يجب
الاجور ويتضمن من مال اليتيم مسئلة سكنت امه مع زوجها في دار بلا اجر ليس لها
ذلك الاجر عليه كما ذكر في وصايا الغنية لا تغير الدار معدة له باجارتها انما تغير معدة اذا
بنائها لذلك واشترائها له وباعها رابعا لا تغير معدة في حق الشري الغاصب اذا جاز في
مضمونة من مال وقف او يتيم او معدة على المستاجر المسمى بالاجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر
المثل انما يرد ما قبضه من الكنى بناويل عقد سكن لم يمس لواء استاجر مائة باجر معلوم
فسكنها سنين ودفع اجرتها ليس له الاسترداد والتخرج على الاصول يقتضي ان لا يرد
اذا لم تكن معدة كونه دفع ما ليس بواجب فيسترد الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه
الموخر اجر الفضة واراموقه وقبض الاجر خرج المستاجر عن العهدة ان كان ذلك
اجر المثل وبهذه الى الوقف اجر ما غاصب ورد اجرتها الى المالك تطيب لان اخذ الاجرة اجازة
الاجرة في قال للغاصب ضخم بها فان هلك قبل التضيعة ضمنها وان بعده لا الاجرة في وكذا
الجم امره ان ينظر الى جانبته فنظر الى الدم من انفسه فيها ضمن نقصا الخلل الحش اذا
كسره الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع عشر في ذواته
في الطريق ضمنه الا اذا ومنه غير ضرورة الامر لا ضمنا عليه بالامر الا في ثلثة ما اذا كان الامر طائفا
او مولى للمامور او كان المامور عبدا امره بالتلا مال غيره فانفعه فان الضمان على العبد ويرجع به
على امره كافي جامع الفضولين وزدت رابعانا اذا امر الاب ابنه كافي القينة لا يجوز دخول
بيت ابن الاباذن الا في الغزو كافي منية المفتي وفيما اذا استقر ثوبه في بيت غيره وخاف
لو اعلم اخذه كافي الوديعة حفر قبر اخذ في فيه آخر ميتا فموى على ثلاثة اوجه فان كان في ارض
مملوكة للحاكم فلا يملك البنش عليه واخر اجاره ولا التسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة
ضمن الحافر قيمة حفر من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض معة لان الحافر
لا يدرى ان ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقع الحاسية من الوقف وينبغي ان يكون

الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحرف ويجل سكوته على الضمان في صورة الوقف عليه
 في صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار في مباحة فلا يضمن قيمة الحرف **كتاب**
الصيد والذبائح الصيد مباح للتلذذ وحرقه كذا في البرازية وعلى هذا فاختاره في
 التصيدين السمك حرام وأسباب الملك ثلاثة مثبتت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح و
 ناكل البيع والهبة ونحوهما وظل ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
 على حطب جمعه من الغارة لم يملكه ولا يحل للمقتبس ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
 ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحب اخذه بعده حتى يشور الرمان للمفاعة لكن
 المختار انه يملك فمشور الرمان ولو التقي بهيمة الميثة فجاء رجل سلخها واخذ جلد فاعلم انها اخذه
 فلو دبره لم يملكها والبيع ان كان بالقيمة والاستيلاء قسما حقيقيا وحكمي فالأول موضع
 اليد عليه والثاني بالتمسك فاذا انصب الشبكه للصيد ملك ما تعقل خلاف ما اذا انصبها للجفاف
 واذا انصب الغسقا طفت عقل الصيد بملكه ولو انصبها لقتلها فافخذه غيره فان كان الأول
 بحيث لو قد يد اخذه ملكه فياخذه من الثنا والافلا ولو حفر بئر الصيد الذي غاب
 فقدم اخبره بئر الصيد فوقع الذئب في البئر فموطأه وما نقل في أرضه فهو له فان لم
 يهبطها لانه من انزلها بخلاف النحل والظبي اذا تكتس او باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها
 الا بالتمسك ما لم يكن قربا منه بحيث لو مد يده لاخذه ولو وقع في جحر من النار شئ
 فاخذه غيره فهو للأخذ الا ان يتهيأ جرحه واما ان شئ فشرط وجود الملك في الحقل فلا يجوز بيع
 ضربة القايض والغايض لملك لا يحل ذبحه بالجرى ان كان ابوه شئيا وان كان جريا
 حلت سمكه في سمكه فان كانت صحيحة حلا والآلا لانه مستقرة وان وجد فيها دابة
 ملكها حلالا وان وجد خاتما او ديارا مفروبا لا هو لقطه ان يصرفها على نفسه بعد التعريف
 ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء النجس فكيف فيه لا بأس
 باكلها للحال ويجل اكلها ان كانت بحرية وطافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء

في صورة ثلثين في أرض مملوكة فللمالك الخيار في مباحة فلا يضمن قيمة الحرف
 الصيد مباح للتلذذ وحرقه كذا في البرازية وعلى هذا فاختاره في
 التصيدين السمك حرام وأسباب الملك ثلاثة مثبتت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح و
 ناكل البيع والهبة ونحوهما وظل ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
 على حطب جمعه من الغارة لم يملكه ولا يحل للمقتبس ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
 ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحب اخذه بعده حتى يشور الرمان للمفاعة لكن
 المختار انه يملك فمشور الرمان ولو التقي بهيمة الميثة فجاء رجل سلخها واخذ جلد فاعلم انها اخذه
 فلو دبره لم يملكها والبيع ان كان بالقيمة والاستيلاء قسما حقيقيا وحكمي فالأول موضع
 اليد عليه والثاني بالتمسك فاذا انصب الشبكه للصيد ملك ما تعقل خلاف ما اذا انصبها للجفاف
 واذا انصب الغسقا طفت عقل الصيد بملكه ولو انصبها لقتلها فافخذه غيره فان كان الأول
 بحيث لو قد يد اخذه ملكه فياخذه من الثنا والافلا ولو حفر بئر الصيد الذي غاب
 فقدم اخبره بئر الصيد فوقع الذئب في البئر فموطأه وما نقل في أرضه فهو له فان لم
 يهبطها لانه من انزلها بخلاف النحل والظبي اذا تكتس او باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها
 الا بالتمسك ما لم يكن قربا منه بحيث لو مد يده لاخذه ولو وقع في جحر من النار شئ
 فاخذه غيره فهو للأخذ الا ان يتهيأ جرحه واما ان شئ فشرط وجود الملك في الحقل فلا يجوز بيع
 ضربة القايض والغايض لملك لا يحل ذبحه بالجرى ان كان ابوه شئيا وان كان جريا
 حلت سمكه في سمكه فان كانت صحيحة حلا والآلا لانه مستقرة وان وجد فيها دابة
 ملكها حلالا وان وجد خاتما او ديارا مفروبا لا هو لقطه ان يصرفها على نفسه بعد التعريف
 ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء النجس فكيف فيه لا بأس
 باكلها للحال ويجل اكلها ان كانت بحرية وطافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء

في صورة ثلثين في أرض مملوكة فللمالك الخيار في مباحة فلا يضمن قيمة الحرف
 الصيد مباح للتلذذ وحرقه كذا في البرازية وعلى هذا فاختاره في
 التصيدين السمك حرام وأسباب الملك ثلاثة مثبتت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح و
 ناكل البيع والهبة ونحوهما وظل ملك الوارث فالأول شرط خلقه للملك عن الملك فلو استولى
 على حطب جمعه من الغارة لم يملكه ولا يحل للمقتبس ما يجده بلا تعريف ولو أرسل
 ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحب اخذه بعده حتى يشور الرمان للمفاعة لكن
 المختار انه يملك فمشور الرمان ولو التقي بهيمة الميثة فجاء رجل سلخها واخذ جلد فاعلم انها اخذه
 فلو دبره لم يملكها والبيع ان كان بالقيمة والاستيلاء قسما حقيقيا وحكمي فالأول موضع
 اليد عليه والثاني بالتمسك فاذا انصب الشبكه للصيد ملك ما تعقل خلاف ما اذا انصبها للجفاف
 واذا انصب الغسقا طفت عقل الصيد بملكه ولو انصبها لقتلها فافخذه غيره فان كان الأول
 بحيث لو قد يد اخذه ملكه فياخذه من الثنا والافلا ولو حفر بئر الصيد الذي غاب
 فقدم اخبره بئر الصيد فوقع الذئب في البئر فموطأه وما نقل في أرضه فهو له فان لم
 يهبطها لانه من انزلها بخلاف النحل والظبي اذا تكتس او باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها
 الا بالتمسك ما لم يكن قربا منه بحيث لو مد يده لاخذه ولو وقع في جحر من النار شئ
 فاخذه غيره فهو للأخذ الا ان يتهيأ جرحه واما ان شئ فشرط وجود الملك في الحقل فلا يجوز بيع
 ضربة القايض والغايض لملك لا يحل ذبحه بالجرى ان كان ابوه شئيا وان كان جريا
 حلت سمكه في سمكه فان كانت صحيحة حلا والآلا لانه مستقرة وان وجد فيها دابة
 ملكها حلالا وان وجد خاتما او ديارا مفروبا لا هو لقطه ان يصرفها على نفسه بعد التعريف
 ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء النجس فكيف فيه لا بأس
 باكلها للحال ويجل اكلها ان كانت بحرية وطافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء

وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبايع والمشدودة للمشتري فان كان
 المبتلعة للمشتري المشدودة فمالمشتري قبضها او لا ذبح لقدم الامير او واحد من العظماء
 يحرم ولو ذكره كرامه تعالى وللضيف لا التشر على الامير لا يجوز وكذا التقاطه في العرس جاز
 العضو المنفصل من الحي كالهيئة الامن من ذبوح قبل موتة فيحلى اكله من الاكل كما في ميتة المغن
كتاب الحظر والاباحة ليس ما نازمان باقتناء الشبهات لما فيه
 من الخائفة والتجسس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الذبوف لداين ولا بيع العروص
 المشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل بجوز
 اعطاء الذبوف والسوق وجماعها في واقعات الحسامي من شراء الاسير الفتوى في حق الجاهل
 بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائفة الحرة يتعدى في الاحوال مع العلم بها
 الا في حق الوارث وان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من الخائفة وقبده في الظاهرية
 بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فحق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفر
 الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكرة معاشرته من لا
 يصلي النوض ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره لمرأة معاشرته
 كذا في نفقات الظهيرية الحلف في الوعد حرام كذا في اخفية الذخيرة وفي القينة وعده
 ان ياتيه فلم يات به لا يبرم الوعد الا اذا كان مطلقا كما في كذا في البرازية وفي بيع
 كذا ذكره الزبلي استخدام البعثة بلا اجرة حرام ولو لا خيا ومعه الآلة وفيما اذا ارسله
 المعلم لاحضار شريكه في القينة لبس الحرير الخالص حرام على الرجل الا لدفع قتل او حكمة
 كما في الحد من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه
 فعلمه بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمرا ولا ان يلبس حريرا ولا ان يحضبه يده بخناء او جلد
 ولا اجلاس الصغير لغايط او بول مستقبلا او مستقبلا الحلو بالاجنبية حرام الا
 للملازمة معدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوما وفيما اذا كانت مريضا

مطلوب الامير جاز
 لقدم الامير او واحد من العظماء
 يحرم ولو ذكره كرامه تعالى وللضيف لا التشر على الامير لا يجوز وكذا التقاطه في العرس جاز
 العضو المنفصل من الحي كالهيئة الامن من ذبوح قبل موتة فيحلى اكله من الاكل كما في ميتة المغن
كتاب الحظر والاباحة ليس ما نازمان باقتناء الشبهات لما فيه
 من الخائفة والتجسس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الذبوف لداين ولا بيع العروص
 المشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل بجوز
 اعطاء الذبوف والسوق وجماعها في واقعات الحسامي من شراء الاسير الفتوى في حق الجاهل
 بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخائفة الحرة يتعدى في الاحوال مع العلم بها
 الا في حق الوارث وان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من الخائفة وقبده في الظاهرية
 بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فحق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفر
 الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكرة معاشرته من لا
 يصلي النوض ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره لمرأة معاشرته
 كذا في نفقات الظهيرية الحلف في الوعد حرام كذا في اخفية الذخيرة وفي القينة وعده
 ان ياتيه فلم يات به لا يبرم الوعد الا اذا كان مطلقا كما في كذا في البرازية وفي بيع
 كذا ذكره الزبلي استخدام البعثة بلا اجرة حرام ولو لا خيا ومعه الآلة وفيما اذا ارسله
 المعلم لاحضار شريكه في القينة لبس الحرير الخالص حرام على الرجل الا لدفع قتل او حكمة
 كما في الحد من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه
 فعلمه بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خمرا ولا ان يلبس حريرا ولا ان يحضبه يده بخناء او جلد
 ولا اجلاس الصغير لغايط او بول مستقبلا او مستقبلا الحلو بالاجنبية حرام الا
 للملازمة معدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوما وفيما اذا كانت مريضا

استماع صوت الملاي لاضرب بالقبض وبذلك عام
 لقوله عدم استماع الملاي لغيره والقبض وبذلك عام
 والنقد بهما من الكفر انما قال ذلك على وجه الشك
 وان سمع بغيره فلا يبرم الوعد الا اذا كان مطلقا
 حتى لا يسمع لما ارسله اليه عليه وجب ان يسمع
 في اخذه الا ان ارسله اليه عليه الدم اذ خلا صفة
 من ذكر الفسق والخمر والغلام لم يكره لانه ذكر
 الفوق كذا في الخائفة
 قال ابو حنيفة لا بأس باقتناء الشبهات
 والنوم عليها وكذا الذبوف والمراغي والسمك
 والسمور من الدجاج والمراغي اذا لم يكن فيها
 تامل وقال ابو يوسف ونحوه بكرة جمعة ذلك
 كذا في الحظر والاباحة

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والفتاوى
التي هي في حق الرهن
والرهناء والبيع
والايجار والطلاق
والطلاق والطلاق
والطلاق والطلاق
والطلاق والطلاق

وتجوز النظر الى فرج الرجل لختته
وعن الامام انه يجوز للمحامي
النظر الى عورة الرجال
بما فيه من فساد
فيلتفت اليه

حاصل في بيت الخلو بالموحمة الا لاخت من الرضاع والضرة السابعة من
على الكفر ايج لعه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى احياها
امنا به كذا في مناقب الكروى استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن
وهذا **كتاب الرهن** ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة اشياء البيع المشاع جابر
لارهنه بيع المشغول جابر لارهنه بيع المتصل بغيره جابر لارهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل
وجوده في غير المذبح جابر لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض
فاذا اجره المرتهن لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجره خرج عن الرهن
ولا يعود الاجر اذا رهن العين على دين عند المتاجر له صح وانشئت الباج الراهن
للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم يفسد باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتهن الفسخ الاول
يكره للمرتهن الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن واذا اذن له في البيع فلا رجوع
له بالاجرة رهنه على دين موعود فذفع له البعض وامتنع الاجير لا يبيع الثمن الراهن
بغيبته الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبيس المقدار ليس بمضمون في الاصح
الكل في الرهن يفده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن ليكون لقطعة بل يحفظه
الى ظهور مال الكفيل مع المدين وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به اختلف الراهن
والمرتهن فيما باع بالعدل الراهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا
في قيمة الرهن بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنه بمثل الدين فباع
العدل وادعى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للراهن بالنسبة الى
المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به لان في ذلك المبيع تجوز الكفالة بدون
الرهن وتجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن في الكفالة المتعلقة بجواز اخذ الكفيل قبل وجود
الشرط دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرواني **كتاب الجنايات** العاقلة
لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عتق بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين يتقلب

بعد اجماع الاص

الا وتحملة العاقلة كذا في شرح المجمع صلح الاولين وعفوم عن القاتل سقط حقهم القصاص
والدية للاحق المقتول كذا في المنيته الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا
ضمان لو سرى قطع العاقلة الى النفس وكذا اذا ما المعز وكذا اذا سرى الفصد الى النفس
ولا يوجب وزا المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فمرت ضمن الدية
لا تباح قتيقده ضمن لو غرز زوجته قاتت ومنه المرو في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
الاب ابنه تاديبا او الام او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمات لثمان فضرب
التاديب مقيد كونه مباحا وضرب التعليم لا يكون واجبا ومحملة الضرب لمعتادا ما غيره
فوجب للضمان في الكل وخرج عن الاسل شيئا ما اذا وطئ زوجته فافضاها او ماتت فلا يلزم
عليه مع كونه مباحا كون الوطئ اخذ موجه وبه لم يفرق بين الزوجين من الزنا
الجنايات على شخص في النفس وفيما دونها لا يندخلان الا اذا كانا خطا ولم يتحكما بزوج
فيجزيه واحدة ذكر الزيلع القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العبد
مولاه اثنان فعلى احد ما سقط القصاص ولا شيء لغيره عند الامام وعنه فلو لم يرجع
وتفضي ديونه منه لو انقلب بالادب وهو مورث على فرايضه لغيره الزوجان كالاموال
الا اعتبار ضمان النفس بعد الجنايات وعليه فروع الولو الجاني في الاجارة لומרه ان
يضرب عبده عشرة اسواط فضر به عشرة فوات رقع عنه ما نقصت العشرة وضمن ما نقصه
الاخبر فيضمنه مضر بالعشرة اسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبهه على العاقلة
الا اذا ثبت باقراره او كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب دية الدم
فلا قصاص لادية على قاتله هبته القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التمليك كذا
في اجارات الولو الجانية لا يجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتل الاخر دفن نفسه
لكل احد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا ياثمون بالسكوت عنه بعض الميك
وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرق الحديد فقتلنا والقصاص اذا دق في جوفه

مطلب
في عدم ضمان
القاص اذا
كان جانا

مطلب
لو قتل العبد مولاه
ولم يمان فقتل احداهما
سقط القصاص ولا شيء
لغير العاقلة عند الامام

فانهدم تالوت بجاره لا اعتبار برضا اهل العدة في السكة النافذة حوثر ان يترى من
غير حر الناس لم يضمن وقوع فيها قطع الحجام لحام عينه وكان غير حاذق فعميت
فعلية نصف الدية من اهل الصلوات ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالدود و
منهيب الفقهاء القصاص كالدود والاني نفس ذكرنا في قاعدة ان الحد وندري بها
عفو الولي عن القاتل افضل من القصاص وكذا عفو الجرح وعفو الولي يوجب براءة
القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتل كوارث اذا ابراء المديون بزاوا لا يبرأ عن ظلم
المورث ومطله اذا قال الجرح قلني فلان مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة
الوارث ان فلانا اخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه فلانا
اخر جرحه يقبل كافي شرح المنظومة يصح عفو الجرح والوارث قبل موته لان عقاد
السبب لما كان في البرازية الحد وندري بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترتيب فانها
تدخل في الحد ومع ان فيها شبهة كما في ادب شرح القضاء انتهى **كتاب الوصايا** بلغ
لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المشتد بين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلث كما ذكره
الزبلي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا كان
على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة فهار المستثنى بسبعة ثلثة من الظهيرية فيما
اذا كان في التركة وصية مرسلة لانفاذها الا منه وفيما اذا كانت غلظة لا تتردد على مؤنته
وفيما اذا كان حائوتا او دار الخيش عليه النقصان انتهى والم ابعث ببيع الخانية فيما
اذا كان العقار في يد مغلب خاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي الجمع ويضم المال الى العاقر
من بيعته فان شكى اليه ذلك لا يجبه حتى يتحقق فان ظهر غرر استبدل به وان شكاه الورثة
لا يعزله حتى يظهر خيانته انتهى وفيه بيع الوصي من اليتيم او شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي
جائز انتهى واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء زيادة
نصف القيمة وقيل درهما في العشرة نقصا وزيادة ونماه في وصايا الخانية وقسمه

هذا هو الحق
في بيع عقار اليتيم
عند المشتد بين
ولا يبرأ من الظهيرية
فيما اذا كان في التركة
وصية مرسلة لانفاذها
الا منه وفيما اذا كانت
غلظة لا تتردد على مؤنته
وفيما اذا كان حائوتا
او دار الخيش عليه
النقصان انتهى
والم ابعث ببيع الخانية
فيما اذا كان العقار
في يد مغلب خاف الوصي
عليه فله بيعه انتهى
وفي الجمع ويضم المال
الى العاقر من بيعته
فان شكى اليه ذلك لا
يجبه حتى يتحقق فان
ظهر غرر استبدل به
وان شكاه الورثة لا
يعزله حتى يظهر
خيانته انتهى وفيه
بيع الوصي من اليتيم
او شراؤه لنفسه وفيه
نفع للصبي جائز انتهى
واختلفوا في تفسير
النفع فقيل نقصان
النصف في البيع وفي
الشراء زيادة نصف
القيمة وقيل درهما
في العشرة نقصا
وزيادة ونماه في
وصايا الخانية وقسمه

الوصي ما لا يشتر كابينه وبين الصغير حوزان كما فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمحمد
كذا في قسم الغنية وفي جامع الفصولين قضى وصية ديناً بغير امر القاتل كالميراث
انكر ديناً على ابيه ضمن وصية ما دفعه لولم يجد بينة اذا اقر بسبب الضمان وهو الدفع
الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعرض حقه الى غيره فلو لم
يكن للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة وصي ادى
دينا فانكر الورثة تقبل بينته ولو لا بينة فله تخليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصي
لا يقبل قوله في قضاء دين على ميت سواء كان المتنازع له اليتيم بعد بلوغه والا
في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المغنبيين وقبده
في جامع الفصولين على قول بالموجب عرفا وفي الملثقة اتفق الوصي على الموصي في
حيوته وهو معتقل للسان اليتيم ولو اتفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ
اليتيم انه كان باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان مالكا والا لا كذا في دعوى زانية
الاكل وفي بيع الغنية ولو باع الكامن وصلى الميت شيئا من التركة بثمن لا ينفذ
محجوبه والوصي للميتك الشراء لنفسه ولو اشتراه الكائن لنفسه من الوصي الذي نصبه
عن الميت جاز انتهى وتقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلث
في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فوض القاتل نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى
الوصي الدفع كذا في شرح المجمع المصنف لابن هذه ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله
كان من حوائج اليتيم فيمنع ان لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائج الوكيل
عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة
عمله في الوقف وفي اثنين اختلفا في لو قال ادبت فراخ ارضه او جعل عبدا الا في
قال ابو حنيفة لا يبا عليه وقال محمد بالبيع كما في المجمع والمحال ان الوصي يقبل قوله
فيما يدعيه الا في مال الاول ادعى قضاء دين للميت الثانية ادعى ان اليتيم لم يملك

مال آخر دفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادى جعل عبده السابق من غير اجازة الرابعة
 ادعى انه ادى فراج ارهض في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
 اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركب ديون فقضاها عنه السابعة
 ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق
 على ربيعة الذين ماتوا التاسعة اتجر ورجع ثم ادعى انه كان مضارباً العشرة ادعى فدا
 عبده الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع الكثر قبل قبض ثمنها الثانية
 عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في ثلثي العتق
 من الوصايا وذكر فابطاً وهو ان كل شيء كان مستطاعاً عليه فانه يصدق فيه
 وما لا فلا وصي القاضى كوصي الميت الا في مسائل الاولى لوصي الميت ان يبيع من
 نفسه ويشترى لنفسه اذ كان فيه نفع ظاهر عند ابن حنيفة خلافاً لما واو اوى
 القاضى فليس له ذلك اتفاقاً لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجمع
 من الوصايا الثانية اذا خصص القاضى شخصاً وصي الميت الثالثة اذ ابلغ من
 لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف وصي الميت ومما في الخلاصة وذكر في تحصيل
 استواء مافي رواية في الاولى الرابعة لوصي الميت ان يواجر الصغير لحيطة
 الذمب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضى كذا في القينة الخامسة ليس للقاضى
 ان يقول ان يقول وصي الميت العدل الكافي ولم عزل وصي القاضى كذا في القينة خلافاً
 لما في اليتيمة السادسة لا يملك وصي القاضى القبض الا باذن مبتدئ من القاضى بعد
 الايضاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر وسجلات السابعة يعمل نهي
 القاضى عن بعض القرفات ولا يعمل نهي الميت كذا في النزائية وهي راجعة الى قبول
 التخصيص وعدم التاخته وصي القاضى اذ جعل وصياً عند موته لا يصير شيئاً وصياً
 بخلاف وصي الميت كذا في اليتيمة والثامنة وصي القاضى كوسيلة اذا اوصيته عامة انتهى وبه

مطلوب في الفرق بين وصية
 الميت ووصية القاضى
 من نفعه اذا كان
 فيه نفع ظاهر
 بخلاف وصي القاضى

مطلوب في عزل الوصي

يحصل التوفيق تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه
 بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى وطاهر في تحصيل المصالح
 الكبير من الوصايا بخلاف وصورة الزيلعي في كتاب الغصب بان المريض عاز من اجبني والمنفعة
 عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالف القواعد
 وليس كما قال الاعارة والاجارة يبطلان بموته فلا اثر على الورثة بعد موته لا في القضا
 وفي حياته لا ملك لهما فافهم اذ ابرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقد لم يصح والبيع
 وضمن الا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأ من البدل لم يصح كما في الثانية والثالثة
 على الوقف كالوصي كجامع الفضولين الاشارة من الناطق باطلية في وصيته وغيره
 الا في الافاء عوا لافرار بالنسبة الاسلام والكفر كذا في التلخيص وخلفوا في وصيته
 معتقل ذلك كما في المجمع والفتوى على صحة ان دام العقلية الى الموت ولا اطلت
 ليس كالمعتقل الوصي العدل الكافي فان غرله كان جائزاً كما في المحيط وحملوا في صحة
 عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافاء بعدم صحة كذا في جامع الفضولين
 واما عزل الخاين فواجب واما العاقر فيضم اليه اخر كذا في مناه والعدل الكافي لا يملك عزل
 نفسه والحيلة فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصياً على ان يقول لنفسه متى شاء
 الثاني ان يدعى بذلك الميت فينتبه القاضى فيه كذا في الولوالجية وفي الثانية انما اذا
 اتهم الوصي لا يجره على قول ابن حنيفة انما يضم اليه آخر وقال ابو يوسف يخرج به وعليه
 الفتوى المعقوف في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعاية فلوا عتق عبده فيه فقتل
 مولاه خطأ فعليه قيمتان يسع فيهما واحدة لا عتاق فيه كونه وصية ولا وصية للقاتل واخر
 وصي الاقل من قيمة ومن دية المقتول بخانية كالمكاتب اذا جفا خطأ ولو شهد في زمن السعاية
 لم يقبل كذا في شهادة الصغرى وكبير بعد موت مولاه المعقوف في زمن المرض ولو قتل في زمن
 سعاية خطأ كان عليه المال وعند من ادعى عليه قتلته وجب من جنائيا المجمع وخرج ايضا في

مطلوب في شرح الفقه عن القينة
 ان يجوز ان يصير الوصي
 بعينه كمالاً او وصي

مطلوب يجوز اخراج الوصي
 بالتهمة وعليه
 الفتوى

الكافي قبيل القسما بان المدبر في زمن سعادته كالمكتب عنده وقر يدون عندها وكذا الموت
 وترى مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدبر جلا خطا فعليه ان يسعى في قنعة لولي القليل عنده
 كالمكتب عندهما عليه الدية انتفى وكل من ليس للمدبر ان تزوج نفسها من سعادتها لان المكاتبه
 لا تزوج نفسها وعندها اما ذلك لانها قد اوقرت فابتعت به القاصي لا يزوج وليت الا في ثلاث فيما اذا
 ظهرت خيانتها او تصرف بالاجور عالما بخيار او ادعى دينيا على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه النسخ
 لما ان تولى الميت او غيره لا يوجب له وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقر على
 الدين كافي الخزانة لا يملك الكافي شي باقل من ثمن المثل كالمسئلة ما اذا اوصى ببيع عبده من فلان
 فلم يوفى الموصي بثلث المثل فلا يحط الوارث اذا تصدق بالثلث الموصي للفقراء منها كوصي لم يخرجه
 الوصي الثلث مخرجه اخرى ويتصدق به كافي القينة الوصي يملك للابن سواها وصي الميت او ائتمنها
 كافي الخزانة الوصي اذا خلط مال الصغير عالم بضم من مالها ايضا للوصي هلاك غير المقيم من المجلس ان كان
 معسر الا ان كان مومنا لا يملك اقل التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه لو كان منصوبه كافي ببيع
 القينة لا يضمن الوصي النقص على وليته خزانة اليتيم اذا كان متعاقبا لا تصرف فيه ومنهم من شرط ان
 اقله وقبل يضمن مطلقا كذا في غصبة القينة كذا اذا اقام فيما لم يوصى لا يغفل الوصي وان اقام مقام
 الاول الغفران في قسمه الولو الجية اذا مات احد الوصيين اقام الثاني الوصيا او من بعده آخر ولا
 تبطل الا اذا اوصى بها بالتصدق بالثلث بضمها حيث نشأ كذا في الخزانة وفي ان خلافا الوصي
 اذا ابراهى ما وجب بعهده مع وضمن الا اذا ابراهى من كانه عن بل الكتابة وكذا الوكيل والوكيل كافي
 الخزانة الغلام اذا لم يكن بوجه حاله فليس له من ماله في جرة تعليمه الجارة لانه يعتبره بالام والاية
 اجارة ابنها ولو كان في جرة عتقه قال القاضي جعلتك كليا في تركته فلا كان وكيفا بالخط لا كبر ولو
 زاد تشترى وتبيع كان وكيفا فيها ولو قال جعلتك وصيا في تركته فلا كان وصيا اكل اذا
 مات الموصي خرج الموصي بغير ملكه ولم يدخل ملك احد حتى يقبل الموصي في فضل ملكه او يتردد فضل
 في ملك الورثة كذا في التهذيب في موصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باو ائتمنها

والذي يظهر من كلامهم انه يملك
 فيما يوصي به من ماله كذا في
 التهذيب في موصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باو ائتمنها

والذي يظهر من كلامهم انه يملك
 فيما يوصي به من ماله كذا في
 التهذيب في موصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باو ائتمنها

والذي يظهر من كلامهم انه يملك
 فيما يوصي به من ماله كذا في
 التهذيب في موصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باو ائتمنها

انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا ببيته **كتاب الفرائض**
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيكة للمصيبة مات فتعلق العيص فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكره الزيلعي من المكاتب العطاء لا يورث كذا في صلح الزاوية ذكره الزيلعي من آخر كتاب
 الاول ان بنت المفقون ترث المفقون فزمانا وكذا ما فضل بعد فرض هذا الزوجين برؤية وكذا
 المال يكون للبنت رخصا وغراه الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها بيت مال لانهم لا يصنعونه
 موضوعه كل انسان يرث ويورث الا لثلاثة الانبياء لا يورثون وما قيل من انه عليه الصلوة والسلام
 ورث حديثه لم يصح وانما وسمت مالها في محنتها والمرتد لا يرث وزنه ووزنه المسلمون واليهين
 يرث ولا يورث كذا في آخر البيهقي وفي الثالث نظر في حق ما قدمناه في البيوع والمفقون في وقت
 الاشغال مشايخ العراق في آخر جزء من اجازة حياة المشرك وقال شيخنا في بيع غنم الموت وفانق
 الاختلاف فيما لو قال الوارث جارية مومنة ان مملوكا كانت حرة فحق الاول نعتي لاني الثاني
 كذا في البيهقي الارث يجري في الاءى واما الحقوق فمنها لا يجري في بيع كشيعة وجارية شرط وقد
 القوف والاشكال لا يورث وجس المبيع الرهن يورث والوكلاء والعواري والودائع لا
 تورث واشتغال في خيار عيب فمنهم من قال يورث ومنهم من اثبت له الوارث ابتداء والدية تورث
 اتفاقا واشتغال في القصاص فذكر في الال انه يورث ومنهم من جعل له الوارثة ابتداء ويجوز
 ان يقال لا يورث عنه خلافا لما اخذ من مسلمة لو برهن احد الوارثة على القصاص والبا عيب
 فلا يبرهن اعادته اذا حضر واخذ خلافا لما كذا في آخر البيهقي واما خيار العيبين فالتقوا على انه
 ثبت للوارث ابتداء الجدة كالا في احدى مسائله فحق الفرائض وست في غير ما اما الحصة قالوا
 الجدة ام لا يرث لانه لا يرث الجدة الثانية الا لزوجته لا يورث ولا يسقطون بالاب
 ولا يسقطون بالجد على قولا ولا يسقطون به كالا عاقل الامام عليه الصلوة والسلام فالحاقه على قولا
 خاصة الثالثة لانه ثبت ما يفرق مع احد الزوجين والاب ولو كان مكرا لا يرث لانه ثبت جميع
 المال عند ابني حنيفة وخلافا لابي يوسف الرابعة لو مات المفقون عن اب حنيفة وابن حنيفة فللا

ولا يورثون؟
 والذين يظهر من كلامهم انه يملك
 فيما يوصي به من ماله كذا في
 التهذيب في موصي الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى باو ائتمنها

السهم والابن في رواية ولو كانا الاب جد فكل لابن في الرواية كلها على قول الامام
 الحاشية لو ترك جد محقق واخاه قال ابو حنيفة يحق الجدة بالولاء وقالوا لا ينهانا ولو كان مكان
 الجد كما لم يترك كالم اتفاقا واما المثل الست فاربعة في الكتب المشهورة لو ادعى لاولاد فلان
 لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي نسخة القطر تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون
 ولو اتفق الاب جرو لاء ولده الى مواليه دون الجد ويصير الصغير مسلما بسلام ابيه دون جده الى
 لو مات ترك اولاد اصفارا ومالا فلولاية للاب فهو كولي الميت بخلاف الجد والست في ولاية
 الانكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول ابى يوسف يشتر كذا على قول الامام تحق الجدة ولو كان مكانه
 ان اختص اتفاقا ثم زدت اخوه وهو انه اذا مات ابوه صار يتيم ولا يقوم اليه مكان الاب لانه
 ايتهم عنه في اثنا عشر مسألة ثم رأيت اخي في نفقات الخيانة لو مات وترك اولاد اصفارا ومالا
 له ولم ام وجد الاب فالنفقة عليهما اثنا عشر مسألة على الام والست في ولاية الجدة انتهى ولو كان
 كلاب كانت كلها على كلاب لا تشترك الام في نفقاتهم فهي لانه عشرة اشخاص من ذوى الارحام
 وليس كلاب الاب فلا يملك الانكاح مع العقب ولا يملك النفقة في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد
 جارية ابن بنت لم يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام كالمسئلة ما اذا قل ولد
 بنته فانه لا يقتل به كلاب الاب كما ذكره الزيلعي والجد ادعى من الجنات وهي الميت كلاب الاب في كل
 لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية بشرى وبيع نفسه بشرط التبرع للبيتيم
 وللاب كد بشرط ان لا يضر الثالث للاب ان يقض دينه من مال له بخلاف الوصي الرابع
 للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بعد علم الحاشية للاب ان يرهن مال ولده على
 دينه بخلاف الوصي السادس لا يقوم عبارة مقام عاتقين فاذا باع او اشترى لنفسه بشرط
 فلا يرهن قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب السابعة لا يملك الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا
 يكون بخلاف الاب التاسعة لا يورث من مال صدقة الفطر بخلاف الاب العشرة لا يتخذ بخلاف
 الاب الحادية عشر لا يحسن لاهفاته له بخلاف الاب الحاشية لا يرث الاب في مسئلة ما اذا ضرب بطن امراته فالنفقة

بين فان الغرة ترثها الجنتين لتورث عنه كما في جنبايات المبسوط ولا يملك الميت الثاني
 مسئلة ذكرنا في الصيد ولا يضمن الاب في مسئلة ما اذا ضربت القديرا ثم مات فوق
 فيها انسان بعومونة كانت الدية على عاقلة ولو ضرب عبد برتقيا فاعققه مولاهم
 مات العبد فوقع انسان فيه فالدية على عاقلة المولى كما في الجامع لو مات المستامن في
 دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ما له حتى يقدر موافا اذ قد موافا بدين بنية ولو
 اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا يفسد له وارثا غيرهم ولو خذ منهم كغيل ولا يقبل كتاب ملكهم
 ولو ثبت انه كتابه كذا في ستامن فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب
 الهجر في الله قال الجحاني في امراته قال ابو العباس الناطقي رايت بخط بعض
 مشايخي في رجل جعل لاصديه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت
 الاب ميراث جاز واخفى به الفقيه ابو جعفر محمد بن ابيهما احدا صاحب محمد
 بن شجاع الفقيه البلخي وحكي ذلك اصحاب احمد بن ابي الحارث
 وابو عمر الطبراني انتهى والله اعلم بالصواب
 ثم يعون الله تعالى الفن الثاني
 وهو من الغوايد من الاشباه و
 النظائر يتلوها الفن الثالث
 وهو فن الجمع والفرق
الفن الثالث من الاشباه والنظائر
 وهو فن الجمع والفرق نفع الله تعالى به آيين
 يامعين وبافضل الناصر ين
 والوارثين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على النعم والهم. وفتح من قلوب الخلق
 وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم. وهذا هو الفن الثالث من الاشياء
 والنظائر وهو من الحجج الفرق ونهت فيه على احكام كثيرة ورتبها ويقع بالفتية جهلا
 وهي احكام الناس. الجاهل. المكره. احكام غيبية. العبيد. السكار. الاتي.
 احكام محل قدينا في الفوائد كتاب البيع. الاحكام الاربعه الاقصاد. الاستناد
 والتبيين. الانقلاب. حكم النفود من ما يتعين وما لا يتعين. بيان اركانها
 مكمل الاخر. بيان حكم الساقط هل يعود ام لا وما فرغ على ذلك. بيان الباب عليك لا يملكه
 الاصيل. بيان ما يقبل الاستقام من الحقوق وما لا يقبله. بيان ان الزوف كالجدا في بعض
 دون بعض. احكام النائم. احكام الجنون. المعنوه. بيان ما يعبر فيه المعنى دون اللفظ. عليه
 احكام الانثى. احكام الجن. احكام الذن. احكام المحارم. احكام غيبية. الحشفة. احكام
 العقود. احكام الغسوخ. القول في الملك. القول في الدين. احكامه. القول في من المنزل
 واجرة المنزل. ومن المنزل. القول في الشرط. والتعلق. القول في السفر. وفي احكام المسجد
 الحرم. ويوم الجمعة. **احكام الناس**. وقد انشأ في التحريم بان عدم تذكر الشيء وقت
 حاجته. واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان. والمعتدات ما تترادفان. والفقهاء
 على انه مستقط لانهم مطلقا للحدث الحسن ان الله وضع عن اعني الخطأ والنسيان وما
 عليه. قال الاصوليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان غير الخطأ
 غير فروع فالمراد حكمها وهو نوعا اخر. وهو المأمور ودينوى وهو الفاعل والاحكام
 مختلفا فصار الامر بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم ما عندنا فلا يشترك في العموم. واما عند
 ان في فلان المجاز لا يعم له فادانت الاخر. واجماع علم ثبت الاخر كذا في الشفيع. وما
 في شرعنا على المنار. واما الحكم الدينوى فان وقع في ترك ما لم يستطع بل يجب تداركه
 ولا يحصل الثواب المرتب عليه او فعل منهى عنه فان اوجب عقوبة كانت شبهة في استقام

ذكر من الحقيقة انهما فقاوه
 ان السهو ما يتبين صراحة بآولى تبيين
 والنسيان ما يحتاج فيه الى علل صريحة
 قالوا والسبب ان الصورة لا تروى
 عن الحافظة فتبين ما دون ستم من اليأس
 بول عن الحافظة يحتاج الى سبب صريح
 حتى يحصل صورة ثابتة

المراد حكم الاخرة لا حكم الاخرة الدنيوية
 انه يواخذ بالدين والافتقار
 الى علم

فمن نسي صلوة او صوما او حجا او زكوة او كفارة او نذر او جب قضاءه بطلا
 وكذا الوقوف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنها من صلى بنجاسة مانعة
 ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلوة او يتقن الخطا في الاجتهاد في الماء والنوب وقت
 الصلوة والصوم او نسي نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا وما سقط حكمه في النسيان
 لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم يبطل واكل ناسيا في الصلوة لم يبطل كذا لو سلم
 ناسيا في الصلوة الرباعية على راس الركعتين والناسي العاقل في اليمين سواء وكذا
 في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في العتاق وكذا في خطرات
 الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم فقال انه ان كان مع مذكرة ولاداع لم يكمل الصلوة
 لم يسقط لتقصير بخلاف سلافة القعدة او لا مع مع داع كاكل الصائم يسقط اولاد
 فاو كى كترك الفرج التسمية انتهى ومن سأل النسيان لو نسي المدون الذين قضيات
 فان كان ضمن مبيع او قرض لم يواخذه وان كان غصبا يواخذه كذا في الثانية ومنها
 لو علم الوصي بوصاياه لكنه نسي مقدارها وحكيته وصاياه خزانة المفتين. واما الجمل فحققة نعم
 العلم عام من شأنه ان يعلم فان قارن اعتقاد النقيض لمرب وهو المراد بالشعور
 بالشيء على خلاف ما هو به والا فبسيط وهو المراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الا
 كما في المنار اربعة جهل. باطل لا يصلح عند رافى الاخرة. جهل الكافر بصفات الله تعالى
 واحكام الاخرة. جهل صاحب المعوى. جهل الباغي حتى يضمن مالا عادلا اذا التفت
 وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى ببيع اموات الاولاد والفقهاء
 الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة وانما يصلح عذرا وشبهة كالمجته اذا
 افتر على ظن انها فطرته ولكن زنا بجارية والده او زوجته على ظن انها حلاله والثالث الجهل
 في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وان يكون عذرا ويطي به جهل الشفيع. جهل الامة بالحقائق
 وجهل الكبير بنجاح الولي وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده انتهى وما فوقه

ان السهو اذا سلم مع الامة ما عطف
 وقيل ان الامة لا بد منه كسجدة التوبة
 لا بد منه في وان لم يعلم الامة
 لزوم طهارة

ليون
 فكل هذا لا يقال له والظاهر ان العلم
 ليس من شأنه ان يكون انتقائيا بل هو علم
 العموم والمعرفة وان لم يقتصر على ما يتبين
 كقولهم والظاهر ان العلم انتقائى
 كقولهم والظاهر ان العلم انتقائى
 كقولهم والظاهر ان العلم انتقائى

بين العلم والجمل لو قال ان لم اقل فلانا كذا او هو ميت ان علم به جنت والآلاف الكثر وقالوا لو لم
تعلم الا انه بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل وقالوا لو
استام جارية متعتبة او ثوباً بطرفاً فظفره ان ملكه بعد الكشف قبل ان يذره اذا ادعاه للجمل في
موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول قالوا ايذا الوارث الوصي والمقوي بالتناقض للجمل
وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت البدل للجمل في محله
ولو قبل الكتابة وادى المبدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع وليست اذا برهن وقالوا اذا باع
الوصي اولاب ثم ادعى انه وقع بعين فاحش وقال لا اعلم تقبل وقالوا في باب الرضاع
ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما وصفتنا في البحر في باب المتفرقات ان
الجمل يعتبر عند الوضع الفاسد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت ان الارضاع يغسد كما في الهواة
وفي الخلاصة اذا اتهم بكلمة الكفر جازاً لم يملك بعضهم لا ينفروا عنهم على ان يكفروا ولا يذروا انتهى
وفي آخر التسمية ظن بطلان ما فعله من المخطوطة لان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم
ضرورة كره والا لا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كرهه ولم يتغير فلما خياره
الا اذا كان لا يعلم انه حرية لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب للجمل
يكون مال الغير يدفع الاثم لا الضمان وفي اقرار التسمية سئل عن علي بن ابي طالب عن رجل قرأ
عليه لغلان حنطة من علم عقده بينهما ثم ان بعد ذلك قال سالت الفقهاء عن العقد فقالوا
هو فاسد فلا يجب علي شي من المهر معروف بالجمل بل لو اخذ باقراره فقال لا يسقط عنه حتى
يرد على الجمل انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على من صدق المقة بالواقع ثم تبين
خطاؤه بافتاء الاجل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم
يجز البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايبصار جاز ولو باع ملكا بغير علم بموته ثم علم جاز
وكذا لو باع الجدة مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج
ابنه ثم بان ميتا نفذ ولو باع على ابنه ابناً فبان راجعاً ينبغي ان ينفذ وما فوفوا فيه بين العلم

انه صح

والجمل ما في وكالة الخاتمة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما ذهب الدين من المدين
قالوا ان علم الوكيل بالدين ضمن والا فلا ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل
بطريق التفتيش ان دفعه الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن ما دفعه والا فلا ولو دفع بعد ما
دفع الموكل فغن الى يوسف الفرق بين العلم والجمل والمذهب الضمان مطلقاً كالمثاق وضمان
اذا اذن كل منهما لصاحبه براءة الزكوة فاذا ادى احدهما عن نفسه عن صاحبه فانه يضمن مطلقاً
واما مور بقضاء الدين اذا ادعى الامر بنفسه ثم قضى للمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا على قولهما اما على قولهم فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة الوصية
ولم يعلموا ما اوصى به لم يصح اجازتهم كذا في وصايا الخاتمة وفي وكالة الميتة امر رجل ببيع
غلامه بآية دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال لا مورعبت الغلام فقال
اجزت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما تركت به لم يجز انتهى وفي وكالة
الولو الجية اذا غنى بعض الورثة عند القتيل عند ثم قتله الباقي ان علم ان غنى البعض يسقط
العقاصم اقتضى منه والا لا لان هذا مما يشكل على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكله
بتقبض دينه فقبض بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهل في يده لم يضمن ولذا دفع قضيتين الموكل
ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم بقبض الثمن وهل في يده لم يضمن ولا ضمان
على الموكل انتهى **احكام الامراء** مذكورة في آخر المنار وهي شبيهة في الفروع تركناها
احكام البصيان هو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكره فبصير يسمى رجلاً كما في
آية الموارث الى البلوغ فغلام الى تسعة عشر فتشابه الى اربع وثلاثين فكل الى احدى
فيسنح الى اخر عمره هكذا في اللغة وفي الشريعة يسمى غلاماً الى البلوغ وبعده شاباً وفي
ثلاثين وكل الى خمسين وشيخ بعد ذلك وتامه في بيان البرازية فلا تكليف عليه شي من العبادات
حتى الزكوة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه فلو فعل اسبابها ولا قصاص عليه عند
خطاها اما الايمان بالله تعالى فمحرمة واستثنى في الاسلام من العبادات الايمان فانبت

ثم ادعى ان ذاك غنى
وعن صاحبه صح

في القصاص

اصل وجوبه في الصبي لسبب حدث العالم لا الاداء فاذا علم عاقلا وقع فرضا فلا يجب
 تجديده بالغائب في الزكوة بعد السبب ونفاة شمس الائمة لعدم حكمه ولو اذاه وقع
 فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد فالاول اوجه انتهى و
 اختلفوا في وجوب صدقة الفطر في مال الا في النجاسة والمعتد الوجوب في ذرية الوالي ونحوها
 ولا يتصدق قسما من لحمها فيطعم منه ويتباع له بالباقي ما تبقى عينه واقفوا على وجوب
 العشر والحراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرابة كالبالغ وعلى بطلان
 عبادته بفعل ما يفسد ما من نحو كلام في الصلوة واكل في الصوم وجماع في الحج قبل التوفيق
 لكن لا دم عليه في فعل مخطو احراره ولا يتنقض طهارته بالزينة في صلواته وان
 الصلوة ونقض عبادته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابها والمعتد انه للمعلم ثواب
 التعليم وكذا جميع حسنة ولا تصح امانته واختلفوا في صحته في الزواج والمعتد عدمها
 وجب بمجدة الفلاوة على سماعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصيل حصيلته الجارية بصلوته
 مع واحد الا في الجمعة فلا يصح بثلاثة منهم وليس هو من اهل الكوفا فلا يملك الاخراج ولا
 ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالغ جاز ونقض سلطنته ظاهر
 قال في البرازية مات السلطان انتفت الرعية على لطفه ابن صغير ينبغي ان يعوض امور التسلية
 على والي بعده هذا والوالي نفسه بعبا لابل السلطان في رسم هو الابن وفي الحقيقة
 هو والي لعدم صحة الادب بالقضاء وجمعة من الاولانية انتهى وصلى ناظر او وصيا يعين
 القامكان بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهب من الوصايا وفي الاستعا وفي المنقط ولا
 نص خصومة الصبي الا ان يكون ماذونا في الخصومة وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا الشهامة
 ويصح اذانه مع الكراهية كما في الجمع في التزويج كونه ان لا كراهية في اذان الصبي العاقل في طاعة
 الرواية وان كالبالغ اختلف وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاداء او اقامته في صلوة
 الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشروطها لا توصف بالوجوب

في وجوبه في الصبي لسبب حدث العالم لا الاداء فاذا علم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغائب في الزكوة بعد السبب ونفاة شمس الائمة لعدم حكمه ولو اذاه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد فالاول اوجه انتهى و

في كماله

في كماله

سقط

في حقه واما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا لا وقبل رواية تصح الاجازة له وقبل قوله
 في الهدية والاذن ويمنع من مثل المصحف وتمنع الصبي المطلقة او المتوفى عنها زوجها من
 التزويج الى انقضاء العدة ولا تقول بوجوبها عليها على المعتد ويصح امانته ولا يداو الا بالابا
 وليه ونعت اذن البنت الطفل مكره قياسا ولا باس به اسحانا كما في المنقط اذا اهد
 للصبي ثيابا وعلم انه له فليس للوالدين الاكل بغير حاجة كما في المنقط ويصح توكيله اذا كان
 يعقل العقد ويقصده ولو جاور ولا يرفع الحقوق اليه في خويج بل لو كره وكذا في دفع
 الزكوة والاعتبار لينة الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملة كهدية وكفارة وفي المنقط ولا
 تصح الخصومة من الصبي الا ان يكون ماذونا انتهى ويحصل بوطنة التحليل للمطلقة ثلاثا
 اذا كان مراها في تحرك التوبة من النساء ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاء
 كالنقاط البالغ ويجب دسلاام ويصح اسلامه وردته ولا يغفل لو ارتد بعد الام صغيرا
 او تبعا وتحل في بيمه بشرط ان يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان الحلل لا يحصل الا بها كذا في الكا
 ويؤكل الصيد برميها اذا سمى وليس كالبالغ في النظر الى الاجنبية والحلوة بها فيجوز له الدخول
 على النساء الى خمسة عشر سنة كما في المنقط ولا يقع طلاقه ونفقة الا حكما في مثل ذكرناها
 في النوع الثاني من الغوايد في الطلاق والحج عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن بالانف
 الا في مسائل ذكرناها في الغوايد في الحج وتثبت حرقه للمصاهرة بوطنة ان كامن شيئا من النساء
 والافلا وتثبت ايضا بوطنة الصبي المشبهة بهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة
 والعاقلة وان وجد قيل في داره فالدبة على عاقلة كما في الصغرى ولا جنة عليه ولا يلد
 الغرما السلطان كما في الغنم الاول الجنية ولا يؤخذ صبي اهل الذمة بالتمييز عن صبي المسلمين
 كالحمل ولا يولى على صبي بنى تغلب ولا يقتل ولد الحر اذ لم يتناول ولو قتله مجاهد بعد قول الامام
 من قتل قتيلا فله تسليم يستحق السلب الا اذا قتل ويدخل الصبي تحت قوله قتل قتيلا فله تسليم
 قتل الصبي يستحق السلب بقوله القول الزليل في كل من يستحق الغيبة منهما او رضخا انتهى

في كماله

في كماله

وفي الكفران الصبي من رضى له اذا قاتل ولو قال السلطان الصبي اذا ركت فصل بالناس
 الجملة جاز وفي النزاهة السلطان والوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديد
 ولا ينفق عليه ولو كانا ذوا فباع فوجده شري بعبا لا يخلقه حتى يدرك كما في العدة
 ولو ادعى على صبي محجور ولا ينفق له لا يخرجه الى باب القاضى لانه لو حلف فكل لا يقضى عليه كذا
 في العدة ويغرم الثغر عليه تايداً ويتوقف عتوده المترددة بين النفع والضرر على جازة وليه
 ويصح قبضه للثبوت ولا يتوقف من اقواله ما يحضضه من اقرانه واستقرضه لمحجور الا لو كان
 ماذوناً وكفالة باطله ولو عن ابيه وصحت له وعنه مطلقاً وقد جمع في فصول الاحكام
 فمن اراد الاطلاع على كثرة فروعه وحسن تقريره ناول استعابها وعلى علم الله تعالى فيما
 من جميع المتفرق فليست ما ذكره كعاد وقد ذكر كعاد ما يكون به بالغاً وما يتعلق به بتركناه
 قصد التفرع في كتاب الجرح وكنا بنه ان شاء الله كتاب الجرح او الملتقطا والعبية
 التي لا تشتمل على الجرح السفر بها غير محرم ولا يقضى بالصبي بالعبية فلو عصب صبياً فقاتل عنده لم يضمنه
 الا اذا نقله الى سبعة او ثمانية او كان الحمي وقد شئت عن من اخذ ولد انسان صغير
 اخرج من البلد بل يلزمه احضاره الى ابيه فاجبت بما في الخاتمة رجل عصب صبياً حراً فغاب
 الصبي عن يده فان الغاصب يجب حمله بالصبي ويعلم ان مات انتهى ولو خذ حتى اخذه
 برضاه لم يضمن حامي الخاتمة لانه ما عصبه الا اخذته وفي الملتقط من النجاشي وعن محمد بن
 خديج بنت رجل او امرأة واخرجه من منزله قال جسيه ابراهيم ياتي بها ويعلم موتها انتهى
 ولو قطع طرف صبي لم يضمن فبيعه كونه عدل لاديه ولو دفع سكيناً الى صبي فقتل نفسه لم يضمن
 الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي يرجعون بها على الدافع وكذا لو امر صبياً بقتل
 انك فقتله ولو امر صبياً بالوقوف من شجرة فوقع فمضى دية ولو امره في جافة فغضب فقتله
 وكذا لو امر بصعود شجرة فوقع وكذا لو امر بكسر الخطب كذا في الخاتمة وفيها ايضا صبي
 ابن تسعين سنين سقط من على او غرق في ماء قال بعضهم لاشي على الوالد ان لا يضمنه

مطلب مكتوب
 صبياً في تركه
 من وضع بنت
 وامرته ذكره
 وايضا
 ٢٦

وان كان لا يعقل او اصغر سنه فالوالي ان يكون على الوالد ان او على من كان الصبي في جرح الكفارة
 الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد ان لا يستغفار وهو الصبي لان بسطة يديه في الكفارة
 ولو حمل صبياً على دابة وقال امسكها الي وبني افقه فسقطت وما كان على عاقلة الذي حمل الدابة
 وان سهر الصبي الدابة او طالت انساناً فقتله فالدية على عاقلة الصبي لان يكون الصبي لا يمسك
 عليها فندر ولو كان الرجل راكباً فحمل صبياً معه فقتل الدابة ان شاك ان كان الصبي لا يمسك على
 عاقلة الرجل فقط والافعل عاقلة ما انتهى ولو لملا الصبي كوزاً من حوض ثم صب فيه لم يجل
 لاحد ان يشرب منه ولا يجوز للوالي الباس الحري والذهب ولا ان يسقيه قمر ولا ان يجلسه للبول
 والغايط مستقبلاً او مستندباً ولا ان يخضب يده او رجله بالحناء وفي الملتقط نوح ابنه
 من رجل وذبحت ولا يدرى لا يجزى عنها على الطلب انتهى **احكام السكر** هو مكلف
 لغو له كما لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فما ظهروا حال سكرهم فان كان السكر
 محرم فالسكران منه هو مكلف وان كان من مباح فلا فهو مباح عليه لا يقع طلاقه واحكام
 التصحيح فيما اذا سكر مكرماً او مضطراً فطلق وقد من في الغوايته من محرم كالصاحب الذي لا
 الردة والاقرار بالجدود والمناجعة والاشهاد على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج
 الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او بكثرة فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحب اذا
 سكر فطلق لم تقع الثانية الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكلة الراية غصب من صاحبه
 وردة عليه وهو كران وبني في فصول الكهاد فهو كالصاحب الذي لا يبيع فيه واخذ باقواله وافعاله
 واختلف التصحيح فيما اذا سكر من الاثر المتخذة من الجوب والعل والتو على انه ان
 من محرم فبيع طلاقه وعناقه ولو زال عقله بالبيع لم يبيع وعن الامام انه ان كان يعلم انه يبيع
 حين شرب يبيع والا فلا ومروا بكراهته اذا كان السكران واجتباب عاده وينبغي ان لا يبيع
 اذ انه كالمجنون وما هو في رفقاً فلا اسكال انه ان صح قبل خروج وقت الينة انه يبيع منه
 اذا نكح لانا لا نشترط التبني فيها واذا خرج وقتها قبل صحه انم وقضى ولا يبطل الاعمال

فائدة
 في كذا
 في كذا
 في كذا

بسكر وبيع وقوله بغيره كالمعنى عليه لغيره واشتراط النية فيه واختلف في حد سكران فبعض من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاظم وقيل من في كلامه اختلاط وهدايا هو قولها وبأخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدر كسرى في قوله ما قاله احتياطي في الحرمان والخلل في الحد والفتوى على قولها في انتقاض الطهارة به وفي يمينه ان لا يسكر كما بينا في شرح الكفر **تنبيه** قوله ان السكر من مباح كالاغذية تشبه منه سقوط القضاء فيه لا يستطعن عنه وان كان اكثر من يوم وليست لانه يصنع كذا في الحظ انتهى **الحكم العبد** لا ينفذ عليه لا يعيد ولا تنزيه ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وعورتها كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظره في حرم الى عورتها فقط وما عداها ان اشبه لا يجوز كونه شاهدا ولا امرئيا علانية ولا عاترا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا امينا حكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا يلي امرعا الا بالنيابة عن الامام الاظم فله نصب العتبات عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبد بالقبض ففقد بعد عتقه جاز بلا تجديد ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصي والورثة نصفا عند الامام الاظم ولا يملك وان ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة وانما على مولاه ان كان للحزقة ولا انحية ولا هدى عليه ولا يكثر الابا الصوم ولا يصوم غير فرض الابا من السيد ولا فرضا وجبا بحاجه وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بما لا يوافقا ومكانا الابا من مولاه الا اذا اقر الماذون بما في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجنابة موجبة للرفع والعداء غير صحيح بخلافه جدا وقود ولا ينفذ تزويج نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا ويكون نذرا وهنا ولا يبرئ ولا يورث ولا يصح كفالته حاله الابا من سيده ولا دية في قتله وقيمة قائمه مقامها كلها وبعضها ولا قبلتها ولا عاقلة ولا لهم منهم وحده النصف ولا احصاء وجنابة متعلقة برقبته كديته ولا سهم له من الغنمة وانما يرضى له ان قاتل ويبيع في دينه ويدفع في جنابته ان لم يغده سيده ويكلم اثنين ولا يشترى له مطلقا وطلاقها ثنتان وعدتها حيفستان ونصف المقدر

ولا يورث

ولا لعان بعد فها ولا ينكح على حرة ويصح غنقة عن الكفارات ولا يحد قاذفه وانما يغزو قسمها على النصف من قسم الحرة ومهرها العقد لا يبيع ولدها مولانا لا بدعوتة ولو اقر بوطها وايلاء الائمة المتكوفة شهران ولا خادم لها ولو جملية ولا يجني غنقتها الا بالقبولة ولا توطا الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر عدد السراري ويجوز بيعهن في مكس واحد بدون الرضا ولاظهار رولا ابلا من امة ولا مطا لبعها اذا كان مولانا غنيا ولا احضا لا قاربه بل سيده ولا قصاص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس ويجب كونه نكح لحيته ودواؤه ومريضاً على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذا لم يقدر على الوضوء اربعين فعلى السيد ان يوضي بخلاف الحر ولا يتزوج الابا من مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويبيع في نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالقبولة ولا يسمع الدعوى الشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجس في دينه ويملك الكفارة باستيلاء ولا يصح تصديق العبد والائمة على النكاح الا في المسبيين قبل القصة بخلاف الحرين كافي الثأنا رخانه واعتاقه باطل ولو معلقا يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه الالهة السيد من الماذون والتمجاة البيرة منه والاذن في القول الى مولانا وهو الطالب لزوجه العتق المحبوب بالشرقي وليس مرفقا للصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتباً ولا يخلع عنه مولاه مؤنة الا دم احصاء عن احوام ماذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكلا محجورا ولا جرية عليه ولا يدخل في القسامة وعلى احدى الامتين بيان للعقوبة المبهمة بخلاف وطى احد المراتين لا يكون بياناً في الطلاق المبهمة واحده عبده باتلاف شئ موجب للعتاق واحده عبده باتلاف شئ موجب للعتاق على الاخر مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا ويصنع بالغصب بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يبيع وقفه وعقده موقوف على جازة مولاه وخرق الائمة في العدة ويكلم سقرا بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ بالتبشير عتقا لو كان عبداً في ولا يصح الوقف على عبده نفسه او امة عند محمد الا المبرر وام الولد ارحم النكاح واستيلائه

على المباح وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه اخذ من قوامه لورداً بقا لجعل لمولاه وبغرة
 مولاه على الصحيح ولا يجده عندنا ومن نعم الله تعالى عليه تيسير جميعها من حالها ولم اربا بمجموعة
 ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم افتح لنا من رحمتك المنار شديداً **الحكم الاسع**
 هو كالبصر الا في مسائل منها لا جها عليه ولا بقعة ولا جاعة ولا ج وان وجد فانه اوله يصلح
 للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء والامانة العظمى ولا دية في عيذه وانما الواجب الحكمة
 وتكره الامانة الا ان يكون علم القوم ولا يصح عنقه عن كفارة ولم احكم ذبحه وصديقه وحضته
 ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذبحه واما حصانته فان امكن حفظه المحضون
 اهلها والا فلا يصح انظر اوصافه والثانية في منظومته ابن وهب والاول في اوقاف هلال
الحكم الاربعة قال في المستصفى الاحكام تثبت بطرق اربعة **الحكم**
 كما اذا انشا الطلاق او العتاق وله نظائر حجة والاقطاب وهو انقلاب باليس بلاء
 عليه والاستناد وسوان ثبت في الحال ثم يستند وهو اربع بين التبيين والاقصا و
 ذلك كما مضى وتأملك عند ادعاء الضمان مستند الى وقت وجوده او كطهارة المسمى واليمين تنفصم
 عند خروج الوقت ورؤية الماد مستند الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح بها و
 التبيين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيد
 في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتد ابتداء العدة
 منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضرت فانت طالق فوات الدم لا يقضي بوقوع الطلاق
 ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا تم ثلثة ايام حكما بوقوع الطلاق من حين خاضت والفرق
 بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العتاق في الاستناد يمكن
 وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه يشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا يشترط الحكمة في الاستناد
 دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في القايم دون المتكاسمي وانه التبيين يظهر
 فيها فلو قال انت طالق قبل قدم فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين

وكما انضمتا فانما تكتب الزوجة عند المارفة ووجه

كما اذا اعلن الطلاق او العتاق بالشرع فعدت الزوجة والشروط تنطبق

بشرفان ما لتام الشهر طلقت مستند الى **الحكم** والشهر فباعتبة العدة اوله ولو وطئها
 في الشهر صار مراحعا لو كان الطلاق رجعيا وعزم العقد لو كان باينا ويرد الزوج بدل
 الخلع اليها ولو خالها في خلا لثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع
 او لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا يتبين انه فيها بطريق الاستناد
 لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل قدم فلان بشهر يقع مقتصر على القدم
 لا مستند انتهى والفرق بينهما في المستصفى وقد فرع الكراييسي في الفروع على الاستناد
 تسع مسائل فلتراجع فيها **الحكم النقض** ما يتعين فيه وما لا يتعين في المألو
 وفي يعينه في العقد الفاسد روايتان ورجح بعضهم تفصيلا بان ما فسد من اصله يتعين
 فيه لا فيما انتقض بعد صحته والصحيح يعينه في الصرف بعد خساره وبعد ملكا
 المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر ببرد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا اتين
 بطلان القضاء فلو ادعى على اخيه لا واخوته ثم اقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلي المدعي
 رد عين ما قبضه ادام قايما ولا يعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل
 نصفه وكذا الزمها لكونه لوضا با حولا عذما ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم
 واما بعده فالعامة كذلك ويتعين في الامانة والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
 والغصب وتامة في فصول العتاق وكذا في بيع الشجر جريان الدرامم مجرى الدنانير
 في ثمانية وفي وكالة النيابة اعلم ان عدم تعيين الدرامم والدنانير في حق الاحتقاق
 لا غير فانها يتعينان جنسا وقدر او جنعا بالاتفاق وبمصرح الامام العتاي في
 شرح الجامع الصغير **ما يقبل الاسقاط** من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الاسقاط
 لا يعود لوقال وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق تبطل به
 حتى ان احد الغائبين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرء تركت
 حتى في حبس الرهن يبطل كذا في جامع الفصولين وفصول العتاق وظاهر ان كل حق

ما يتعين به

بالاسقاط وهو ايضا ظاهر في الثانية من الشرب ولفظها رجل لمسيل ماء في دائرة فباع
صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضر به كذا
في الثمن وان كان له حق اجزاء الماء دون الرقبة لا شيء لمن الثمن ولا سبيل على المسيل بعد
ذلك كرجل اوصى لرجل سكنى داره فأتى الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له
جازا البيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت
حق في المسيل فان كان له حق اجزاء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى
وان لم يرقبه المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل ثلث ماله و
مات الموصى فصاح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازا الصلح وذكر الشيخ الامام
المعروف بخواجه زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متساوي كتحليل السقوط
بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق جسد الرهن وحق المسيل المحرم
وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة
على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط و
قالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب سقطت حتى في الرجوع في الهبة لم
يسقط كما في بسم البرازية واما الحق في الوقف فعال قاضيان في فتاواه من الشهادت
في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف
استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال الواهب سقطت حتى كان له ان يطلب ما اخذ بعد ذلك انتهى
وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادة ما فهمه الطرسوسى من عبارة قاضيان وما رده عليه
ابن وهبان وما حزننا فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط لو اسقط به ومنها
خيار الروية قالوا الواهب قبل الروية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ما يبطل بها
ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط بالبراءة ومنها حق الغضا يسقط
بالغفو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان لها الرجوع في المستقبل

130
واما حقوق الله تعالى فلا يقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعد المحذوف ثم عاد وطلبه لكن
لا يقام بعده غفوه لغعد الطلب واما ما ليس لازما من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالكفا
والعارية وقبول الوديعة اما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشبا
في مسائل وكثر السؤال منها ولم يجد فيها صريحا بعد التفتيش منها ان بعض المذرية شرط
لهم الربع اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره با
فروع له عنه الا ان في القيمة وغيره ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض
له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في محله لم يخر وان كان عند موت جازنا على
ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القيمة اذا عزل الناظر المشروط له النظر لنفسه لا يغير
الا ان يخرجه الواقف والقاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرط في اصل الوقف
كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط
وينبغي ان يقال لا يسقط في الكل لانه الكسب فيمن اسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام
جامع الفصولين الا اذا سقط المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى
بخلاف اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا سقط الواقف حقه مما شرط لنفسه او لغيره فان قلت
اذا اقل المشروط له الربع او بعضه منه لاق له فيه وانه يستحقه فلان فله اسقط حقه قلت
نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلاف ما ذكره الحنفى في باب استقلال واقف المطالبة برفع
جذوع الغير الموضوعة على حايطة بعد يافلا يسقط بالبراءة ولا بالصلح ولا بالغفو ولا بالبيع
ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فضل الاختلاف فاعتنم هذا التحريم فانه من مفردات هذا
التأليف ان شاء الله تعالى وفي ايضا الكرماني من السلم لو قال ابيع اسقطت حتى في
التسليم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى وقد وقعت حادثة سئلت عنها شرط
الواقف لشرطه من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متفقنا المشروط حاكم
حنفى ثم رجع الواقف عما شرط لنفسه من الشرط فاجبت لعدم صير رجوعه لان الوقف

الاسقاط

بعد الحكم لازم كما هو جواب بسبب الحكم وهو المشروط فلو لم يمت كل زوجه كما صح به الطرسوني
 اسقط حقه فيما شرط له من الربع الا لحد فانه قال بعدم السقوط وعلته ان الاشرط اصدار
 لازما كل زوج الوقف فكما ان المشروط لا يمكن اسقاط ما شرط له فكذا الشارع ويبد عليه ايضا
 ما نقلنا عن ابي حنيفة الكركم من اسقاط ربه حقه فيما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين
 فانه يبد على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الهياط **بيان ان ال**
الاسقاط لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوط بقوله الغوايت بخلاف ما اذا سقط بغير
 فانه يعود بالترك لان النسيان كما ما نفع لا مسقط فهو من باب زوال المانع ولا يعود
 بعد الحكم بزوالها فلو دبر الجلد بالشمس من نحوه وفكر الثوب من المتى وجفت الارض
 بالشمس ثم اصابها ما لا يعود النجاسة في الاصح وكذا البراذن اذا غار ما واما عدم صحتها
 الا قاله لاقاله في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالنشور
 بالرجوع فهو من باب زوال المانع لانه من باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المتأخرين في بعض
 مسائل في الحيارات من البيوع فمنهم من قال يعود والخيار نظر الى انه مانع زال فعل المقتض
 ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ما سقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والال ان المقتض
 للحكم ان كان موجودا والحكم معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقتض فهو من باب الساقط
 وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهيم ما ثم اقر بعبده بالمال المبرأ منه فهل يعود بعد سقوطها
 بانه لا يعود كافي جامع الفضولين برهن انه ابراهيم من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر
 بالمال بعد ان ابراهيم فلو قال المدعي عليه ابراهيم وقبلت الابرار وقال صدقته لا يصح بهذا
 يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبل به يصح الدفع لاحتمال الرد والابرار يرد بالرد دفع المال عليه
 انتهى وفي الثنا رخصة من كنى بالقرار لو قال الحق لي عليك فاشهد عليك بالف درهم
 فقال له الحق لك على ثم اشهد ان عليه الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فبطل
 ولا يلزم شي ولا يصح الشهود ان يشهدوا عليه انتهى ووقعت على قولهم الساقط لا يعود

لمنع

الحيارات

النام على مسقط

قوله اذ احكم القاضي بردها مع وجوده الالهية لفسق اولهته فانه لا يقبل
 بعد ذلك في تلك الحادثة بيان ان الدرهم الزبوف كالجاء في مسائل ذكرتها في شرح الكفر
 من البيوع بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال الولوي في آخر فتاواه النائم
 كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذ انام الصائم على القفا فانه مفتوحة فقطر
 قطرة من الماء في فيه فصدومه وكذا لو اقطر قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه
 الثانية اذ اجامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها الثالثة لو كانت حرة فجامعها زوجها
 وهي نائمة ففعلها الكفارة الرابعة المحرم اذ انام فدخل خلق راسه وجب الجرا عليه الخامسة
 المحرم اذ انام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجرا السادسة اذ انام المحرم على غيره ودخل
 في عورات فقد درك الحج السابعة الصيد المرمي اليه بالسهم اذ وقع عند نائم فأت من تلك
 الرمية يكون حراما اذ وقع عند اليقظان وهو قادر على زكوة والثامنة اذ انقلب
 النائم على متاع وكسره يجب الضمان التاسعة الاب اذ انام تحت جدار فوقع الابن عليه من
 سطح وهو نائم فأت الابن بحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من دفع
 النائم ووضع تحت جدار فسقط عليه الجدار وما لا يلزم الضمان الحادية عشر رجل ظلم بامراته
 وثمة اجنبى نائم لا يصح الخلوة الثانية عشر رجل نام في بيت فجات امراته ومكثت عنده
 ساعة صحت الخلوة الثالثة عشر لو كانت المرأة فائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث
 عند ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجارضيع فارضعت من ثديها ثب حرة
 الوضع الخامس عشر المتيمة او امرت دابة على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض نيمه
 السادس عشر المصل اذ انام ونظم في حاله النوم تعد صلوة السابع عشر المصلي اذ
 نام وفي حاله قيامه تعتبر تلك العزاة في روايه الثامن عشر اذ اتى به السمجة في نومه سمعها
 رجل تلزمه السمجة كالو سمع من اليقظان التاسع عشر اذ استيقظ هذا النائم فاضره رجل
 بذلك كان عتس الاثم يعني بانه لا يجب عليه سمجة تلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا

لو قر رجل عندنايم فانتبه فاجبر فوعلى هذا العشر **ون** جل حلف ان لا يكلم فلانا فاما **الف**
الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحث والاصح انه يحث
الحادي والعشرون رجل طلق امراته طلاقا رجعيا فجاء الرجل واستبشبهه وصحبا نائمة صابرا
الثاني والعشرون لو كان الزوج نائما فماتت المرأة وقبلته بشهوة بصبر حاصلا عند
يوسف خلافا لغيره انهما **الثالث** والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امراته واخذت
فرجها في فرجه وعلم الزوج بغيرها ثبت حرمة المصاهرة **الرابع** والعشرون اذا جاء امرأ
الى نائم وقبلته بشهوة واتفقا على ذلك ان كان بشهوة ثبت حرمة المصاهرة **الخمس**
والعشرون المصلي اذا نام في صلوة فاضل يمسح بغيره ولا يمكن البناء وكذلك اذا نائم
يوما وليلة او يومين وليلتين صارت الصلوة دينيا في ذمته انتهى **احكام المعنوية احكامه**
احكام الصبي العاقل فصح العبادة آمنه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل
وقد ذكرناه في النواقض من شرح **الكثر احكام المجنون** ذكرنا الاصوليون في بحث النواقض
فليست من رايها بيان ان الاعتبار للمعنى واللفظ ذكرناه في كتاب البيوع من النوع
الثاني **احكام الحنفى المشكل** ذكرنا النسخ في اكثر حقيقته وذكرنا من احكام وقوفه
في الصف وحكم ميراثه وختانه وذكرنا لانا احكامه في الامم من كتاب المفقود وانا
اذكر ما ذكره هناك باختصار ربيتم اذ انما ويستجيبه ولا يرد في الاحرام ويكفي كفى المرأة
ولا يلبس حريرا وحليتا في حيوة واذا قبله رجل بشهوة حرمة عليه اصوله وفروعها في زوجه
ابوه جلا فضل اليه جاز ولا فلا علم على ذلك او امراته فبلغ فضل اليها جاز ولا لا قبله
ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصح الاتعاض ويقوم امام النساء خلف الرجال
وان وقف في صف النساء اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من عن يمينه ويساره
وخلفه محاذيا له ولو وقع في الحائض خلف الرجال والمرأة خلفه وتجعل خلف الرجال في القبر لو
دفع الضرورة مع حاجز بينهما من الصعيد ولا على قاذفه ولا عليه بقذفه بمنزلة المجنون

المرأة خلفه

وتقطع يده للسرقة وتقطع سارق ماله ويقعد في صلوة كالمراة ولا قصاص على قاطع يده ولو
عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره عمدا وعلى عاقلة ارشها ولا يجلوب
رجل ولا امرأه ولا يسافر ثلثا الا بحرم واذا اوصى بجلها في بطن امراته بالان كان غلاما
وتحسما ان كان انثى فولدت حنفى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسة الزائدة الى ان
يستبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلدينه غلام فانت طالق او قال
كذلك لامرأة فانت حرة فولدت حنفى مشكلا لم تطلق ولم تعتق ولا سهم مع الحنفية
اتما يرضيه ولا يقبل لو اسير او مرتد بعد الاسلام ولا يخرج على راسه لو كان ذميا ولا يجل
تحت قول المولى كل عبد لي حرا وكل امرأة لي حرة الا اذا قالها فيعتق ولو قال الزوج ان ملكته
عبد فانت طالق فاشترى حنفى لم تطلق وكذا لو قال ان ملكته ولو قالها معا طلقت
ولو قال المشكلى انا ذكرا وانثى لم تقبل قوله واذا قبل خطأ وجبت دية المرأة وتوقف الباقي
الى البتة وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا
لم يخرج حنفى بتبين فلا يوارثان بالموت ولو شهد شهودا ذكر وشهودا انثى وان كان
بطلب ميراثا منما قضيت بشهادة من شهد انه غلام وبطلت الاخرى وان كان رجل يدعى
انه امرأته قضيت بشهادة انه انثى وبطلت الاخرى وان كانت امرأته توعى انه زوجها فبطلت
الامر الى ان يستبين فان لم يطلب الحنفى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منها
حتى يستبين واما ميراثه والميراث منه فقال فان ما ابوه فله ميراثه انثى منه وتامة فيه
وحاصلا انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذميا ولا نفقة
ولا يزوجه من رجل ولا يقف في صف النساء ولا يجلوب امرأة ولا يقع عنق
وطلاق علقا على ولادتها انثى به ولا يدخل تحت قول كل امرأة **احكام الانثى** تخالف
الرجل في ان السنة في عاتقها النصف ولا يسحق حناتها وانا هو كرمه وحسن خلق خيها
لو نبتت وتمنع من خلق راسها وميتها لا يطهر بالفرك على قول وبزبد في اسباب البلوغ

غلام

بالحيض والمحل وبكره اذ انها واقامتها وبكره كغيره الا وجهها وكفها وقدميها على المعنى ودر
 على المروج وصورتها عورة في قول وبكره لها الحرام في قول وقيل الا ان تكون حريضة او نفسها
 والمعتد لكرامته مطلقا ولا ترفع يديها هذا اذ فيها ولا تجزئها عنها وتضم في ركوعها ويجوز
 اصابعها ولا تنزع اصابعها في الركوع واذا اثنائها شيئا في صلواتها فصفت ولا تسبح وبكره
 جماعة من ويقف الامام وسطحه ولا يرفع يديه في الركوع ولا يركع في الركوع ولا يركع في الركوع
 بيدها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها وتضع يديها في التشديد على ركبتيها تبلغ رءوس
 اصابعها ركبتيها وتورك ولا تجف عليها لكن تنقبها ولا تعيد ولا تكبر في الركوع ولا في الركوع
 بزواج او محرم ولا يجب عليها الحج الا باحد سببها ولا يكره ولا يشرع الخيط ولا تكشف اسرها
 ولا تسبي بين المسلمين الا خفيين ولا تحلق وانما تقصر ولا ترحل والتباعد في طوافها على
 البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف عند الفترات وتكون قاعدة
 وهو ركب في نيل من اجرامها الخفيين وترك طواف الصدر بعد الحيض وتوخر طواف الزيارة بعد
 الحيض وتكفن في ثمنه الثواب ولا تقوم في الجنازة ولو فعلت سقطت الفرض بصلواتها و
 لا تحل الجنازة وان كان الميت اشق ويندب لها نحو القبة في القابوت ولا سهم لها وانما
 يرضي لها ان قانت ولا تقتل المرتدة والمشرقة ولا تقبل شهادة ثمان في الحد ودوا العقاص
 وتعتكف في بيته وبيات لها خضيد يديها وجليها بخلاف الرجل الا لفورة والنسبة بالذكر
 افضل منها ويمن على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضها
 ونفقة القريب لا ينبغي ان نولي العشاء وان صر منها غير الحدود والعقاص وبعضها
 مقابل بالحدود والرجل وتجبر الامة على النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم العرق
 بينهما في الجبر والامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها حرم في الرضاع
 دونه وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفوس خذ لفته
 التي منى في الاضرار من الصلوة وتوخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنابز

تلي الخفين

عند الامام فيجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في اللحد وتجب الدية لقطع نديها او حلقه
 بخلاف من الرجل فالكلومة ولا قصاص لقطع طرفها بخلاف ولا قاتلة عليها ولا تخط مع
 العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحد من وجوبها
 في الرجم ان ثبت زنا ما بالبينة وتجلد جالس والرجل قايما ولا ينبغي سبها وينبغي هو عا
 بعد الجلد سبها لانه لا تكلف المظنون للدعوى اذا كانت محذرة ولا لليمين ان يحضر
 اليها القاضي او يبعث اليها نائبا به خليفة بمحضرة شاهدين ويقبل فوكيلها بل ارضا الخضم
 اذا كانت محذرة اتفاقا ولا قبل الاثباتة بسلام وتغيب ولا تجاب ولا شتمت وتحرم
 الخلو بالاجنبية وبكره الكلام معها واختلغوا فوجوا كونها بينة واختار في المسابرة
 جواز كونها لارسله لان الرسالة مبنية على الاشهاد ومنه حاله على السب بخلاف النبوة
 والتمام فيها ولا يدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولوية من القسمة **احكام**
الذمي حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادة ولا يصح منه نكاح ويصح وحنوده و
 فلو اسلم جازت صلواته ولا ياثم على ترك العبادات على قول ويأثم على ترك اعتقاد ما اجماعا
 ولا يمنع من دخول المسجد بخلاف المسلم ولا يوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا
 ولو كان المسجد الحرام ولا يصح تذره ولا سهم له من الغنيمة ويرضيه ان قاتل او دلى على
 الطريق ولا يجد بشر بخر ولا يراق عليه اذا غصبت منه ويضمن مثلها له الا ان يظهر
 بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون المثلف اما يرى ذلك بخلاف اوراق
 خمر المسلم فانه لا يؤجب الضمان ولو كان المثلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره شرعا
 كافتها به بيعها ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والمذهب لا يفرق لهم لو
 تناكحوا فاسدا او بتا لهما كذا ثم اسلموا في الكفر وتقبل قول الكافر في الحلال والحرام وتغيبه
 الزبلي بان سبه ولا تقبل قوله فيها وجوابه ان يقبل فيها ضمن المعاملة لا مقصودا او
 هو مراده كما اقصى به في الكافي ويؤخذ الذمي بالتميز عن باقي المركب والملبس فيكون كالا

جواز نبوة
 النفس
 رسالة

عن زيد عليه

باقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقصاده والحاكم بن قتيبة واسحاق
 بن راهويه وعقبة الاثم فاذا نكر المنع من نكاح الانسي الجنة فالمنع من نكاح الجنى الانسية
 اولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز المناكحة وهو مل لها كمن روى ابو عثمان سعيد بن
 العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا حقاقل عن سعيد بن داود
 الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك يسئلونه عن نكاح الجن وقالوا ان ههنا
 رجلا من الجن يخطب الينا جارية يزعم انه يريد الحلال فقال ما رى بذلك يا سفي الدين
 ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل قبل لها من زوجك قالت من الجن فيكسر الفاء
 في الكلام انتهى ومنها لو وطئ الجنى انسية فهل يجب عليها الغسل قال قاضي حنفي فتاوا
 امرأة قالت معي جنى ياتي في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد لو جامعني زوجي لا غسل
 عليها انتهى وقته الحال بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب كانه احتلام ومثلا
 انقطاع الجماعه بالجن ذكره الاسيوط عن صاحب نظام المرجان من اصحابنا مستدل بالحد
 احمد بن ابن سعد بن قتيبة الجن وقته فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلواته
 شخص منهم فقال لا يا رسول الله انما نختب ان تؤمننا في صلواتنا قال ففرضها خلفه ثم صليا
 ثم انصرف ونظر ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وقرع على ذلك لو صلى باذان
 واقامة منفردا ثم خلف انه صلى بالجماعة لم يثبت ومنها صح الصلاة خلف الجنى ذكره نظام
 المرجان ومنها اذا امر الجنى بين يدي المصل يغال كجا مقابل الائمة ومنها لا يجوز قتل
 الجنى بغير حق كالانسي قال الزبيدي قالوا ينبغي ان لا يقتل الجنى البيضاء التي تسمى مستوية
 لانها من الجنان لقوله عليه السلام اقتلوا اذا الطفتين والابرة وياكم والجنه البيضاء فانها
 من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكمل لانه عليه الصلوة والسلام عاهد الجن ان لا يدخلوا
 بيت الله ولا ينظروا انفسهم فاذا اخالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرج لهم والاول
 هو الانذار والاعذار فيقال لها ارجعي يا ذن الله على او على طريق المسلمين فان

مطلق من الجنى
 بنكهم

فاما لو

صنفه
 ان صنفه
 ان صنفه

خلف الجنى
 الصلوة

مطلق
 نكاحه

مطلق

قتلها والانه اذا كانا يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن ابى الدنيا ان عايشة رضي
 عنها رأت في بيتها جارية فامرت بقتلها فقتلت فانيت في تلك الليلة فقبل لها انها من النور الذين
 استمعوا الوحي من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت الى اليمن فابيع لها اربعون راسا فاشترتهم
 ورواه ابن ابى شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت امرت باني غنم الف درهم ففوت على الكسبي
 ومنها قبول رواية الجن ذكر صاحب نظام المرجان وذكر الاسيوط ان لا شك في جواز روا
 عن الانس باسمه سواء علم الانسي هم او لا واذا اجاز الشيخ من حفر دخل الجن كافي نظيره من
 الانس واما رواية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول الثقة بعد التهم ومنها لا يجوز الاتجا
 بزاد الجن وهو العلم كما ثبت في الحديث ومنها ان ذبيحة لا تحل قال في المللقة وعن رسول
 صلى الله عليه وسلم انه نهي عن ذبايح الجن انتهى وقد ذكر الامام الكردى في مناقبه في فضل
 الامام شيا من احكام الجن واولاد الشيطان وبيان الغول والكلام على جماعتهم **فوائد**
 الاول الجمهور على انه لم يكن من الجن نبي واما قوله تعالى معشر الجن والانسل لم ياتكم رسلكم
 فتاوه على انه لم يسل عن الرسل سمعوا كلامهم فاندروا قومهم لاعتن الله تعالى وذهب الضحاك
 وابن جرير عن انه كان منهم نبي شكك حديثه وكان النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس
 الجن من قومه ولا شك انهم اندروا ففتح عليهم اهل انبياء منهم الغاية قال البغوي في تفسير
 الاحقاف وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم لم كان يبعثون الى الانس الجن جميعا قال تعالى لم يبعث
 قبلك نبي الى الانس والجن واختلف العلماء في حكم مؤمنى الجن فقال قوم لانها طوب لهم الانجاة
 من ان رويها ذهب ابو حنيفة وعن الحديث ثوابهم ان يجاروا من ان رويها قال لهم كونوا نارا
 كالبهايم وعن ابن الزناد كذلك وقال آخرون ثوابون كايها قبون وبه قال مالك وابن
 ابي ليلى وعن الضحاك انهم يلهيهم التسبيح والذكر فيصيبون من لذة ما يصيبون آدم
 من نعيم الجنة وقال عمر بن العزيم ان مؤمنى الجن حول الجنة في ربهها وليسوا منها انتهى الثالثة
 ذهب طائفة المحاسبين ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا

مطلق
 الرواية عن الجنى

نوا سبقت وعقبه

ان الحكم لا يكون الا بالبرهان

عكس ما كانوا عليه في الدنيا **الترتيب** مرجع ابن عبد السلام بان الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى لا يدرك بالابصار وقد استثنى من هؤلاء البشر فيبقى على عموم في الملائكة قال في نظام المرجح ومقتضى هذا ان الجن لا يرون الله لان الالباب قديمة على العموم في الدنيا انتهى ولم يتفق الا على ما في الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالاية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا فلا استثناء قال القاضي ايضا وى لانه لا يخطبه واستدل المعترض على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك مطلق الرؤية ولا النفي في الاية عام في الاوقات فكله مخصوص ببعض الحالات ولان الاشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير تدرك مع ان النفي لا يوجب الامتناع **احكام المحارم** المحرم عندنا من حرم نكاحه على التباين بنسب ومقاربتة او رضاع ولو بوجوه اربع بالاول واللعنة والمؤنة والثاني اقت الزوجة وعمتها وخالتها وتعمل ام المزني بها خالتها وابا الزاني وابنته واحكامه تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة واللبسة الا المحرم من الرضاع فان الخلوة بها مكروهة وكذا البصرة الشابة وجوز النكاح على التاميد لا مشاركة المحرم فيها فان الملاعبة تحل اذا كذب نفسه او فرغ من اهلية الشهادة والكجسية تحل بالاسلام او بتهودا او تنقرا والمطلقة ثلاثا بغير اكلها وانقضت عدته ومنكحته الغير بطلانها وانقضت عدتها ومعتد الغير بانقضائها وكذا الامتراك للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر واما عدها فكان لا يجنب على المعتد لكن الزوج يشترك المحرم في هذه الثلاثة والنساء الشفاعة لا يقين مقام المحرم والزوج في السفر ونكاح المحرم النسب باحكام منها عتقه على قريبه لو ملكه ولا يختص بالاسل والفروع ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه ذكرا محرم من جهة القرابة قابض العلم الا من الرضاع لا ينعق ولا تجب نفقته وبفسل المحرم قريبته ومنها انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم بسبع اوجهه الا في عشرة مسائل ذكرناها في شرح الكفر فان فرق مع البيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة ويختص الاصول والعود من بين المحارم باحكام ومنها انه لا يقطع احد ما برقة مال الاخر ومنها لا يقضي ولا يشهد احد بها

في المحارم

للاخر ومنها تحريم موطوءة كل منها على الاخر ولو بغيرها ومنها تحريم منكوحة كل منها على الاخر بخلاف العقد ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب ويختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قبل اصله الحي لا دفعا عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجاه ليقبله غيره ولم يقل فرع له في كونه ومنها لا ينفك الاصل بوجعه ويقتل الفروع باصله ومنها لا يجد الاصل نقد فرع ويبد الفروع بقذف اصله ومنها لا يجوز مسافرة الفروع الا بالاذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولو جارية ابنه بنت نسبته الجدة الا كالا ب عند عدمه ولو حكما بعدم الاهلية بخلاف الفروع اذ ادعى ولد جارية اصله لم يصح الاستدلال الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا بالاذن منهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع ومنها لا يجوز المسافرة الا بالاذن منهم ان كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن ملحقا فكذا الاطفال ومنها اذا ادعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم ار الحكم الاجداد والجدات وينبغي الحاق ومنها كراهية جده دون اذن من كره من ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تاديب الاصل بفرعه والظاهر عدم اختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك ولم ار مالان ومنها بغير الفروع للاصل في الاسلام وكتبنا مسائل الحدود واليقوم مقام الاب في حق الفوائد ومنها لا يجوز بد بين الفروع والاجداد والجدات كذلك واقتصر الاصول المذكور بوجوب اللعاف واختص الاب بالجد بالاب باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا الحفظ ومثراة مالا بد منه للصغير ومنها تولى طرفي العقد فلو باع الاب باليمن ابنه او اشترى وليس فيه عيب فان حاش العقد بكلام واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط واما ولا النكاح فلا يختص بها فثبت لكل ولي سواء كان عصبة او من ذوى الارحام وكذا الصلوة في الجنابة لا يختص بها وفي الملقط من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فملكه لم يغم الا ان يضرب ضربا لا يضر بخله ولو ضرب باذن الام غم الدية اذا ملكه والجد كالاب عند فقهه الا في ثلثة عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتب الفرائض وذكر ما خالف فيه الجدي الصحيح **الفصل في** ترتيب على النسب ثمانية عشر حكما تورث المال والاولا وعدم صحة الوصية

في عدم جواز سفه العلم والارادة في اذن والد

عند المراجعة وتلحقها الاقرار بالدين في مرض موته وتخل الدية وولاية الزوج وولاية غسل الميت
والصلوة عليه وولاية المال وولاية الحضنة وطلب الحد وسقوط القصاص **احكام غيبوبة**
الحشفة تربت عليها وجوب الغسل وتجرى الصلوة والسجود والخطة والطواف و
قراءة القرآن وحمل المصحف ومكة وكثابة ودحوال مسجد وكرامته الاكل والشرب قبل الغسل
ووجوب نزع الخف والكفارة وجوبا وندبا في اول الحيض بدنيا في اخره بنصف دينار وقصاص
وجوب قضاءه والتغيز والكفارة وعدم انعقاده اذ اطلع الفجر فالحال وقطع لتتابع المشر وط
فيه في الاعتكاف وفساد الاعتكاف بالرجوع قبل الوقوف في المرة قبل طواف الاكثر وجوب المضي
في قيامها وقضاءها وجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن لم يسقط الرد بعيب اذ اقله
المشترى بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كانت بكرا انقصها وجوب مهر المثل بالوطى بشبهة او
بنكاح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهرها اذ انكح باذن سيده وتجرى الرية
وتجرى اصل الموطوءة وفروعها عليه وتجرى اصله وفروعه وحلها للزوج الاول وليس له الذي
طلقها ثم انكحها قبل ملكها وتجرى وطى اختها اذ كانت امته وزال العتق وبطلان خيار العتيقة وبطلان
خيار البلوغ اذ كانت بكرا وكالمتبرع وجوب مهر المثل للمغفونة واسقاط حبسها لنفسها
لاستيفاء مجمل مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت السنة والبرعة في طلاقها
وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت النفي في الالباء وجوب كفارة اليمين لو كانا باهتكا
وجوب العرق ومنع تزويجها قبل الاستبراء قول محمد المعنى به وجوب النفقة والسكن
للطلق بعدده وجوب الحد لو كان زنا او لواط على قولها وذبح البهيمه المغفولة بها ثم
حرثها وجوب التزويج ان كان في ميتة او مشرك او موصى بمنفعتها او محرم مملوكة له
او لواط بزوجته وثبوت الاحصان وثبوت النسب ووقوع العتق المعلق به واختلاف
القول عن القضاء والولاية والوصاية ورد الشهاده لو كان زنا **فوائد** الاولى لا فرق
في الالباح بين ان يكون مجابلا ولا لكن بشرط ان فصل الحرارة معه هكذا ذكره في التخليل

تجرى فيها
في النكاح المفقور
انها

في النكاح المفقور

فيجرى في سائر الابواب الثانية ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها
وان لم يبق قدر ما لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل كونهما كلية ولم اره الثالثة
الوطى في الدبر كالوطى في القبل فيجب الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل ويفسد الصوم انفا
واختلوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ويفسد الحج قبل الوقوف على قواها وتخلت
الرأية على قوله والاصح فاده به كما في فتح القدير ويفسد به الاعتكاف وثبت به الرجعة
على المعنى به كما في البينيين الا في مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب له عند الامام اذا
تكرر فيقتل على المعنى به ولا تثبت به الاحصان والتخليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج
به عن العتق ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكتفى بسكوتهما ولا تخل حال والوطى في القبل حلان في الزنا
والامه عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لغيرهم يسقط بالمقبول المس
بشبهة هذا اولى للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر
والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لوطئها
بعده من غير خلوة الرابعة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل الاولى وجوب
مهر المثل والابزاد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية الحزمة الثالثة عدم الحل للاول والرا
عدم الاحصان به الخامسة الوطى بملك اليمين احكام كاحكام الوطى بنكاح فيوجب تزويجها
على اصوله وفروعه وتجرى اصولها وفروعها عليه وجوب الاستبراء حرمة اختها اليها
ونكاح الوطى بالنكاح في مسائل لا تثبت به التخليل والاحصان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى
لا يعتبر فيه الانزال كونه متبعا السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك اليمين عن مهر او حد الا في مسائل
الاولى والامته اذ انكحت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا يدينون ان لامهر فلا مهر الثانية نكح يميني
بالغة حرة بغير ذن ودية ووطئها طابعت فلا حد ولا مهر الثالثة زوج امته من عبده
والاصح ان لامهر الرابعة وطئ العبد سيده بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان
المولى لا يستوجب على عبده دنيا الخامسة لو وطئ حرة فلا مهر ولم اره الا ان السادسة

اذ انكر الموطوءة

الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفه ينبغي ان لا مهر ولم اره السابعة البائع له وطئ الجارية قبل
التسليم الى المشتري وهي في حقل منقولة لذلك الثامنة اذن الراهن للمشتري في الوطئ
فوطئ ظاننا الحق وينبغي ان لا مهر ولم اره الا ان الثامنة الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته
مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب فحينئذ وقت الصلوة والامساك
والاحرام والابلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة واذا صار منقضاء اختلط
قبلها ودبرها فانه لا يلحقها اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها واذا كان لا يخلو لصفر وفرض او
سكنه وعند امتناعه بقض محجل مهران لم يحل كرها وفي بعض كتب الفحشاء انه يحرم وطئ من
وجب عليها قصاص ليس بها حبل ظاهرا لم لا يحدث حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها القصة
اذا حرم الوطئ حرمت دواعي الحيض والنفاس والصوم لمن آمن فيحرم في الاعتكاف
والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء العشرة اذا اختلف الزوجان في الوطئ فالقول لنا
الاني من ادعى العين المصابة وانكرت وقلني يثبت فالقول لمع بمعية الا ان كانت
بكر او لا فرق فذلك بين ان يكون قبل النكاح او بعده الثانية المولى لو ادعى
الوصول اليها قبل مضي المدة وقبل قوله بمعية لا بعد ضميرها الثالثة لو قالت
طلعتني بعد الدخول ولي حال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجب العدة
عليها ولو لم يهر والتعفة والسكنى في العدة وفي حل بنتها واربع سواها واخصها للحال
فلوجاءت بولد لزم من محتمل ثبت نسبه وترجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بغيره
عدنا الى تصديقه هكذا فهمت من كلامهم ولم اره الا ان خرجنا الرابعة ادعت المطلقة
ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لها حكمها للمطلق لا كالحال المهر الى خمسة لوعاقه
بعد وطئ اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لا تخاره وجود الشرط قالوا لا لكن
وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له **الحكم العقود** هي اقسام لازم من الجانبين
البيع والهبة والسلم والنولية والمراجه والوصية والتشريك والهبة والحوالة

سورة النور

الاني مستلثين ذكرناهما في الغوايد منها والاجارة الا في مسئلة ذكرناهما في الغوايد
والهبة بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة والصدائق والمانع بغير النكاح
الحالي عن الخيار الى خيار البلوغ والعنق واللا وان يقال ونكاح البالغ العاقل الحر امر
كذلك وجائز من الجانبين الشرية والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والاباء
والتمحض والفضا وسائر الولايات الا امامة العظمى وجائز من احد الجانبين فقط
الرهن من جانب المهر من ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جائز من
جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد
الامان جائز من قبل الجاني لازم من جانب المسلم **نسيب** من الجائز من الجانبين تولية
العضاء فلان غل غل ولا يصح كافي الخلاصة وله غل نفه واما الولية على التسميم
بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة بعد موت الموصي فلا يملك القاضي غل الا لحياته او
بغير ظاهرو من جانب الوصي فلا يملك الوصي غل نفه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا الغوايد
وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي غل كافي القينة وله غل نفه بحقرة القاضي وقد
ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الغوايد تقسيم في العقود البيع نافذ وموقوف
ولا لازم وغير لازم وفاسد وباطل وصبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليه
ثمانية **تكميل** البطل والفاصد عند نافي العباد امتداد فان وفي النكاح كذلك يكون قالوا
نكاح المحارم فاسد عند ابى حنيفة فلاحد وباطل عندهما فيجوز في جامع الفصولين نكاح
المحارم قيل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد
انتهى واما في البيع فمتباينان فباطل ما لا يكون مشروع باصلا ووصفه وفاسد ما كان
مشروع باصلا دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك القبض وحكم الثاني انه يملكه واما
في الاجارات فمتباينان قالوا لا يبي الا في البطل كما اذا استأجر احد الشريكين شريكه
لحل طعام مشترك وتجب اجرة الثلث في الفاسدة واما في الرهن فقال في جامع الفصولين

مطلوع
الناظر والعاسد

فاسد يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك المجلس للمدين في فاسده دون باطله ومن
الباطل لو رخص شيئا باجرائه او مغيته واما في الصلح فغلا لوامن الفاسدة الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسده واصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفقة وجنار العتق
وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البعوض فيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما ذكرنا
في جامع الفضولين واما في الكفالة فقال في جامع الفضولين اذا ادى حكم كماله فاسدة
رجع بما ادى والكفالة بالامانة باطلة انتهى ولم يفتح الفرق بين الفاسد وباطل في
الرجس والكفالة بما ذكرنا فليرجع الى الكتب المطولة واما الكتابة ففرق فيها بين الفاسد
والباطل فبعض باء العين في فاسد ما لا يكتبه على غيره ولا يعتق في باطلها ككتابة
"على ميتة او دم كما ذكره الزيلعي واما الشك فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشك في المباح
باطل وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة **فان** الباطل والفاسد عند الشافعية مترادفان
الا في الكتابة والحكم والعارية والوكالة والشركة والتواضع والعبادة في الحج ذكرنا الا في
احكام الفسوخ وحقيقة كل ارتباط العقد انفق البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بالابه
اشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى ثلاثة وخيار الرؤية وخيار الاحتياق وخيار
العين وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار اهلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالاقالة والتالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التغير بالفسخ
كالقبرية على احد الطرفين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية وظهر المبيع مستأجرا او موهبا
فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد الا التالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخ
القاضي وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيها بنفسه وقد مر الفرق في كتاب الفوائد
خاتمة جود ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في جوده
الموصى للوصية الفسخ بل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل
العقد كان لم يكن فيما يستقبل لا فيما مضى وفائدته في احكام في شروح الهداية وذكره

الكتاب وخياره

الزيلعي ايضا من خيار العيب انتهى **احكام الكتاب** يصح البيع بها قال في الهداية الكتاب
كما خطا وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب ادا اكره انقضى وفي فتح القدير وصورة
الكتاب ان يكتب ما بعد فقد بعث عبدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس
واما في المبسوطون تصويبه بقوله يعني بكذا فقال يعني بتم فليس حرا له الا الفرق بين البيع
والنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب فعني من الحاضر استيام
ومن الغائب ايجاب انتهى واصلح النكاح بها قال في فتح القدير وصورة ان يكتب اليها
بخطها فاذا بلغها الكتاب احضرت الشهود وقرأت عليهم وقالت زوجت نفسي منه ويقول
ان فلانا كتب اليي بخطي فاشهد والي زوجت نفسي منه اما لو لم نقل محضتهم سوى زوجت
نفسى من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط وبما علمهم الكتاب او التعيين منها قد سمعوا
الشطرين بخلاف ما اذا اتفقا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك
وكونه ولو جاز الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهد واعلى بذلك لم
يجز في قول ابي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز ابو يوسف من غير شرط اعلام الشهود وما فيه
واصلح كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنف هذا اذا كان بلفظ الامر كقول زوجتي نفسك مني
لا بشرط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تنوّل في العقد بحكم الوكالة ونقله من الكمال
قال وفائق الخلاف فيما اذا اجد الزوج الكتاب بعد ما اشهدم عليه من غير قراءة عليهم
بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بخبرتهم فشهدوا ان هذا كتابي ولم يشهدوا
بما فيه يقبل هذه الشهادة عندهما ولا يفسخ بالنكاح وعنده يقبل ويقضى به اما الكتاب فصح
بلاشهاد لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات الكتاب بخبر الزوج والكتاب انتهى واما
وقوع الطلاق والعقاق بها فقال في البرازية الكتاب من الصحيح والاخرس على ثلاثة اوجه
ان كتبه على وجه الرسالة مصدر المعنونا ونبت ذلك باقراره او بالبينة فكما خطب
وان قال لم انوبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتبت على

بلفظ التمتع وحجته
اذا كان

وهذا الاشهاد

وفي شهادات البرازية شهد احد معان النسخة وقواه بلسانه وقر غير الشاهد الثاني
وقر الشاهد ايضا مع معارنا لانه لا يصح لانه لا يتبين القاري من الشاهد وذكر
القاضي ادعى المدعي **الحق** من الكتاب يسمع اذا اشار الى مواضعها انتهى وفي القصة
شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد وابلان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي
التيمة وسئل على بن احمد عن الشاهد اذ كان يصف عدو المدعي حين ينظر في
العكس واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل يقبل شهادته فقال اذ كان ينظر بعقله ويحفظ عن
النظر فلا يقبل فاما اذ كان يستعين به نوع استعانه كقاري القرآن من المصحف فلا بأس
بأنه انتهى واما الحوالة بالكتابة فذكر ما في كفاية الوقائع الحثية في فصل السفينة وقصص
فيها تفصيلا حسنا فليجمع من رآه واما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى
كتب مصحفا خط يده اقرارا بالادوية ثم قال لا يشهد على من غير ان يقر له وسعد ان
يشهد انتهى وفي الحاشية من الشهادات رجل كتب حكم وصية وقال المشهود شاهد
بما فيه ولم يقر وصيته عليهم قال علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قالوا
وسمعهم ان يشهدوا والصحيح انه لا يسمعهم وانما جعل لهم ان يشهدوا باحد معان
ثلاث اما ان يقر الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقر اعليه بين يدي الشهود
ويقول لهم شهدوا واعلى بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد يعلم ما فيه ويقول هو
اشهد واعلى بما فيه فغايه فيها انتهى **احكام الاشارة** الاشارة من الاخرى
معبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح و
طلاق وعناق وابراء واقرار وقصاص الا في الحدود والوفد قدف وهذا ما قلنا
فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة
وتامة في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيره على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهاد
فلا يقبل شهادته كما في التهذيب واما يمينه في الدعاء ففي ايمان حرانه القصاص

140
وتحليف الاخرى ان يقال لم عليك عهدا وميثاقا ان كان كذا فيشبهه نعم ولو حلف باسمه
كانت اشارة اقرارا باليمين وظاهرا قصارا للشيخ على استثناء الحد ودفعه لجهة الامانة
بالاشارة ولم ار الا ان فيها غلطا صريحا وكتابة الاخرى كاشارة واختلفوا في ان عدم
القدرة على الكتابة شرط للعلل بالاشارة او لا والمعتد لا وكذا ذكره في الكفر باو ولا
في اشارة الاخرى من ان تكون معهودة والام يعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد من الاشارة التي يقع بها الحلق الاشارة المقررة بتصويت من
لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما اجمله الاخرى انتهى واما اشارة غير الاخرى
فان كان مقفلا اللسان ففيه اختلاف الفتوى على انه ان دامت العقلة الى
وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قد الامتداد
وهو ضعيف وان لم يكن مقفلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر
والاسلام والنسب والاقامة كذا في تلخيص المجتبى ويزاد اخذ من مسئلة الاقرار
بالاثر اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب لانه يحاط
فيه لحسن الدم وكذا ثبت بكتاب الامام كما قد مرناه واخذ من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المهر كما لو قال انت طالق هكذا و اشار ببلات وقوت بخلاف ما اذا قال انت
طالق و اشار بثلث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا
مشير ابا صاحب لم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صيد فقتل يجب
الخاء على المشير ومنها فروع اخرى الا ان الاشارة الاخرى بالقراءة وهو جيب ينبغي
ان يعم عليه اخذ من فوطهم الاخرى من يجب عليه ترك لسانه فجعلوا التحريك قراءة التا
على الطلاق بمشيه اخرى فاشار بالمشية وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
لو على بمشيه رجل طلق ففسد فاشار بالمشية وينبغي الوقوع **ق**
فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة واليمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فقال في البداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثلث رالية ذاتا ولو
يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى موجود في المثلث مثل
المثلث رالية وليس يتابع له وتسمية المبلغ في الشرف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة
تعرف الذات الا ترى من اشترى خصا على انه يافوت فاذا هو زجاج لا ينفقد
العقد للاختلاف ولو اشترى على انه يافوت احمرا فاذا هو احمر العقد لا يتاخر
قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود ولكن
ابو حنيفة جعل الخمر والخمر والعبد حرجا واحدا فعلق بالمثلث رالية فوجب المثلث
لوزن وجهه على هذا الدق من الخمر وشار الى غير هذا العبد وشار الى خمر ولو سمي
حرما وشار الى حلال فلها الحلال في الاصح ولو سمي في البيع شيئا وشار الى خلافه فان كان
من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي باقوت وشار الى زجاج لكونه بيع معدوم ولو سمي بغيره
مرويا وشار الى مروى اختلفوا في بطلانه او فساده هكذا في الخائيتين في البيع كما بطل
ذكر الاختلاف في الثوب وبن الغص ونظير الغص المذكور والاشارة من بني آدم جنسا مختلا
من الحيوان جنس واحد فله الخيار ان كان الجنس متحد او الفاعل الموصوف وفي باب الاقضاء قالوا
لو نوى الاقضاء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقضاء ولو نوى الاقضاء بالامام القائم
في الحرب على ظن انه زيد فبان انه عمر وصح ولو نوى الاقضاء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح
الاقضاء ولو نوى الاقضاء بهذا الشيخ فاذا هو شاب لم يصح لان الشاب يدعي شيئا علمه
وقبيل الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح ولا تنبسط من مثله
الاقضاء شيخ الاسلام العيني في شرحه النجاشي عند الكلام على الحديث صلوة في سجدة هذا
افضل من الف صلوة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند اصحابنا فلا يخص النوايا
في رضى الله عليه ولم الى آخره فانه واما في النكاح فقال في الخائنة رجل لربنت واحدة
اسمها عابنة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينفق النكاح ولو كان

جنسا واحدا

سورة الاحزاب

المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذا وشار الى عابنة وغلط في اسمها
فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذا الغلام وشار
الى بنته الصحيحة فهو بلا على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت
اجمية او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكس وكذا
المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول واما في باب الايمان فلو
لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ حنت ولو حلف لا ياكل
لحم هذا الطير فاكل بعد ما صار كبش حنت لان في الاول وصف الصبا وان كان داعيا
الى اليمين لكنه منى عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس يباع اليها فان تمتنع عنه
اكثر امتناعا عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا او احراه هذا او مديقة
هذا فزال الاضافة فكله لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وان
حلف لا يكلم صاحب هذا الصبي فباعه ثم كلف حنت **القول في الملك** قال في فتح
القدير الملك قدرة يشتمها الشارع ابتداء على التفرغ فخرج نحو الوكيل انتهى وينبغي ان
يقال الامانة كالحجر عليه فانه مالك ولا قدره على التصرف في المبيع المنقول مملوك
للمشترى ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرف في الحاوي القدسي بان الاختصاص
الحايز وان حكم الاستيلاء لانه يثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالكسور لا يملك
اجتماع المالكين في محل واحد محال فلا بد ان يكون المثل الذي كتبت الملك فيه خاليا عن
الملك الخالي عن الملك هو المبيع والمثبت للملك في المال المبيع الاستيلاء لا غير
الى آخره وفيه مسائل الاولى اسباب التملك للمعاونة والمالكية والاعهار والخلع
والمراث والهباء والهدقات والهوايا والوقف والغبية والاستيلاء
على المبيع والاحياء وتملك اللقطة بشرط ودية القليل ملكها او لا ثم ينتقل
الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجاني فتورث عنه والغاصب اذا فعل

بالمغصوب شيئا ازال به اسمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المنفعة بمشئ بحيث لا يتميز
ملكه الثانية لا تدخل في ملك الانسان شيئا بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا
الوصية في مسئلة وهو ان يموت الموصي لم يموت الموصى قبل قوله قال الزبيل و
كذا اذا اوصى للحيين يدخل في ملكه من غير قبول استحضارا لعدم من يولي عليه حتى يقبل
عنه انتهى وزدت ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد بلا اختياره
وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل
الدخول لكن يستقنه الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا وبعد لا يملكه الا بقضاء او رضا
كما في فتح القدير والمعيب اذا روى على البايع به لكن ان كان قبل القبض الفسخ البيع
مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء او الرضا كما هو مذهب اذ ارجع الواجب
فيه وارسل الجنايات والشفيع اذا تمكك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه
جبر الكالمبيع اذا يملك في يد البايع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
الولد والثمار والماء النافع في ملكه وما كان من انزال الارض الا الاكل والحشيش والعيد
الذي باع في ارضه الثالثة يملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه
خيار شرط فان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فكذا عند الاما
خلافا لها وفي التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري فكلون الزوايد له
من حينه وان فسخ فهو للبائع فانزوايد له ويقرب منه ملك المرتد فانه يزول عنه
زوال اعراسي فان سلم تبين انه لم يزل وان مات او قتل بان انزال من وقتها
الرابعة الموصى لم يملك الموصى به بالقبول الا في مسئلة قدناها فلا يحتاج اليه فلها
شبهان شبه بالرهبة والاب من القبول وشبه باليكير فلا يتوقف الملك على القبض
واذا وقع اليكس من القبول اعتبر ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها
ثم رد ما على الورثة ان قبلوا بفسخ ملكه والام بحجره واكافي الوالو الجية والملك يقبو

مطلب
والقبض اذا تمكك بالشفعة دخل
الثمن المأخوذ منه جبراً

مطلب

يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في الوالو الجية رجل اوصى بعبد لث والموصى له
غايب فنقته في مال الموصى فان حضر الغايب ان قبل رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
باجر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك الموصى الاجرة بنفس العقد
وانما يملكها بالاستيفاء او التماس منه او بالتجمل او بشرط فلو كاتب عبدا فاعتقه
الموصى قبل وجود واحد ما ذكرنا لم يفد عنه لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستاجر
المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وهذا فارق البيع فان المبيع عين موجودة
فما تحدث فهو على ملك الموصى وكذا قلنا ان المستاجر لا يقع اجارته من الموصى السادس
اختلفوا في القرض هل يملك المستقرض بالقبض او بالقرض وقائدة ما في البرازية
بيع المقرض من المستقرض الكثر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك
يجوز لانه صار ملكا للمستقرض وعندنا لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك
وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملكه بنفس القرض وان كان مما لا يبيع
كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التفرغ
في الكثر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى فليتنا مل في مناسبة
التعليل للحكم السابقة دية القتيل يثبت للمقتول ابتداء ثم ينتقل الى ورثة في
كسائر امواله فتقضي منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا
العقاص بدل عنها فيورث كسائر امواله ولهذا الوالو لا يقضي به ديونه وتنفذ
وصاياه ذكرنا الرباع من باب العقاص فيما دون النفس وفرت على ذلك
ولم ارم فرعه لوقال اقلني فقتله وقتلنا لا قصاص اتفاق الروايات عن الامام
فلا دية ايضا لانها تشب الى المقتول وقد اذن في قتل وهو اصر الروايتين
ويستغنى بوجهها لما ذكرنا ثم رايت في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحه
بجته بخارجنا نقلنا منه الحمد والمنه ولو جنى الموهون على وارث السيد قتلناه

الان ومتفقين ثبوتها للميت عليه ابتداء ان يكون الحكم فحالما اذا اجتمع على اراهم
التامة في رتبة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى ملكه انه
لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان متقينا التاسعة اختلفوا في وقف ملك
المورث قبل في اخرج من اجزاء حيات المورث وقيل بموته وقد ذكرنا مع
فائق الاختلاف في الغرائب من الغوايد والدين المستوفى للتركة يمنع ملك المورث
قال في جامع الفضولين من الفصل الثامن والعشرين لو استوفى قدامين لا يملكها بارش
الا اذا ابرأ الميت غريبا واداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اداه من مال
مطلقا بشرط التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فقير مشغول بدين فلا يملكها
فلو ترك ابنه وقتا ودينه مستوفى فاداه وارثه ثم اذن للفقير في التجارة او كاتبه
لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستوفى بالدين وانما يبيعها
والدين المستوفى يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستوفى فلا ينبغي ان يصالحوا
مالم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو اقسموه ثم ظهر دين يخط اولاد التركة
وللوارث استخلاص التركة لقضا الدين ولو كان مستوفى وهما مسانلة لو كان
الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل يسقط الدين وما ياخذ دينه قال في اواخر الزا
استوفى التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى
ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه في غير المبيع
ويرد عليه ويصير مغورا بالحارية التي اشترى انا الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف
وصى الميت بالبيع في التركة مع وجوده واما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بعقد ملك
ابتداء فانكست الاحكام المذكورة في حق كذا ذكره الصدر الشهيد في شرح اربعه
للخفاف وذكر في التخصيص ما ذكرنا وزاد عليه انه يصح شراء ما باع الميتة باقل مما باع
قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشر يملك الصداق بالعقد فالزواج له اهل

مات او لا ياخذ

القبض وانما الكلام في تقييد الزيادة مع الاسل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا سابقا
في شرح اكثر وقد منا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض
مطلقا وبعد بقضاء او رضاء وقائده في الزوايد الحادى عشر في استقراء الملك المستقر
في البيع الحالى عن الخيار بالقبض ويستقر الصداق بالدخول والمخلوة والموت او وجوب
العقد عليها منه قبل النكاح كما او ضناه في الشرح والاخير من زيادتي اخذ من كلامهم
والمراد من الاستقراء في البيع الامن من انفسا خبا لهلاك وفي الصداق الامن من خطره
بالطلاق وسقوط بالردة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على
القبض لانه لو ملك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الدين بعد
لزومها مستقرة لادين السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه
لا يقبل الانقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك في المفضوب والمستهلك فيستند
عندنا الى وقت الغصب الاستهلاك فاذا غيب المفضوب وظن قيمته ملكه عندنا
مستند الى وقت الغصب وقائده تملكه الاكتساب وجوب الكف ونفوذ البيع
ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطا للقضا بالقيمة
لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا وكذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف
من باب النهى وفي الهداية من النفقة لو انفق المودع على ابوى المودع بلا اذن القاضى
ضمنها ثم اذ ضمن لم يرجع عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزا
انه بالضمان استند ملكه الى وقت التقيد فبين ان تبرع بملكه فصار كما اذا اقضاه دين
المودع به انتهى وفي شرح الزبارة لقاضى من اول كتاب الغصب الاصل الاول
ان زوال المفضوب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
في حق المالك والغاصب وفي حق غيرهما يقتصر على التضييق انا اذا اتفق بالاستناد حكم
شرعى بخلافه من ان يجعل الزوال مقصورا على الحال فيجوز يستند في حق الكل لان الزوال

في حق الملك والغاصب استند لكون الغصب سببا للملك وضاغته يستند في حق الكل
 بل ضرورة في وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره الا اذا اتصل
 بالاستناد حكم شرعي لان حكم الشئ يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
 كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا اودع العين ثم ملكت عند المودع ثم ضمن الغاصب
 فلا يرجع عليه على المودع لانه ملكها بالضم فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية
 فاودعها فابقت ضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعتمها الغاصب صح ولو ضمنها
 المودع فاعتمها لم يجر ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه على المودع اذا ضمنها لان
 قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضيئه فلا يرجع بما ضمن على الغاصب وهو
 المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اخذ المودع بعد تضيئه اخذ ما بعد عود
 ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكته في يده بعد العود من الاياق كانت
 امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت غيرها ولم يرد جسيما على الغاصب
 حتى كالكوكيل بالشراء لان الغائب وصف هو لا يثاب له شئ ولكن يتخير الغاصب ان
 اخذ ما وادى جميع القيمة وان شاء ترك كما في الكوكيل بالشراء ولو كان الغاصب اجرا او
 فهو الوديعة سواء وان اعادها او هبها فان ضمن الغاصب كان الملك له وان ضمن
 المستعير او الموهوب له كان الملك لهما لانها لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان اقرار
 الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكانها مشترى فضمن ملك الجارية له ولو كانا
 الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعنى عليه لو كانت محرمة وان ضمن
 الاول ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعنى عليه لو كانت محرمة ولو كانت حرة فللأول
 الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول وكذا لو ابراه المالك
 بعد التضيئه او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول
 الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قالنا اسلمها للثاني وارجع عليه

يضمن ما ضمن المالك فان ملك
 بعد اقراره بالقيمة وان
 ذهبت عينها بعد اقبس لم
 يضمنها ص

لم يكن له ذلك لان الشئ قد رجع على ردة العين فلما يجوز تضيئه وان رجع الاول على الثاني ظهرت
 كانت للثاني وتام التعريفات فيه التايبه عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغاصب
 او للعين فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدية للوارث وليس شئ من متاع
 ومنفعة الموصى فاذا مات الموصى عادت المنفعة الى المالك والولد والعلة والسبب للملك
 وليس للموصى الاجارة ولا اخراج من بلد الموصى الا ان يكون اهله في غيره لا يخرج العبد من
 ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى على شئ ويبطل الوصية وجاز بيع
 الوارث الرقبة من الموصى ولو جنى العبد فالغدا على المخدم فان مات رجع ورثته بالغدا
 على صاحب الرقبة فان ابى بيع العبد وان ابى المخدم والغدا فله المالك او دفعه وبطلت الوصية
 وارث الجناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان انقصها اشترى بالارش
 خادما من بلغه والابيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا يقصص على قاطنه عند المبيع
 على قتل فان اختلفا ضمن الغافل قيمة يشترى بها اخر ولو اعنت المالك فغذا وضمن قيمته يشترى
 بها خادما هكذا في وصايا المحيط واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فتعنته على المالك
 وان بلغها فعلى الموصى الا ان يمرض مرضا يمنع عن الخدمة فهي على المالك فان طال المرض
 باع الغاصب ان راي واشترى بثمنه بعد ان يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره
 فعلى المالك كما في الظهيرية واما في الزيلع من انه لا تجب صدقة فطره فسبق فلم يفتي
 القدير ويمكن حمله على ان المراد لا يجب على الموصى بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموصى له
 فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج
 من الجنايا بخلاف اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشترى بها عبدا وينقل حقه فيه من غير تجريد
 كالموقف اذا استبدل لنقل الوقف الى بلد ذكره قاضي خا وكالمدة اذا قتل خطأ
 يشترى بقيمة عبدا او يكون مديونا من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنايات ولم ار حكم كتابة
 من المالك ينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم على المالك وينبغي ان يحل له لانه

ان يكون كالعامة لا
 طاعة الا بالتراضي و
 طاعة في الجنايات

تابع ملك الرقبة وقيد الشافعية بان تكون ممن لا تجل والا فلا الثالث عشر ملك الهبة
والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سببه معلومة في الفقه
وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك قبله لا ملك له فلا تورث عنه لو مات وبطل اذا باع
ما يشفع به **تنبيه** قد علمت ان الموصلي وان ملك المنفعة لا يورث وينبغي ان لا اعارة
واما المستاجر فيورثه ويغيره لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه الكسبي لا يورث ويغير
الثاني فجمعوا لذلك اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع
ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصلي له بالمنفعة مالكاً للانتفاع فقط وهذا
يخرج على قول الكوفي من ان العارية اباضة المنافع لا تملكها والذات عينية فانها تملك المنافع بغير
عوض فهي كلاجارة تملك المنافع وانما ملك المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض
فلا يملك ان يملكها بعوض ولانه لو ملك الاجارة لملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض
فيملكها نظير مالك لانه لو ملكها للزم احد الاربعين الغير الجائزين لزوم العارية او عدم لزوم
الاجارة وهذا ان قيل لانه يشملان الموقوف عليه والمستعير وبما سواه على الراجح فيملك
الموقوف عليه الكسبي المنفعة مستعير وقيل انما يملك الانتفاع وهو ضعيف بان لا اعارة
وعامة في فتح القدير من الوقف واما اجارة المقطاع ما قطع الامام فاني العلامة قاسم بصحتها
قال ولا يخرج من اجاز الامام في اثناء المدة كما لا يخرج من موت المورث في اثنائها ولا يكون
ملك منفعة لاني مقابلة مال فهو نظير المستاجر لانه ملك منفعة المقطاع بمقابلته استعداده لما
اعده لانظر المستعير ما قلنا واذا مات المورث او اخرج الامام الارض عن المقطاع تنفس الاجارة
لا تنقل الملك الى غير المورث كما لو انتقل الملك في النظائر الذي خرج عليها اجارة المقطاع
اجارة المستاجر واجارة العبد الذي هو صاحب على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف
عليه الفعلة اجارة العبد المأذون بما يجوز عليه من اجارة من مال التجارة واجارة ام الولد
انتهى وقد الفت رسالتي في الاقطاعات واخرى سميتها الخطة المرفوعة في الاراضي المصرية وفيها

الملك المستعير
او قضاها بالملك
او قضاها بالملك
او قضاها بالملك

ملك في الاقطاعات

افتي به العلامة قاسم النسخ بان الامام ان يخرج الاقطاع عن المقطاع في ثناء وهو محمول على ما اذا
اقطعه ارضاً عامرة من بيت المال اما اذا اقطعه مواتاً فاحياه ليس له اخرج عنه لانه صار
مالاً للرعية كما ذكره ابو يوسف في كتاب الخراج **القول في الدين** وعرفه في الجاوي
القدس بانه عبارة عن مال حكيم يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرهما او ايقافه واستيفاء
لا يكون الا بطريق المصاحفة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم صار
ملكاً له وحدت الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكاً للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع
وجبت له في ذمته البائع ديناً وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب وجب
على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه فالتقيا قضاها انتهى وتفرق على ن طريق ايقافه
انما هو المصاحفة انه لو ابراه عنه بعد قضاها صح ورجع المديون على الدين بما دفعه وقد
ذكرناه في المدائين من قسم الغوايد واقتصر الدين بالحكم منها جواز الكفالة لانه اذا كان
صحيحاً ومولاً لا يقطع الا بالاداء والابراء فلا يجوز تبديل الكفالة لانه يقطع به
بالتعجيل منها جواز الدين به فلا يجوز الكفالة والرهن بالامانة والاطمينة
بغير ما كان ببيع واما الكفالة بنفسها كما هو مقتضى ودون الخلع والكهر ودون الصلح
دم العهد المبيع فاسدا والمقبوض على سبب الشراء فصح الكفالة والرهن بها
ملحقة بالرهن قال الاسيوطي معنيا الى البكي في تكملة شرح الهند برفع حدث في الار
القرينة وقضا كذب شرط الواقف ان لا يعار الا برهن او لا يخرج من مكان يجسر
او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا ان الرهن لا يجرى به لانها غير مفقودة في يد الموقوف
عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع
وبعد عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن عليها فاسدا وان اعطاه مكان رهن فاسدا وكون
في يد خازن الكعبة امانة لان فاسد العقود في نفسها كصحة ما الرهن امانة هذا اذا اراد
الرهن الشراء وان اراد رهنه لم يملكه وان يكون تذكراً فيصح كشرط لانه غرض صحيح

رجع

وإذا لم يعمل مراد الواقف فيحتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذكور حكاه على المعنى الشرعي
ويحتمل ان يقال بالصحة حكاه على اللغوي وهو الاقرب بصحح الكلام ما يمكن ويستند لا يجوز
اخراجها بدونه وان قلنا ببطلان لم يخرجها به لتعذر ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الوا
وآماله الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح
لان اخرج مطلقا ضياعا بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بذلك
الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به ولا وجه
لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابره من في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
ان يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضعه في الوقف ما يتذكر به
بعادة الموقوف في تذكر الحازن به مطاوعة فينبغي على هذا الوجه ان يصح هذا متى
اخذه على غير هذا الوجه الذي شرط الواقف بمتنع ولا نقول بان تلك التذكرة تبقى
رهنابل لان يأخذ ما فاذا اخذ ما طالبه الحازن ببرد الكتاب وتجب عليه ان يترده ايضا
بغير طلب لا بعد ان يحل قول الوا اهره من على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
تنزيل اللفظ على الصحة ما يمكن ويستند يجوز اخرجها بشرط المذكور ويمنع بغيره كمن لا
ينبت له حكم الرهن ولا يتجى بغيره ولا بد من الكتاب لموتوا اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بغير
ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الرهن لو فاته ولا يمنع على صاحبه التحريف فيه انتهى وقول
اصحابنا لا يصح الرهن بالامانة شال للكتب الموقوفة والرهن بالامانة باطل فاذا اهلك لم يجب
شي بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح واما وجوب اتباع شرط وحمله على المعنى اللغوي
فغير بعيد ومنها صحة الابرء عنه فلا يصح الابرء عن الاعيان والابرء عن دعوات صحيح
قلو قال ابرءك عن دعوى هذا العبد صح الابرء فلا يصح دعواه بها بعده ولو قال
برئت من هذا الدار او من دعوى هذا لم تسبح دعواه وينتبه ولو قال ابرءك عنها
او عن خصوصي منها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابرءه عن ضمانه كذا في النهاية على الصلح

قوله

وفي كافي الحاكم من الاقرار لاحق لي قبله يبرء من الدين والعين والكفالة والاجارة
والخذ والعصا من انتهى وبه علم انه يبرء من الاعيان في الابرء العام لكن في هذا نيتا
القيمة افرق الزوجان وابرء كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعا وكان للزوج
بذر في ارضها واعيان قائمة فالحضوا والاعيان الغايمة لا تدخل في الابرء عن جميع
الدعاوى وانتهى ويدخل في الابرء العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء ولا ديانة ان
لم يقصد ما كذا في الولو الجية وفي الحانية الابرء على العين المقصودة ابرء عن ضمانها
وتقيل ما في يده الفاضل وقال زفر لا يصح الابرء ومعه مضمونة ولو كان العين
صح الابرء وبوئى من قيمتها انتهى فقوله الابرء عن الاعيان باطل معناه انها لا يكون ملكا
بالابرء والآقا لابرء عنها السقوط الضمان صحيح او يحل على الامانة الثالثة قبول الابرء
فلا يصح تاجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتحصيل والعين حاصلة **قوله** الاول
ليس الشرع دين لا يكون الا حالاً الا ان السالم وبذل الصرف والقرض الثمن
بعد الاقالة ودين الميت وما اخذه الشفع العقار كما كتبناه في شرح الكفر عند قوله وصح
تاجيل كل دين الا القرض وليس دين لا يكون الا مؤجلاً الا ان الدين لم يوفيه واما بد
الكتابة فيصح عندنا لا مؤجلاً الثانية ما في الذمة لا يتعين الا بقض وكذا لو كان لها
دين لسبب واحد فقبض احدها نصيبه فان شريكه ان يشاركه ويصح تفرعيه على ما في الذمة
لا تصح فسمته الثالثة الاجل لا يحل قبل وفية الابرء المديون ولو حكما بالحق مرتدا
بدار الحرب لا يحل بموت الدين وانما الحرب اذا استرق ولدين مؤجل فنقول بسقوط
الدين مطلقا لا سقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما الجنون فظاهر كلامهم انه لا
يوجب الحلول لا مكان التحصيل لولية الرابعة الحال يقبل التاجيل الا ما قدمناه في الحلية
في لزوم التوفيق شيان حكم المالك يبرء منه بعد ما ثبت عنده اصل الدين وان يجبل
المستقرض صاحب المال على جيل الى سنة او سنتين يصح ويكون المال على حاله

عليه في ذلك الوقت وعندئذ افقية الحال لا يقبله بعد لزوم الا اذا نذر ان لا يطالب به
 الا بعد شهر و اوصى بذلك و شرط التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال و شرط ايضا
 ان لا يكون مجهولا جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل الى مرتب الربح وحي المطر و يصح الى
 الحضانة والدياس وان كان البيع لا يجوز بتمتع مؤجل اليها كذا في القينة تنبيه الدان
 للمديون اذ هب اعطى كل شهر فليس يتأجيل لانه امر بالاعطاء الحكم الرابع لا يصح عليك
 من غير من هو عليه الا اذا سلط على قبضه فيكون وكيلنا ايضا للموكل ثم نفقة
 محنة عنده عن التسليم قبل القبض وفي وكالة الواقعا الحسامية لو قال وهبت منك
 الدار التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها ذانية جاز لانه صار الخ للموهب
 له فلك الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم محنة الرجوع عن التسليم وفي منية المنة من
 الزكوة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكوة او قبضه جاز اتسانا
 وان لم يجره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جاز والبنت لو
 مهرت من ايها والابن الصغير من هذا الزوج ان اوتت بالقبض صحت والا لانه
 حصة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مديونات القينة قضى دين غيره ليكون
 له ما على المطلوب فرضي جاز ثم لم لا يخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن من
 حال قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ورجع البايع
 على الكا بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي
 لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارا به وفوج عن تملك الدين لغرض من هو عليه الطالبة
 فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلعي منها ووج ايضا الوصية به لغرض من هو عليه
 فانها جائزة كافي وصايا البرازية فالتمس ثلاث وقرع الامام الاعظم عليه السلام
 من غير من عليه انه لو تكلم بشراء عبد ما عليه ولم يعين المبيع والبايع لم يصح التوكيل و
 ان عتيق احدهما واجمعوا انه لو وكل مديونا بان يقضوا بما عليه فانه مطلقا

بعضه من نقده
 وارور محمد بن
 اولاد او زور

علاوة على ذلك
 الزكاة وبيع الدين
 عاقل وادب

ولو وكل المستاجر بان تعبر العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر الرابع لا
 تجب الزكوة فيه اذ كان المديون جاحدا ولو بينه عليه فلو كان على مقربة وجبت الا اذا كان
 مفلسا فاذا قبض اربعين مما اصله بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكوة
 من شرح الكثر انواع الديون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول الماء في الطهارة يمنع
 الدين وجوب شراره لقول الزيلعي في اجاباب التيم والمراد بالثمن الفضل عن حاجته
 الثاني السرة كذلك فيما ينبغي ولم اده الثالث الزكوة والمراد به المطلب من العبد
 فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكوة مانع الرابع الكفارة واختلف
 في منع وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كافي شرعا على المنار من بحث الامر الخامس صدقة
 الفطر والفقوا على منع وجوبها بغير دين العبد يمنع وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب
 زكوة لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس الحج يمنع اتفاقا ال بيع نفقة
 الغريب ويبقى ان يمنعه لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك بضاب حرمان الصدقة
 الثامن ضمان سرية الاعناق ولا يمنعه لان الدين لا يمنعه دينا آخر التاسع الدية لا يمنعه
 وجوبها العاشر الاضحية يمنعهها كصدقة الفطر تمت قدما انه لا يمنعه ملك الوارث
 للزكاة ان لم يكن مستغنيا ويمنعه ان كان مستغنيا ويمنع نفاذ الوصية والبيع من الميراث
 ويبسج اخذ الزكوة والدفع الى المديون افضل ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت
 اذ اهلك المال في الزكوة بعد وجوبه لا يثبت في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب
 السعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تقطع بعد وجوبها بملك المال وكذا
 الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم اسير بعده فانها لا يجبان وما يخير فيه
 بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الفتي والفقير كذا في الصيد وفدية الخلق والكنى
 والطيب لعذر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا باعساره كفارة الفطر
 في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقران فيفرق فيهما

فالاختبار لا عسار وقت تكفيره بالصوم وكذا يعرف في فدية الشيخ التمس فلا وجوب على الفير
فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه اما حقوق الله تعالى كالزكاة
وصدقة الفطر فيسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة لكل
فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى
قدمت الزايف وان اخرا كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة بدئ بها
بها وبها اذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العتق والحياة ولا جهر
بالتقديم والتاخير ما لم ينص عليه وتامة في وصايا الزبلي **تدنيب** فيما يقدم
عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في الصر جند وحايض وميت وثمة ما يكتفى لاحد من
فان كان الماء ملكا لاحد فاولى به وان كان لهم جميعا لا يعرف ويجوز ان يتم لكل وان كان
الماء مباحا كان الجنب والى به الا غسل الميت سنة والرجل يصلي اما المرأة
فيعتزل الجنب ويتم المرأة ويتم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولى به لان
له حق على مال الابن ولو وبهم قدر ما يكتفى لاحد من قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس
من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لاما الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على
قول من يقول ان هبة المشاع فيما يجتمع القسمة لا يقصد للملك وان اتصل به القبض كذا في
فتاوا قاضيخان وحراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه
في الزمان وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا اذا اوصى به لاحد من الناس ولا يكتفى لاحد من
واما من به نجاسة وهو محدث وجدا يكتفى لاحد مما فانه يجبره الى النجاسة كما في قوله
من النجاس على هذا لو كان مع الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم اراه اجمع جنازة
وسنة وقبنة قدمت الجنازة واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اراه
وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت ولا كسوف لانه يخشى فواته بالاجلاء ولو اجتمع
عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمع جمع وفضل من لم يخف

اجتمع جنازة
وكسوف وقبنة

خروج وقت وينبغي ايضا تقديم الخسوف على الوتر والزاويج واما الحد واذ اجتمعت
ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد على درء احد هما ورواين كان اجناس مختلفة بان اجتمع
حد الزنا والسرقمة والشرب والقذف والفجاء بدئ بالفجاء فاذا برئ حد للقذف
فاذا برئ ان شاء بدئ بالقذف وان شاء بدئ بجحد الزنا وحد الشرب اخره بالشبهة
بالايمان من الصحابة وان كان محضنا بدئ بالفجاء ثم جحد القذف ثم بالزنا ويلقى
غيره انتهى ولو اجتمع التغير والحد ووقدم التغير على الحد وفي الاستيفاء محض
حقا للعبد كذا في الظهيرية ولم ار الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة
والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً على العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة
وينبغي تقديم الزنا لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يقع
بالزنا واذا قدم قبل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة
وان قات الزعم **مزع** يقرب من هذه المسائل اجتماع الفضيلة والنعمة
فمنها الصلوة اول الوقت باليتم واخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طم
من وجود الماء اخره والا فالتقديم افضل ولم ار لصاحبنا انه يتم في اوله ويصل فاذا وجد
اخره وضوءا وصلى ثانيا ولا يعيد القول بافضليته وقال امثا فعية انه النهاية في تحصيل
الفضيلة ومنها لو صلى منفردا صلى في الوقت المستحب ان اخر عنه صلى مع الجماعة
فالافضل التأخير ومنها لو كان اسبغ الوضوء تقوت الجماعة ولو اقر على مرة
ادرهما فينبغي تفضيل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من مسح
على الخفين لمن يرى جوازه والافضل وكذا بحضرة من لا يراه ومنها الوضوء
من الحوض افضل من النهر بحضرة من لا يراه ومنها لو حاف فوت الركعة لو مشى
الى الصف وفي القيمة افضل ادراكه في الركوع وقول النووي في شرح المذهب
لم ارفيه لصاحبنا ولا غيرهم شيئا قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلاتا

ووصل في المسجد لم يقدر عليه في الخلاصة يخرج الى المسجد ويصل قاعدا ومنها لو كان
بحيث لوصل قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلى قايما لا قعد وقاما ومنها
لو ضاق الوقت على سنن الطهارة او الصلوة تركها وجوبا ولو ضاق الوقت
استحب عن استيعاب السنن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة في المستحب ومنها
تقديم الدين المقر في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقر في المرض ومنها
باب الامانة يقدم العلم ثم الاقرار ثم الاورع ثم الحسن ثم الاصح وبها ثم الحسن
خلقاً ثم الحسن زوجة ثم من له جاه ثم الاظن ثوباً ثم المقيم على مسافر ثم الحر
الاصل على المعق ثم المقيم عن الحديث على الميت عن الجنابة وتعمد في الشرح
ويقرب من هذا المثل بعض فضائل الكفاة بقابل البعض فالعالم بالحق كقول العزيمية
ولو شرفته وعلمه يقابل نسبها وكذا اشرفه **فاحتمل** لا يقدم احد في الزنا على
الحقوق الا بمرئج ومنه سبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فان
استووا في الحج فترفع عنهم **القول في ثمن المثل** واجبة المثل ومهر المثل
وتوابعها اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب اليتيم قال في الكفر ولو لم يعط
الا ثمن المثل وله ثمنه لا يثم والايتم وقرة في العناية بمثل القيمة في اقرب موضع
يعرف فيه الماء او لبن يسير وقرة الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين
انه في وقت عزته او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حاله التقويم
ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة الى سد الرمي وخوف الهلاك وربما
تصل الشربة الى دينار فيجب شراؤه على القادر باصفا قيمتها احياء لنفسه
ومنها باب الحج فثمن المثل للزاد والماء القدر اللائق به وكذا الراحلة كما في
فتح القدير ومنها على قول محمد اذا اختلف المتبايعان مخالفاً وتفاخا وكان
المبيع ما لك فان البيع يفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمة يوم التلف والقبض

في الزيلعي
الاربعون

موردنا سكتة

اذا قلها قال في ثمنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تذرره كيف يرجع
به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيح لا عيب به ويقوم به العيب
فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصته النقصان عشر الثمن انتهى و
لم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الهام وينبغي
اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم النثر المضمون بتسمية الثمن اذا كان
قيماً فلا اعتبار لقيمة يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المقصوب القيمة اذا هلك
فالمعتبر قيمة يوم غصبه اتفاقاً ومنها المقصوب المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة
يعتبر قيمة يوم الحضومة وقال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد يوم الانقطاع
ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمة يوم التلف والاختلاف فيه ومنها المقبوض بعقد
فاسد تعتبر قيمة يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمة يوم التلف
لانه به يفر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه يعتبر قيمة يوم
الجنابة ومنها العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقتلنا يضمن الاقل من ثمنه
ومن ارشاهل المعتبر يوم الجنابة او قيمة يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا هلك
بالاقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمة يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه
حتى **ك** كانت نفقة على اراهن في حيوة وكفنه عليه اذ مات كما ذكره الزيلعي
ومنها لو اخذ من الارز والعسل وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناً مثلاً
لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة الماخوذ هل يعتبر قيمة يوم الاخذ او يوم
الحضومة قال في القيمة يعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان
ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين
ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان العبد مشترك اذا اعتقه احدهما وكان موسراً
واختار الساكن يضمنه والمعتبر قيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار

والاعرافية كما ذكره الزيلعي ٢ ومما قيمة ولد المور والرفق الماسة يعتبر قيمة
يوم المحضومة واقتر عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن السجاني انه يعتبر يوم القضاء
والظاهر ان الاطلاق في اعتبار يوم المحضومة ومن اعتبر يوم القضاء فاما غيره بناء على
ان القضاء لا يترافق عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار يوم المحضومة وثانيا اعتبار يوم
القضاء ولم اذكر من اعتبر يوم وضعه ومنها صمان جنين الامة قالوا لو كان ذكروا
على الضارب نصف عشرة قسمة لو كان حيا وعشر قيمة لو كان انثى كذا في الكنز
وفي الخاتمة وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبار ما يوم الوضع ومنها قيمة العبد
المتلف في الحرم والاحرام ففي الكنز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله واو اقرب
موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله كافي المتلف ومنها القيمة
اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يخرج ما لها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق
لقولهم ان سب الضمان لقرنه في مال غيره بغير اذنه ولم اراه صريحا ومنها قيمة جارية
الابن اذا اجلبها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قبيل
العلوق لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكما ومنها قيمة الصداق
اذا انصف بالطلاق قبل الميس وكان مالكا ولم اراه صريحا وينبغي ان يعتبر
يوم القضاء به او التراضي لما قدمناه انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحد
اذا كان بعد القبض فحينئذ ستة عشر موضعا فاعتبرها **القول في اجرة المثل**
تجب مواضع احدها الاجارة في صورته الفاسدة ومنها لو قال له المور
بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فعلك كل شهر كذا وقيل تجب
اسمى ومنها لو قال اشترى العبد للاجر اعمل كما كنت ولم يعلم بالاجر
بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يسأله به وكان الصانع
معه وفاتلك الصنف وجب اجرة المثل على قول محمد وبه يفتى ومنها في

غصب المتنازع اذا كان المصنوع باليتم او وقف او معد للاستغلال على المفتي به وليس
منها ما اذا خالف **المسألة** المثل ان يترك من المثل في المثل او يترك من المثل في المثل او يترك من المثل في المثل
والايجر لا يجتمعان ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل اجر مثله ومنها
اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك بالجر المثل الى ان يتحصد ومنها
اذا فسدت المضاربة فللعامل اجر مثله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها حال
الزكوة يستحق الاجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة ان الماخوذ اجرة
انه لو لم يعمل بان حلالا باب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر له ومنها النافذ على الوقف
اذا لم يشترط له الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طائفة يستغلها
الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كافي الحاشية وهذا اذا عين القاضى له اجر فان لم يعين
له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا في القينة ثم ذكر بعده انه يستحق وان يشترط له القينة
ولا يجتمع له اجر النظر والعمالة لو عمل مع العبد انتهى ومنها الوصي اذا انصب القاضى و
عين له اجرا بقدر اجرة مثله جازا واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كافي القينة
ومنها القام لو لم يسأله بمعين فانه يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضى
على كتابة المحضر والسجلات اجرة مثله **تنبيهات** الاول قولهم في الزرع بعد انقضاء
مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقبض او الحيا والافلا اجر كافي القينة
الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما
لايزاد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغاما بلغ الثالث يجب اجر
المثل من جنس الدرايم والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفاوتا
منهم من يستحق ومنهم من يسأل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثنى
عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجب احدى عشر
بخلاف التقويم ولو اختلف الموقوفون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمة عشرة

طلب عدم جواز الاجرة
روى الميت

وشهدا ان قيمته اقل وجب للمنفذ بالكثر ذكره الا قطع في باب السرقة الخس
 اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما والكل من القنية و
 قد من احكم زيادة اجر المثل في الفوائد **الكلام في المثل** الكس في اعتباره
 حديث بروع بنت واشق وبينما في شرح الكثر ما هو ومن يعبر واما الكلام هنا
 في المواضع التي يجب فيها فيجوز النكاح الصحيح عند عدم التسمية وتسمية ما لا يصلح
 مهر كالحمل والحر والعرقان وخدمة زوجة وكذا اخى وهو نكاح الشقاق
 ومجرب الجسد والتسمية التي على فطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط ان
 في الكفا والموت واما اذا اطلقها قبلها المتعة ولا تنصف وفي النكاح الفاسد بعد الفوط
 وفي الوطى بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في امته ابنة اذا اجعلها فلاحه عليه
ما يتعد وفيه المهر يتعد الوطى وما لا يتعد واما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة
 منقسما على عدد الوطئات تقديرا ولا يتعد كما لا يتعد بوطى الاب جارية
 ابنة اذا لم تحبل وكذا بوطى السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطى
 الابن جارية ابنة او الزوج جارية امراته وافق والد الصدر الشهيد بالتعد في
 الجارية المشتركة وتامة في شرعنا على الكثر تنبيه يجب مهران فيما اذا زنا جارية ثم
 تزوجها وهي مخالط لها المثل الاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما
 لو قال كذا تزوجتك فانت طالق فتردها في يوم واحد ثلاث حرة ولو زاد
 باين ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وبيا في فتاوى قاضيان
القول في الشرط والتعليق التعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون جملة اخرى وفتر الشرط في التسليم بان التعليق حصول مضمون جملة بحصول
 مضمون جملة انتهى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على فطر الوجه فالتعليق
 بكاتب تنجز والمستحيل حال وجوده ابط حيث كان الجزاء مؤثرا والا تنجز وعدم

مفسر

فصل في المهر

فيما يتعد وفيه المهر

فاصل اجنبى بين الشرط والجزاء وركنه اداة شرط وفعله وجزاؤه صالح فلو اقصر على
 الاداة لا يتعلق واختلغوا في تنجزه لو قدم الجزاء والغتوى على بطلانه كما بيناه في
 شرح الكثر **ما يقبل التعليق وما لا يقبل** تعليق التمليك والتقييد بالشرط
 باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستجارة والهبه والصدقة والنكاح والاقراء
 والابراء وعزل الوكيل وحج الماذون والرجعة والتكليم والكتابة والكفالة بغير
 الملايم والوقف في رواية والهبه بغير المتعار وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط
 الفاسد كطلاق وعق وحواله وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة
 بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان طال لانه اذا قال بعث ان رضى ابى ووقته
 كخيار الشرط وبكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او ملأه او جزمى العرف
 به او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاصحهما وقد ذكرنا في مدائى الفوائد
 ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الابراء بالشرط وفي البيوع ثلاثين مسئلة بخلافه
 فيها وجلة ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسد ثلثة عشر البيع والقسمه والاجارة
 والرجعة والصلح عن مال والابراء والحج وعزل الوكيل في رواية واجاب بالاعتكاف
 والمزارعة والمعاملة والاقراء والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد
 الطلاق والخلع والرهن والعرض والهبه والصدقة والوصايا والوصية و
 الشركة والمضاربة والعقضاء والامارة والكفالة والحوالة والغصب
 وامان القن ودعوة الولد والصلح عن العقاص وجناية غضب وعقد ذمة و
 وديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفاية او حواله وتعليق الرد بعيب
 او بخيار بشرط وعزل قاض والتكليم عند محمد وتامة في جامع الفصولين والبرازية
فصل من ملك التخيير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير ولا يملك
 التعليق ومن لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه اقلية

ما يبطل الشرط الفاسد
 وما لا يبطل

العبد والمكاتب لو قالا لاكل مملوك املكه فهو حرام بعد عتق صح بخلاف البصير وتامة في الجامع
للمصدر سليمان في ملك العبد والمكاتب من باب اليمين **القول في احكام السفر** رخصة
القصر والقطر والمسح ثلاثة ايام بلبا اليها واما التنقل على الدابة في حكم خارج المصر
لا السفر ومنها سقوط الجمعة والعديد والاضحية وتكبير التشرىق واما صحة الجمعة
ففي احكام المصر ومن احكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا
ومن ثمة كان وجود واحد من شرط الوجوب الحج عليها واختلافوا في وجوب نفقة
عليها اذا امتنع المحرم الابها والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوب الداء ويستثنى
من حرمة خروجها الا باحد من اهل بيته من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع
الولد منه الا برضا ابويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريمه على المديون الا باذن
الدين الا اذا كان موجبا ويختص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب المحل
وتحريم السفر منه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي ويستويان في القيمة
الاحكام منها ما اذا غرقت في البحر ومو فرس فانه يستحق سهم الفارس كافي الخاتمة
القول في احكام الحرم لا يدخل احد الحرم ما ذكره المجاورته ولا يقتل ولا
يقطع من فعل خارج والتجابه ويحرم التعرض لعصده ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع
شجره ورعي حشيشه الا اذا خرويس الغنل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسنات
كسبائه ويؤخذ فيه بالانتم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتنع ولا قرأ
لكي ويختص الهدايا به ويكره اخراج حماره وترابه وهو ساو لغيره عندنا في اللفظ
والدية على القاتل فيه خطأ والاثوم للمدينة عندنا فلا تثبت هذه الاحكام الا عندنا
الغسل لدخولها وكرهته المجاورة بها والله سبحانه اعلم **القول في احكام المسجد**
هي كثيرة جدا وقد ذكرنا محاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب على حدة فمنها
تحريم دخوله على الجنب والميت والنفساء ولو على وجه العبور وادخال نجاسة

فيه يخاف منها العلوية ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع لصلوة الجنازة و
ان لم يكن الميت فيه الا لعذر مطلق ونحوه واختلف في علته فمنهم من علله بخوف العلوية
ومنهم بانه لم يبين لها وعلى الاول هي تحريمه وعلى الثاني تنزيهه ورجع الاول العكس قاسم
ولم يعلم احد منا نجاسة الميت للجماعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما واما
صحته الاعتكاف فيه ومنها حرمة ادخال الصبي والمجانين حيث غلب تخييرهم والا فلكره
ومنها منع القاء القلعة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في اثناء واما القصد
فيه في انا فلم اراه وينبغي ان لا فرق بينهما منع اخذ شئ من اجزائه قالوا في تراه ان
كان نجس معا جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البضاق فيه والقأ
النخالة وفي الحصى اخف من وضعا تحت فان اضطر اليه دفنه ويكره المضمضة والكؤ
فيه الا ان يكون ثمة موضع اعتد لذلك لا يصح فيه او في اثناء ويكره مسح الرجل من الطين
على عموده والبراق على حيطانه ولا يجوز فيه بئر ماء وترك القديعة ويكره غرس الاشجار
فيه الا المنفعة ليقبل النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للمروءة والعذر وتكره الضعفة
فيه من خياطة وكتابة باجو وتعليم صبيان باجو لا بغيره الا لحفظ المسج في رواية
ويكره الجلوس فيه للمصيبة وسحب التحية لدخوله فان كان ممن يتكرر دخوله كقصة كفتا
كل يوم وسحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالتحلى
ويكره دخوله لمن اكل ذابح كرهية ويمنع منه وكذا اكل مود فيه ولو بلبسا ومن
البيع والشرا وكل عقد لغير المعتكف بقدر حاجته ان يحضر السلعة وانتاد الضأ
والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي
فتح القدير انه ياكل الحسنات كما تاكل النار الحطب ورفع الصوت بالذكر الا للشفقة
واخراج الرجز فيه من الدبر والخصوة ويسكن كسنة وتطيفه وتطيبه وفرشه
وايقاده وتقديم اليمين على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد

تقديم بيان

الشفقة

فيه ياتم ويضيق ويكره تحصيل مكان فيه لصلوة ولا يتعين بالملازمة فلا يزعج غيره كوسعة
اليه ولا يهل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذنة
ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعادة ادائه لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمتاع
الاخر في القننة العاقبة **خاتمة** اعظم المصاحبة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة
ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت
احكام يوم الجمعة احصل احكام لزوم صلوة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثا
سوى الامام والخطبة لها وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة لها وتحريم السفر
قبلها بشرط واستئذان الغسل لها والطيب ليس بالاحسن وتقليم الاظفار وحلق
الشعر ولكن بعد ما افضل النجور في المسجد والتكبير والاستقبال بالعبادة الى خروج
الخطيب ولا يستن الاثر اذها ويكره افراجه بالصوم وافراجه بالقيام وقراءة
الكهف فيه ونفي كراهته النافذة وقت الاستواء على قول ابو يوسف المصحح المعتمد
هو جبرائيل الاسبوع ويوم عيده وفيه ساعة اجابة ويجمع فيه الارواح وتزاريه
القبور ويامن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى ليلة امن من فتنة
القبر وعذابه ولا يسجد فيه جهنم وفيه خلق ادم وفيه اخرج من الجنة وفيه يقوم الساعة
وفي يوم راحل الجنة ربهم ببارك وتعالى وهذا اخر ما اورده من في الجمع والفرق ما يكثر
ويتبع بالفقهاء جملهم والحمد لله والمنه والجل والقوه ثم الان شرع بحول الله وقوته في
الجمع والفرق مما افرق فيه الوضوء والغسل يستحب تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس
ويكره تجديد الغسل مطلقا يجمع فيه الحنف ونزع الغسل من فيه الترتيب بخلاف الغسل
من المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل فوريته تمسح بالراس في بخلاف الغسل
على قول من افرق فيه مسح الحف وغسل الرجلين بياق المسح دونه ورايت في
بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغموسة بلا خلاف ولا يجوز مسح الحف

الخطبة والصلوة
في يوم الجمعة
اعظم المصاحبة
المسجد الحرام
ثم مسجد المدينة
ثم مسجد بيت المقدس
ثم الجوامع
ثم مساجد المحال
ثم مساجد الشوارع
ثم مساجد البيوت
احكام يوم الجمعة
احصل احكام لزوم
صلوة الجمعة
واشترط الجماعة
لها وكونها ثلاثا
سوى الامام
والخطبة لها
وكونها قبلها
بشرط وقراءة
السورة المخصوصة
لها وتحريم السفر
قبلها بشرط
واستئذان الغسل
لها والطيب ليس
بالاحسن وتقليم
الاظفار وحلق
الشعر ولكن بعد
ما افضل النجور
في المسجد والتكبير
والاستقبال بالعبادة
الى خروج الخطيب
ولا يستن الاثر اذها
ويكره افراجه
بالصوم وافراجه
بالقيام وقراءة
الكهف فيه ونفي
كراهته النافذة
وقت الاستواء
على قول ابو
يوسف المصحح
المعتمد هو
جبرائيل الاسبوع
ويوم عيده وفيه
ساعة اجابة
ويجمع فيه
الارواح وتزاريه
القبور ويامن
الميت فيه من
عذاب القبر ومن
مات فيه اوفى
ليلة امن من
فتنة القبر
وعذابه ولا
يسجد فيه
جهنم وفيه
خلق ادم وفيه
اخرج من الجنة
وفي يوم راحل
الجنة ربهم
ببارك وتعالى
وهذا اخر ما
اورده من في
الجمع والفرق
ما يكثر ويتبع
بالفقهاء
جملهم والحمد
لله والمنه والجل
والقوه ثم الان
شرع بحول الله
وقوته في الجمع
والفرق مما افرق
فيه الوضوء
والغسل يستحب
تجديد الوضوء
عند اختلاف
المجلس ويكره
تجديد الغسل
مطلقا يجمع
فيه الحنف ونزع
الغسل من فيه
الترتيب بخلاف
الغسل من
المضمضة
والاستنشاق
فيه بخلاف
الغسل فوريته
تمسح بالراس
في بخلاف
الغسل على
قول من افرق
فيه مسح
الحف وغسل
الرجلين بياق
المسح دونه
ورايت في
بعض كتب
الشافعية
يجوز غسل
الرجل المغموسة
بلا خلاف ولا
يجوز مسح
الحف

المغموس وصورة الرجل المغموسة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن منها ليس تكتسب الغسل
دون المسح يجب تعميم الرجل دون الحف لا ينقصه الجنابة بخلاف المسح هو افضل من المسح
لمن رآه ما افرق فيه مسح الراس والحف يستحب استيعاب الراس دون الحف لو نلت
مسح الراس لم يكره وان لم يندب يكره تكتسب الحف ما افرق فيه الوضوء واليتم كونه في الوجه
واليدين فقط ولا يجوز الاغذر ولا يمسح به الحف ويغتنق الى النية ولا يسن تجديد
ولا تكتسب ويسن فيه النقض ويستوى فيه الحدث الاصح والاكبر ما افرق فيه مسح الجبهة
ومسح الحف لا يشترط شدة على وضوء ويشترط ليسه على حال الطهارة ويجمع مع الغسل
بخلاف مسح الحف ويجب تعميمها او اكثرنا بخلاف الحف ونقصه لصلوة بدونه في رواية
وهو العمدة بخلاف المسح على الحف ان لم يغسلها ولا يقدر بمدة بخلافه لا ينقص اذا سقطت
عن غير بره فلا يحل اعادة بخلاف الحف اذا سقط لا ينزع للجنابة بخلاف الحف واذا كان على
عضو جبرتان فسقطت احدهما اعادة ما بلا اعادة مسحا بخلاف نزع احد الحف من ما افرق
فيه الحيف والنفاش اقل الحيف محدود ولا حد لقل النفاش واكثر عشرة واكثر النفاش
الربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاش والحيف لا يقطع النتائج في صوم
الكفارة بخلاف النفاش وتنقضي العدة به دون النفاش ويحصل به الفصل بين طلاق
السنة والبدعة بخلاف النفاش ففي سبعة ثلثي النهاية من الافراق باربعة ظهور
ما افرق فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلوة عن الاذان بخلاف الاقامة ليس
التمهل فيه والاسراع فيها يكره اقامة الحدث لا اذانه ما افرق فيه سجود السهو والتلاوة
هو مسجدتان ومى واحدة هو في اخر صلوة بعد السلام ومن فيها هو لا يكره بخلافها لا يقوم
لها يشهد له ويسلم بخلافها الذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشترع فيه ما افرق فيه سجود
التلاوة والشكر سجود الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها والتفتوا على وجوب سجدة
التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند ابى حنيفة لا واجبة وهو منع

مطلوب في
الفرق بين الغسل
والمسح

صورة الجنابة
مسح الراس
واليدين
فقط ولا يجوز
الاغذر ولا يمسح
به الحف ويغتنق
الى النية ولا يسن
تجديد ولا تكتسب
يسن فيه النقض
ويستوى فيه الحدث
الاصح والاكبر
ما افرق فيه مسح
الجبهة ومسح
الحف لا يشترط
شدة على وضوء
ويشترط ليسه على
حال الطهارة
ويجمع مع الغسل
بخلاف مسح
الحف ويجب تعميمها
او اكثرنا بخلاف
الحف ونقصه لصلوة
بدونه في رواية
وهو العمدة
بخلاف المسح على
الحف ان لم يغسلها
ولا يقدر بمدة
بخلافه لا ينقص
اذا سقطت عن غير
بره فلا يحل اعادة
بخلاف الحف اذا
سقط لا ينزع
للمسح بخلاف
الحف واذا كان على
عضو جبرتان
فسقطت احدهما
اعادة ما بلا
اعادة مسحا
بخلاف نزع
احد الحف من
ما افرق فيه
الحيف والنفاش
اقل الحيف
محدود ولا حد
لقل النفاش
واكثر عشرة
واكثر النفاش
الربعون
ويكون به
البلوغ
والاستبراء
دون النفاش
والحيف لا يقطع
النتائج في
صوم الكفارة
بخلاف النفاش
وتنقضي العدة
به دون النفاش
ويحصل به
الفصل بين
طلاق السنة
والبدعة
بخلاف النفاش
ففي سبعة
ثلثي النهاية
من الافراق
باربعة ظهور
ما افرق فيه
الاذان والاقامة
يجوز تراخي
الصلوة عن
الاذان بخلاف
الاقامة ليس
التمهل فيه
والاسراع
فيها يكره
اقامة الحدث
لا اذانه ما
افرق فيه
سجود السهو
والتلاوة هو
مسجدتان ومى
واحدة هو في
اخر صلوة
بعد السلام
ومن فيها هو
لا يكره
بخلافها لا
يقوم لها
يشهد له
ويسلم
بخلافها
الذكر
المشروع في
سجود التلاوة
لا يشترع فيه
ما افرق فيه
سجود التلاوة
والشكر
سجود الشكر
لا يدخل
الصلوة
بخلافها
والتفتوا على
وجوب سجدة
التلاوة
بخلاف
سجدة الشكر
فانها جائزة
عند ابى
حنيفة لا
واجبة وهو
منع

ما روي عنه انه ليس مشروعة اي وجوبا ما افرق فيه الامام والامومنية الا اتيام
 واجبة على الاموم دون الامام الا لصحة صلواتها وحصول الفضيلة ولا تبطل
 صلوة الامام اذا بطلت صلوة الاموم بخلافه عك اذا عين الامام واخطأ لم يصح اقتداؤه
 بخلاف الامام اذا عين الاموم واخطأ ما افرق فيه الجمعة والعيد الجمعة فرض والعيد واجبة
 ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها اظفئة وكونها قبلها
 بخلافه فيما وان لا يتعد في مهر على قول مروج بخلافه و يجب في عياد الغرطان يطعم قبل
 خروجه الى المصلى بخلافه ما افرق فيه غسل الميت والمي يستحب البدة بغسل الميت
 بخلاف المي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف المي ولا يؤخر غسل
 رجله بخلاف المي ان كان في مستقع الماء ولا يمسح برأسه في وضوءه بخلاف المي في رواية
 ما افرق فيه الزكوة وصدة الفطر يشترط في نصاب الزكوة النمو ولو تعدى بخلافه
 ولا يجوز دفعها الذي بخلافها ولا وقت لها وصدة الفطر وقت محدوديها ثم بالتأخير عن
 اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الركن ما افرق فيه التسع
 والعران يحلل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسبق الهدى بخلافه بحرم بالعمرة وحدها من الميقات
 وياتي بافعالها ثم بحرم ما لم يجر من الحزم بخلافه القارن فانه يحرم بها مقام الميقات ما افرق
 فيه الهبة والابراء بشرطها القبول بخلافه لا الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه ما افرق
 فيه الاجارة والبيع التافيت يفسده ويحتمل ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو اهد
 من اربعة وتفسخ بالا عذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت احدهما اذا
 عقد بالنف بخلافه واذا اهلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا اهلك الاجرة العدين
 قبل انفسخت ما افرق فيه الزوجة والامة لا قسم لامة بخلافها ولا احد لعدد الاماء بخلافه
 الزوجا ولا يقد نفقتها بخلاف الزوجة فانه بحسب حالها ولا يسقطها النشور بخلاف الزوجة
 ولا صدق لها بخلاف الزوجة ما افرق فيه نفقة الزوجة والقريب نفقتها مقطرة لهما

ما افرق فيه البتة والبراء
 يشترط لها القبول بخلافه
 الرجوع عليها عند عدم
 الامة بخلافها

ونفقة بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقرير والاصطلاح بخلاف نفقتها
 وشرط نفقة اعساره وزمانه ويسار المنفق بخلاف نفقتها ما افرق فيه المهر والمهر
 الاصل لا يتر المهر وكونه بغيره ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحة وهدومه ويوقف ملكه وتوقفاته
 ولا يسبي ولا ينفذ ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر اهل مكة ولا يتبع ولده فيها
 ما افرق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكس وهو بغض المباحات
 الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق ما افرق فيه العتق
 والوقف العتق يقبل التعاقب بخلاف الوقف ولا يبرئ بالرد بخلاف الوقف على عين
 ما افرق فيه المدبر وام الولد لثلاثة عشر في فروق الكرابسي لا تضمن بالغصب بالا عتاق
 والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو الثلث قيمتها
 ثلث قيمتها لو كانت فقه وهو نصف في رواية والثلاثان في اخرى والجميع في اخرى وعليها
 اذا اعتقت او اما السيد لا على المدبرة ولو استولد ام ولد مشتركة لا يملك نصيب
 صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة ويثبت نسب له بالاسكوت دون ولد المدبرة ولا يسمى
 لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يبيع تدبيره ولا يبيع ستيلا المدبرة ولا يملك الحربي بيعها و
 له بيعه ولو استولد جارية ولده صح ولو صغير او ولد تدبره لاما افرق فيه البيع الفاسد
 والصحيح يصح اعتناق البايع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امو
 المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البايع بخلافه في الصحيح ولو اموه بطل الحفظ ففعل
 كان للبايع بخلافه في الصحيح ولو اموه ببيع شاة ففعل كانت للبايع بخلافه في الصحيح ولو ابراه
 عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم ملك المبيع فغلب العينة وفي الصحيح لا يضمن عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح
 ما افرق فيه الامانة العظمى والقضاء يشترط في الامام ان يكون قريبا بخلاف القضا ولا يجوز
 تعدد في عمر واحد وجاز تعدد القضا ولو في عمر واحد ولا ينزل الامام بالنسب بخلاف
 القضا على قوله ما افرق فيه القضاء والحسبة للقضا سماع الدعوى عموما والمحسب فيما يتعلق بهن

ما افرق فيه حكم ان من حكم الحكم
 في باب الحكمين في قوله

او تطفيف او غش ولا يسمع البينة ولا يخلف ما افرق في الشهادة والرواية بشرط
الحد فيها دون الرواية لا بشرط المذكور في الرواية مطلقا وبشرط في الشهادة
بالحد ودون القضاة بشرط الحلية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاحصائه وفرعه
ورقيقة بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف
علمه فيه اختلف الاصح قبول الجرح المبرهن من العالم بخلاف في الشهادة لا يقبل الشهادة
على الشهادة الا عند تقدير الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل بخلاف
الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا يقبل شهادة محدودة في القذف بعد التوبة ويقبل رواية
ما افرق فيه جرحا من المبيع لو كان المبيع غايبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا
كان غايبا عن المهر ويصح للرهن مؤنة في احضاره لم يلزم احضاره قبل اخذ الدين والمهر
اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الجس فلم يرد بخلاف البائع اذا اعار المبيع او وده
المشتري سقط حقه فلا يملك رده وبما في بيع السراج والواجب اذا قبض الثمن وسلم
المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوفا او بهرجة ورد ما ليس استرد المبيع وفي الرهن سترده
ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتفرق فيه بيع او هبة ثم وجد البائع الثمن
زيوفا ليس له ابطال تفرق المشتري بخلاف الرهن ذكره الا في الجاني في البيع وقاض في الرهن
ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين صح اداء الاول من الثمن وحطه وضمن والاصح
من الثاني صح من الاول قبول الحوالة من الثمن وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني وصح
منهما اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدبون فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع
المشتري في الثمن ولا يقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به وبشرط
مطالبة الوكيل بما دفع له اذا سلم للموكل بعدئذ البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن
ولا يصح نفي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض
ما افرق فيه النكاح والرجعة لا يصح الالمعة بخلاف ما افرق فيه الوكيل والوصي

الا يشهد بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق

يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا بشرط القبول في الوكالة وبشرط في
الوصاية وتقييد الوكيل بما قيد الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستثنى الوكيل اجرة على علمه
بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الموكل
بخلاف الوكالة وبشرط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا بشرط في الوكيل الا
العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضى غير بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره
الا عن موقوفه المحفوظ وفي رواية ان القاضى يقول وصي الميت لحيانته او تهمته بخلاف الوكيل
وفي ان الوصي اذا باع شيئا من الزكاة فادعى المشتري انه معيب ولا يبينه فانه يخلف
على التبات بخلاف الوكيل يخلف على نفي العلم ومن في القينة ولو اوصى لغفرا اهل
بلغ فالافضل للموصي ان لا يجاوز مبلغ فان اعطى في كورة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى
بالصدق على فقراء الحاج يجوز ان يصدق على غيره من الفقراء ولو قصر فقال لغفرا
هذه المسكنة لم يجز كذا في وصايا اخوانه المغنبيين وفي الحائنة ولو قال لده علي ان اتصدق
على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور انتهى فلهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي
لتفقيه الوصية كانت وصية له بشرط العمل وصي في الحائنة ولو استأجر الموكل الوكيل
فان كان على عمل معلوم صحح والا لا ولا يكتفى في ان كلا منهما امين مقبول القول مع
اليامين ويصح ابراءهما عما وجب بحقه وما واعلم ان الوصي والوارث يشتركان
في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى ملكه العين فلو اوصى بعقود
عبد معين فكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيها وتعليقا وتدبير
وكتابة ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في التخيير واليملك الوارث بيع الزكاة لغفرا
الدين وتنفيد الوصية ولو في غيبة الوصي الابا عن القاضى ومن في الحائنة وصي القاضى
كوصي الميت ويقتربان في ان الامين لا يلحقه عهدة كالقاضى ووصية تلحقه كوصي الميت

في شروط الوصاية

في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق
في ضمانه بخلافه لا يفرق

والله تعالى اعلم الحمد لله رب العالمين ولحمته هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة و
قواعد لم تذكر فيما سبق **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا لم لا
قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو اطال الركوع وسجد فيها وقع
فرضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتد وقوع الربع
فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والمعتد ان الاول
فرض والثاني مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ان ما اذا خرج بغير عن قميص من
الليل هل يقع فرضا او فسه وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة ولعل فايده في النية
هل ينوي في اكل الوجوب ام لا وفي الثواب هل يناب على اكل ثواب الواجب او
ثواب الفضل فيما زاد وفي مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع
بقدر الواجب او الكل ثم رايهم قالوا في الاثم كما ذكره ابن وهب مغريا الى الخلصة
الغنم اذا نجي بشتاتين وقت واحدة فرضا والاخرى تطوع وقبل الاخرى لم انتهى
ولم ار حكم ما اذا وقف بعرفات ازيد من الغنم الواجب او زاد على حالها في نفقة
الزوجة او كشف عورة في الخلابة ايد اعلى القدر المحتاج اليه هل باثم على الجميع او لا
قائ تعلم العلم يكون فرض عيني وهو بقدر ما يحتاج اليه ليدنيه وفرض كتابي
وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وبما هو النجى في النفع وعلم القلب وهو اما هو علم
الفلسفة والشريعة والتجيم والرمز وعلم الطب بعين السحر ودخل في الفلسفة
المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومنه وما هو اشعار المولدين من الغزل
والبطالة ومباها كما شاعروا التي لا تستحق فيها وكذا النكاح يدخل الاحكام الخمسة
كما بيناه في شرح الكفر منه وكذا الطلاق يدخل وكذا القتل **قائ** ذكرنا الزيادة
في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يهجر محمدنا كما لا ان يكتب اربعين اربع
مثل اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعية لانتم الا

في الاحكام

باربع مع اربع فاذا امت لك كلها كانت عليه اربع وابتلى باربع فاذا اجبر اكرمه الله تعالى في الدنيا
باربع واثابه في الاخرة باربع اما الاولى فاجنار الرسول عليه الصلوة والسلام وشرابه
واجنار الصحابة ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وسائر العلماء وتوارثهم مع اربع اسماء
رجالهم وكتابتهم وامتنتهم وازمنتهم كاربعة التوحيد والخطب والدعاء مع الرسل والتسمية
مع السورة والتكبير مع الصلوة مع اربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات
في اربع في صغره في اذنه في شبابه في كملته عند اربع عند شغلته عند فراغه وفقره و
غناه باربع بالخيال بالبحار بالبلدان على اربع على التجارة على الاغراف والجلود والاكاف
الى الوقت الذي يمكن فعلها الى الاوراق عن اربع عن من هو فوقه ودونه ومثله
وعن كتاب الله اذ اعلم ان خطه لاربعة لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب
الله تعالى ونشر ما بين طائليها ولاهيا ذكره بعد موته ثم لانتم له هذه الاشياء الاربعة
من كسب العبد وهو موقوف الكتابية واللفظة والصرف النجوم اربع من عطاء الله الصفة
والقدرة والوصي والحفظ فاذا امت له هذه الاشياء ما ن عليه اربع الامل والولد
والمال والوطن وابتلى باربع بشماتة الاعداء وطاعة الاعداء وطعن الجبال وحسد
العلماء فاذا اجبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربع بغير القناعة وبميتة النفس ولذة العلم
وحياة الابد واثابه الله تعالى في الاخرة باربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وبظلم
العرش حيث لا ظل الاظلم والشرية من الكوش وجوار النبيين في اعلى عليين
فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه بالفقعة الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قار
ساكن لا يحتاج الى بعد اسفار وطى ديار وركوب بحار وهو مع ذلك شجرة الحديث
وليس ثواب الفقيه وعزه اقل من ثواب المحدث وعزه انتهى **قائ**
قال في آخو المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب فخا لينا في الفروع يجب
علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحمل الخطأ ومذهب فخا لينا خطأ يحمل الصواب

في المناقب

لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا استلنا عن معتقدا ومعتقدا
 خصوصنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصنا كذا نقل عن
 الشيخ انتهى **فائدة** المفاد المضاف الى مع فقه العلوم هو جوابه في الاستدلال على ان الامر للوجوه
 في قوله تعالى في خبر الذين يخالون عن امره اي كل امرئ بعدا ومن فروعه الغيبة لو اوصى
 لولد زيد او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير
 الوقف وقدرته على القعدة ومن فروعه لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت
 طالق واحدة وان كان اثني فثنتان فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم
 لكل غلاما او جارية لم يوجد بشر طرفة الزيلع من باب التعليق وهو موافق للقاعدة
 فخره عليها ولو قلنا بعد العلم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي
 طالق او بعدى حر طلفت واحدة وعنت واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل
 وعنت الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فانكر
 طلفت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل بكونه من باب
 اليمين المبينة على الوقف كالاخي **فائدة** قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفع
 وما احرق وهو علم النحو والاصول وعلم الانفع ولا احرق وهو البيان والتفسير وعلم
 نفع واحرق وهو علم الفقه والحديث **فائدة** من الجوهرة قال محمد ثلاثة من الدماء كاسترا
 الخبر والجلوس على باب الحمام والنظر في مرات الحجامة انتهى **فائدة** من المستطرف ليس من
 الحيوان من يدخل الجنة الا حنة كلب اصحاب الكهف وكنس سماعيل وناقته صالح و
 حمار العزيز وبراق النبي صلى الله عليه وسلم **فائدة** المؤمن يقطع فمه بظلمة الغفلة ويغم
 الشك ويرج الفتنه ودخان الحرام ونار الهوى **فائدة** في الدعاء برفع الطاعون
 سئل عنه في طاعون سنة تسع وستين وسعاه بالقاهرة فاجبت بان لم اره صريحا
 ولكن خرج في الغاية وغراه الشئمة اليها بان اذنزل بالمسلمين نازل وقت الامام في صلوة

في قوله تعالى في خبر الذين يخالون عن امره اي كل امرئ بعدا ومن فروعه الغيبة لو اوصى لولد زيد او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير الوقف وقدرته على القعدة ومن فروعه لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان اثني فثنتان فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل غلاما او جارية لم يوجد بشر طرفة الزيلع من باب التعليق وهو موافق للقاعدة فخره عليها ولو قلنا بعد العلم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او بعدى حر طلفت واحدة وعنت واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعنت الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فانكر طلفت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل بكونه من باب اليمين المبينة على الوقف كالاخي

مطلب
 مطلب
 فتنم الرعدة

في قوله تعالى في خبر الذين يخالون عن امره اي كل امرئ بعدا ومن فروعه الغيبة لو اوصى لولد زيد او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير الوقف وقدرته على القعدة ومن فروعه لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان اثني فثنتان فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل غلاما او جارية لم يوجد بشر طرفة الزيلع من باب التعليق وهو موافق للقاعدة فخره عليها ولو قلنا بعد العلم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او بعدى حر طلفت واحدة وعنت واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعنت الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فانكر طلفت واحدة والبيان اليه انتهى

في قوله تعالى في خبر الذين يخالون عن امره اي كل امرئ بعدا ومن فروعه الغيبة لو اوصى لولد زيد او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير الوقف وقدرته على القعدة ومن فروعه لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان اثني فثنتان فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل غلاما او جارية لم يوجد بشر طرفة الزيلع من باب التعليق وهو موافق للقاعدة فخره عليها ولو قلنا بعد العلم للزم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لو قال زوجتي طالق او بعدى حر طلفت واحدة وعنت واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعنت الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فانكر طلفت واحدة والبيان اليه انتهى

الخبر وهو قول الثوري واحمد وقا جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل شروع
 في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت للنوازل مستمرة لم ينسخ
 وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن انس بازال القنوت
 حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من اخبار الخلفاء لا يفيد تقررهم كعلمهم ذلك
 بعين صلا الله عليه وسلم وقد قنيت الصديق في محاربة الصلابة مسليمة وعند محاربة اهل
 الكتاب وكذلك قنيت عمر وكذلك علي في محاربة معاوية ومعاوية في محاربة ابي بكر انتهى فالقنوت
 عندنا في النوازل ثابت وهو الدعاء اي برفعها ولا شك ان الطاعون من اشد النوازل
 قال في المصباح النوازل المصيبة الشديدة تنزل بالكس انتهى وفي القاموس النوازل
 الشديدة انتهى وفي الصحاح النوازل الشديدة من شدايد الدهر تنزل بالكس انتهى
 وذكر في التلخيص الوياح قال الطحاوي ولا يفت في الخبر عندنا من غير بلية فاذا وقعت
 بلية فللاباس بكما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنيت شدايد فيها يدعوا على دخل
 وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت هل له صلوة قلت هو كسوف
 لما في منية القبيل الزكوة وفي الحنف والظلمة في النهار واشتداد الرج والمطر في الليل
 والافراع وعموم المرض يصلى وحدنا انتهى ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم المرض
 فيسب له ركعتان فرادى وذكر الزيلع في صوف الغم انه يقف على كل واحد لنفسه
 وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والرج الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار
 الكواكب والصفاء الهائل بالليل والشيخ والامطار الدائمة وعموم الاوامر والخطر
 الغالب من المحدث ونحو ذلك من الافراع والاهوال لان كل ذلك من الايات المخوفة
 انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل
 قلت هو كسوف القمر وقد قال في خزنة المشيخ والصلوة في صوف القم ثودي
 فرادى وكذلك في الظلمة والرج والافراع لاباس بان يصلوا فرادى ويدعون وينتقم

رعل

الى ان يزول ذلك انتهى وظاهر انه يتحقق للدعا والتفريع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت
 الصلوة فرادى وفي الجنب في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى
 وفي السراج الوهاج يصل كل واحد نفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافراج
 كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافراج الغالبة وكلها حكم
 خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصل ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلوة عند كل حادثة تفقد
 كان عليه الصلوة والسلام اذ خرب او حصل انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية
 الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالهوا والنجم والامطار الدائمة والصواعق والزلازل
 وانتشار الكواكب والصفوة الهائل بالليل وعموم الاحراض وغير ذلك من النوازل
 والاهوال والافراج اذا وقعت صلوا وحدها وسالوا وتفرعوا وكذا في الخوف
 الغالب من العدو وانتهى فقد فرحوا بالاجتماع والدعاء لعموم الاحراض وقد صرح شافعي
 البخاري وسلم والمنكفون على الطاعون كابن جرير بان الوبا اسم لكل مرض عام وان كل طاعون
 وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتخرج اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تقر بجهنم بالوبا
 قد علمت انه يشمل الطاعون وبعموم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادى لبعض
 بنوي ركني رفع الطاعون وصرح ابن جرير بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام
 فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من تأبه ومن اقام من
 بلده صابرا محتسبا ومن فرج من بلد موته ما ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله
 لم يهلوا الكلام على الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الامام السبكي قاضي القضاة
 من الحنفية كما ذكر شيخ الاسلام ابن جرير في كتابه المسمى ببذل الطاعون في فوايد
 فضل الطاعون وقد طالعته في تلك السنة من اوله الى آخره وقد ذكر قتيبا لمرج
 عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها
 فتعتبر بقرانته من الثلث كالمريض وعند المالكية روايتان والمرج منها عندهم

اذا ظهر الطاعون في بلد
 لم يهلوا الطاعون
 كما في بعض النسخ

الطاعون
 بيان

او من نزل

ان حكم حكم الصحيح واما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون
 الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة من علمائهم انتهى قلت انما كانت قواعدنا
 انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور او في صف الفكا
 لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بازر جلا وقدم
 لتقبل نفودا ورجم فانه في حكم المرحون لان الغالب الحلال انتهى وغاية الامر في الطاعون ان
 ان يكون من نزل بلدهم كالواقفين في صف القتال فكذا قال جماعة من علمائنا لابن جرير
 ان قواعدنا يقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بوحدانا اذا طعن واحد فهو
 مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم
 الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن جرير في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستبظ
 من احد الاوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلا من
 الادلة الدالة على مشروعية الدوا التي في ايام الوبا من امور اوصى بها خدا لا
 مثل اخراج الرطوبة الفضلية وتقليل الغذاء وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة
 السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق الهواء الذي عفن وصرح الرئيس ابو
 علي بن سينا بان اول شئ يبدا به في علاج الطاعون الشرط ان امكن فيسبل ما
 فيه ولا يترك حتى يمج فتراد سمية فان احتيج الى مضيق بالمخية فيفعل بلطف وقا
 ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد وباسفنجة مبلولة منقوعة في حل وماء او
 دهن ورد او دهن آس ويعالج بالاستغواغ بالغصدا بما يحتمل الوقت او يوجر
 ما يخرج المظلم ثم يقبل على القلب بالخط والتقية بالمبردات والمعطر او يجعل
 على الطب من ادوية اصحاب الحنفية الجارية لثقت وقد اغفل الاطباء في عمرنا وما قبله
 هذا التدبير فوقع التعريط الجديد الشديد من لواطهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون
 باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وداع بحث هادع ائمتهم لعقدهم في ذلك وهذا نقل

روى الامام احمد في مسنده من حديث ابن جابر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا
 بالطعن والطاعون قال يا رسول الله اني
 اخوانكم من اجن وفي كل شهادة ورواه ابو
 اسحق الى الحسن بن علي بن شهاب الطائفي قال ورواه
 ورواه احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن شهاب
 لان الاخوة في الدين لا ينافون في الطاعون ولا في
 عداوة الاخوة في الدين لا ينافون في الطاعون ولا في
 طعن ليس ينافون في الطاعون ولا في عداوة الاخوة
 ونفت ونفت ورواه من احكام الجاهل

عن رئيسهم يخالف ما اعتدوه والعقل يوافق كما يقدم ان الطعن بغير الدم الكافي
 فيرجع في البدن فيصلي الى مكان ثم يمشي الى القبر فيقتل ولذلك
 قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او الفصد انه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام
 وفي النزاهة واذا انزلت الارض وهو في بيته يستحب له ان يفر الى الصحراء لقوله تعالى
 ولاتلقوا بآيديكم الى التهلكة وفيه قيل انوار حلال يطابق من سنن المسلمين انتهى
 وفيه يفيد جواز النذر من الطاعون اذا نزل ببلده والحديث في الصحيحين بخلافه
 وروى العلا في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم فر من مدف يابل فاسرع المشي فقتل له
 اتفر من قضاء الله تعالى فقال عليه السلام فر الى قضاء الله تعالى ايضا **فائدتان**
 نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنية اذا اهدت ولو بغير وجه لا يجوز اعادة ما ذكره
 السيوطي في حسن المحاضرة في احوال مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط
 من ذلك انها اذا اقبلت لا تقنع ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عمر بن الخطاب في كنيسته
 بجارية زوجه قتلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقنع الى الان حتى
 ورد الاموال كلها بغيرها فلم يتجاسر حاكم على فتحها ولا ياتي ما نقله السبكي من الاجماع
 قول المجانبين وبعاد المنهزم لان الكلام بدم الامام لا يفي انهم فليتا مل **فائدتان** العشق لا يمنع
 اهلية الشهادة والعقار والامارة والسلطنة والامانة والولاية في مال الولد والتو
 على الاوقاف ولا تولى لبيته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا يغزل وانما تحفه بمعنى
 يجب عزله او يحبس عزله الا بالاب السفيه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا
 الخانية وقست عليه النظر فلانظر له في الوقف وان كان ابن ابي المشروط لم
 ان تصرف لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غيره ملكه ولا يؤتمن على ماله وكذا لا يدفع
 الزكوة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف
 وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم يبال الولاية وليس فيه فسق يعرف ثم قال

كل فقير والد الذي شيخ الامام فقهه بغيره
 بعد ان ثبت عنده حدوده وبعدها جتمع
 كل علم وصرف في عمده على ما حكم حتى
 غالبهم في رسله وبلغوا في وجوب
 منهم عن الاجماع ما ومن علمهم
 شيخ الاسلام تاج الدين القفاري
 وشيخنا العلامة العدة محمد بن عبد الله
 الساطي واطربهم فقههم الله تعالى
 وكانت مع وقتنا عاص بالانوار من الفقه
 مولانا ابن حو

النزاهة الطاعون

توفيه

وخرج بانه خارج به الناظر اذ اظهر به فسق كشر الخمر ونحوه انتهى والظاهر
 ان يخرج مني طالم سيم فاعلم فخرجه الله لانه يقول به ملوف في الله ثم اعلم ان السفه
 لا يتسلم الفسق لما في الذخيرة من البحر السفينة المبذرة المضيع لاله سواء كان في الشربان
 جمع اهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة و
 يفتح باب الجائزة والعطاء عليهم او في الخبز ان يعرف ماله في بناء المساجد واشياء
 ذلك فخرج عليه القاضي عندهما صيانة لاله انتهى وذكر الزبلي ان السفينة من عادة القديسين
 والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرف الغرض ولا يفرق الباعده العطاء من اهل الديانة
 عرضا متلفعا المال الى الغنى واللعاب وشراء الحمام الطيارة بتمن غال والغنى في التجا
 من غير محمدة واصل المساجد في الترفات والبر والاحكام مشروع والاسراف
 حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من سبب الخمر عندهما ايضا والغفلة
 من ليس بمفسد ولا بقصده لكن لا يمتد الى الترفات الراجحة فيغيب في البيات
 سلامة قلبه كره الزبلي ايضا ولم احكم شهادة السفيه ولا شك ان كان
 مضيعا لاله في الشر فهو فاسق لا يقبل شهادته وان كان مغفلا لا يقبل شهادته
 بل ص كمن المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحق قال في الحاشية ومن شئت غفلة
 لا يقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المنعول من التعجيل وهو الذي
 لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره
 والظاهر ان المغفل في الحق غير في الشهادة وهو انه في الجرح لا يمتد الى الترف
 الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط المشهود به
فائدتان لا تكرر الصلوة على ميت موضوع على كان ولا ينافيه قوله ان له حكم الامام و
 هو كونه **القول** على الدكان لانه معطل بالتشبه باهل الكتاب وهو موقوف هناك والاصل
 عدم الكراهة وبافتيت **فائدتان** ذكر الافي في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم

ينزل
 وهذا في المحيط لصاحب

عندهما
 كذا في نسخة من الذخيرة

وان كان في الحق يقبل
 وان كان في

المراد

القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم فقضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية
 وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة
 ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقبى ان امير افرنجية استغنى اسد بن الغزالي في دخول
 الحمام مع جواربه دون ساتره ولان فاقاه بالجواز لان ملكه واجاب ابو محرز
 بمنع ذلك وقال له ان جاز عليك النظر اليه وجاز لهن النظر اليه لم يجز لهن نظر
 بعضهم ببعض فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة **الجواب** فلم تغبر اليه فهاهنا
 واعتبر ابو محرز والنزق المذكور هو ايضا النزق بين علم الفيتا وفقه الفيتا فقضاء
 هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل
 ولما ولي الشيخ الفقيه الضناج ابو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان محل تحصيل
 في الفقه وهو له شهير فلما جلس المحضوم اليه وفصل بينهم دخله مقبوضا
 ففالت له زوجته ما شاك فقال لها عسى على علم القضاء ففالت له رابت اليها عليك
 سهلة اجعل المحضومين مستفتين ساالك قال فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى
قائد ذكر الامدي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام
 الشرعية وان يكون بغير ايام الحرب وتبديل الجيوش وان الاجتهاد يكون له قوة
 بحيث لا يتولى اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف الظالم من المظلوم ان يكون ورعا
 عدلا بالغا ذكرنا اننا قد الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته واما الخفاف فيها فلو
 قريشا واثميا ومعصوما وافضل اهل زمانه ذكر الابي من كتاب الامامة **قائد**
 كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى به لان ارادة تعجب عنا الا فقهاء فانهم
 علموا ارادته تعالى بنجبر الصادق المصدوق بقوله عليه السلام من يرد الله به غير الحق
 في الدين كذا في اول شرح البهجة للمعاني **قائد** اذ اولى السلطان مدرسا ليس
 باهل لم يقع توليته لما قدمنا من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحته في توليته

في العلم بالاحكام
 والشرع

غير الابل خصوصا انه تعلم من سلطان زماننا انه انما يولى المدارس على اعتقاد الابلية
 فكانها كالمشروط وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق
 انزل لانه لما اعتد عدالة صارت مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى
 فكذا يقال ان السلطان اعتد اهلية فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا
 ان كان المقرر من مدرس اهل فان الابل لم ينزل وصح النزاع في الصلح ان السلطان
 اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم من يمنعه المستحق واعطاه غير المستحق وقد مناعه
 رساله ابى يوسف الى مازون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من احد الا
 بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيان ان امر السلطان انما يتخذ اذا وافق
 الشرع والا فلا يتخذ وفي مفيد النعم وبعيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس
 لم يجز تناول العلوم ولا يستحق الفقهاء المنزلة لان مدرستهم شاعة عن مدرسي
 انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه
 ولم يكن المتقرر متصفا به لم يصح تقريره فان كان اهلا للتدريس لوجود ابتاع
 شرط لا يخرج علمه له بصيرة والذي يظهر انها معرفة منطوق الكلام ومفهومه بمعرفة المعاني
 وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدري على اخذ
 المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا سئل ويتوقف ذلك على
 سابقة اشتغال في النحو والفرف بحيث يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا اقر
 لايجوز واذا اذن قاضي بحضرة رده عليه **قائد** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل
 له احوالة سنية الخلق فلا يطلونها ورجل اعطى ما لا يفيها ورجل دابن ولم يشهد كذا في
 حجر المحيط **قائد** كل شيء يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله لا يسأل
 عنه لانه يطلب من بنية ان يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني علما فكيف يسأل عنه
 ذكره في الفصوص **حادث** سئل عن مدرسة بها صفة لا يصح فيها احد ولا يدري

في القضاء وتولية

ان امر السلطان انما
 يتخذ اذا وافق
 الشرع

والقاضي جالس فيها الحكم قبل له وضع خزانة فيها لحفظ الخاضع السجلا لنفع العام
ام لا فاجبت بالجواز اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلم
ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف
في الفتنة العاتية جاز ولو كان المحبوب من قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا
للتناظر ان يوجوهه للتجارة والتجارة المصلحة المسجد وله وضع السر بالاجارة في قنائه
ولا شك ان هذا مصنف من القضاة وحفظ السجلا من النفع العام فهم يجوز جعل
بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام والخاص وجوزوا اشغال المحبوب بالاثاث
والمشاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفه وصرحوا بان القضاء
بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يصنع قطره عن يمينه اذا
جلس فيه للقضاء وهو في السجلا والمخاض والوثائق فجوزوا اشغال بعض
مخاذا اكثر وتعدر عليها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها **فائدة** معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمقصود **رواية** والرابع
دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية **فائدة** اذا بطل الشيء بطل ما
في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن قالوا الوابراه او اقر
ضمن عقد فاسد البراءة كافي البرازية وقالوا التقاط ضمن عقد فاسد او بطل
لا يقع به البيع كافي الخلاء وقالوا وقال بطله وجب العقاص
كما في خزانة المعنيتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بغيره فانه لو قال اقتلني فقتله
لاقتصاص لبطائه فيضمنه وقالوا كما في الخزانة لو اوجر الموقوف عليه ولم يكن
ناظر احق لم يصح واذن المستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احواله وكان مقفلا
فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنه وقالوا الوجه في النكاح المنكوحه
بمهر لم يلزم فقلت لان النكاح الكالم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى

في القيمة مستثنين يلزم فيهما لوجوده للزيادة لا للاختياط ولو قال لها ابرأني
فاني امرتك مهادبدا فابراة فجدد لها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى جامعا
مع او قافرو وقعه وصنمته الى وقف آخر وشروطا فثبتت بطلان شروط بطلان
المتضمن وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى ثوبا لم يجز وكان لان
يستحلفه اشترى فقلت لان الشرط المأبطل بطل ما في ضمنه من سقاط البيهين ثم قلت يمكن ان يبرع عليه
ما لو باع وظيفته في الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها حتى يباع على من وجع عنها ما ذكره في
البيع لو باع النمار واجره الاشجار طاب له تركها مع بطل الاجارة فثبتت القاعدة ان لا يبرع
لشئ الاذن في ضمن الاجارة وما ذكره في المحاب الوابراه المكو عن بدل الكتاب فقلت
عقوبتي بدل مع ان الابرار متضمن للعقوبت وقد بطل المتضمن بالبرود لم يطل ما في ضمنه من العتق
وما ذكره في الشفعة لو صوغ الشفع باللم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن
للاسقاط اصله وقد بطل لم يطل ما في ضمنه وقالوا الوبايع شفعته باللم يصح وسقطت فعد
بطل المتضمن ولم يطل المتضمن وقالوا وقال العندين لامة او المخرجة لخرجة اختار
ترك العندين بالتم اختيار لم يلزم المال وسقطت خيار ما فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه
وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب للمال ويسقط **فائدة** يقر
من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسئلة الدفع الصحيح للدعوى
الفاسدة صحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى و
وبينت في الشرح فائدة صحيحة بعد فساد ما في المسئلة المنجزة **فائدة** اذا اجمع الختان قدم
حق العبد لا حياجه على حق الله تعالى لغناؤه باذنه الا فيما اذا احرم وفي ملكه صيد وجب
ارساله فانه تعا ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا التزجيم وكذا يرسله على وجهه لا
يضيع ثم الفن الثالث من الاشبهاء والتظاير يتلوه الفن الرابع
في الالف زه

الفن الرابع في الالفاز من الاستباه والنظاير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه عسى

الحمد لله اولوا و اخرا والصلوة والسلام على من مكنت محاسنه ظاهرا وباطنا وبعد
فمذا هو الفن الرابع من الاستباه والنظاير وهو فن الالفاز جمع لغز قال في الصحاح الغزفي
كلاما ذا غم مراده والاسم للغز والجمع الالفاز مثل رطب اوطاب واصل للغز حجر
البروج بين القاصعا والنافعا يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعيدل عن يمينه وشماله ثم وحنا
يعتصر ضاهي فخفي مكانه بتلك الالفاز انتهى وقد طالعت قدما حيرة الفقهاء والعمدة فرائدها تملأ
على كثير من ذلك ثم رايت قريبا الذخاير لافرنسية في الالفاز الحقيقية لشيخ الاسلام عبد البر
بن الشيخ فانتخبت منها احسنها باختصار تاركا لما فرغ على ضعيف او كان ظاهرا
طهارة ما افضل المياه فقل ما ينبع من احصا عليه السلام اي حوض صغير لا يجس بوقوع
النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا اي حيوان اذا خرج من البر حيا
نزح الجميع وان مات لا فقل الفارة ان كانت مارة من الثرة فيخرج كله والا لا اي بشر
يجب دكوه واحدها فقل برصت فيها الدلو الاخير من بشر تحت بموت خوفارة اي ماء
كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل هو ماء حوض اعلاه صفيق ولا فقل شرافي عشر اي ماء
طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مائه فيه صنف عجرتي وثقت انتهى
صلوة اي تكبير لا يكون بشر عافيا فقل تكبير التعجب و هو التعظيم الا تكلف لا يجب عليه
الوقت والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اي حصل تنفص صلوته
بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث فقرأ في ذمابه اي صلوة قراءة بعض السورة فيها فقل
من سورة فقل الزاوي لا استحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة
سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غير هذا ايضا لان البعض اذا كان اكثر ايات كان افضل اي
صلوة فسدت جنسا واي صلوة صحيحة فقل رجل ترك صلوة وصلى بعد ما خمس اذ اكرأ

للفانية فان قضيت الفانية فسدت الحسن وان صلى الى استقبل قضاها صححت الحسن في غير ذلك
الكثير اي صلوة فسدت اصلها الحدث فقل مصلح الرابع اذا قام الى الخامسة قبل القعود
قد التمسده فوضع جبهته فاحدث قبل الدفع تمت ولو رفع قبل الحدث فسدت وصف الغفر
وفيه قال ابو يوسف و صلوة فسدت اصلها الحدث تجب من قول محمد اي صلى قال نعم
ولم تنف صلوة فقل من اعتاد ما في كلام اي صلى متوضي راي الماء فسدت فقل المقتصد
بامام متيم اذا راه دون امام اي امرأة تقبل لامانة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدة
ويتبعها الالمعوي فريضة تجب ادائها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة اي رجل كثر رايته سجدة
في مجلس واحد وتكرار الوجوب عليه فقل اذا نل ما خارج الصلوة وسجد لها ثم اعاد ما في الصلوة
انتهى **زكوة** اي مال وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الوارث
فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا اي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكوة فيه
فقل المهر قبل القبض او مال الضمان اي رجل يترك ويكل له اخذ فقل من ملك نصا سائغا
لا يساوي ما في درهم اي رجل ملك نصبا من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها اي رجل
ينبغي له اخفا اخرجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثته يخرجها من عندهم
اي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لا يعلمون كثره ماله اي رجل غني عند
الامام ولا تحل له فقير عند محمد فقل له دور يستغلها ولا يملك نصبا **الصوم**
اي رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من راه وحده ورد القاضي شهادته ولك
ان تقول من كان في صحته صومه خلتف اي رجل نوى رمضان في وقت النية وقع فقل
فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبيبه
اي صائم افطر ولا قضا عليه فقل من شرع فيه مظلونا كمن شرع بنية القضاء فبين ان لا
قضا عليه اي رجل نوى التطوع في وقت ولم يصح فقل الكافر اذا لم قبل الزوال ونوى الحج
اي قارن لادم عليه فقل من احرم بها قبل وقتة ثم انى بافعالها في وقتة اي فقير يلزمه الاستغناء

للحق من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلك أي فاقى تجاوز الميثاق لأحرام ولادم عليه
فقل من لم يقصد دخول مكة أو من تجاوز قول المواقب **الحج** أي أب **زوجة** بنته من كفو
ولم ينفذ عند الامام فقل لأب السكران إذا تزوجها فقل من مهرتها أي امرأة أخذت ثلاثه
مهور من ثلاثه أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وصفت فلها كمال المهر ثم تزوجت
وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات أي جلطات عن أربع سنوة واحدة منهن تطلق المهر
الميراث والثانية للمهر لها ولا ميراث والثالثة للمهر دون الميراث والرابعة للميراث دون
المهر فقل هو عبد زوجته مولا أمته ثم اعتقه ثم تزوج مرة ونفرا نية أي صغير يوقف **الحج**
على جازنة فقل المكاتب الصغير إذا تزوج مولا أي أب زوج بنته فلم يرخص الولي فقل فقل
العبد أي جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني
ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة استنف رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا غشيت
وبقيت لم تحل **الطلاق** أي جل طلق ولم يقع فقل إذا قال عنت الأخبار كاذبا أي جل
قال كل امرأة تزوجها حتى يقوم الغش فهي طالق فزوج ولم يقع فقل إذا قصد تلك العنت التي
هو فيها وهذا إذا سكت أي رجل له امرأتان أرصفت أحدهما **الحج** حرمت الأخرى عليه
وإذا فقل رجل زوج ابنة الصغيرة فاعتقت فاعتقت نفسها فزوجت باخر ولد زوجته
فأرصفت الصبي الذي كان زوج فمهرها بلبن هذا الرجل حرمت فمهرها على زوجها لأنه صار ابنه
من الرضاع فصار مثنى وجا خلية ابنه فلا يجوز **العناق** أي عبد عتق بلا عناق وصار مولا
مالك كالفقير حر في ظل دار ناعم عبده بلا مال أو العبد لم يعتق ولا يتولى على سيده ملكه ويسأل بوجه
آخر أي رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا أي زوجين مملوكين تولد منهما ولد
فقل الزوج عبد تزوج بالاذن أمته بأذنه فالولد ملك لأب هو خزانة ابن ابنه أي رجل
اعتق عبده وباعه وجاز فقل إذا ارتد العبد بعد عتقه فبسه سيده وباعه أي عبد عتقه
على شرط ووجد ولم يعتق فقل إذا قال له ان صليت ركعة فانت حرة ففعل ما ثم تكلم ولو صلى ركعتين

الحج

عتق فأكركه لا بد من ضم أخرى إليها تكون جائزة أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق عبده
فقل إذا أسند إلى حال صباه **الإيمان** قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فانت
طالق فما أجلس في ذلك فقل تخرج ولا تحت لأن الماء الذي كانت فيه زال بالبرهان رجل
إلى امرأته بكيس فقال ان حليته فانت طالق وان قصصته فانت طالق ان لم تخرجي ماء
فانت طالق فخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت
في الماء فبأنه امرأة تزوجت بالبرهان فقال لها زوجها ان لم اجامعك في هذا النيا فانت
طالق فخرجت وأب لبسها فالحلاص فقل ان يلبسها هو ويجامعها فلا تحت ان لم
اطاك مع هذه المقتعة فانت طالق وان وطأتك معها فانت طالق فما الحلاص فقل ان
يطاها بغير ما ولا تحت ما دامت المقتعة باقية وهما حيان حلف لا يطاسوا ما أراد
فما الحلاص فقل ان بنى الولي برجله فيصدق ديانته ثلاث سنوة وله ثوبان فقال ان
لم تلبس كل واحدة منك ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما والأفان طالق كيف
الحلاص فقل تلبس لثقتان منها كل ثوبا يلبس أحدهن ثوبا عشرة وتسعة فقل لا شيء
بقية الشهر حلف ان يشبعها من الجماع اليوم ان لم يفارق حتى نزلت فقد اشبعها ان
عاريا فقل لا بأس فكذا ما الحلاص فقل يطاها ونصفه مكشوف والنصف مستور **الحدود**
أي رجل سرق مائة من عوز ولا قطع فقل إذا سرقها على مرات كل مرة أقل من عشرة أي رجل
سرق من مال أبيه وقطع فقل إذا كان من الرضاة أي رجل قال ان شربت الخمر طايعا فحصد
حرقته طايعا بالبينة وعتق العبد ولم يجد فقل إذا كانت رجلا وامرأتين **السير**
أي رجل امن الفاق فقل لم يقتلوا أو قتل هو فقل جري طلب الايمان لالف فخذ ما ولم يعدمها
أي رجل لا يقتل فقل من كان اسلامه متبعا أو فيه شبهة أي حصن لا يجوز قتله ولا امان لهم
فقل إذا كان فيهم في العوف فلو خرج البعض حل قتل الباقي أي وضع حكم بالسلامة بالبيعة فقل
لعيظ في دار الاسلام **المفقود** أي رجل عي ميتا وهو حي ينع فقل **المفقود** أي رجل إذا

وطئتك

فعله بنصف الاجور واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله
اي وقف اخذ اجرة انك ثمنات فاشترى فقل الوقف اذا اجرة ثم ارتد فمات فانه يصير
ملك الورثة وتخرج بموت **البيع** اي بيع اذا عتده لملك لا يجوز واذا عتده من قام مقامه
جاز فقل بيع لم يقض بحجابه بسيرة لا يجوز ومن وصية جاز اي رجل باع اياه وصح حلالا له
فقل اذن لعبد ان يتزوج فقل فقلت انما ومانت فزنتها ابنتها فطالب الابن ملكا بيه
انه فملكه المولى في بيع بيه ولا يتفادى المهر من ثمة ففعل جاز اي رجل اشترى ثمة ولا تحل له فقل اذا
كانت موطوءة ابدا وابنه او محبسية او اخت من الرضاة ومطلقة بنشين اي خبز لا يجوز
بغيره من الشافعية فقل ما عجن باء بجنس قليل لم يخرج بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا
يشترونه ولم يخرجوا علامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فخرجوا منهم بلا اعلام **كفالة**
اي رجل كفل بالاراذل ادى لم يرجع فقل عبد كفل سيده بامره فادى بعد ثمة **قضاء** اي بيع
يجزى الكفا عليه فقل بيع العبد المسلم للكا في المصحف المملوك ككافرا اي قوم وجبت عليهم عيسى فلما
حلف واحد سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة نافذة وقد كان
قد بان في سكة غير نافذة فجد الجيران ولا يئنه حلفوا فان نكلوا قضى لبيع الكفا وان حلف
واحد فلا يمين على الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع الحكم بكلف البعض ذكر الكفا عن
فتاوى ابى الليث **شهادتها** اي شهود شهد واعلى شريكين فقبلت على احدهما دون
الاخر فقل شهود نصا شهد واعلى نفر في مسلم يعقب عبد شرك اي شهود تقبل
شهادتهم ولا يبر فون المشهود وعليه فقل في الشهادة على الشهادة اي شاهد جاز لا الكفا
فقل اذا كان الحق يقيم بغيره او كان الكفا فاستا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم يقبل
شهادتهما بشي وشهدا نفران بصفة فقبلت فقل نفر في مات له ابنان مسلمان شهدا
انه مات نفران ونفران انهما مسلمان قبل نفران **اقرار** اي اقرار لا بد من تكراره فقل
الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والشافعية من اغراب يكون

والظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **صلح** اي صلح لو وقع فانه يبطل حتى المصالح
ويرد الخصم اليه فقل حق الصلح عن الشفعة **مضاربة** اي مضاربة بغير مال نفقة
من عنده فقل اذا لم يبق في يده من مالها شي **هبة** اي اهب وهب لانيه والمال يرجع
فقل اذا كان الابن مملوكا لا يجني اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه
اذا وهبه رب المسلم الى المسلم اليه وجب عليه رد اس المال **اجارة** خاف المستاجر من فسخ
الاجارة باقرار الموهوبين مال الحيلة فقل ان يجعل السنة الاو قليلا من الاجرة ويجعل
للاخرة الاكثر **وديعة** اي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعي عليه ولم ياعده الكفا بالتسليم
اي فقل اذا اقر الوارث بان المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغوا فقل
القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغوا له تصديقه وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية
والرهين **عارية** اي استعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا اطلب السيف فنتج في الجذير او السيف
ليقتل به فلما او انظر بعد ما صار اليه لا يافز الا نذرها او فرس الفازي في دار الحرب او عارية
الرهين قبل قضاء الدين اي مودع ضمن بالملك فقل اذا ظهرت شفعة اي مودع لم يجال في
ضمن فقل اذا اقره بدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موته **مكاتبة** اي كتابتها لغوا
غير العاقدين فقل اذا كان المكاتب يدون فلو غوا نقضها اي مكاتب وديته جاز ببيع
فقل اذا كتبه جوي في دار الحرب وديته ثم اقره الى دار الاسلام او ليحارب به دار الحرب
مرتدين فباسر مملوكا **مادون** اي عبد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا رآه مولاه ببيع
ويشترى فقل عبد القاضي **الغصب** اي رجل ستهلك شيئا فزنته شيئا فقل
اذا استهلك احد ممرعي الباب او زوج حنف اي غاصب لا يبراه بالرد على
المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل اي مودع يضمن لا تعد فقل مودع الغاصب
شفعة اي شترى سلم الشفعة ولم يبطل فقل هو الوكيل بالشراء
قسم اي شترى كافرين يمين قسمته اذا اطلبوا لم يقسم فقل السكة الغير

النافذة ليس لهم ان يسموها وان اجمعوا على ذلك **اصحيه** أي لم عاقل ذبح وحى
ولم تحمل فقل اذا سمى ولم يرد بها التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غيره
تعديا ولم يضمن فقل شاة الاصحية في أيامها او قصاب شاة للذبح **الكراهية**
أي انا من غير التقيد يحرم استعمال الفحل المتخذ من اجزاء الادنى أي انا
مباح الاستعمال بكرة الوضوء من فحل ما خضع لنفسه أي مكان في المسجد تذكره
الصلوة فيه فقل بعينه لصلوته دون غيره أي ماء بسيل لا يجوز الشرب منه
فقل ما وضع الصبي فيه كوز من ماء أي رجل يدم داء غيره غير اذنه ولم يضمنها
فقل اذا وقع الحريق في حلة فهدمها لا طائفة باذن **السلطان جنابات**
أي جان اذا مات الجنى عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الحتان
اذا قطع حشفة الصبي خطاء باذن ابية أي رجل قطع اذن ابنه وجب
عليه خمسمائة دينار واذا قطع راسه فعليه مئتون دينار فقل اذا خرج راس
الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه ديتها وان قطع راسه فعليه الفرة
أي شيء في الانسان يجب بالتلافية وثلاثة اخماسها فقل الانسان
فرايض ما اول مبرات قسم في الاسلام فقل مبرات سعد بن الربيع كذا في
المحيط أي رجل قيل له اوصي فقال بما اوصى انا ببرئتي عنك وخالاك وجدنا
واختاك وزوجك فقل صحيح تزوج مجدي رجل مريض امه وام ابية
والمرضى مجدي الصحيح كذا فولدت كل من جدتي الصحيح من المرضي بنين
والبنات من جدتي الصحيح امه طائفة واللتان من ام ابية عمتاه
وقد كان ابو المريض تزوجا ام الصحيح فولدت بنين فما اختا الصحيح
لا أمه والمرضى لا ابية فاذا مات المريض فلا مراية الثمن وبها جدنا الصحيح
ولبناته اللتان ومن عمتا الصحيح وخالاه ولجديته **الشيخ** وبها

في

امراتا الصحيح ولا ختية لابيها ما بنى وبها اختا الصحيح لأمه والمسئلة تسع
من ثمانية واربعين انتهى ثم الفن الرابع من الاشباه والنظائر بتلوه
الفن الخامس من الاشباه والنظائر فن
الحيل . رحم الله المؤلف والكاتب و
القاري ووالديه و
المسلمين اجمعين

الفن الخامس من الاشباه والنظائر فن الحيل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس
ويحكم بمقتضى علمه وان جهل الناس والصلوة والسلام على افضل من اعتمد عليه
وفوض الامور كلها اليه **وبعد** فهذا النوع الخامس من الاشباه والنظائر
وهو فن الحيل حيلة وهو الخدق في تدبير الامور وهي تغليب الفكر حتى يهتدى الى
المقصود واصلها الواو واحتمال طلب الحيلة كذا في المصباح واختلف مشايخنا
في التعبير عن ذلك فقال كثير التعبير بكتاب الحيل واختار كثير كتاب الخارج واختاره
في الملقط وقال قال ابو ليان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحيل وانما هو الهرب من
الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى خذ بيدك ضعفا فاقرب به ولا تخش وقد
في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر بصا عين فقال عليه السلام اربيت هل لا بعث
من تمرك بالسلمة ثم ابتعت بسلمتك تمر او هذا كله اذا لم يؤدي الضرر باحد انتهى
وفيه فضول **الاول** في الصلوة اذا صلى الظهر اربعاً فاقمت في المسجد فالحيلة
ان لا يجلس على اسر الرابطة حتى تنتقل هذه الصلوة فقل ويصل مع الامام
الثاني في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا
شعبان نقص يوما فالحيلة ان يسافر فتنوي اليوم الاول من شهر رمضان

الضفت المرأة الصغيرة من الجشش وخوف
روي الا زوجه ابوب السعيد السام وعينها
ليان بنت يعقوب وقيل رحم بنت ابراهيم
بن يعقوب ذبحت طائفة وارطأت خلف
الاجات فمر بها ابية فزنت خلف الله تعالى له
بينة بذلك وغيره خصة بالية في الجشش والرجل
الذي

عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويغفر **الثالث** في الزكوة
من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدم منه قبل التمام
او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهة وشايعوا
اخذوا بقول محمد دفعوا للفقراء ومن له على فقير دين واراد جعله عن
زكوة الغني فالحيلة ان يتصدق عليه ثم ياخذ منه عن دينه وهو افضل من غيره
ولو امتنع المديون من دفعه لم يدينه وياخذ منه لكونه ظفرا لجس حقه فان نفعه
رفع الى العاقل فيكف قضاء الدين او يوكل المديون خادما الذي يقبض الزكوة
ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صار ملكا للموكل ونظر فيه بامكان عزله فدافعه
وياق ما يقدم ودفعه بان يوكله ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته و
صمم من اختار ان يقول كلما غرتك فانت وكيل ودفعه بان في صحة التوكيل
اختلفا فان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض
فالحيلة ان يتصدق بالدين ويهب المديون ما قبضه للدين فلا مشاركة
والحيلة في التكفين بها التصديق بها على فقير ثم هو يكف فيكون الثواب له
وكذا في تيمم المسجد **الرابع** في الفدية اراد الفدية عن صوم ليلة او صلوة
وهو فقير يعطى من ماله من الحنطة فقير ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم
الحسن في الحج اذا اراد الا فا في دخول مكة بغير احوال من المبيعات قصد مكانا
آخر داخل المواقيت كبستان بني عامر اذا اراد ان يكون لبنته محرم في السفر
يزوجه من عبده بعلمها فقط **السادس** في النكاح ادعت امرأة نكاحا فانكر
والابنية ولا يمين عند الامام عليه لا يمكنها التزوج ولا يؤمر بتطليقها لانه يصير
مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت لعمري فان طالق ثلاثا
ولو ادعى نكاحا فانكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولها ان يتزوج باخر

العين

واختلف في صحة اقرار ما بفتح غايب الحيلة في صحة اليمين الا بشيئين من مذهب المذنب
انها ان كانت كبيرة فانه يهب كذا ابا ذنها على انها ان انكرت الاذن فانما ضامن
فيصح وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان مليا
فتصح ويبرأ الزوج وان اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الامر له يزوجه على ان
امر ما بيد المولى بطلها الموكلا اراد وان خاف المرأة الاخراج من بلد ما تزوجه
على كذا على ان لا يخرجها من بلد ما فاذا اخرجها كان لها عام مهر مثلها او تقدر
لابيها او ولد ما يدين فاذا اراد اخرجها منها المقر فان خاف المقر ان يكلف
الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال ثوبا فاذا حلف لا ياتم والا لو ان تشترى
شيئا ممن تشترى به او تكفل له يكون على قوله الحمل فان محمدا حالف في الاقرار وان را
ان يتزوجها وخيف من والائنها توكله ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحجة الشهود
تزوجت المرأة التي جعلت امرها لي بصداق كذا اجوزة الخصاص ان كان كفوا وذكر
الحكاية ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الافتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان
قد دفعه اليها وخاف انكارها ينكر اصل النكاح وجاز له الحلف انه ما تزوجه
على كذا اقا صدا اليوم والاعتبار لبنته حيث كان مظلوما حلف ان لا يتزوجها
ان يزوجه فصنولي ويحرمه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته
فزوجها فضولي واجازة الاب لم يثبت **السابع** في الطلاق مسئلة المحلل كتب
لامرأة طالق او غير طالق ثم محي اسم فلانة وبعت بالكتاب لهما لم يطل
فلانة وهذه حيلة جديدة والحيلة للمطلقة ثلاثا ان يقول المحلل قبل العقد ان
تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا او بانية فيقع بالجماع مرة فان خاف
من امسكه بلا جماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام ولم اجامعك
فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان امر ما بيد ما في الطلاق بشرط بدائها

بلغ

فلانة ناولا الجديدة او كتبت اسمها على اسم الفرة في كفة اليسرى ثم يقول طلقت فلانة
 مشير باليمين الى ما في كفة اليسرى حلفه السارق ان لا يخبر بها من سمعهم بعد عليه الاسماء
 فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي **السارق**
 ولا يجتنب الحالف لا يسكنها وشنق عليه نقل الامتعة ببيعته ممن يثق به ويخرج
 ان لم اخذ منك حتى وقال الاخوان اعطيتك فالجيلة الاخذ جبر **العاشرة** في اللقطة
 وتوابعه الجيلة للشركيين في تربية العبد وكتابتة لهما ان يوكلا من يفعل ذلك بكلمة
 واحدة الجيلة في عتق العبد في المرض بلا سعاية ان يبيعه بنفسه ويقبض البدل منه
 فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبضه منه بحجرة الشهود واختلغوا في حجة
 اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى عرض فان اقر اعتبر من الثلث فالجيلة ان
 يتر بالعبد رجل ثم الرجل يعتقه اذا اراد ان يطا جارية ولا يمتنع بيعها لو ولدت يهرها
 لانه الصغير ثم تهرها فاذا ولدت فالاولاد اوار ولا يكون ام ولد **الحادية عشر**
 في الوقت في عرض موته وخاف عدم اجازة الورثة لغيرها وقف رجل وان لم يسم
 انه متوليها وهي في يده اراد وقف داره وقفاً صحيحاً اتفقا بجعلها صدقة موفقة
 على المسكين ويسلمها الى المتولي ثم يثنازان فيحكم القاضي باللزوم او يقول ان قابلاً
 حكم بصحة فيلزم وان ابطلة قاض كان صدقة **الثانية عشر** في الهبة ارادت هبة
 المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يعود المهر عليه فالجيلة ان يبيعها شيئاً
 مستوراً بمقدار المهر عليه فاذا ردت تنظر اليه فردة بخيار الرؤية وان ماتت فقد
 برئ الزوج وهكذا فيمن له دين واراد السقف على انه ان مات يبر المديون والآ
 فهو على حاله يفعل ذلك قال لها ان تمهين صدقك اليوم فانت طالق فالجيلة
 ان يشتري منه ثوباً مكفوناً به ثم ترقه بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث
الرابعة عشر في البيع والشراء اراد بيع داره على انه ان امكنه سلمها

فصل في

والصدقة ارا والوقف

الثانية عشر
 الجيلة في فواز ما لم يوفى
 ان يبيع كل نصف مناع
 بنصف مناع الا في ثم
 بعد انا هو مودع

والا رد الثمن فالجيلة ان يتر المشتري ان البائع باعها وهي في يده ظالم يقر بالعقب
 ولم تكن في يده البائع ولو لا ذلك كان المشتري جسد البائع على تسليمها هكذا ذكر
 الحضاف وعابوا عليه تعليم الكذب وكذا كعب على الامام الاظم في قوله اذا باع
 جيل وخاف المشتري من البائع ان يترجى جعلها ويستقضى البيع قال فالجيلة ان يامر
 البائع بان يقر بان الجبل من عبده او من فلان حتى لو اتماه لم تسع واجيب
 عنهما بانه ليس امر بالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد شراء
 شيئاً وخاف ان يكون البائع قد باعه فاراد المشتري ان يترجى يرجع على البائع
 ليضعف الثمن ويكون حلالاً فالجيلة ان يبيع له يضعف الثمن ثوباً كانه دنيا مثلاً
 ثم يشتري الدار بانه دينار ويدفع الثوب له بالماله فاذا استخفت رجع بالمائتين ولو
 اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب
 يبيع من المشتري الجيلة في بيع جارية يعقوها المشتري ان يقول ان اشترتها فهي حرة
 فاذا اشتراها اعتقت واذا اراد المشتري ان تحزمه زاد بعد موتى فتكون مديونة
 اراد شراء انا ذمب بالف وليس معه الا النصف ينقده ما معه ثم يستوفيه منه ثم
 ينقده فلما يفسد بالتفرق بعد ذلك لم ير عيب في الرضى الا بوج فالجيلة ان يشتري
 منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من البرج ثم يستوفى اذا اراد البائع ان لا يخاف
 المشتري بعيب بامر البائع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وان اراد
 البائع ان لا يرجع عليه يشتري اذا استحق فالجيلة ان يتر المشتري بانه باع من
 البائع **الحادية عشر** في الاستبراء الجيلة في عدم لزوم ان يزوجه البائع
 او لا ممن ليس تحت حرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدفول ولو طلقها قبل
 القبض وجب على اللاح او يزوجه المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها
 ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بغيره كلاً شاة وانما قلنا كلاً شاة لاننا لا نقدر على المجلس

وفي انما جارية في شح الادارة انما كانت
 الا انه على حال ثم عجزت نفسها على طهرها
 بغير استبراء في الاستبراء في الفضيحة

ولكن بشرط ان يكون المولى الذي تزوجها
 استبرأها او لا يحضه ثم تزوجها
 لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع
 الرجلين على امة واحدة في طهر واحد
 فانما يبيع دنيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الذي قلنا جيل خض

او يتزوجه المشتري قبله ثم يشترها ويقبضها واشتقوا في كراهية الحيلة لا سقاط
السادس عشر في المدانيات الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلا او تاجيله كذلك
او صلي كذا ان يقر الدين بالدين لرجل شق به ويشهد ان اسمه كان عارته ويؤكل
بقبضه ثم يذهبها الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل علي فلان كذا
وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحد
فيه حدثا واجر عليه في ذلك فحجر القاضي عليه ويمنع من قبضه فاذا فعل ذلك
ثم ابراء او اجل او صالح كان باطلا وانما احتج الى جر القاضي لان المقر هو الذي يملك
القبض فلا يغني الحيلة فتنبه فانه يفعل عنه ثم قال المضاف بعده وقال ابو حنيفة يجوز
قبض الذي كان باسم المال بعد اقراره وتاجيله وبراءه ومبته لانه لا يرى الحجر جازا
الحيلة في تحول الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق او الطوالة او ان يبيع رجل من
الطالب شيئا بالار على فلان او يصالح عن ما على المطلوب بعده فيكون الدين لصاحب
العبد اذا اراد المديون التاجيل وخاف ان الدين ان اجله يكون وكيل في البيع فلا
يصح تاجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا
ان اراد احد الشريكين في دين ان يؤجل نصيبه الى الاخر لم تجز ابراءه فالحيلة
ان يقر ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المديون التاجيل
وخاف ان يكون الطالب اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن
الطالب المطلوب بايد رك من درك من قبله من اقرار تجرته وهبته وتوكيل وتعليك
وحدثا بطل بر التاجيل الذي استحقه فهو ضمان حتى يحل منه ذلك او
يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه
كان له حتى الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله وحيلة اخرى ان يقر الطالب
بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم بمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا

اشترط المدة على المستاجر بعد الحاجة

مطلب
2 حصة المستاجرة

مطلب
اشترط فخرج الارض على المستاجر
لا يجوز كاشترط المدة

كل من صاحبه احقر الشهود وقالوا لا يشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين
فاذا اقر احدنا وامنع الاخر لا تشهد واعلى المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد
ان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان حيلة فيما اذا لم يعمل له المقر له لا تشهد على المقر اما
اذا قال له لا يسهة الشهادة فالحيلة في تاجيل الدين بعد موت من عليه الدين فانه لا
يصح اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث باذن ضمن ما على الميت في حيوة مؤجلا الى كذا
ويصدق الطالب ان كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا
فقد حل الدين بموته فيومر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا اجل بموت المديون لا يحل على كنفه **السابع عشر** في الاجارات اشترط المدة
على المستاجر بعينه او الحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يامر المورج
بصرفه اليها فيكون المستاجر وكيل بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه
الا بحجة ولو اشهد له المورج ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يعمل
المستاجر قدر المدة ويدفع الى المورج ثم المورج يدفعه الى المستاجر ويأمره بالانفاق
في المدة فيقبل بلا بيان او يحيل مقدار ما في يد عدل ولو استاجر عرصه باجرة
معينة واذن له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب
عليه قدر ما انفق فيلحقان قصاصا ويتراوان الفضل ان كان والبناء للمورج ولو
امر به بالبناء فقط فبني اختصوا قيل للآجر وقيل للمستاجر الحيلة في جواز اجارة الارض
المشغولة بالزراعة ان يبيع الارض من المستاجر او لا ثم يوجه وقبضه بعضهم بما اذا
كان يبيع رغبة اما اذا كان يبيع منزل وتجنه فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة
ان يكون بقيمة او باكثر او بنقصان يشرط فخرج الارض على المستاجر غير جائز
كاشترط المدة والحيلة ان يشر في الاجرة بقدره ثم ياذنه بصرفه وفيه ما تقدم في المدة
واشترط العلف او طعام الغلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المدة

الاجارة تنفس بموت احدهما واذا اراد المستاجر ان تنفس بموت المواجه يبرأ
بانها للمستاجر عشرين ينزوع فيها ماشاء وما خرج فهو له او يقر بانها جازم بالرجل
من المسلمين ويقر المستاجر بانها استاجر بالرجل من المسلمين فلا تبطل بموت
احدهما واذا كان في الارض عين فقط او قير فاراد ان يكون للمستاجر يقر بها
انها للمستاجر عشرين ينزوع وله الحق الانتفاع عشرين سنين فيجوز اذا اجره منه وفيها
نخل فاراد ان يسلم التمر للمستاجر يدفع النخل الى المستاجر معاملة على ان لرب
المال جزء من الف من التمرة والباقي للمستاجر **الثامن عشر** اذا ادعى عليه شيئا
باطلاقا لحيلة لمنع المدين ان لا يقرب لابنة الصغير والاجنب وفي الثاني اختلاف
او يعبره لغيره فحينئذ للمستعير للبيع فسادا والمدعي فيبطل دعواه ولو ادعى
عدم العلم به ولو صبغ الثوب فسادا وبطلت ولو قال لم اعلم او يبيع المدعي عليه
ممن يثق به ثم يبيع للمدعي ثم يشتري بالبيعة **التاسع عشر** في الوكالة
الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه ان يشتره بخلاف جنس الامر به او بالكثر
عما هو به او يقرج بالشر لنفسه بحضرة موكله او يوكل في شرائه الحيلة في هذا امر
الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن للمراد
الوكيل ان اذا ارسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا اذا اراد
الابواب يستأذنه او يرسل الوكيل مع اجير له لان الاجير الوحد من عياله او يرفع
الوكيل الامر الى القاضي فياذنه في ارسالها **العشرون** في الشفعة الحيلة ان
يطلب الدار من المشتري ثم هو يوهبه قدر الثمن وكذا الهدية او يعقل ان اراد
شرائها ثم يقر الاخر له بقدر ثمنها او يتصدق عليه بخبر عما يلي دار الجار بطريقه
لم يبيعه الباقي **الحادي والعشرون** في الصلح مات وترك ابنا وزوجة
ودار افاد على رجل الدار فصالحه على مال فان صالحه على غير اقرار فالحال

هذا النوع من استاجار اجارا واراد ان
يحتل له فيها من الثمن

منه في النوع الثاني

عليها اثنا والدار بينهما اثنا والافا لمال عليها نصفان كالدار والحيلة في
جعل الاقرار غيره ان يصالح اجنبى عنها على اقرار على ان يسلم لها الثمن وله بيعته
او يقر المدعي بان لها الثمن والباقي للابن **الحادي والعشرون** في الكفالة **الثالث**
والعشرون في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه او ما منسا
ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهولا والحيلة في عدم براءة المحيل ان يضمن المحال عليه
الرابع والعشرون في الرهن الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف
بالتخيار ثم يرهنه النصف ثم يبيع النصف الحيلة في جواز انتفاع المهرين بالرهن
ان يستعير بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن
الضمان مادام مستمرا فاذا فرغ عداد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند
القاضي في غيبة المراهين ان يدعيه ان ينفذ بانه رهن عنده وثبت فينقض
القاضي بالرهنية ودفع الخصومة **الحامس والعشرون** في الوصية الوصايا لا تقبل
التخصيص بنوع ومكان وزمان فاذا خصص نيدا بمصر وعمره بالشام واراد
ان ينفذ كل فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل براه او يشترطه الا نفرا
الحيلة في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترط الوصي وقت الايصاء
الحيلة في ان القاضي عزل وصي الميت ان يدعي دين على الميت فيخرجه القاضي ان
لم يبرأ منه انتهى ثم الفن الخامس ثلوه الفن السادس في الفروق **المنع**
الفن السادس في الفروق من الاشباه والنظائر
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد
هو الفن السادس من الاشباه والنظائر وهو في الفروق ذكرت فيها
من كل باب شيئا جمعتها من فروق الامام الكراييس المسمى بتلخيص المحبوز في
كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت

في البئر لا ينجل الماء ونفسها ينجل والفرق ان البقرة عليها جلدة تمنع من الشروع
ولا كذلك النصف وفي الحلب على هذا القياس لا يجب عليهما ان يوصيا امرأة
المريضة بخلاف عبده وامته والفرق ان العبد ملكه فيجوز عليه اصلاح امرأته لا
ينزع ماء البئر كله للغارة وينزع في ذنبها والفرق ان الدم يخرج من ذنبها
فمنع الكل له ولو نظر المصلحة في المصنف وقراءته فسدت لا الى فرج امرأة بشهوة
لان الاول تعليم وتعلم فيها الثاني قال الامام بعد شهر كنت محبوسا فلما علمت
عليهم ولو قال طيبته بلا وصوء او في ثوب نجس اعادوا وان كان متيقنا والفرق
ان اخباره الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل اقيمت بعد شهر وعنه مستغلا لا يعطها
ومفترضا يقطعها ويأثم والفرق ان الثاني لا صلاحها لا الاول سوا لافا
نجس لا يبولها للضرورة وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره مهن
يصل عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه
في دار الاسلام **كتاب الزكاة** يجوز زكيتها عن نسيب بعد ملك نصاب
وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيه تعجيل
بعد وجود السبب وفيه قبله لو قيل يدفعها له لقرايته ونفسه وبالبيع لا
يجوز والفرق بين الصدقة على المسكينة والمعاونة على المضايقة شك في
ادائها بعد الحول اذ ما وفي الصلوة بعد الوقت والفرق ان جميع العمد وقتها
فهي كالصلوة اذا شك في ادائها في الوقت اشترى زعفرانا ليجعله على فك
التجارة لازكاة فيه ولو كان سمسا وجبت والفرق ان الاول مستهلك
دون الثاني والملح والخطب للطبخ والخرق والصابون للقضاء والشب
والفرق للديار كالزعفران والعصفر والزعفران للصباغ كالسهم
الفرق ظاهر **كتاب الصوم** نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الاول

مطلب في النامه

فيها

ولو نذر مجتهد في سنة زمنه والفرق ان كان مجتهد فيها بنفسه وبالنايب
بخلافه ذاق في رمضان من الملح قليلا كثر وكثير الا والفرق لان قليله نافع و
كثيره مضر وقضى وكفرا بتبليغ سمسة من خارج الا ان مضى عنها لانها تنال شي بالمضغ دون
الابتلاع **كتاب الحج** لورى الحجرة بالبرجواز وبالجوامر لان في الاول اختارها
بالشيطان وفي الثاني اغراه لودل الحرم على قتل صيد زهره لودل على قتل
مسلم لا والفرق ان الاول مخطو احواله والثاني مخطو بكل حال ولو غلطوا
في وقت الوقوف لا اعادة وفي الصوم والافحية اعادوا والفرق ان تدارك
في الحج معتذر وفي غيره مقيم اعنى العبد بعد حجج الاسلام ولو استغنى الفقير
كفاه والفرق لانقاذ السبب في حق الفقير دون العبد والقبض كالعبد والاعمى
والزمن والمرأة بلا حرم كالفقير **كتاب النكاح** النكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل
والحرمة حق سبحانه بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداقها قبل الدخول
وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد
والفرق انهما تسخ من قبض صداقها فكان اذا دلالة بخلافها في الموهوب
لومس امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لان الاول
داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني مس البر بوجوب حرمة المصاهرة
للاجتماع لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امه على ان كل ولد تلهه فخرج
النكاح والشرط ولو اشترى ما كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط الاول
كتاب الطلاق قال ليست امرأتى وقع ان نوى ولو زاد والله لا ان نوى
لا احتمال الاول الاثنا وفي الثاني تخفى للاخبار بكل وطى المطلقة رجعي لا
السفر بها والفرق ان الاولى رجعة بخلاف المسافرة لقبيل ابن الزوج

مطلب في النامه

المعدة عن باين لا يحرمها ولها النفقة وقال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفة
 النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر اذ دخلت لا
 يقع شيء حتى تدخل عشر ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة
 وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني
 للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لانه تملك لها بيع الطلاق والعاقبة
 والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتعيين بخلاف البيع والهبة
 والاجارة والاقالة والنزق ان تلك متعلقة بالانفاظ بلا رضا بخلاف الثانية
كتاب العنا ولو اضاف الى فريضة عتق لا الى ذكره لان الاول يغير به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول
 يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد اشترته فهو حر فاشترته فاسد ثم صححها
 لا يعتق وفي النكاح تطلق لا تحلل البين في الاول بالفساد بخلاف الثاني اعتق احد
 عبدي ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الاخر ارفانه لا
 بتعين الاخر لان البيان واجب فيها فكان تعيينها اقامة
الفصل السابع في الحكايات واسمه الموقوف **من الاشياء والنظاير**
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
 وبعد فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظاير تمامه وهو فن الحكايات والمراسلات
 وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه واخر كتب الغناوى وطالعت مناقب الكور
 مرارا وطبقت عبد الغادر لكنني اختصرت في هذا الكلام من هذا الزيد بقصر غابا على
 اشتمل على الاحكام **١** جلس ابو يوسف رحمه الله للتدريس من غير علم ابي حنيفة
 فارسل اليه ابو حنيفة رجلا فساله عن مسائل خمسة الاولى قصار جرد الثوب وجاء به
 مقصورا هل يستحق الاجرام لا فاجاب يوسف يستحق الاجرام فقال له الرجل اضبط

فقال لا يستحق فقال اضبط ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجرد تستحق
 والا لا الثانية هل الدخول في الصلوة بالغرض ام بالسنة فقال بالغرض فقال
 اضبط فقال بالسنة فقال اضبط فتخير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير
 فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طر سق في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يوكلان
 ام لا فقال يوكل فخطاه فقال لا يوكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط اللحم
 يغسل ثلثا ويوكل ويرمي المرق ولا يرمى الكحل الرابع مسلم له زوجة ذميمة ماتت
 وهي حامل منه تدفن في اي مقابر فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر
 اهل الذمة فخطاه فتخير فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول وجها من القبلة حتى يكون
 وجهه لولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهره الخامسة ام ولد
 لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما مات المولى هل تجب العدة من المولى فقال تجب فخطاه
 فقال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب الا وجبت فعلم ابو يوسف
 تقصيره فعاد الى ابي حنيفة فقال زينت قبل ان تحرم كذا في اجارات الفيض وفي ثياب
 الكورى ان سبب اغتراده انه مرض فاشد يد اغتراده الامام وقال لقد كنت اؤملك
 بعدى للمسلمين ولئن اصبحت ليموتن علم كثير فلما برأ اعجب بنفسه وعقد له المجلس
 الامالى وقال له حين جاء ما جاكك الامثلة القصار سبحان الله من رجل يتكلم في دين الله
 ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى عن العلم فليكن
 على نفسه انتهى وقال في آخر الحكايات المحصية مسئلة جلييلة في ان البيع يملك مع البيع
 او بعده قال ابو القاسم القصار جري الكلام بين سفيان وبشر في العقود متى يملك
 المالك بها معها او بعد ما لا الامر الى ان قال سفيان ارايت لو ان رجلا سقطت
 فانكسرت كان الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها او ان الله تعالى خلق نارا
 في قلعة فاحترقت مع الخلق احترقت او قبلها او بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند اكثر

اذا كانت الكفاية وفي بعضها ولد مسلم وقد ماتت ارفانه
 لا يصلح عليها بالاجماع واختلفوا في غيرها قال بعضهم
 ولا يصح انها تدفن في مقابر المسلمين لان في بعضها ولد
 مسلم والولد يتبع خيرة الابوين رينا وكيفية دفنها
 ان يخبر قبرها كقبر المسلمين فاذا وضعت فيه يحل
 راسها الى المشرق ورجلها الى المغرب ووجهها
 الى السماء ليصير من المولد الى المشرق رجلا الى المشرق
 ووجهه الى القبلة ثم المحيط
 ووجهه الى القبلة
 الحصر او الغيب حتى
 في عدة ام ولد تزوجت
 بغير اذن مولاهما
 لان العدة لصيانة
 الماء

اصحابنا ان الملك في المبيع يقع معه لا بعد فيبيع السبع والملك جميعا من غير تقدم ولا
تاخر لان البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب ان يقع الملك في الطرفين معا وكذا
الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلة الى اخرها
ذكره وفي مناقب الكردري قال الامام الاظم خدعتني امرأة وقهرتني امرات وزهدتني
امرأة أما الاولى قال كنت مجنازا فاشارت الى امرأة الى شيخ مطروح فتوقفت
انها خرسا وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت اضبط حتى تسلم لصاحبه الثانية
سألني امرأة عن مسئلة في الحيف فلم اعرفها فقالت قولنا فقلت الفقه من اجله
الثالثة مررت ببعض الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الخمر بوضوء
الشيء فتعذرت ذلك حتى صار داني وسئل الامام عن من قال لا ارجو الجنة ولا
اخاف النار ولا اخاف الله تعالى واكل الميتة واصلى بالركوع وسجدوا لشهيد بالم
اره وابغض الحق واحب الفتنه فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام
هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عباده
وياكل السمك والجراد ويصلي الجنازة ويشهد بالتوحيد وينفض الموت وهو حق
يحب المال والولد وبما فتنه فقام الابل وقبل راسه وقال اشهد انك للعلوم
وعاوانتي وفي اخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
عن يقول انا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوه فقال
قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله
فاتقوا النار التي اعدت للكافرين ومن قبل له خوف مما خوفك الله تعالى فقال لا
اخاف ردا لذلك كعرائسي وفي مناقب الكردري قدم قناعة الكوفة فاجتمع
عليه الناس فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة الفقير فقال
قول عمر رضي الله عنه تزويج أربع سنين ثم نعتة عن الوفاة وتزوج بما شئت

تزوجت من رجل
فقال له
تزوجت من رجل
فقال له
تزوجت من رجل

قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانا هي وقاله انك تزوجت ولك زوجان
يلعن فغضب قتاده وقال لا اجيبكم بشي قال الامام خضامع حماد شيع الاثم
اعوز المأ لصلوة المغرب فاقمت حماد باليتم الاول الوقت فقلت يؤخر الى اخر الوقت فان
وجد الماء والايتم فعلت فوجد في اخر الوقت وهذا مسئلة خالف فيها استاده وكما
لل امام جارة لها غلام اصحاب منها دون النج فجلت فقالت لهما كيف تدوي بكري فقال
هل لهما احد تشق به قالوا نعمتها فقال تب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عد ربها ردت
الغلام اليها فيبطل النكاح وخرج الامام الى البستان فلما رجع مع اصحابه اذوا بوابن ابني علي
في قنطرة فوجد قنطرة فيها شهادة فذاع له بشهادة في تلك القنطرة فلما شهد استقطب شهادته
وقال قلت للفتيات احسنن فقالن متى قلت ذلك حين سكتن ام حين كنن
قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنن بالسكوت فامضت شهادته **كان**
ابو حنيفة في ولية في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد زوج صليها ابنيها من اخصائين
فغلبت النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فاقمت سفيان بقضاء علي كل منها
المهر وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال علي بالغلامين فاقمت بها فقال لا يجب كل منها
ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال لكل منها طلق التي عند اخيك ففعل غم امر بتجديد النكاح
فقام سمر فقبل بين عينيته و**حكى** الخطيب الخوارزمي ان طلب الروم ارسل الى
الخليفة مالا جريا على يد رسوله وامر ان يسال العلماء عن ثلاث مسائل فانهم
اجابوا بك اذ لم يبال وان لم يجيبوه طلب من المسلمين الخراج فقال العلماء فلم يات احد
بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذاك صبيها حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب الروم فلم ياذن له فقام
واستاذنه من الخليفة فاذا له وكان الرومي على المنبر فقال له اسال انك قال نعم قال
انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة فقال صل فقال اي شيء
كان قبل الله قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبل شيء قال

راى علي بن ابي طالب
فقال له
فقال له
فقال له
فقال له

منه
منه
منه
منه

اذ لم يكن قبل النور المجازي للفتى فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في ابي
 جته وجه الله تعالى قال اذا اوقدت السراج فالى ابي وجه نوره قال ذلك نور يستوي كلها
 الاربع فقال اذا كان النور المجازي كاستفاد الزليل لا وجه له الى جهة فنور خالق السموات
 والارض الباقي الدائم المغيض كيف يكون له جهة قال الرومي بماذا يستغل الله تعالى
 قال اذا كان على المنبر مشبه مثلك انزل واذا كان على الارض موصوفاً مثلي رفع كل يوم هوى
 شان فترك المال وعاد الى الروم **احسان** الامام الى ما في طريق الحاج فساد امر ابيا قربة ماء
 فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتره به ثم قال له كيف انت بالسويق فقال اريد به فوضعه
 بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم يعط حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم
وصية الامام الاعظم لابي يوسف بعد ان ظهر له منه الرشود حسن السيرة والاقبال
 على الناس فقال يا يعقوب وقرال سلطان وعظم منزله واياك والكذب بين يديه
 والدخول عليه في كل وقت مالم يدعك الحاجة علمية فانك اذا كثرت اليه الاختلاط تهاون
 بك وصنعت منزلك عنده فكن منه كائنات من النار تنفخ وتباعد ولا تدن
 منها فان السلطان لا يرى لاحد مما يرى لنفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه
 ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين يدك حاشية انه اعلم منك وانه يخيطك فتصغر
 في عين قومه وتكبر اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده
 في اهل العلم من لا تعرف فانك ان كنت ادون حاله منه لعلمك ترتفع عليه فيفكر وان كنت
 اعلم منه لعلمك تنخفض عنه فتستطد بك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من
 اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضاء با كماله يحتاج
 الى ارتحاب مذهب غيرك في الحكماء ولا تواصل اولي السلطان وحاشية بل تقرب اليه
 فقط وتباعد عن حاشية ليكون مجرك وجاهك باقيا ولا تشكك بين يدي العامة الاتمال
 عنه واياك والكلام في العامة والتجار الا بامر صريح الى العلم كيلا توقف على جيبك ورغبته في ما

سقط من هذا الموضع وقد انشا الحكيم في بعض
 وفيها قال الرومي بماذا يستغل الله تعالى
 وقال الامام الاعظم لابي يوسف
 ح و في هذا الكتاب
 في اول الحكيم
 في بعض

الافكار

ما فات

فانهم يسبون الظن بك ويعتقدون ميكل الى اخذ الرشوة منهم ولا يتفكر ولا يتبسم
 بين يدي العامة ولا تشتر الخبز الى الاسواق ولا تكلم المرء بيمين فانهم قسمة ولا يبال
 ان تكلم الاطفال وتسخر رؤسهم ولا تمشي في قاعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك
 ان قدمتهم ازدي ذلك لعلمك وان اخرتهم ازدي بك من حيث انه اسن منك فان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من لم يرم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تعقد قوارع
 الطريق فاذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشتر
 من السقايات ولا من ايدي السقاين ولا تعقد على الحوانيت ولا تلبس الديباج والحلي
 وانواع الابريسم فان ذلك يضي الى الرعونة ولا تشتر الكلام في بيتك مع امرأتك
 في الغرائش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تشتر منها ولمسها ولا تقربها الا بذكر
 الله تعالى ولا تشكك بامر من الغريب بين يديها ولا باجر الجوارى فانها تنبسط اليك في
 كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غير ما تكلمت عن الرجال لا جانب ولا تشتر وج امرأة
 كان لها بعل او اب او ام او بنت ان قدرت لا بشرط ان يدخل عليها احد من اقاربك
 فان المرأة اذا كانت ذمالة يدعي ابوها ان جميع مالها لها فانها عارية في يديها ولا تدخل بيت
 ابيها واياك ان تترقى في بيت ابنتها فانهم ياخذون املاكهم ويطمعون فيها غا
 الطمع واياك ان تشترج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم وتشترق مالك
 وتنفق عليهم فان الولد اعز عليك منك ولا تجمع بين المراتين في دار واحدة ولا تشترج
 الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم او لا ثم اجمع المال من الحلال ثم تشترج
 فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوار و
 العلم ولا تشغل بالدين والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويضيع عليك الولد ويكثر
 عيالك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل في علم في غفلة شبابك ووقت فراغ
 قلبك خاطرك ثم اشتغل بالمال ليجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش الببال

الاروي
مجنون قدوس

في بعض
الافكار

من اصابه
نقطة

فاذا جمعت المال فزوج وعليك بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة للخاصة والعامه
 ولا تخف بالناس ووقر نفسك ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر
 المثل فان كان من اهل العلم او من اهل الجاهل وان لم يكن من اهل الجاهل واما ان تعلم العامة بآراء
 الدين في الكلام فانهم قوم بقليل وقد يشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المثل
 فلا تجب الاعى سؤالا ولا تقم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بغير كتب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضحكا وقيل
 على متفقه بك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد النزيههم رغبة في العلم ومن ناقشك
 من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يذربك وجهك ولا تحشم من احد عند ذكر الحق
 وان كان سلطانا ولا ترضى نفسك من العباد الا بالكثر ما يفعله غيرك وتتعاطا ما فاعله
 اذا لم ير وامنك الاقبال عليها بالكثر ما يفعلون اعتدوا فيك قلته الرغبه واعتقدوا ان
 عملك لا ينفك الا ما نفعهم الجليل الله به فاني واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها
 لنفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاهلهم ولا يخرجون عليك
 باجمعهم ولا تطعن في مذهب العامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم ويطلعون
 في مذهبك فتصير مطهرا عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم
 في المناظرات والمطاردات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في سانيهم
 فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما انت له في علانيتك
 ولا تصلي امر العلم الا بعد ان تجعل سره كعلانيته واذا واک السطاع علما لا يصلح لك فلا
 تقبل ذلك من الا بعد ان تعلم انه انما يوليئك ذلك الالهيك واما ان تتكلم في مجلس النظر
 خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والخلل في الالهيك واما ان تكثر الضحك فانه يمت
 القلب ولا تمشي الاعلى طانية ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان
 البهايم تنادي من خلف واذا تكلمت فلا تكثر صياحا ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون

دورهم

ولا تطعن في مذهبهم
 والعامة يخرجون عليك
 وينظرون اليك باعينهم
 فتصير مطهرا عندهم

فان تكثر

وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس لعلوا
 ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على
 اودعك من العبر واولاها من النعم واتخذ لنفسك يوما معدودة من كل شهر تقصوم فيها ليعتد
 غيرك بك راقب نفسك حافظ على الغير للشفقة من دنياك واخرتك بعلمك ولا تشتر
 بنفسك ولا تبغ بل اتخذ لك مصليا يقوم باشغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطعن الى
 دنياك والى ما انت فيه فان الله تعالى سائل عن جميع ذلك لا تشتر العلمان المردان ولا تطعن
 من نفسك التقرب الى السلطان وان تربك فانه يرتفع اليك فان قتلت اهلك وان
 لم تقم عاكبك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبع صوابهم واذا عرفت انسانا
 بالشر فلا تذكره بل اطلب منه خيرا فاذا ذكره بالاف باب الدين فانك ان عرفت في دينه
 ذلك فاذا ذكر للناس كماله يتبعوه ويحذروه قال عليه السلام اذكر والافاج ما فيه حتى
 يحذروا الناس وان كان ذاجاه ومثله والذي يرى منه الخلل في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبا
 من جابه فان الله عينك ناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة يابوك ولم يتجأ
 احد على اظهار البدعة في الدين واذا رايت من سلطانك لا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك
 منع طاعتك اياه فانه يده قوي من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطان
 ومسقط علي غيري اني اذكر من سيرتك لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة
 لانك واظمت عليه ودمت لعلهم يتبعوك فيكون قمع الدين فاذا فعل ذلك مرة او
 مرتين ليعرف منك الجد في الدين والحرف في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى
 فاذا فعل عليه وحك في داره وانص في الدين وانظره ان كالمستعاضا وان كالمسلطانا
 فاذا ذكر له ما يحفز من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك
 والا فقل الله ان يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفرا للاستاد ومن اخذت عنهم العلم
 وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشاغ والمواضع المباركة واقبل

وسلط على غيرة

تكون في ذلك

من العامة ما يعرفون عليك من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في
 المنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء على سبيل الدعوة الى الدين ولا
 يكلمك اللغو والشتم وادخل المؤمن فثاب لم يدخل المسجد كيلا يتقدم عليك العامة
 ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما ريت على جارك فاستر عليه فانه امانة ولا تظهر
 اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاستر عليه بما تعلم انه يترك الى الله تعالى واقل وصية
 هذه فانه يثمنها بها في اولادك واخراك ان شاء الله تعالى واما ان الرجل فانه يفيض المرء
 ولا تترك طاعة ولا كذا با ولا صاحب مخالطة بل احفظ نفسك في الامور كلها والبس من الشيا
 البسيط في الاحوال كلها واظهر غنى القلب بظهور من نفسك قلنا الحزم والرياسة في الدنيا اظهر
 من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقرا او كن ذاهما فان من ضعفته حمة ضعفته منزلة
 واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى الارض وادخل الحام
 فلا تنافس الناس في اجرة الحمام ويجلس بل ارج على ما تظن انك ستظفره من رزقك فيمنعك
 ولا تسلم الاستماع الى الحايك في سائر الصناعات بل اخذ لنفسك شقة يفعل لك ولا تملكس بالحيات
 والدوايق ولا تزن الدرهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند
 اسير غير منها ودل امور غيرك ليتمكنك الاجال على العلم فذلك احفظ لحياتك واياك ان
 تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون الحياه ويستغفرون
 بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يقصدون تحريكك ولا يبالون منك وان عرفوك على
 واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوك لتسايلهم بك منهم اذية واذا
 كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام
 الظهيرية او الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تخضر الى مظالم السلاطين الا اذا غر
 انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وانت عندهم برع بالانك
 منعهم ويظن الناس ان ذلك حق لكونك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واياك والغضب



الاحكام
 في الاعمال



في رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المنازل والمقابر

في مجلس العلم ولا يتقص على العامة فان الفاضل لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ
 مجلسا لاهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك اذكر فيه ما تعلم كيلا يفتقر الناس
 بحضورك فيظنون انه على صنعة من العلم وليس هو على تلك الصنعة فان كان يصلي للفقوى
 فاذكر منه ذلك الا فلا ولا يتعد ليدرس احدين يد يدك بل انزل عنده من اصحابك ليشرح
 بكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر او من يتخذ مجلسا عظيما بجارك وتركيتك
 له بل وجبة اهل مجلسك عامتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر التنازع
 الى خطيبنا حيثك وكذا صلوة الجنائز والعبيد ولا تنس من صالح دعائك واقل هذه
 الموعظة مني واما وصيتك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقي المجنوني
 قال الحاكم الجليل نظرت في فلانة جرو مثل الاما ونوادير من مائة حتى اقلت كتاب المنقني
 وقال حين ابتلي بحسنة القتل ثم ومن جهة الانراك بهذا جزاء من اشر الدنيا على الاخوة و
 العلم متى اخفى علمه وترك حقه خفي عليه ان يمتحن بما يسوءه وقيل كان سبب ذلك انه لما
 رأى في كتب محمد مكررات وتطويلات حسنها وحذف مكرراتها فخرى محمد في منامه فقال لم
 فعلت هذا بكتي فقال لان في القراء كسالى فحذفت المكررات وذكركت المقررات شبرا فغضب
 وقال قطعك الله كما قطعت كتي فاستبلى لانه اترك حتى جعلوه على راس شجرتين فقطع
 نصفين رحمه الله تعالى والمسلمين ايبين وكانت مدة تاليه ستة اشهر مع تحلل ايام
 الحسد وهذا اخر ما وردناه من كتاب الاشياء والنظاير في الفقه على مذهب
 الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه الحاج
 وفوقه من كتابه في السبع الفتن
 للفنون السبعة التي وعدنا بها في خطبته
 النريدة في نوعه حيث لم اطلع له
 على نظيره كتب اصحابنا
 من جادى في السبع الفتن
 من جادى في السبع الفتن
 من جادى في السبع الفتن
 من جادى في السبع الفتن

بلغوا الحفايلة

اي لا يجل من نصيب الدنيا الفانية
 لانه صار قاضيا لمرور الدنيا

كتاب المنقني
 حاكم الجليل

وكاتبه مولانا بن الحسين بن الحسين
 ونفع المسلمين بعلومه وعلومه
 جامع الاندلس
 القاهري

اذا قال لام آتة وقد دخل بها كلما طلقك فانت طالق فطلقها طلقه يقع ثلثا ولو قال كذا فطلقها فطلقها
عليك فانت طالق فطلقها واحدة وقع الثلثا والفرق ان الشرط في الثانية اقضى بكرر الجواب بكرر الوقوع
فيكرر الا ان الطلاق لا يزيد على الثلث فيقتصر عليها وفي الاول اقضى بكرر بكرر طلاقه ولا يقال طلقها اذا طلق
بوجه الشرط فيقع نظريتان احدهما بحكم الابعاع والاخرى بحكم التعليق
اسمها في كتاب
التميز في الطلاق

ومن قال لها وهي آتة لغبر انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك كحل الزوج الرجعة لانه علق لطلين بالاعتاق
او الحق لان اللفظ ينظر ما

ينبغي صفة احد الشريكين
لا صفة احد الباعين
ان يبايع جماعة من
ان يبايع جماعة من
ان يبايع جماعة من
ان يبايع جماعة من

ويشفع حصه احد المشتريين لا حصه احد الباعين اي اذا اشترى جماعة من واحد فليشفع ان يبايضا
احدهم وان باع جماعة من واحد فلا يبايضا حصه احد الباعين لان حضا يتفرق الصنف على المشتري وانه لا يتفرق
وايضا يتحقق في الاول دفع ضرر الجار لان الثاني صدر الشريعة
ويشفع حصه احد المشتريين لا احد الباعين اي اذا اشترى جماعة من واحد فليشفع ان يبايضا
وان باع جماعة من واحد فلا يبايضا حصه احد الباعين لان حضا يتحقق في الاول دفع ضرر الجار لان الثاني لانه
عليل بعدم الحكمة والتعليل بعدم العلة غير مقبول فكيف اذا كان بعدم الحكمة بل لان حضا يتفرق الصنف
على المشتري فيتضرر به زيادة الضرر لان الشركة عيب في الاعيان المجتمعة وفي الوجه الاول يقوم الشفع
مقام احدهم فلا يتفرق الصنفه اصلا وايضا
ان كان قبضه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين لانه بدل على انه قد قبضه بالرفع عن انفسها
او انه اسرع حلفها فبغيره بديل فانقبضه
قوله نعم ان كان قبضه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين من قبل المسمحة في احد شقي الكلام التعيين الآخر
عند التام كقولك تنزل للمثل منظره الظاهر لان الشق بالجذب في الشق ايضا فحق ومن عقل عن هذا قال لانه يدل على انه
قد صدقت عن نفسها فقد قبضه او انهر حلفها فبغيره بديل فانقد من قدامه كمال بآزاده

ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا
ان من عقل حلفه الاضاح والملا

وفات مرحوم اخي زاده عبد الكريم
افندي ٢٢٢٢ محرم ١٠١٣
في يوم الثلاثاء

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni	
Eski Kayıt No	169

کتاب فی غایت الفحاشی بالانصاف وان لم یقبلها الخ

